التوزيع : عـــام
E/ESCWA/DPD/1993/9
٢٧ تموز/يوليو ١٩٩٣
ARABIC
الأصـــل: بالانكليزيـــة

اللجنـة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا

شعبـة التخطيـط الانمائـــي

مسح للتطوّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في منطقة اللجنة

١٩٩٢

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
11 MAY 1994
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٩٣

E/ESCWA/DPD/1993/9

ISSN 0255–5123

93–0839

المحتويـــات

الصفحة

لمحة عامة ١

أولا- الاطار الدولي ٤

ألف- الانتاج والتجارة العالميين ٤
باء- العمالة والتضخم وأسعار الفائدة ٧
جيم- نظام التجارة العالمية ١٢
دال- البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي ١٤
هاء- آفاق الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٣ ..... ١٥

ثانيا- الأداء الاقتصادي العام والسياسات الاقتصادية ١٦

ألف- بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٦
باء- بلدان الاقتصاد المنوع ٢٢
جيم- التوقعات الاقتصادية ٢٦

ثالثاً- التطورات في قطاع الصناعة ٢٩

ألف- انتاج بلدان الأوبيك من النفط ٣٠
باء- انتاج النفط في منطقة الاسكوا ٣٢
جيم- اسعار النفط ٣٣
دال- الايرادات النفطية في منطقة الاسكوا ٣٧
هاء- الاحتياطيات النفطية والطاقة الانتاجية ٣٨
زاي- مصادر الطاقة الأخرى ٤١

رابعاً- التطورات في التجارة الدولية وموازين المدفوعات ٥٠

ألف- الأداء التجاري العام ٥١
باء- اتجاه التجارة ٥٦
جيم- تطورات ميزان المدفوعات ٦٢
دال- الاحتياطيات الدولية ٦٧

خامساً- التطورات المالية والنقدية ٦٩

ألف- التطورات المالية ٧٠
باء- الديون الخارجية ٨٣
جيم- القطاع المصرفي ٨٦

سادساً- الزراعة ٩٩

ألف- الأداء العام ٩٩
باء- الوضع الزراعي في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا ١٠٠

سابعاً- الصناعة التحويلية ١٠٥

ألف- الأداء والنمو ١٠٥
باء- أداء فروع صناعية مختارة ١٠٧
جيم- التوقعات ١١٧

المحتويـــات (تابع)

الصفحة

ثامناً- النقل ١١٨

ألف- الاتجاهات وقضايا السياسة العامة ١١٨
باء- التطورات بالنسبة لوسائل نقل مختارة ١١٩

تاسعاً- التطورات الاجتماعية ١٢٤

ألف- القضاء على الفقر ١٢٤
باء- الأسرة ١٢٦
جيم- الشباب ١٢٧
دال- المعوّقون ١٢٩
هاء- هجرة اليد العاملة ١٣١

المرفقـــات

المرفق الأول- جداول التجارة الخارجية ١٣٥

المرفق الثاني- جدول الديون الخارجية لبلدان الاسكوا ١٤٩

قائمـة الجـداول

الجـــدول

١- نمو الانتاج العالمي حسب المنطقة، ١٩٨١-١٩٩٣ ..... ٥

٢- حجم التجارة العالمية، ١٩٨٠-١٩٩٣ ..... ٦

٣- سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الرئيسة، ١٩٨٥-١٩٩٢ ..... ٨

٤- معدلات البطالة في البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، ١٩٨٥-١٩٩٣ ..... ٨

٥- التضخم في البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، ١٩٨٥-١٩٩٣ ..... ٩

٦- البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسة: أسعار الفائدة المطبّقة على القروض قصيرة الأجل، ١٩٨٥-١٩٩٢ ..... ١٠

٧- الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة ومعدلات النمو السنوي في منطقة الاسكوا، ١٩٨٩-١٩٩٢ ..... ١٧

٨- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في منطقة الاسكوا، ١٩٩٠-١٩٩٢ ..... ١٨

٩- الناتج المحلي الاجمالي حسب البلد ومجموعة البلدان، ١٩٨٩-١٩٩٢ ..... ١٩

١٠- منطقة الاسكوا: حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨٩-١٩٩١ ..... ٢١

المحتويـــات (تابع)

الصفحة

الجـدول

١١- منطقة الاسكوا: حصة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨٩-١٩٩١ ..... ٢٢

١٢- منطقة الاسكوا: حصة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨٩-١٩٩١ ..... ٢٣

١٣- اجمالي الاستثمارات والمدخرات ورصيد الموارد، ١٩٨٩-١٩٩١ ..... ٢٧

١٤- الطلب العالمي على النفط، ١٩٩٠-١٩٩٣ ..... ٣٠

١٥- انتاج النفط الخام في منطقة الاسكوا وبلدان الأوبيك والعالم في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢ .... ٣٢

١٦- متوسط سعر البرميل من الأنواع السبعة من النفط الخام التي تتكون منها سلة أوبيك، ١٩٩٠-١٩٩٢ ..... ٣٤

١٧- النسبة المئوية للضرائب في اسعار البنزين والديزل في الجماعة الاقتصادية الاوروبية عـام ١٩٩١ ..... ٣٦

١٨- الايرادات النفطية في منطقة الاسكوا، خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ ..... ٣٧

١٩- الاحتياطيات النفطية المؤكدة لمنطقة الاسكوا في عام ١٩٨٠ والفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ ..... ٣٩

٢٠- نسبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة لمنطقة الاسكوا الى الانتاج ٤٠

٢١- احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة الاسكوا، ١٩٩١-١٩٩٢ ..... ٤٢

٢٢- انتاج الغاز الطبيعي في منطقة الاسكوا، ١٩٩٠-١٩٩١ ..... ٤٤

٢٣- متوسط التغيّر السنوي في قيمة الصادرات والواردات ٥٢

٢٤- نسبة الصادرات الى الواردات في عام ١٩٨٥ وفي الفترة ١٩٨٨-١٩٩١ ..... ٥٥

٢٥- اتجاه التجارة في منطقة الاسكوا في سنوات مختارة ٥٨

٢٦- حصة التجارة بين دول المنطقة في مجموع التجارة، في عام ١٩٨٥ وخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ ..... ٥٩

٢٧- المشاركة في التجارة الاقليمية في عام ١٩٨٥ وخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ ..... ٦١

٢٨- منطقة الاسكوا: الحصة التراكمية للشركاء التجاريين الرئيسين في التجارة بين دول المنطقة، مقارنة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩١ ..... ٦٣

٢٩- ملخص تدفقات ميزان المدفوعات في عام ١٩٨٥ والفترة ١٩٨٨-١٩٩١ ..... ٦٥

٣٠- تغطية الاحتياطيات/الواردات في منطقة الاسكوا في عام ١٩٨٥ و ١٩٨٨-١٩٩١ ..... ٦٨

٣١- ميزانية البحرين للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ٧١

٣٢- ميزانية الكويت للفترة ١٩٨٩/١٩٩٠ - ١٩٩٢/١٩٩٣ ..... ٧٢

المحتويـــات (تابع)

الصفحة

٣٣- عُمان: الميزانية، ١٩٨٩-١٩٩٣ ..... ٧٦

٣٤- المملكة العربية السعودية: الميزانية، ١٩٨٨-١٩٩٣ ..... ٧٧

٣٥- المملكة العربية السعودية: مخصصات الميزانية، ١٩٨٩-١٩٩٣ ..... ٧٨

٣٦- مصر: الميزانية، ١٩٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٢/١٩٩٣ ..... ٨٠

٣٧- الجمهورية العربية السورية، الميزانية، ١٩٨٨-١٩٩٢ ..... ٨٢

٣٨- الجمهورية اليمنية: الميزانية، ١٩٩٠-١٩٩٢ ..... ٨٤

٣٩- الكويت: النتائج المصرفية، ١٩٨٧-١٩٨٩ و ١٩٩١-١٩٩٢ ..... ٨٩

٤٠- المملكة العربية السعودية، نتائج المصارف، ١٩٩٠-١٩٩٢ ..... ٩١

٤١- الامارات العربية المتحدة، نتائج المصارف، ١٩٨٩-١٩٩١ ..... ٩٤

٤٢- مصر: كشف موحّد لحسابات المصارف التجارية، ١٩٨٧-١٩٩١ ..... ٩٧

٤٣- الأردن: كشف موحد لحسابات المصارف التجارية، ١٩٨٧-١٩٩١ ..... ٩٨

٤٤- المساحة الصالحة للزراعة والمروية، والسكان وحصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي في غربي آسيا ١٠١

٤٥- متوسط التغيرات السنوية في القيمة المضافة التصنيعية في بلدان الاسكوا ١٠٦

٤٦- هيكل أنشطة الصناعة التحويلية في منطقة الاسكوا، ١٩٩٠ و ١٩٩١ ..... ١٠٧

٤٧- الأسطول التجاري لمنطقة الاسكوا حسب علم التسجيل ونوع السفينة، ١٩٩١ ..... ١٢٣

٤٨- مجلس التعاون الخليجي: القوة العاملة من المواطنين وغير المواطنين حسب بلد الاقامة، ١٩٧٥-١٩٩٠ ..... ١٣٣

قائمة المدرجات

المدرج ١- مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية ١١

المدرج ٢- ضريبة الطاقة المقترحة من قِبَل الجماعة الاقتصادية الاوروبية ٣٦

المدرج ٣- الحدث الثقافي للمعوّقين في منطقة الاسكوا ١٣٠

رسم بياني: متوسط أسعار نفط أوبيك (١٩٩٠-١٩٩٢) ٣٥

لمحة عامة

تحسّن مجمل الأداء الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تحسناً ملموساً في عام ١٩٩٢، على الرغم من عدد من التطورات والمظاهر السلبية. وكان الاستثناء البارز هو العراق الذي ظل يعاني من الآثار الضارة للعقوبات المفروضة عليه من قبل الأمم المتحدة. ويظهر هذا التحسن في إرتفاع مستويات الإنتاج الكلي ومستوى دخل الفرد وتحسن ملحوظ في حالة الميزان الداخلي والخارجي، وكذلك في تناقص الضغوط التضخمية.

ويبدو أن المنطقة قد تخطّت، بوجه عام، آثار أزمة الخليج. فالتقديرات تشير الى ان مجموع الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بنسبة ٤ر٦ في المائة في عام ١٩٩٢، بعد أن كان قد سجل انخفاضاً في العامين السابقين. وقد تحسن الأداء في كافة البلدان الأعضاء، بإستثناء العراق والجمهورية اليمنية.

وقد أسهمت تطورات عدة في تحسن الأداء هذا. فالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي مكّن بعض دول العجز التقليدية (مصر والاردن) من تقليل اختلالاتها الداخلية والخارجية بقدر كبير، كما ساهم في تحسين مجمل الأداء الاقتصادي فيها وآفاقه وعزّز وضعها الائتماني الدولي، الأمر الذي أثّر تأثيراً إيجابياً على مديونيتها الخارجية، كما ساعد على تقليل الضغوط التضخمية.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه سياسات التحول الى القطاع الخاص والانفتاح ورفع القيود سمات أساسية في برامج الإصلاح الاقتصادي التي أوصى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مصر والاردن باتباعها، فإن هذا الاتجاه قد اكتسب زخماً كذلك في بلدان أخرى من المنطقة كالجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. ويجري توسيع دور القطاع الخاص في إطار تحرير التجارة والأسعار وتوفير حوافز أكبر للمستثمرين (القانون رقم ١٠ الصادر في ٤ أيار/مايو ١٩٩١ في الجمهورية العربية السورية والقانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ في الجمهورية اليمنية على سبيل المثال). وفي الوقت ذاته، يتزايد الإهتمام بزيادة كفاءة المؤسسات العامة وإدارة الاقتصاد.

وقد أظهرت بعض البلدان مرونة ملفتة للنظر في التغلب على عواقب أزمة الخليج. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة الى الطريقة التي عالج بها الأردن مشاكل العائدين حيث استفاد من مهاراتهم ومدخراتهم وأوجد لأولئك الذين تكبدوا خسائر في الخليج أسواقاً ومصادر معونة بديلة. ولهذا دلالات بالغة الأهمية، بالنظر الى كون الاقتصاد الأردني عرضة للمؤثرات والصدمات الخارجية. ومن الجدير بالذكر أيضاً ما حققته الكويت من تقدم كبير في مجال التعمير، وخاصة في إصلاح مرافق إنتاج وتصدير النفط.

وعلى الرغم من عدم تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن، فقد استمر الإلتزام بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه آثار بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل النمو والتنمية في المنطقة في حال نجاح المفاوضات.

ومن المظاهر والتطورات الإيجابية الأخرى: (أ) تحسن آفاق الاقتصاد اللبناني كما يتبين من : '١' الموقف الإيجابي والمساعف بصورة متزايدة لمؤسسات الاقراض الدولية والاقليمية وجهات تقديم المعونة، و'٢' التحسن الكبير في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي، من ٢٧٥٠ ليرة لبنانية للدولار الى ١٧٤٠ ليرة لبنانية للدولار وذلك خلال الأشهر الأربعة السابقة لشهر شباط/فبراير ١٩٩٣؛ وما صاحب ذلك من زيادة هامة في الإحتياطات الدولية، و'٣' تناقص الضغوط التضخمية بعض الشيء؛ (ب) انتعاش أنشطة القطاعات غير النفطية في الخليج (بما في ذلك الخدمات المصرفية والصناعة التحويلية والتجارة)، وتدفق رؤوس الأموال الى الداخل (بما فيها رؤوس الأموال التي أُخرجت خلال أزمة الخليج)؛ (ج) وفرة المحصول الزراعي بفضل الأمطار والثلوج الغزيرة التي أفاد منها الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية (كما أفاد هذا البلد الأخير من التوسع في إنتاج وتصدير النفط الخام)؛ (د) العائدات القياسية المتأتية من السياحة ورسوم قناة السويس في مصر والانتعاش الجزئي للسياحة في الأردن.

ولكن كانت هناك تطورات وسمات سلبية لا تبعث عل التفاؤل فيما يخص الأداء وآفاق التنمية.

ذلك أن جهود التعاون الإقليمي تعرّضت لإنتكاسة خطيرة بفعل أزمة وحرب الخليج. واستمر هذا الوضع مما كان له آثار سلبية على التبادل التجاري والمعونة وتدفق العمالة على الصعيد الإقليمي، لا سيما بالنسبة للدول الأعضاء ذات الموارد المحدودة. كما أن كثرة المنازعات على الحدود قد ساهمت في توتر العلاقات حتى بين دول المجموعة الاقتصادية الواحدة و/أو بين الدول التي تجمع بينها روابط اقتصادية وثقافية وثيقة. وهذا أمر مؤسف، لأن أضعاف ترتيبات ومؤسسات التكامل في المنطقة يأتي في الوقت الذي تعمل فيه مناطق أخرى على توثيق الروابط الاقتصادية بينها وتشكيل تكتلات اقتصادية أكبر.

ولا تزال الضغوط الديمغرافية تفرض عبئاً ثقيلاً على الموارد المحدودة لعدد من دول المنطقة، مما يزيد من صعوبة إيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات الإجتماعية كالتعليم والصحة، فضلاً عن صعوبة تجميع مدخرات كافية. وقد تفاقمت مشكلة البطالة نتيجة لفقدان فرص العمل في دول الخليج وبفعل سياسات التوظيف التي تحابي بشكل عام، العمالة الوافدة من خارج المنطقة على حساب مواطني بعض الدول الأعضاء، وهو ما ظهر في أعقاب أزمة الخليج.

ومن جهة أخرى، فإن الأولوية الممنوحة للأمن والدفاع والتي أكدتها أزمة الخليج، واصلت تحويل الموارد الشحيحة عن التنمية. وقد أدى هذا الوضع الى زيادة العجز في ميزانيات بعض البلدان التي كانت تتمتع بفائض عادة، مما اضطر بعضها للجوء الى الاقتراض الخارجي وتصفية موجودات تمتلكها بالخارج، واتباع سياسات حذرة بدرجة أكبر بالنسبة لتقديم المساعدات.

ولا يزال تفاوت الدخول بين دول المنطقة وداخل هذه الدول يمثل مشكلة ملحة يمكن أن تتحول الى عامل زعزعة خطير يقوض عملية التنمية.

كما أن إبقاء الأمم المتحدة على العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ما زال يحد بشكل خطير من قدرة ذلك البلد على تعمير ما دمرته الحرب واستئناف عملية التنمية والنمو.

كذلك، فإن الجهود المكثفة التي تبذلها السلطات الاسرائيلية لقمع الانتفاضة قد زادت من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي عدد من دول المنطقة، من ضمنها العراق ولبنان والجمهورية اليمنية، استمر الارتفاع الحاد في معدلات التضخم والضغوط على العملة المحلية. ففي لبنان، وبالرغم من تحسن سعر صرف الليرة الى حد بعيد، ارتفع معدل التضخم في عام ١٩٩٢ كما تشير التقديرات، الى ١٢٠ في المائة حيث أن الأسعار لم تنخفض بصورة متناسبة.

ومن جهة أخرى، فإن الهجمات التي يتعرض لها السياح الأجانب في مصر منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٢، سوف تشكل، إذا ما استمرت، تهديداً للسياحة المصرية وبالتالي لمصدر هام من مصادر العملة الأجنبية.

وعلى الصعيد الدولي، كانت التطورات غير مواتية على العموم. فالإنتاج العالمي الذي انخفض بنسبة ٦ر٠ في المائة عام ١٩٩١ في أول انكماش عالمي في فترة ما بعد الحرب، لم يرتفع في عام ١٩٩٢ إلا بنسبة ٤ر٠ في المائة، أي بأقل من ربع المعدل الذي كان متوقعاً قبل ذلك بعام (٥ر١ في المائة).

وزاد حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة ٥ر٤ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٢، مقابل ٩ر٣ في المائة عام ١٩٩١ (أقل نمو منذ عام ١٩٨٣). وكان هذا هو العام التاسع على التوالي الذي تنمو فيه التجارة العالمية بمعدل اسرع من معدل نمو الانتاج العالمي، وقد تميزت هذه الفترة أيضاً بتحويلات دولية واسعة النطاق للموارد المالية. وينتظر ان يزداد نمو التجارة العالمية في عام ١٩٩٣ بفضل ازدياد النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وتباطؤ انكماش الانتاج في الدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي.

وما زالت بلدان منطقة الاسكوا تحاول التكيف مع التغيرات الاجتماعية الهامة التي برزت في أعقاب أزمة الخليج. فقد تسببت الأزمة في استفحال المشاكل القائمة أصلاً مثل البطالة، وتفاوت مستويات المعيشة، والفقر، وإدمان المخدرات، والعجز الجسدي والعقلي، ومشكلة اللاجئين والعائدين. وأدى ارتفاع معدل النمو السكاني وتدفق أعداد كبيرة من العائدين وانحسار تدفقات المعونة الى تفاقم مشكلة الفقر في عدد من البلدان الاعضاء. وقد إزداد الوضع سوءا بفعل عدم كفاية فرص العمل ونقص المرافق الصحية والتعليمية وغيرها من المرافق الاجتماعية، لا سيما في المناطق الريفية. كما أدى تدهور الأحوال في الريف الى هجرة أعداد كبيرة من السكان الريفيين الى المناطق الحضرية مما نتج عنه تفاقم مشكلة الفقر في المناطق الحضرية. ففي العراق، ارتفعت مستويات الفقر ارتفاعاً سريعاً نتيجة لأزمة وحرب الخليج والعقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى خلاف التحسن العام في الخدمات الصحية، استمر الوضع الصحي في العراق في التدهور نتيجة لعدم كفاية الامدادات والخدمات الطبية، مما أدىّ الى ارتفاع معدل وفيات الرضع أربعة أضعاف وعودة الكوليرا والتيفوئيد اللذين كان قد تم القضاء عليهما. وفي الأردن الذي يعيش ٣٠ في المائة تقريباً من سكانه تحت خط الفقر، أضافت أزمة الخليج ضغوطاً أخرى. وتشير الدلائل الى ان مستوى الفقر سيزداد في الجمهورية اليمنية نتيجة لعودة ما يزيد على ٨٥٠ ألف شخص من منطقة الخليج، فضلاً عما يتراوح بين ٤٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ شخص من الصومال وانحاء أخرى من شرق افريقيا.

أولاً- الإطار الدولي

ألف- الانتاج والتجارة العالميين

١- النمو الاقتصادي العالمي

كما ذُكر سابقاً، زاد الانتاج العالمي في عام ١٩٩٢ بأقل من ربع الرقم الذي كان متوقعاً قبل عام من ذلك (الجدول ١). ويعود الركود شبه التام للإنتاج العالمي في عام ١٩٩٢، الى حد بعيد الى تطورين رئيسين، أولهما النمو المحدود للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، والذي لم يتجاوز ٥ر١ في المائة؛ أما التطور الثاني فهو استمرار انكماش الانتاج بشكل حاد في عدد من دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي، إذ سجل فيها هبوط في الإنتاج بلغ في متوسطه ١٨ر٤ في المائة.

ولم يتبع الركود والانتعاش في البلدان الصناعية الرئيسة نمط الدورات السابقة في فترة ما بعد الحرب حيث ان هذه البلدان واجهت في آن واحد صعوبات أدت الى إعاقة الانتعاش. فقد ظل عبء الديون المتراكمة للقطاع الخاص يقيد النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الرئيسة بينما أدى الانخفاض الحاد في أسعار الأصول، وخاصة العقارات، في البلدان الصناعية الأخرى الى إضعاف الحوافظ المالية للمصارف وقلل من ثروة الأسر وبالتالي ميلها للإنفاق. ومما زاد من تعقيد الأمور المشاكل التي تواجهها ألمانيا نتيجة للتكاليف الضخمة للوحدة والاضطراب في أسواق العملة الأوروبية.

وتشير التقديرات الى أن الإنتاج في البلدان النامية قد زاد بنسبة ٥ر٤ في المائة. أي بأكثر من نقطة مئوية مقارنة بعام ١٩٩١. بيد أن هذا النمو يخفي فروقاً هامة بين مختلف المناطق النامية. إذ تشير التقديرات الى ان معدل النمو بلغ ٢ في المائة (مقابل ٩ر٢ في المائة عام ١٩٩١) و ٣ر٢ في افريقيا التي ما زالت تعاني من جفاف خطير، و ٥ر٤ في المائة في غربي آسيا.

وانخفض المتوسط العالمي لانتاج الفرد في عام ١٩٩٢ ولا يتوقع أن تطرأ عليه أي زيادة في عام ١٩٩٣[(١)]. وكان الانخفاض واضحاً بصفة خاصة في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، في حين فاق نمو الانتاج في البلدان النامية بآسيا النمو السكاني فيها بكثير.

٢- التجارة العالمية

زاد حجم التجارة العالمية (متوسط الصادرات والواردات) بنحو ٦ر٤ في المائة في عام ١٩٩٢، أي بمعدل أسرع من معدل نمو الانتاج في البلدان الصناعية ثلاث مرات (الجدول٢)، ومن بين العوامل التي

---

(١) بالنسبة للعالم ككل، لم ينمُ الانتاج بمعدل اسرع من معدل نمو السكان منذ عام ١٩٨٩. وكانت آخر مرة انخفض فيها المتوسط العالمي لإنتاج الفرد في سنة ١٩٨٢ التي هي آخر سنوات الكساد الاقتصادي في اوائل الثمانينات (الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «الاقتصاد العالمي في نهاية عام ١٩٩٢»، E/1993/INF.1)، الصفحة ٣.

الجدول ١- نمو الانتاج العالمي حسب المنطقة، ١٩٨١-١٩٩٣
(التغير السنوي بالنسبة المئوية في الناتج المحلي الاجمالي)

	١٩٨١-١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢(f)	١٩٩٣(ب)
العالم	٢ر٩	٣ر٣	١ر٧	-٠ر٦	٠ر٤	٢ر٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٢ر٨	٣ر٤	٢ر٤	٠ر٧	١ر٥	٢ر٠
الولايات المتحدة	٢ر٩	٢ر٥	٠ر٨	-١ر٢	١ر٨	٢ر٦
السوق الأوروبية المشتركة	٢ر١	٣ر٦	٢ر٨	٠ر٦	١ر٣	١ر٢
اليابان	٤ر١	٤ر٨	٥ر٢	٤ر٥	١ر٨	٢ر٣
البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي	٣ر١	٢ر٣	-٥ر٠	-١٦ر٤	-١٨ر٤	-٣ر٥
البلدان النامية	٣ر١	٣ر٥	٣ر٤	٣ر٥	٤ر٥	٥ر٠

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «الاقتصاد العالمي في نهاية عام ١٩٩٢» (E/1993/INF.1، الجدول ١، الصفحة ٥).

(f) تقديرات أولية.
(ب) تنبؤات.

ساهمت في تخفيض الطلب على السلع المتداولة في عام ١٩٩١ الركود الاقتصادي في أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة، وتراجع اتجاهات الاستثمار في اليابان، وتباطوء النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية والانكماش الشديد للانتاج في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق. ومن المتوقع أن يؤدي تكثيف النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وتباطؤ انكماش الانتاج في البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي الى ارتفاع معدل نمو التجارة العالمية الى ٦ر٢ في المائة في عام ١٩٩٣، على الرغم من انخفاض صادرات وواردات البلدان النامية(٢).

وانخفضت معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ككل بنسبة ٢ر٦ في المائة عام ١٩٩٢، بعد أن انخفضت بنسبة ٤ر٣ في المائة عام ١٩٩١. ويعزى ذلك جزئياً الى ارتفاع أسعار السلع المصنعة المتداولة دولياً بأكثر من ٤ في المائة في حين انخفضت الأسعار الدولية بالدولار للسلع الأساسية غير الوقود بنسبة ٢ر٥ في المائة وحوالي ٦ر٥ في المائة بالنسبة لأسعار السلع المُصنعة في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٢. وانخفضت أسعار المشروبات الاستوائية بنحو ١٧ في المائة في حين انخفضت أسعار الفلزات والمعادن بنحو ٢ر٥ في المائة.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٢، الصفحات ٥-٧ من النص الانكليزي.

الجدول ٢- حجـــــم التجـــــارة العالميـــــة، ١٩٨٠-١٩٩٣
(التغير بالنسبة المئوية)

	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢(f)	١٩٩٣(ب)
العالم(ج)	٤ر٣	٤ر٦	٣ر٩	٤ر٦	٦ر٢
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي					
الصادرات	٤ر٤	٥ر٧	٣ر٠	٣ر١	٦ر٤
الواردات	٤ر٩	٤ر٦	٢ر٩	٣ر٧	٦ر٤
أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق					
الصادرات	٩ر٠	-١٠ر٧	-٢٠ر٨	-٧ر٦	-١ر٥
الواردات	١ر٥	-٥ر٢	-٣١ر٤	-٧ر٧	١ر١
البلدان النامية					
الصادرات	٣ر٧	٦ر١	١٠ر٤	١٠ر٦	٥ر٣
الواردات	٣ر٩	٦ر٠	١٢ر٨	٩ر٦	٧ر٨
ومن ذلك:					
أمريكا اللاتينية					
الصادرات	٤ر٨	٣ر١	٤ر١	٧ر٣	٦ر٤
الواردات	-٠ر٣	٥ر١	١٥ر٥	١١ر١	٤ر٤
أفريقيا					
الصادرات	-٠ر٧	٩ر٢	٢ر٣	٣ر٩	١ر٢
الواردات	-١ر٥	٧ر٩	٢ر٠	٤ر٩	٢ر٦
آسيا					
الصادرات	٤ر٣	٧ر٤	١٥ر٣	١٥ر٨	٥ر٥
الواردات	٦ر٥	١٠ر٨	١٤ر٣	١١ر٥	٩ر١
الصين					
الصادرات	١١ر٥	١٣ر٠	٨ر٧	٩ر٤	٥ر٦
الواردات	١١ر٨	-١٣ر١	١٩ر٣	١٥ر٢	١٢ر٨

المصدر: الأرقام الواردة في العمودين ١ و٥ والعمود ٤ لأوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق مستمدة من منشور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، «تقرير التجارة والتنميـــة»، ١٩٩٢، أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، الجدول ٢، الصفحة ٦. أما باقي أرقام الجدول فهي مستمدة من منشور المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي، «الاقتصاد العالمي في نهاية عام ١٩٩٢» (E/1993/INF.1).

(f) تقديرات أولية.
(ب) تنبؤات.
(ج) متوسط الصادرات والواردات.

وظل متوسط أسعار النفط في عام ١٩٩٢ ثابتا عند نفس المستوى تقريبا الذي كان عليه في عام ١٩٩١. وظل الطلب على النفط ضعيفاً نسبياً بسبب الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي. وانتعشت أسعار النفط شيئاً ما في الربعين الثاني والثالث من السنة ولكنها تراجعت فيما بعد[٣].

٣- سعر صرف الدولار

خلال عام ١٩٩١ والأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٢، استمرت قيمة دولار الولايات المتحدة في الانخفاض مقابل العملات الرئيسة الأخرى (الجدول ٣). غير أن اضطراب العملات الأوروبية والشكوك المتعلقة بتصديق بعض بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية على معاهدة ماستريخت، والركود الاقتصادي في المانيا عقب اتحاد شطريها، وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة، والتوتر السائد في منطقة الخليج كانت عوامل ساهمت في عكس الاتجاه خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٢ فزادت قيمة الدولار بنسبة ٤ر٧ في المائة مقابل الين الياباني، وبنسبة ١٤ر٩ في المائة مقابل المارك الألماني، وبنسبة ١٥ر٢ في المائة مقابل الجنيه الاسترليني، وبنسبة ١٦ر٢ في المائة مقابل الفرنك الفرنسي. وعلى الرغم من هذا التحسن، وبصرف النظر عن التقلبات قصيرة الأجل، فإن الانخفاض في قيمة الدولار منذ أن بلغت أوجها في أواخر شباط/فبراير ١٩٨٥ كان انخفاضاً كبيراً إذ هبطت قيمة الدولار الأمريكي بنسبة ٣٧ر٧ في المائة مقابل الين الياباني وبنسبة ٣٤ر١ في المائة مقابل المارك الألماني وبنسبة ٢٧ في المائة مقابل الفرنك الفرنسي وبنسبة ٤ر٩ في المائة مقابل الجنيه الاسترليني.

باء- العمالة والتضخم وأسعار الفائدة

١- البطالة

في البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كمجموعة، ارتفع معدل البطالة من ٦ر٧ في المائة عام ١٩٩١ الى ٧ر٣ في المائة عام ١٩٩٢ (الجدول ٤). وفي البلدان الصناعية الرئيسة، ارتفع معدل البطالة من ٦ر٣ الى ٦ر٨ في المائة في حين ارتفع في البلدان الصناعية الأخرى من ٨ر٧ في المائة الى ٩ر٧ في المائة خلال الفترة ذاتها.

٢- التضخم

لقد عزّز تباطؤ النمو في البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الاتجاه نحو انخفاض معدلات التضخم في عام ١٩٩٢، حيث تناقصت في معظم الحالات الى مستويات لم تتحقق منذ الستينات. ذلك ان متوسط معدل التضخم في جميع البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي انخفض من ٥ر٤ في

---

(٣) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «الاقتصاد العالمي في نهاية عام ١٩٩٢» (E/1993/INF.1)، الصفحة ١٥ والجدول المرفق ألف-٩.

الجدول ٣- سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الرئيسة، ١٩٨٥-١٩٩٢
(نهاية الفترة)

	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	الربع الثالث ١٩٩٢(أ)	١٩٩٢	النسبة المئوية للتغير ١٩٩٠-١٩٩١	النسبة المئوية للتغير ١٩٩١-١٩٩٢	النسبة المئوية للتغير الربع الثالث ١٩٩٢-١٩٩٢	النسبة المئوية للتغير ١٩٨٥-١٩٩٢
الين الياباني	٢٠٠ر٥٠	١٣٤ر٤٠	١٢٨ر٢٠	١١٩ر٢٠	١٢٤ر٨٤	-٤ر٦	-٠ر٣	٤ر٧	-٣٧ر٧
المارك الألماني	٢ر٤٦	١ر٤٩	١ر٥٢	١ر٤١	١ر٦٢	٢ر٠	٦ر٦	١٤ر٩	-٣٤ر١
الجنيه الاسترليني (ب)	١ر٤٤	١ر٩٣	١ر٨٧	١ر٧٨	١ر٥١	٣ر٢	١٩ر٣	١٥ر٢	٤ر٩
الفرنك الفرنسي	٧ر٥٦	٥ر١٣	٥ر١٨	٤ر٧٦	٥ر٥٣	٠ر٩	٦ر٨	١٦ر٢	-٢٧ر٠

المصدر: IMF, International Financial Statistics, December 1991.

(أ) صحيفة "Jordan Times"، عدد ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.
(ب) دولارات لكل جنيه استرليني.

الجدول ٤- معدلات البطالة في البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ١٩٨٥-١٩٩٣
(النسبة المئوية لمجموع القوة العاملة)

	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢(أ)	١٩٩٣(ب)
مجموع البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧ر٧	٦ر١	٦ر٠	٦ر٧	٧ر٣	٧ر٣
البلدان الصناعية الرئيسة	٧ر٢	٥ر٧	٥ر٦	٦ر٣	٦ر٨	٦ر٨
ألمانيا	٧ر٢	٥ر٦	٤ر٩	٤ر٣	٤ر٧	٤ر٨
ايطاليا	٩ر٦	١٠ر٩	١٠ر٣	٩ر٩	١٠ر١	١٠ر٤
اليابان	٢ر٦	٢ر٣	٢ر١	٢ر١	٢ر٢	٢ر٣
فرنسا	١٠ر٢	٩ر٤	٩ر٠	٩ر٥	٩ر٨	٩ر٨
كندا	١٠ر٤	٧ر٥	٨ر١	١٠ر٢	١١ر٣	١١ر٠
المملكة المتحدة	١١ر٢	٧ر١	٦ر٨	٨ر٩	٩ر٩	١٠ر٢
الولايات المتحدة	٧ر١	٥ر٢	٥ر٤	٦ر٦	٧ر٤	٧ر٢
البلدان الصناعية الأخرى	١٠ر٣	٨ر١	٧ر٩	٨ر٧	٩ر٧	٩ر٣
الجماعة الاقتصادية الأوروبية	١٠ر٣	٨ر٨	٨ر٣	٩ر٢	٩ر٢	٩ر٣

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «الاقتصاد العالمي في نهاية عام ١٩٩٢» (E/1993/INF.1)، الجدول المرفق ألف- ٥، الصفحة ٢١.

(أ) تقديرات أولية.
(ب) تنبؤات.

الجدول ٥- التضخم في البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ١٩٨٥-١٩٩٣
(النسبة المئوية للتغير السنوي في أسعار الاستهلاك)

	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢(f)	١٩٩٣(ب)
مجموع البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٤ر٢	٤ر٦	٥ر٢	٤ر٥	٣ر٤	٣ر٤
البلدان الصناعية الرئيسة	٣ر٨	٤ر٤	٤ر٨	٤ر٢	٣ر١	٣ر١
ألمانيا	٢ر٢	٢ر٨	٢ر٧	٣ر٥	٣ر٩	٣ر٧
ايطاليا	٩ر٢	٦ر٣	٦ر٤	٦ر٤	٥ر٥	٥ر٦
فرنسا	٥ر٧	٣ر٥	٣ر٤	٣ر١	٢ر٨	٢ر٦
اليابان	٢ر٠	٢ر٣	٣ر١	٣ر٣	٢ر٣	٢ر٠
كندا	٤ر٠	٥ر٠	٤ر٨	٥ر٦	١ر٦	٢ر٠
المملكة المتحدة	٦ر٠	٧ر٨	٩ر٥	٥ر٩	٣ر٧	٣ر٦
الولايات المتحدة	٣ر٥	٤ر٨	٥ر٤	٤ر٣	٣ر٠	٣ر١
البلدان الصناعية الأخرى	٦ر٩	٦ر٢	٧ر٠	٦ر٣	٥ر٢	٥ر٢
الجماعة الاقتصادية الأوروبية	٥ر٨	٥ر٣	٥ر٦	٥ر١	٤ر٥	٤ر٣

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «الاقتصاد العالمي في نهاية عام ١٩٩٢» (E/1993/INF.1)، الجدول المرفق ألف - ٤، الصفحة ٢١.

(f) تقديرات أولية.
(ب) تنبؤات.

المائة في عام ١٩٩١ الى ٣ر٤ في المائة عام ١٩٩٢، مقابل ٢ر٥ في المائة عام ١٩٩٠ (الجدول ٥). ونظرا لمعدل النمو المتواضع المتوقع بالنسبة للاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٣، ينتظر ان يظل التضخم في البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على هذا المستوى في عام ١٩٩٣[٤].

وانخفض متوسط معدل التضخم السنوي في البلدان النامية انخفاضا كبيرا في عام ١٩٩١ حيث بلغ ٧٤ر٥ في المائة مقابل ٤٧٧ في المائة عام ١٩٩٠. وسجّل أكبر انخفاض في أمريكا اللاتينية (من ١٧٤٧ في المائة الى ٢٢٩ في المائة) التي ازدادت فيها السيطرة على التضخم بفضل سياسات تثبيت الاسعار والتكيّف الجاري تنفيذها في بلدان عدة. لكن التضخم بلغ مستويات أعلى في افريقيا وغربي آسيا وجنوبي وشرقي آسيا والصين في عام ١٩٩١[٥].

(٤) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "The Economy in 1992: An Update"، (E/1992/INF.8)، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، الصفحتان ٤ و ٨ والجدول الملحق ألف- سابعاً.

(٥) المرجع نفسه، الجدول الملحق ألف- ثامنا، الصفحة ٢١.

٣- أسعار الفائدة

انخفضت أسعار الفائدة المطبّقة على القروض قصيرة الأجل في الولايات المتحدة من ٥ر٧ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٩ر٢ في المائة عام ١٩٩٢، أي الى أقل من ثلث مستواها في عام ١٩٨٩. بيد أن أسعار الفائدة المطبّقة على القروض طويلة الأجل لم تنخفض كثيرا، مما يدل على عدم الاطمئنان بالنسبة للمستقبل. وفي كندا، انخفضت أسعار الفائدة انخفاضا طفيفا (من ٤ر٧ في المائة الى ٨ر٦ في المائة). وفي اليابان، يقوم البنك المركزي تدريجيا بتخفيف سياسته المتشددة في هذا الصدد حيث أجرى في تموز/يوليو ١٩٩٢ خامس تخفيض لأسعار الفائدة في سنة واحدة، وبالتالي، انخفض سعر الفائدة المطبّق على القروض قصيرة الأجل من ٥ر٧ في المائة الى ٦ر٤ في المائة (الجدول ٦).

وظلت أسعار الفائدة في أوروبا مرتفعة رغم ضعف النمو. وفي أوائل عام ١٩٩١، شدّد البنك المركزي الألماني سياساته النقدية في ألمانيا لمكافحة التضخم والنمو المفرط في كمية النقود المتداولة وفي الائتمان. وفي تموز/يوليو ١٩٩٢، أُجريت زيادة أخرى في سعر الخصم فصار ٨ر٧٥.

الجدول ٦- البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسة: أسعار الفائدة المطبّقة على القروض قصيرة الأجل، ١٩٨٥-١٩٩٢
(متوسط الفترة، نسبة مئوية في السنة)

البلد	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
ألمانيا	٥ر٢	٦ر٦	٧ر٩	٨ر٨	٩ر٤
ايطاليا	١٥ر٣	١٢ر٧	١٢ر٤	١٢ر٢	١٢ر٧(ب)
اليابان	٦ر٥	٤ر٩	٧ر٢	٧ر٥	٤ر٦
فرنسا	٩ر٩	٩ر١	٩ر٩	٩ر٥	٩ر٥(أ)
كندا	٩ر٨	١٢ر١	١١ر٦	٧ر٤	٦ر٨
المملكة المتحدة	١٠ر٨	١٣ر٩	١٤ر٧	١١ر٧	٦ر٨
الولايات المتحدة	٨ر١	٩ر٢	٨ر١	٥ر٧	٢ر٩

المصدر: IMF, International Financial Statistics, March 1993.

(أ) تشرين الثاني/نوفمبر.
(ب) الربع الثاني.

المدرج ١- مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية

عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أو «قمة الأرض» في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٣ الى ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢ بعد عامين من الأعمال التحضيرية. ويمثّل هذا المؤتمر بداية مرحلة هامة جديدة من التعاون الدولي في مجال التنمية وإدارة البيئة المبني على الاعتراف بالحاجة الى نهج متكامل في تناول كافة قضايا البيئة والتنمية. وقد اعتمد المؤتمر إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وهو برنامج عمل شامل يُعرف بجدول أعمال القرن ٢١ ومجموعة من المبادىء/العناصر الخاصة بالغابات. وبالاضافة الى ذلك، فُتح في المؤتمر باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاقية التنوّع البيولوجي.

ويشمل جدول أعمال القرن ٢١ جميع المجالات التي تتداخل فيها البيئة مع الاقتصاد وهو يتألف من أربعة أبواب ويتضمن مقترحات ذات وجهة عملية موزعة على ٤٠ فصلاً وأكثر من ١٠٠ من المجالات البرنامجية التي يصفها الجدول باعتبارها أساس العمل. ويتناول الباب الأول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة ويحتوي على مجالات برنامجية تتصل بمكافحة الفقر، وأنماط الاستهلاك المتغيرة، والديناميات الديمغرافية والمستوطنات البشرية، وتعزيز الصحة وإدماج البيئة والتنمية في صنع القرار، والتعاون الدولي. ويتناول الباب الثاني المحافظة على الموارد وتنظيمها في خدمة التنمية كما يتضمن توصيات لحماية الغلاف الجوي والمحيطات ونوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها، ومكافحة إزالة الغابات والتصحّر والجفاف، وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية والجبلية، وحفظ التنوّع البيولوجي. كما يتناول مسألة الادارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية، والمواد الكيميائية السمية والنفايات المشعة والخطرة ومنع الاتجار الدولي غير المشروع بها. ويبحث الباب الثالث دور المرأة والأطفال والشباب في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة ويشتمل على توصيات لتعزيز دور السكان الأصليين في تحقيق تنمية مستدامة. أما الباب الرابع، فيتناول خطة تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة والتي من ضمن أهدافها التنفيذ النشيط لأهم نظم البحث والرصد المتعلقة بنظام الأرض وتعزيز التعاون بين مختلف التخصصات في العلوم الطبيعية والاجتماعية والهندسية والصحية. كما تدعو الى تقييم القضايا العالمية تقييما علميا وموضوعيا والى تفسير النتائج العلمية تفسيرا واضحا سواء لعامة الجمهور أو لصانعي السياسة، والى تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والصناعة وتشدّد بصفة خاصة على ضرورة بناء القدرات في مختلف الميادين العلمية.

وأقرت الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأوضح الأمين العام أن التحدي بعد مؤتمر ريو يتمثل في المحافظة على زخم الالتزام بالتنمية المستدامة من أجل تحويل هذا الالتزام الى سياسات وممارسات ودعمه دعماً مؤسسياً فعّالاً ومنسّقا[٦] ولهذا الغرض، أقرّت مجموعة من التدابير، بما في ذلك قيام الجمعية العامة بتنظيم استعراض منتظم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي من

(٦) الاسكوا، موجز لجدول أعمال القرن ٢١ (E/ESCWA/ENV/1992/16/Rev.1)، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

جهته بمساعدة الجمعية العامة من خلال الاشراف على تنسيق ومراقبة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على نطاق المنظومة وتقديم توصيات في هذا الصدد. ولضمان المتابعة الفعّالة لأعمال المؤتمر وإحراز تقدّم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على كلٍ من الصعيد الوطني والاقليمي والدولي، تم انشاء لجنة رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة. وستقوم الحكومات بتزويد هذه اللجنة بالمعلومات على أساس طوعي. وقد حُصرت عضوية اللجنة في ممثلي ٥٣ حكومة سيعملون في اللجنة على أساس التناوب. وكان من المزمع أن تعقد اللجنة جلستها الفنية الأولى لبحث تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في أيار/مايو أو حزيران/يونيو ١٩٩٣. ومن المتوقع أن تجتمع اللجنة مرة كل سنة بعد ذلك. كما أعلن الأمين العام عن انشاء لجنة مشتركة بين الوكالات ومعنية بالتنمية المستدامة - ستتولى انشاءها لجنة التنسيق الادارية - لتنسيق التعاون بين جميع وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة(٧).

جيم- نظام التجارة العالمية

١- التقدم المحرز في جولة أوروغواي

إن خيبة الأمل الناجمة عن عدم إحراز تقدّم في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ألقت ظلاً على التطورات في نظام التجارة العالمية في عام ١٩٩٢. وكان من المقرر أن تختتم تلك المفاوضات منذ ما يزيد على عامين. وكان المدير العام للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) قد قدّم مسودة الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي الى المشاركين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وافقت لجنة المفاوضات التجارية، بعد إجراء تقييم جماعي أولي، على المضي قدما في تنفيذ برنامج عمل يرمي الى إختتام الجولة. غير أن المفاوضات لم تحرز أي تقدم(٨). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تحولت الخلافات بين الولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية الى أزمة عقب انهيار المباحثات حول الإعانات الأوروبية لمنتجي البذور الزيتية المعقودة في شيكاغو، غير أنه بحلول نهاية ذلك الشهر توصل الطرفان الى اتفاق بشأن قضية الإعانات الزراعية، مع أن فرنسا، وهي أكثر بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية اهتماما بالاعانات الزراعية لم تقبل الاتفاق. ويستلزم التوصل الى مجموعة من الاتفاقات تكون مقبولة لدى جميع الأطراف إجراء مفاوضات معقدة في عدد كبير من المجالات، بما في ذلك الخدمات والحواجز التعريفية وغير التعريفية. ومن العقبات الأخرى التي تواجهها المفاوضات وجود معارضة قوية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية في عدد من البلدان الأخرى(٩).

---

(٧) المرجع نفسه، الفصل ٣٨، «الترتيبات المؤسسية الدولية».

(٨) الأونكتاد، أخبار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، العدد ٥٢. ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

(٩) Containerization-international, December, 1992، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، «الاقتصاد العالمي في نهاية عام ١٩٩٢» (E/1993/INF.1).

٢- التكتلات الاقتصادية الاقليمية

في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أصبحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية رسميا سوقا واحدة مما يتيح للسلع والخدمات والأموال والأفراد الانتقال بحرية بين بلدان الجماعة. وفي ذلك التاريخ، علّقت اجراءات تفتيش البضائع في الحدود. وقد كانت الأموال ورؤوس الأموال تنقل بحرية منذ تموز/يوليو ١٩٩٠. وكان تاريخ ١ تموز/يوليو ١٩٩٣ قد حُدد مبدئيا لإزالة جميع نقاط التفتيش على الحدود رغم أن ثلاثة من البلدان الأعضاء (وهي المملكة المتحدة وأيرلندا والدانمرك) مازالت تعارض تنقّل الأفراد بحرية خشية أن يشجع ذلك الارهاب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير المشروعة(١٠).

وبعد مفاوضات دامت أربعة عشر شهرا، توصلت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك خلال الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الى اتفاق للتجارة الحرة، وبذلك تم انشاء أكبر تكتّل للتجارة الحرة في العالم. وسوف يزيل اتفاق التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية الذي سيدخل حيّز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، الحواجز التي تعيق التجارة بين البلدان الثلاثة بصورة تدريجية خلال فترة ١٥ سنة وستتكون بالتالي منطقة للتجارة الحرة تضم ٣٦٠ مليون نسمة وتنتج سلعا وخدمات تبلغ قيمتها ٦ تريليونات دولار في السنة. وهذا الاتفاق هو أول اتفاق ذي اهتمامات بيئية، أي التلوّث على طول الحدود الأمريكية المكسيكية، تعقده الولايات المتحدة.

ووقعت بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا اتفاقا للتجارة الحرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ يهدف الى إلغاء الرسوم المفروضة على السلع الصناعية والزراعية. ومن المقرر أن يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من توقيعه والغرض منه تيسير الازالة التدريجية للعقبات أمام المبادلات التجارية بين البلدان الموقعة عليه بحلول عام ٢٠٠١. وكان من المزمع إزالة الحواجز التي تعيق تجارة المواد الأولية (من قبيل الضرائب والرسوم والحصص) في آذار/مارس ١٩٩٣، بينما سيتم تدريجيا تخفيض الرسوم المفروضة على السلع الزراعية والعديد من المنتجات الصناعية خلال فترة خمس سنوات(١١).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، انضمت ست جمهوريات من الاتحاد السوفياتي السابق وكذلك أفغانستان الى منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم ايران وباكستان وتركيا. وبذلك أنشىء تكتّل اقتصادي يربط أوروبا وآسيا. وتُعدّ هذه المجموعة المكوّنة من ١٠ أعضاء والتي تشمل ٣٠٠ مليون نسمة أكبر تكتّل اقتصادي بعد الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجموعة اتفاق التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية، ولكن من غير المتوقع أن يكون لها نفس التأثير.

---

(١٠) صحيفة «الرأي» الأردنية، عدد ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عمان، الأردن، The Commission of the European Communities, "European Economy": Annual Economic Report 1990-1991 No. 46, December 1990.

(١١) صحيفة "Jordan Times"، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

دال- البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي

دخلت عملية التحوّل في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا عامها الثالث الذي تميّز بظروف داخلية وخارجية صعبة. ومع ذلك، ظهرت في عام ١٩٩٢ علامات مشجّعة لم تكن موجودة قبل ذلك بعام، إذ يبدو أن الانكماش قد بلغ مداه في بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا. وقد كان أداء السياسة الاقتصادية الكلية في هذا البلد الأخير جيدا بصورة لافتة للأنظار. ويمكن تصنيف البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي الى أربع فئات وفقا لأدائها الاقتصادي. وتشمل الفئة الأولى البلدان التي شرعت في عملية التحوّل في وقت مبكّر (أي بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا)، والتوقعات تبدو جيدة بالنسبة لهذه البلدان رغم أن نسبة التضخم فيها مازالت مرتفعة. وتضم الفئة الثانية ألبانيا ورومانيا وبلغاريا. ويتوقع أن يكون الانخفاض في انتاج هذه البلدان في عام ١٩٩٢ أقل منه في عام ١٩٩١. وقد خفّض معدل التضخم في بلغاريا في حين أنه لايزال عاليا جدا في رومانيا. وتشمل المجموعة الثالثة روسيا والجمهوريات المستقلة التي شرعت في تنفيذ الاصلاحات بصورة بطيئة ولكنها عجّلتها بعد محاولة الانقلاب في عام ١٩٩١. أما الفئة الرابعة فتضم الدول البلطيّة.

وتتمثل المشاكل الرئيسة التي تواجهها هذه البلدان في: (أ) عجز كبير في الميزانية بسبب انخفاض مستويات الايرادات وعدم مرونة الانفاق؛ (ب) عدم كفاءة النظم المصرفية؛ (ج) انخفاض مستوى الاستثمار؛ (د) القيود السياسية(١٢).

ويتوقع أن يستأنف الاقتصاد نموه في هنغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٩٣ رغم أن الشكوك المحيطة بآثار انقسام هذه الأخيرة الى جمهوريتين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ تعتّم الآفاق. ومع ذلك، يتوقع أن يستمر الانتاج في الانخفاض في الدول الخلف للاتحاد السوفياتي، وخاصة الاتحاد الروسي، وإن كان ذلك بنسب أقل بكثير منها في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢(١٣).

ومن جهة أخرى، كانت عملية التحويل الى القطاع الخاص بطيئة جدا ولم تجن منها الحكومات ايرادات تُذكر، هذا إن جنت منها ايرادات على الاطلاق، وذلك لأن المؤسسات العامة تُباع في كثير من الأحيان للأجانب مقابل ديون مستحقة. وبالاضافة الى ذلك تواجه جميع بلدان أوروبا الشرقية مشاكل عملية في تنفيذ سياسة التحويل الى الملكية الخاصة. ومن بين تلك المشاكل تحديد الحصة المثالية للقطاع الخاص في مجموع النشاط الاقتصادي، وأنواع وعدد الوكالات التي ينبغي انشاؤها، والممارسات غير المشروعة لبعض الشركات الخاصة التي أنشئت حديثاً.

وفيما يتعلق بالتجارة والمدفوعات، استمرت صادرات بلدان أوروبا الشرقية الى بقية بلدان أوروبا في الزيادة في عام ١٩٩٢ بينما انخفضت الواردات بسبب الأداء الاقتصادي السيء وبالتالي تحسّنت حساباتها الجارية. وظل مستوى رأس المال الداخل منخفضا نسبيا حيث أن البنوك مازالت تتردد في تقديم قروض الى بلدان أوروبا الشرقية. غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الى الداخل زادت كما زادت تدابير

---

(١٢) United Nations Economic Commission for Europe, Economic Survey of Europe in 1991-1992.

(١٣) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «الاقتصاد العالمي في نهاية عام ١٩٩٢» (E/1993/INF.1).

تخفيف عبء الدَّيْن. ويُنتظر أن تمثِّل هذه الأخيرة ٥٠ في المائة تقريبا من التمويل المتاح لبلدان أوروبا الشرقية. أما الاتحاد السوفياتي السابق، فقد شهد تدهورا في الحسابين التجاري والجاري، بينما تشكِّل إعادة جدولة الدين الروسي واحدة من أدق المشاكل التي تواجه البلد(١٤).

هاء- آفاق الاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٣

إن الأداء المتثاقل للاقتصاد العالمي في عام ١٩٩٣ (حيث ينتظر ألا يتجاوز نمو الانتاج ٢ في المائة) مبني أساسا على وتيرة النمو البطيئة جدا المتوقعة في البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي. وفي ظل السياسات القائمة أو المعلن عنها، يتوقع أن يبلغ معدل النمو في اليابان والولايات المتحدة ٢ر٣ في المائة و ٢ر٦ في المائة على التوالي في حين لا يتوقع أن يتعدى هذا المعدل حوالي ١ في المائة في أوروبا مثلما حدث في عام ١٩٩٢، حتى ولو أخذنا في الاعتبار التخفيف التدريجي للسياسات النقدية في المنطقة. ومع ذلك، فإن السياسات المالية في أوروبا قد وُضعت عموما لكبح معدل النمو والسيطرة عليه. وعلى أي حال، فمن غير المتوقع أن يطرأ أي تحسّن عام على معدل البطالة المرتفع بشكل غير معهود. وسيقابل التحسّن الطفيف المتوقع في البلدان الآخذة اقتصاداتها في الانتعاش تدهور في البلدان التي تتسم بنمو اقتصادي بطيء. وبالتالي سيظل معدل البطالة ثابتا عند مستواه في عام ١٩٩٢، أي ٧ر٣ في المائة. ولا يتوقع إحراز تقدم هام في تخفيض معدل التضخم كما لا يُنتظر أن يحدث تغيّر في متوسط معدل التضخم في البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي.

ومن المتوقع أن يطرأ تحسّن هام على الانتاج في البلدان التي تمر بمرحلة تحوّل اقتصادي. فنسبة الانخفاض الاجمالي في الانتاج التي بلغت ١٨ر٤ في المائة في عام ١٩٩٢ ستنخفض الى ٣ر٥ في المائة في عام ١٩٩٣ ويتوقع أن ينخفض هبوط الانتاج في الاتحاد السوفياتي السابق من ٢٣ في المائة عام ١٩٩٢ الى ٥ في المائة فقط عام ١٩٩٣ بينما يُنتظر تحقيق نمو صغير جدا قدره ١ر٠ في المائة في أوروبا الشرقية التي انخفض فيها الانتاج بنسبة ٤ر٢ في المائة.

ومن جهة أخرى، يتوقع أن يزيد الانتاج في البلدان النامية عام ١٩٩٣ بأسرع معدل إجمالي له منذ السبعينات، أي بنسبة ٥ في المائة. ويتوقع أن تتركز معدلات النمو المرتفعة كلها في آسيا. وقد يبلغ معدل النمو في الصين مرة أخرى ١٠ في المائة في حين يتوقع أن يزيد النمو في جنوبي وشرقي آسيا بنسبة ٦ في المائة تقريبا. ومن المرجح ان تحتفظ منطقة غربي آسيا بسرعة الانتعاش الذي شهدته عام ١٩٩٢، أي بمعدل نمو قدره ٥ر٥ في المائة.

وفي غضون ذلك، قد يشهد عام ١٩٩٣ انخفاض معدلات النمو في اقتصادات عدد من بلدان أمريكا اللاتينية مثل الارجنتين وشيلي وفنزويلا التي كانت مرتفعة في عام ١٩٩٢. وتحيط شكوك كبيرة بآفاق النمو في البرازيل. أما في افريقيا، فيتوقع ان يطرأ في عام ١٩٩٣ تحسن هامشي على نمو الانتاج بحيث يرتفع الى حوالي ٣ في المائة(١٥).

---

(١٤) أنظر الحاشية ١٢.

(١٥) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «الاقتصاد العالمي في نهاية عام ١٩٩٢» (E/1993/INF.1).

ثانيا- الأداء الاقتصادي العام والسياسات الاقتصادية

قُدر الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الاسكوا ككل (باسعار عام ١٩٨٥) بحوالي ٢٦٥ر٣ بليون دولار في عام ١٩٩١ و ٢٧٧ر٦ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وتشير التقديرات الى ان مجموع الناتج المحلي الاجمالي قد زاد بنسبة ٤ر٦ في المائة في عام ١٩٩٢ بعد ان كان انخفض في السنتين السابقتين (الجدول ٧). وقد حققت جميع البلدان باستثناء العراق والجمهورية اليمنية معدلات نمو موجبة عام ١٩٩٢. ونتيجة لذلك، فان متوسط دخل الفرد في المنطقة الذي كان قد انخفض بنسبة ٧ في المائة عام ١٩٩١ زاد بنسبة ٤ر١ في المائة عام ١٩٩٢ (الجدول ٨).

ويُعزى التحسن في الاداء الاقتصادي العام للمنطقة الى عدة عوامل من بينها: (f) التوسع في انتاج وتصدير النفط الخام؛ (ب) السرعة الكبيرة للتعمير في الكويت؛ (ج) التقدم المحرز في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي وفي توسيع دور القطاع الخاص في عدد من البلدان؛ (د) المرونة الملفتة للنظر التي ابدتها بعض البلدان في تخطي عواقب أزمة الخليج؛ (هـ) انتعاش القطاعات غير النفطية في بلدان الخليج وتدفق رؤوس الاموال الى الداخل - بما في ذلك رؤوس الاموال التي أخرجت اثناء ازمة الخليج؛ (و) وفرة المحاصيل الزراعية في الاردن ولبنان والجمهورية العربية السورية؛ (ز) العائدات القياسية في مصر، المتأتية من السياحة ورسوم قناة السويس والانتعاش الجزئي للسياحة في الاردن.

ألف- بلدان مجلس التعاون الخليجي

تشير التقديرات الى ان بلدان مجلس التعاون الخليجي، كمجموعة، حققت معدل نمو فعلي بلغ ٢ر٥ في المائة عام ١٩٩٢ مقابل انخفاض طفيف في عام ١٩٩١ (الجدول ٩). وسُجل اعلى معدل للنمو (٣٠ في المائة) في الكويت التي كان ناتجها المحلي الاجمالي قد انخفض بما يربو على ٤٠ في المائة عام ١٩٩١. ويعزى هذا الانتعاش الكبير للاقتصاد الكويتي الى حد كبير الى الزيادة الحادة في الانتاج النفطي الذي اقترب بحلول نهاية عام ١٩٩٢ من مستوياته في الفترة السابقة لأزمة الخليج، التي أدت الى ارتفاع عائدات النفط من ٤٣٠ مليون دولار عام ١٩٩١ الى ٤١٧٢ مليون دولار عام ١٩٩٢. ومن العوامل الاخرى التي ساهمت في هذا الانتعاش الزيادة الكبيرة في نشاط البناء لاصلاح البنية الاساسية المادية والمؤسسية والمنشآت النفطية والخدمات الأساسية التي دمرتها الحرب. غير ان القطاعات غير النفطية في الكويت ظلت راكدة على العموم في عام ١٩٩٢. ذلك ان انخفاض عدد السكان أدى الى انخفاض الطلب مما كان له آثار سيئة على عدد من القطاعات، وخصوصا التجارة. وعلاوة على آثار أزمة الخليج على الموارد المالية للبلد، هناك مشاكل سوء ادارة الاستثمارات في الخارج الذي نتجت عنه خسارة كبيرة (تقدرها مصادر غير رسمية بخمسة بلايين دولار).

وأدى ازدياد الثقة في مجال الاعمال وتزايد استثمارات القطاعين العام والخاص في عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية، الى تحسن مجمل الأداء الاقتصادي، على الرغم من انخفاض العائدات النفطية في بعض البلدان. وقد عوضت معدلات النمو المؤاتية التي سجلت في القطاعات غير النفطية عن انخفاض الايرادات النفطية.

الجدول ٧- الناتج المحلي الاجمالي باسعار عام ١٩٨٥ الثابتة ومعدلات النمو السنوي في منطقة الاسكوا، ١٩٨٩-١٩٩٢

	الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات)				معدل النمو (كنسبة مئوية)		
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(f)	١٩٩٢(f)	١٩٨٩/ ١٩٩٠	١٩٩٠/ ١٩٩١	١٩٩١/ ١٩٩٢
بلدان مجلس التعاون الخليجي(ب)	١٤٦ر٥ ١٦٤	٢ر٦٠٩ ١٦٩	٤ر٣٦٢ ١٦٩	٨ر١٥٠ ١٧٨	٣ر٣٠	-١٥ر٠	٥ر٢٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الكويت)	١ر١٥٨ ١٣٨	٢ر٤١٧ ١٥١	٥ر١١٥ ١٥٩	٩ر٨٢٩ ١٦٤	٩ر٦	١ر٥	٣ر٦
البلدان ذات الاقتصادات المنوعة(ج)	٨ر١٣٠ ١١٩	٩ر٦٦٦ ١٠٤	٣ر٥٤٥ ٨٩	٧ر٢٠٧ ٩٣	-١ر١٢	-١٤ر٤	١ر٤
البلدان ذات الاقتصادات المنوعة (باستثناء العراق)	٠ر٤٩٨ ٦٢	٨ر٠٢٣ ٦٥	١ر٠٨٩ ٦٨	٨ر١٠٧ ٧١	٤ر٠	٤ر٧	٤ر٤
البلد الأقل نموا: الجمهورية اليمنية	٨ر٩٨٩ ٦	٤ر٦٩٢ ٦	٢ر٣٧١ ٦	٨ر٢٤٣ ٦	-٣ر٠	-٤ر٨	-٢ر٠
مجموع منطقة الاسكوا	١ر٢٦٧ ٢٩٠	٥ر٩٦٨ ٢٨٠	٩ر٢٧٨ ٢٦٥	٣ر٦٠٢ ٢٧٧	-٣ر٢٠	-٥ر٦	٤ر٦
مجموع منطقة الاسكوا (باستثناء العراق والكويت)	٩ر٦٤٥ ٢٠٧	٤ر١٣٣ ٢٢٣	٨ر٥٧٥ ٢٢٣	٥ر١٨١ ٢٤٢	٧ر٥	٤ر٧	٣ر٧
مجموع منطقة الاسكوا (باستثناء الكويت)	٧ر٢٧٨ ٢٦٤	٥ر٧٧٦ ٢٦٢	٠٣٢ ٢٥٥	٤ر٢٨١ ٢٦٤	-٠ر٦	-٢ر٩	٣ر٦
مجموع منطقة الاسكوا (باستثناء العراق)	٣ر٦٣٤ ٢٣٣	٤ر٣٢٥ ٢٤١	٧ر٨٢٢ ٢٤٣	٤ر٥٠٢ ٢٥٥	٣ر٣	١ر٠	٤ر٨

المصدر: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر وطنية.

(f) تقديرات.

(ب) بلدان مجلس التعاون الخليجي (الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت).

(ج) الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر.

الجدول ٨- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في منطقة الاسكوا، ١٩٩٠-١٩٩٢
(بدولارات الولايات المتحدة بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة)

	١٩٩٠	١٩٩١(f)	١٩٩٢(f)	معدل النمو (كنسبة مئوية)	
	(بدولارات الولايات المتحدة)			١٩٩١	١٩٩٢
بلدان مجلس التعاون الخليجي					
الامارات العربية المتحدة	١٦ ٥٣٦ر٠	١٦ ٣٥٠ر٠	١٥ ٩٢٩ر٧	-١ر١	-٢ر٥
البحرين	٨ ٢٣٢ر٠	٨ ٣٢٩ر٤	٨ ٢٧١ر٩	١ر٢	-٠ر٧
المملكة العربية السعودية	٦ ٨٦٢ر٣	٧ ٠٣٢ر٤	٧ ٠٧٠ر٥	٢ر٥	٠ر٥٥
عُمان	٤ ٦٧١ر٠	٤ ٨٤٧ر٦	٥ ٠٩٣ر٦	٣ر٨	٥ر٠
قطر	١٥ ٨٢٠ر٠	١٥ ٣٩٨ر٦	١٥ ٤٦٢ر٢	-٢ر٧	٠ر٤١
الكويت	٨ ٤٨٩ر٠	٩ ٣١٥ر٤	٩ ٣١٥ر٣	٩ر٧	-
المجموع الفرعي	٧ ٩٣٨ر٢	٨ ٠٦٨ر٣	٨ ٠٩٤ر٥	١ر٦	٠ر٣٠
البلدان ذات الاقتصادات المنوعة					
الاردن	١ ٢١٦ر٤	١ ١٤٣ر٠	١ ١٥٢ر٥	-٦ر٠	٠ر٨
الجمهورية العربية السورية	١ ٨٢٥ر٣	١ ٩١٧ر٤	١ ٩٤٦ر٤	٥ر٠	١ر٥
العراق	٢ ٠٨٥ر٤	١ ٠٩٣ر٢	١ ١٠٣ر٩	-٤٧ر٥	٠ر٩
لبنان	١ ٢٩١ر٣	١ ٣٠٣ر٨	١ ٣٤٢ر٢	٠ر٩	٢ر٩
مصر	٦٤٨ر٨	٦٥٠ر٤	٦٥٥ر٢	٠ر٢٥	٠ر٧٠
المجموع الفرعي	١ ١٤٩ر٨	٩٥٤ر١	٩٦٥ر٦	-١٧ر٠	١ر٢٠
البلد الاقل نمواً					
الجمهورية اليمنية	٥١٠ر٢	٤٦٥ر٢	٤٤٢ر٨	-٨ر٨	-٤ر٩
مجموع منطقة الاسكوا	٢ ٢٣٨ر٥	٢ ٠٦٣ر٩	٢ ٠٩٢ر٦	-٧ر٨	١ر٤

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر وطنية.

(f) تقديرات.

الجدول ٩- الناتج المحلي الاجمالي حسب البلد ومجموعة البلدان، ١٩٨٩-١٩٩٢

	الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات وبأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة)				معدل النمو (كنسبة مئوية)		
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (f)	١٩٩٢ (f)	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
بلدان مجلس التعاون الخليجي							
الامارات العربية المتحدة	٢٥ ٨٣٩ر٦	٣٠ ٤٢٦ر٣	٣١ ٢٢٨ر٥	٣١ ٥٤٠ر٨	١٧ر٨	٢ر٦	٠ر٩
البحرين	٤ ٠٩٠ر٤	٤ ١٤٠ر٧	٤ ٣٠٦ر٣	٤ ٣٩٢ر٤	١ر٣	٤ر٠	٢ر٠
المملكة العربية السعودية	٩٤ ٤٧٨ر٢	١٠٢ ٠٤٣ر٠	١٠٨ ١٦٥ر٥	١١٢ ٤٩٢ر٢	٨ر٠	٦ر٠	٤ر٠
عُمان	٦ ٦٢١ر٣	٧ ١١٨ر٧	٧ ٦٥٤ر٣	٨ ٣٣٣ر٢	٧ر٥٠	٧ر٥٢	٩ر٠
قطر	٧ ١٢٨ر٦	٧ ٦٨٨ر٥	٧ ٧٦٠ر٩	٨ ٠٧١ر٣	٧ر٩٠	١ر٠	٤ر٠
الكويت	٢٥ ٩٨٨ر٤	١٨ ١٩٢ر٠	١٠ ٢٤٦ر٩	١٣ ٣٢٠ر٩	-٣٠ر٠	-٤٣ر٧	٣٠ر٠
المجموع الفرعي	١٦٤ ١٤٦ر٥	١٦٩ ٦٠٩ر٢	١٦٩ ٣٦٢ر٤	١٧٨ ١٥٠ر٨	٣ر٣٠	-١٥ر٠	٥ر٢
البلدان ذات الاقتصادات المنوعة							
الاردن	٤ ٨٨٣ر٥	٤ ٨٧٧ر٧	٤ ٩٠١ر٥	٥ ٢٩٣ر٧	-١٢ر٠	٥٠ر٠	٨ر٠
الجمهورية العربية السورية	٢٠ ٣٦١ر٠	٢٢ ١٢٣ر٨	٢٤ ٠٢٤ر٧	٢٥ ٢٢٥ر٩	٨ر٦	٨ر٥	٥ر٠
العراق	٥٦ ٦٣٢ر٨	٣٩ ٦٤٣ر١	٢١ ٤٥٦ر٢	٢٢ ٠٩٩ر٩	-٣٠ر٠	-٤٦ر٠	٣ر٠
لبنان	٣ ٦١٠ر٥	٣ ٥٣٨ر٢	٣ ٦٤٤ر٣	٣ ٨٢٦ر٥	-٢ر٠	٣ر٠	٥ر٠
مصر	٣٣ ٦٤٣ر٠	٣٤ ٤٨٤ر١	٣٥ ٥١٨ر٦	٣٦ ٧٦١ر٧	٢ر٥	٣ر٠	٣ر٥
المجموع الفرعي	١١٩ ١٣٠ر٨	١٠٤ ٦٦٦ر٩	٨٩ ٥٤٥ر٣	٩٣ ٢٠٧ر٧	-١٢ر١	-١٤ر٤	٤ر١
البلد الاقل نمواً							
الجمهورية اليمنية	٦ ٩٨٩ر٨	٦ ٦٩٢ر٤	٦ ٣٧١ر٢	٦ ٢٤٣ر٨	-٣ر٠	-٤ر٨	-٢ر٠
مجموع منطقة الاسكوا	٢٩٠ ٢٦٧ر١	٢٨٠ ٩٦٨ر٥	٢٦٥ ٢٧٨ر٩	٢٧٧ ٦٠٢ر٣	-٣ر٢	-٥ر٦	٤ر٦

المصدر: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر وطنية.

(f) تقديرات.

وتباطأ نمو اقتصاد البحرين في عام ١٩٩٢. إذ تشير التقديرات الى ان الناتج المحلي الاجمالي قد زاد بنسبة ٢ في المائة تقريبا مقابل ٤ في المائة في عام ١٩٩١. ويعزى هذا الى انخفاض الايرادات النفطية بالاضافة الى الأداء غير المرضي في قطاعات أخرى. ويظل اقتصاد البلد معتمدا الى حد كبير على التطورات الاقليمية، وخاصة التطورات في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن تسهم استعادة الثقة في مجال الاعمال والانتعاش التدريجي للانشطة المالية والمصرفية في هذه البلدان في تحسين أداء القطاعات غير النفطية.

وحافظت عُمان على أدائها الاقتصادي الجيد اذ زاد ناتجها المحلي الاجمالي من ٥ر٧ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٩ في المائة في عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٢، زادت الايرادات النفطية بنسبة ٧ر٤ في المائة غير أنه، كما هو الحال في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن النمو في القطاعات غير النفطية كان هو العامل الرئيس وراء حسن أداء الاقتصاد العُماني.

وتحسّن الأداء الاقتصادي العام لقطر في عام ١٩٩٢ إذ تشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الاجمالي الذي لم يزد إلا بنسبة ١ في المائة عام ١٩٩١ سجل معدل نمو قدره ٤ في المائة عام ١٩٩٢. ويعكس الاداء الاقتصادي غير المرضي للقطاع النفطي في عام ١٩٩١ انخفاض الانتاج النفطي بنسبة ٥ في المائة تقريبا والايرادات النفطية بنسبة ١٥ في المائة. وقد ساهمت الزيادة في انتاج وتصدير النفط الى حد كبير في تحسّن الأداء الاقتصادي في عام ١٩٩٢. ومما شجع التوسع في أنشطة القطاع الخاص زيادة النفقات العامة في مجال البناء والقطاعات الاخرى من الاقتصاد، لاسيما في مجال استغلال الغاز الطبيعي.

وفي المملكة العربية السعودية، زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩١ و ٤ في المائة عام ١٩٩٢ كما زادت الايرادات النفطية بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٩٢. وقد ساهمت القطاعات غير النفطية هي ايضا في الاداء الجيد للاقتصاد. فتشير التقديرات الى أن معدل النمو في قطاع الصناعة التحويلية قد بلغ ٦ في المائة عام ١٩٩١ و ٦ر٤ في المائة عام ١٩٩٢. ويرجع الأداء الجيد في هذا القطاع الى حد كبير الى زيادة انتاج الصناعات البتروكيميائية وصناعات الاسمدة والى ازدياد أنشطة الاستثمار في القطاع الخاص. بيد ان الحكومة تظل القوة الدافعة الرئيسة في الاقتصاد السعودي.

وقد ساهم تحسن البيئة الاقتصادية عقب حرب الخليج في الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٢. وقد عوض الاداء الجيد للقطاعات غير النفطية عن انخفاض الايرادات النفطية. وتشير التقديرات الى ان الناتج المحلي الاجمالي قد زاد بنسبة ٩ر٠ في المائة رغم الانخفاض في القطاع النفطي.

وعلى المستوى القطاعي، لم يكن الأداء في مجال الزراعة خلال عام ١٩٩٢ مرضيا في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي المملكة العربية السعودية وهي أكبر منتج زراعي في المجموعة، انخفض الرقم القياسي للانتاج الزراعي بنسبة ١ر١٦ في المائة عام ١٩٩٢ بعد أن كان قد سجل معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ٩ر٢٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢. ولم تتجاوز حصة هذا القطاع في مجموع الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي ٦ر٤ في المائة عام ١٩٩١ (الجدول ١٠).

الجدول ١٠- منطقة الاسكوا: حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨٩-١٩٩١
(كنسبة مئوية)

مجموعات البلدان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٤ر٧	٤ر٥	٤ر٦
البلدان ذات الاقتصادات المنوعة	١٧ر٨	٢٠ر٨	٢٥ر٥
البلد الأقل نمواً: الجمهورية اليمنية	٢٣ر٩	٢٠ر٦	٢٠ر٤
مجموع منطقة الاسكوا	١٠ر٦	١١ر٩	١٣ر٢

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر وطنية.

وكان أداء قطاع الصناعة التحويلية جيدا في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في هذا القطاع ١٠ر٩ في المائة عام ١٩٩١، مقابل انخفاض قدره ٧ر٥ في المائة عام ١٩٩٠. وشهدت الكويت أعلى معدل للنمو في عام ١٩٩١ (٤٠ر٦ في المائة)، تليها عُمان (٢١ر١ في المائة)، وقطر (١٠ في المائة) والمملكة العربية السعودية (٦ في المائة). غير أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩١، وإن كانت أكبر شيئا ما منها في عام ١٩٩٠، ما زالت أقل بكثير من مستواها في عام ١٩٨٩ (الجدول ١١).

١- قضايا السياسة العامة

كما ذكر سابقا، استطاعت بلدان مجلس التعاون الخليجي بوجه عام التغلب على عواقب أزمة وحرب الخليج. ويظهر ذلك في عودة الثقة لدى أوساط الاعمال وتزايد استثمارات القطاعين العام والخاص، والأداء الجيد للقطاعات غير النفطية. إلا ان بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الكويت، ما زالت تواجه مشاكل لها صلة بأزمة الخليج. فقد أوجدت تلك الأزمة عجزاً هاماً في الموارد المالية لدى بعض الدول التي كانت تتمتع بفائض، مما اضطرها للاقتراض من الأسواق المالية الدولية وتصفية موجودات تملكها بالخارج، وذلك من أجل دفع التكاليف الضخمة المتعلقة بالدفاع والتعمير وانعاش الاقتصاد.

وكان للقيود المالية الناشئة عن ذلك آثار سلبية على البلدان الأخرى في المنطقة نظراً للصلات الوثيقة القائمة بينها وبين بلدان الخليج. ومن ثم، ينبغي التركيز بدرجة أكبر على تحسين ادارة الموارد، خصوصا وأن عهد وفرة الموارد المالية الذي شمل السبعينات وأوائل الثمانينات قد انتهى وأصبحت سوق النفط في صالح المستهلكين.

الجدول ١١- منطقة الاسكوا: حصة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨٩-١٩٩١

مجموعات البلدان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٩ر٤	٧ر٧	٨ر١
البلدان ذات الاقتصادات المنوعة	١٣ر٧	١٣ر٩	١٢ر٠
البلد الأقل نمواً: الجمهورية اليمنية	٩ر٥	٨ر٤	٩ر٨
مجموع منطقة الاسكوا	١١ر٢	١٠ر٤	٩ر٧

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر وطنية.

ومن المتوقع أن تعزز متطلبات التعمير ونفقات الدفاع هذا الاتجاه. وستؤدي زيادة صادرات النفط لتلبية هذه الاحتياجات الى تخفيض أسعار النفط. وتقوم بلدان مجلس التعاون الخليجي بتكثيف جهودها لتنويع اقتصاداتها وتحويلها الى القطاع الخاص من اجل تقليل اعتمادها الكبير على النفط (الجدول ١٢). وعلى الرغم من الحوافز المغرية التي قُدمت للقطاع الخاص، فان النتائج كانت دون المتوقع. ومع ذلك، ينتظر أن يتسع نطاق التحوّل الى القطاع الخاص في جميع القطاعات في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القادمة. وأدت القيود المالية التي نجمت عن أزمة وحرب الخليج الى تقلص كبير في النفقات العامة التي هي العامل الرئيس المحدد للنشاط الاقتصادي، بما في ذلك نشاط القطاع الخاص. ويرجح أن يستمر هذا الوضع لبعض الوقت، مما سيزيد من الفرص المتاحة لمشاركة القطاع الخاص.

باء- بلدان الاقتصاد المنوع

في عام ١٩٩٢، تخطت معظم البلدان في هذه المجموعة العواقب القصيرة الأجل لأزمة وحرب الخليج. إذ تشير التقديرات الى ان الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان مجتمعة، زاد بنسبة ١ر٤ في المائة عام ١٩٩٢، بعد أن كان قد انخفض بنسبة ٤ر١٤ في المائة عام ١٩٩١ (الجدول ٧). وكانت سياسة الانفتاح والنتائج الايجابية التي تم تحقيقها في معالجة أوجه الاختلال الاقتصادي وتحسن الأداء في مجال الزراعة والزيادة السريعة في نشاط البناء، ولاسيما في الاردن، عوامل ساهمت كلها في التحسن العام للأحوال الاقتصادية والأداء الاقتصادي.

الجدول ١٢- منطقة الاسكوا: حصة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨٩-١٩٩١
(كنسبة مئوية)

مجموعات البلدان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٣٢ر٥	٣٩ر٢	٣٥ر٦
بلدان الاقتصاد المنوع	١٤ر٢	٨ر٢	١ر٩
البلد الأقل نمواً: الجمهورية اليمنية	٦ر٤	٨ر٤	٦ر٠
مجموع منطقة الاسكوا	٢٤ر٢	٢٥ر٢	٢١ر٧

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر وطنية.

وتشير التقديرات الى ان الأردن قد سجل أعلى معدل للنمو (أكثر من ٨ في المائة بالقيمة الحقيقية مقابل ٥ر٠ في المائة عام ١٩٩١ ومعدل ٤ في المائة المستهدف في برنامج التكيف الهيكلي). وتمكن هذا البلد الذي تضرر كثيراً نتيجة لأزمة وحرب الخليج من التغلب الى حد كبير على النتائج الخطيرة للأزمة التي تمثلت في عودة ما يزيد على ربع مليون اردني وفلسطيني من الكويت وانقطاع العلاقات التجارية والاقتصادية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق، التي كانت تشكل المصدر الرئيس للقطع الاجنبي (تحويلات، وايرادات تصدير، وقروض ميسرة الشروط ومنح). وكان العامل الرئيس وراء هذا التحسن الملحوظ ازدهار قطاع التشييد الذي تم تمويله الى حد بعيد بمدخرات العائدين، وكذلك الزيادة الكبيرة في الطلب والاستثمار. وتشير التقديرات الى أن معدل نمو قطاع التشييد بلغ ١٥ في المائة عام ١٩٩٢ في حين بلغ معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية الذي عززته استثمارات العائدين ١٤ في المائة. كذلك كان الأداء في مجال الزراعة جيدا في عام ١٩٩٢ نتيجة للأحوال الجوية المؤاتية. فوفقا للتقديرات زاد الانتاج الزراعي بنسبة ١٠ في المائة عام ١٩٩٢. وقد مكّن التقدم المحرز في تنفيذ تدابير الاصلاح الاقتصادي في الأردن من تقليل اختلالاته الداخلية والخارجية الى حد كبير مما عزّز مركزه الائتماني على المستوى الدولي، الأمر الذي كان له آثار ايجابية على الدين الخارجي والتضخم.

كما نجح الأردن في ايجاد أسواق جديدة لصادراته، مما عوّضه جزئيا عن الأسواق التي خسرها في العراق ودول الخليج. واستمر تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية مع الحرص على عدم التسبب في معاناة اجتماعية لا داعي لها. ولدى تخفيض الاعانات ورفع الضرائب لترشيد النفقات العامة، كانت الحكومة

حريصة على ألا تؤدي هذه التدابير وغيرها الى ارتفاع معدل التضخم وألا تؤثر بصورة سلبية على العمالة ومستويات المعيشة.

ويجري تنشيط سياسات التحول الى القطاع الخاص في الأردن إذ أن من المزمع تحويل ملكية الشركات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص. كما تنظر الحكومة في اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة العامة لايجاد بيئة مؤاتية بدرجة أكبر للمستثمرين المحليين والأجانب. ومن بين تلك التدابير زيادة عدد المناطق الحرة وتحسين القوانين والأنظمة التي تحكم عملياتها، وذلك بغية زيادة الصادرات، لاسيما من السلع المصنّعة، وتحقيق توزيع أكثر توازنا للنمو والتنمية.

وتشير التقديرات الى أن معدل نمو الاقتصاد المصري بلغ ٥ر٣ في المائة عام ١٩٩٢. وكان ارتفاع مستوى العائدات النفطية وايرادات السياحة ورسوم قناة السويس، وتحسّن وضع ميزان المدفوعات، وتزايُد استثمارات القطاع الخاص والتقدم المحرز في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية عوامل ساهمت كلها في التحسّن العام للبيئة الاقتصادية في البلد.

ويجري، بدعم من مؤسسات إقراض دولية، تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية بحذر لتفادي أن يكون لها آثار سلبية على النمو والعمالة ومستويات المعيشة. وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة صندوقا اجتماعيا يهدف الى تخفيف الآثار السلبية لتخفيض الإعانات على الفئات ذات الدخل المنخفض من المجتمع وعلى العمالة نتيجة لعملية التحول الى القطاع الخاص وإعادة تنظيم القطاع العام. ونظرا لعدم وجود دراسات عن الآثار الاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادي، فمن غير الممكن تقييم الآثار الاجتماعية قصيرة ومتوسطة الأجل المترتبة على تنفيذ هذه السياسات. وبالتالي، لا يمكن عزو المشاكل الاجتماعية الخطيرة الى سياسات التكيّف التي تنتهجها الحكومة. ومع ذلك، فمن المسلّم به عموما أن الفقر عامل رئيس يغذي التطرف الذي أثّر تأثيرا شديدا على السياحة والاستثمار.

وتشير التقديرات الى أن الناتج المحلي الاجمالي للجمهورية العربية السورية قد زاد بنسبة ٥ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ١٩٩٢، وذلك بفضل ارتفاع مستوى الاستثمارات العامة والخاصة وزيادة الانتاج النفطي وجودة الموسم الزراعي. ومع أن هذه النسبة أقل من معدل النمو البالغ ٨ في المائة الذي تم تحقيقه في عام ١٩٩١، فإنها تعدّ انجازا جيدا بالنظر الى ركود أسعار النفط وانخفاض الصادرات الى الاتحاد السوفياتي السابق وتقلّص تدفقات المعونة من بلدان الخليج. ومما عزّز زخم النمو تحسّن الأوضاع والآفاق الاقتصادية نتيجة لسياسات الاصلاح الاقتصادي التي تتّبعها الحكومة والتي تهدف الى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة بقدر أكبر في الاستثمار والتجارة، والى تخفيض الإعانات والتقليل من اعوجاج هيكل الأسعار، بما في ذلك أسعار الصرف.

ومع ذلك، فإن الحكومة تلتزم الحذر في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية ولا تحبّذ إجراء تغييرات جذرية أو مفاجئة في سياستها الاقتصادية التي ظلت قائمة على نظام التخطيط المركزي طيلة عقود. فهي ترى أن إجراء تغييرات جذرية قد يؤدي الى ارتفاع حاد في الأسعار والبطالة. وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة الى أن الحكومة لم تتخذ بعد إجراءات لتحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص، وتركّز في الوقت الراهن على تحسين إدارة القطاع العام لجعله أكثر استجابة لاحتياجات السوق.

وظل الاقتصاد العراقي يعاني من عواقب حرب الخليج وآثار عقوبات الأمم المتحدة. فعلى الرغم من بعض التحسّن في قطاعي البناء والزراعة، تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما يدل على ذلك انخفاض قيمة الدينار العراقي والنقص في المواد الغذائية والأدوية والمنتجات الوسيطة. ومع أن العراق لديه هيكل اقتصادي متوازن نسبيا، فإن النفط له تأثير مهيمن على الاقتصاد. وهكذا، فإن استمرار الحظر على تصدير النفط يحرم البلد من مصدر رئيس للايرادات التي يمكن استخدامها في تمويل التنمية.

ومع توطّد الوضع الأمني والاستقرار السياسي، شرعت الحكومة اللبنانية في استعادة سلطتها وتعزيزها وتوفير الخدمات الأساسية وإعادة بناء البنية الأساسية المادية المهدّمة. وساهم كل ذلك في تحسّن الأداء الاقتصادي العام والآفاق الاقتصادية. إذ تشير التقديرات الى أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من ٣ في المائة عام ١٩٩١ الى ٥ في المائة عام ١٩٩٢. كما تشير البيانات المتوفرة الى تحسّن ميزان المدفوعات. وقد أدى تحسّن الحالة الاقتصادية والسياسية الى تدفق بعض رؤوس الأموال الى الداخل وان كان حجمها أقل بكثير مما كان متوقعا، وذلك على الرغم من الوعود المقدّمة من عدد من البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والاقليمية. وبالتالي، تباطأت سرعة عملية التعمير وإعادة البناء في البلد.

أما الجمهورية اليمنية وهي البلد الأقل نموا في المنطقة، فما زالت تعاني من عواقب حرب وأزمة الخليج. وأدى الانخفاض الحاد في تحويلات العمال وتدفقات المعونة وانحسار العائدات النفطية وسلسلة الاضرابات التي قام بها الموظفون الحكوميون ونقابات العمال الى هبوط النشاط الاقتصادي. وانخفض الناتج المحلي الاجمالي للسنة الثالثة على التوالي، رغم أن نسبة الانخفاض في عام ١٩٩٢ وقدرها ٢ في المائة كانت أقل منها في السنتين السابقتين (٤ر٨ في المائة عام ١٩٩١). وعقب اتحاد شطري اليمن في أيار/مايو ١٩٩٠، أُتخذت عدة تدابير في مجال السياسة العامة تهدف الى تحرير الاقتصاد، بما في ذلك رفع ضوابط الأسعار وتخفيف نظم مراقبة الصرف وتوفير حوافز للقطاع الخاص. إلا أن الآثار المدمرة لأزمة وحرب الخليج وعجز الأحزاب الرئيسة التي بيدها السلطة عن التوصل الى اتفاق كانت عوامل أعاقت عملية دمج المؤسسات والسياسات تنفيذا لاتفاق الوحدة. ومن المرجّح أن يؤدي نجاح الانتخابات متعددة الأحزاب الأولى التي أُجريت في البلد في نيسان/ابريل ١٩٩٣ الى تعزيز الاستقرار السياسي وتعجيل عملية الاندماج.

١- القضايا المتعلقة بالسياسة العامة

على الرغم من حُسْن الأداء الاقتصادي لمعظم بلدان الاقتصاد المنوّع في عام ١٩٩٢ والنجاح النسبي الذي تحقق في تنفيذ برامج التكيّف الهيكلي والاصلاحات الاقتصادية وفي تخفيض عبء الدين الخارجي، لاسيما في مصر والأردن وبقدر أقل في الجمهورية العربية السورية، مازالت هناك مشاكل هيكلية خطيرة. إذ ظلت الضغوط التضخمية تمثّل مشكلة خطيرة بالنسبة لعدد من البلدان، لا سيما العراق ولبنان واليمن. فالعراق مازال يعاني من ارتفاع نسبة التضخم الذي تفاقم بفعل القيود الشديدة المفروضة على الامدادات والكمية المفرطة من النقد المتداول. وفي لبنان أيضا أدى انخفاض قيمة العملة المحلية الى ارتفاع معدل التضخم خلال معظم عام ١٩٩٢. فخلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٢، بلغ معدل التضخم في لبنان ٢٠٠ في المائة إلا أنه انخفض بعض الشيء في الجزء الأخير من تلك السنة. وفي الجمهورية اليمنية، استمر ارتفاع معدل التضخم، الذي تفاقم بفعل زيادة الطلب الكلي وانخفاض قيمة العملة المحلية

وضخامة عجز الميزانية. ومع أنه لا تتوفر أرقام رسمية، فإن الدلائل تشير الى أن معدل التضخّم تجاوز ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٢ مقابل ٤٠ في المائة تقريبا عام ١٩٩١. غير أن معدل التضخم انخفض انخفاضا كبيرا خلال عام ١٩٩٢ في مصر والأردن.

وما زالت البطالة التي زادت من حدتها أزمة الخليج تمثل مشكلة رئيسة، خصوصا في مصر والأردن والجمهورية اليمنية. ومع أنه لا تتوفر أي بيانات رسمية، فإن الدلائل تشير الى أن نسبة البطالة في هذه البلدان مازالت مرتفعة (أي مؤلفة من رقمين). وهذا الوضع لا يؤثر على مستويات المعيشة فحسب وإنما يؤدي أيضا الى تزايد التوترات الاجتماعية. وتبدو احتمالات حل مشكلة البطالة في المديين القصير والمتوسط تبدو ضئيلة. غير أن الضغوط يمكن أن تخفّ كثيرا إذا ما أصبحت سياسات توظيف العمالة الاجنبية مؤاتية بدرجة أكبر في البلدان الأعضاء التي تعاني من نقص في اليد العاملة.

ومن جهة أخرى، تعتمد معظم البلدان في هذه الفئة اعتمادا كبيرا على الموارد المالية الخارجية، لاسيما من داخل المنطقة (الجدول ١٣). وقد أحدثت أزمة الخليج عجزا في الموارد المالية لبلدان الفائض التقليدية في المنطقة وبالتالي خفضت التدفقات المالية الى البلدان الأخرى. ومع ذلك، فإن سياسة رفع القيود التي تتّبعها بلدان الاقتصاد المنوّع يمكن أن تجتذب استثمارات خاصة مباشرة مما سيعوّض جزئيا عن انخفاض التدفقات الرسمية.

واكتسبت عملية التحول الى القطاع الخاص مزيدا من الزخم في عام ١٩٩٢. ففي مصر والأردن، يجري تنفيذ سياسة التحول الى القطاع الخاص في إطار برامج التكيّف الهيكلي في المجالين الاقتصادي والمالي. بيدَ أن جهود التحول الى القطاع الخاص ما زالت تواجه العديد من القضايا المثيرة للقلق، مثل الكيفية التي سيتم بها بيع المؤسسات العامة في غيبة أسواق مالية متطورة، وتأثير التحول الى القطاع الخاص على الميزانية؛ وإعادة تشغيل العمالة الزائدة عن الحاجة والدور الأساسي للقطاع العام. وقد دفعت هذه الاعتبارات الحكومة المصرية الى اعتماد سياسة تحول الى القطاع الخاص تتسم بالحذر وتُنفّذ بصورة تدريجية.

وأصدر كلٌ من الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية قوانين لتشجيع الاستثمار تهدف أيضا الى تشجيع مشاركة القطاع الخاص. وفي الجمهورية العربية السورية، تستمر عملية الاصلاح الاقتصادي، كما يظهر ذلك في الزيادة الهامة التي حصلت مؤخرا في أنشطة الاستثمار الخاص، وخاصة في قطاع النقل. لكن عملية التحول الى القطاع الخاص لم تبدأ بعد. فالحكومة السورية تفضّل، في هذه المرحلة، التركيز على تحسين إدارة مؤسسات القطاع العام وتوفير حوافز للقطاع الخاص.

جيم- <u>التوقعات الاقتصادية</u>

من غير المتوقع أن تختلف التوقعات الاقتصادية لعام ١٩٩٣ اختلافا كبيرا عنها في عام ١٩٩٢ بالنسبة للمنطقة ككل. وتعتمد التوقعات الى حد كبير على: (أ) الحالة في سوق النفط الدولية؛ (ب) التقدم المحرز في مفاوضات السلام الخاصة بالشرق الأوسط؛ (ج) الاستقرار الداخلي والتطورات السياسية، لاسيما في العراق، وحالة التعاون فيما بين البلدان الأعضاء؛ (د) النجاح في إزالة الاختلالات الهيكلية وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة.

الجدول ١٣- إجمالي الاستثمارات والمدخرات ورصيد الموارد، ١٩٨٩-١٩٩١
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

مجموعات البلدان	السنة	إجمالي المدخرات	إجمالي الاستثمارات	رصيد الموارد
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٩٨٩	٢٠ر٨	٢٧ر٢	٦ر٤
	١٩٩٠	١٩ر٠	٣٣ر١	١٤ر١
	١٩٩١	١٨ر٧	٢٦ر٤	٧ر٧
بلدان الاقتصاد المنوّع	١٩٨٩	٢٠ر١	١٥ر٢	-٤ر٩
	١٩٩٠	٢٤ر١	١٧ر٤	-٦ر٦
	١٩٩١	١٥ر٦	٧ر٩	-٧ر٧
البلد الأقل نمواً: الجمهورية اليمنية	١٩٨٩	١٨ر٧	-٥ر٥	-٢٤ر٢
	١٩٩٠	١٢ر٩	-٩ر٧	-٢٢ر٦
	١٩٩١	١٣ر٠	٠ر٢٥	-١٢ر٨
مجموع منطقة الاسكوا	١٩٨٩	٢٠ر٥	٢١ر٣	٠ر٧٨
	١٩٩٠	٢٢ر٠	٢٥ر٤	٤ر٣
	١٩٩١	١٧ر٣	١٨ر٥	١ر١٥

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر وطنية.

ولا يتوقع أن تختلف حالة سوق النفط اختلافا كبيرا عن الاتجاهات الأخيرة؛ والتغيّر الهام الوحيد الذي يمكن أن يحدث هو استئناف العراق لانتاج وتصدير النفط. ومن المتوقع أن يسعى العراق بالنظر الى طاقته الانتاجية الضخمة وحاجته الماسة الى العملة الأجنبية الى زيادة ما ينتجه ويصدّره من النفط الى الحد الأعلى، ومن شأن ذلك أن يضعف قدرة الأوبيك على إبقاء الامدادات عند مستويات تتناسب مع الطلب العالمي، مما سيؤثر تأثيرا سلبيا على أسعار النفط المنخفضة بالفعل. ولا يتوقع أن يزيد الطلب العالمي على النفط زيادة كبيرة في عام ١٩٩٣ وذلك بسبب التباطؤ المستمر في النشاط الاقتصادي العالمي عموما.

وبينما تظل التوقعات في بلدان مجلس التعاون الخليجي معتمدة الى حد كبير على النفط، يتوقع أن تستمر أنشطة القطاعات غير النفطية في التوسع. وفي بلدان الاقتصاد المنوّع، تختلف التوقعات بالنسبة لعام ١٩٩٣ من بلد الى آخر. ففي مصر، سيتأثر الأداء الاقتصادي بقدرة الحكومة على الحفاظ على زخم الاصلاحات الاقتصادية، وخاصة في اتجاه التحول الى القطاع الخاص وترشيد عمليات وإدارة المؤسسات العامة. ويشكّل حجم الايرادات النفطية وعائدات السياحة والتحويلات عاملاً آخر في هذا الصدد. وفي حين أن الايرادات النفطية تعتمد على مستوى أسعار النفط التي لا يتوقع أن تتغير تغيّرا كبيرا في عام ١٩٩٣، فإن ايرادات السياحة قد تتأثر تأثرا سلبيا بالمواقف والأعمال المناهضة للسياح، والتي خفضت تدفق السياح بقدر كبير منذ الربع الأخير من عام ١٩٩٢.

وفي الأردن، يُتوقع أن يستمر الاقتصاد في النمو بصورة مرضية ولكن بسرعة أقل منها في عام ١٩٩٢. وسيعتمد الأداء الفعلي الى حد كبير على النجاح في اجتذاب استثمارات إضافية (أجنبية ومحلية)، والقدرة على أيجاد مصادر بديلة للمعونة ومنافذ للتصدير. وقد أدت الجهود المكثّفة والمتضافرة للقطاعين العام والخاص الى نتائج ايجابية في هذا المجال.

وفي الجمهورية العربية السورية، سيتوقف الأداء الاقتصادي الى حد كبير على أداء قطاع الزراعة وعائدات النفط وزيادة استثمارات القطاع الخاص، علما بأن التوقعات تبدو جيدة بالنسبة لجميع هذه القطاعات.

وفي الجمهورية اليمنية، يُتوقع أن يستمر الأداء الاقتصادي غير المرضي في عام ١٩٩٣. فالبلد مازال يعاني من قلة النقد الأجنبي بسبب انخفاض التحويلات وتدفقات المعونة وصادرات النفط. وعلاوة على ذلك، فإن عدم إحراز تقدم في ترجمة اتفاق الوحدة لعام ١٩٩٠ الى سياسات وخطط عملية يعيق الانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تُفضي الانتخابات متعددة الأحزاب التي أُجريت في البلد في نيسان/أبريل ١٩٩٣، وهي الأولى من نوعها، الى الاستقرار السياسي وتعجيل عملية التوحيد، وهما شرطان أساسيان لاستئناف النمو.

ووفقا للاتجاهات الحالية، تبدو التوقعات بالنسبة للاقتصاد اللبناني في عام ١٩٩٣ جيدة ولكنها تتوقف على قدرة الحكومة على الوفاء بوعودها الرئيسة.

أما الأداء في البلدان التي تأثرت تأثرا سلبيا بأزمة وحرب الخليج، ولا سيما اليمن والأردن، فسيظل مرهونا في عام ١٩٩٣ بالتقدم البطيء المحرز في اتجاه المصالحة بين بلدان المنطقة.

ثالثا- التطورات في قطاع الطاقة

كانت أسواق النفط في عام ١٩٩٢ هادئة نسبيا مقارنة بعام ١٩٩٠ والنصف الأول من عام ١٩٩١ حيث لم يطرأ أي تغيّر يُذكر على متوسط سعر البرميل (٥٠ر١٨ دولار) خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢. وفيما يخص العرض، شهد العام ١٩٩٢ عودة تدريجية لانتاج النفط الكويتي الى مستوى يقارب ما كان عليه قبل أزمة الخليج، كما وصل متوسط انتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) الى ٤ر٢٤ مليون برميل في اليوم، وهو أعلى مستوى له منذ عام ١٩٨٠. أما فيما يتعلق بالطلب، فلم يزدد الا بقدر طفيف (٤ر٠ في المائة) مما يدل على استمرار الركود الاقتصادي في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبطء الانتعاش في الولايات المتحدة، والانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية (البلدان التي تمرّ بمرحلة تحول اقتصادي).

غير أن التطورات في الطلب على النفط اختلفت اختلافا كبيرا فيما بين مختلف مجموعات البلدان. ففي حين زاد الطلب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ١ في المائة عام ١٩٩٢، استمر في الانخفاض في بلدان رابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية (الجدول ١٤). ذلك أن الطلب في بلدان رابطة الدول المستقلة، انخفض بنسبة ٣ر١٣ في المائة إذ هبط من ٣ر٨ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩١ الى ٧ر٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٢[١٦]، مما يدل على الانكماش العام للأنشطة الاقتصادية. وزاد الطلب على النفط في البلدان النامية بنسبة ٤ر٤ في المائة عام ١٩٩١ وبنسبة ٥ر٦ في المائة عام ١٩٩٢. وسُجّلت أعلى نسبة للزيادة في آسيا، لاسيما الصين التي زاد الطلب فيها بنسبة ٩ر١١ في المائة عام ١٩٩٢ نتيجة لنمو اقتصادي سريع. ومع ذلك، فإن طلب البلدان النامية، رغم ارتفاع معدل النمو فيها، مازال يمثّل ٢ر٣٩ في المائة من طلب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و٥ر٢٢ في المائة من الطلب العالمي. وفي بلدان الأوبيك، زاد الطلب بنسبة ٣ر٦ في المائة في عام ١٩٩٢ إذ ارتفع من ٨ر٤ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩١ الى ١ر٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٢. وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا هذا، لا يمثل طلب هذه المجموعة سوى ٦ر٧ في المائة من مجموع الطلب العالمي و ٨ر٢٣ في المائة من طلب البلدان النامية.

ولا يُتوقع أن تختلف حالة سوق النفط في عام ١٩٩٣ اختلافا كبيرا عن الاتجاهات الأخيرة. ومن ناحية العرض، سيكون لقدرة الأوبيك على التخلّص من العرض الزائد من النفط في السوق دور حاسم. غير أن هذه المهمة قد تكون عسيرة كما تبيّن من المحاولات الأخيرة، نظرا للضغوط المالية التي تتعرض لها معظم البلدان الأعضاء في الأوبيك. وقد تضعف عودة العراق الى سوق النفط قدرة الأوبيك على إبقاء إمدادات النفط عند مستويات متناسبة مع الطلب العالمي، مما سيؤدي الى هبوط أسعار النفط المنخفضة بالفعل. ويُتوقع أن يسعى العراق، في أول الأمر، الى رفع انتاجه الى الحد الأعلى للتعويض عن الايرادات المفقودة وتلبية احتياجاته الضخمة المتعلقة بعملية إعادة البناء.

---

(١٦) OPEC Bulletin, January 1993, p. 28.

الجدول ١٤- الطلب العالمي على النفط، ١٩٩٠-١٩٩٣
(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣(*)	التغيّر بالنسبة المئوية ١٩٩٢/١٩٩١
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٣٧ر٩	٣٨ر١	٣٨ر٥	٣٩ر١	١ر٠
منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك)	٤ر٦	٤ر٨	٥ر١	٥ر٣	٦ر٣
رابطة الدول المستقلة	٨ر٤	٨ر٣	٧ر٢	٦ر٧	-١٣ر٣
أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية	١ر٦	١ر٢	١ر١	١ر١	-٨ر٣
بقية العالم	١٣ر٧	١٤ر٣	١٥ر١	١٥ر٨	٥ر٦
مجموع الطلب العالمي	٦٦ر٢	٦٦ر٧	٦٧ر٠	٦٨ر٠	٠ر٤

المصدر: Middle East Economic Survey, 21 December 1992, based on OECD, Economic Outlook, December 1992.

(*) تقديـــرات.

ونظرا لهذا الوضع غير المواتي عموما فيما يخص العرض، فلا يُتوقع أن تحدث زيادة كبيرة فـــي الطلب العالمي في عام ١٩٩٣ وذلك بسبب التباطؤ المستمر للنشاط الاقتصادي العالمي بوجه عام. وقـــد تسهم ضريبة الطاقة المقترحة التي تنوي الجماعة الاقتصادية الأوروبية فرضها هي أيضا في تخفيض الطلب.

ألف- انتاج بلدان الأوبيك من النفط

كانت التوقعات في بداية عام ١٩٩٢ تتسم بتفاؤل كبير بخصوص حدوث انتعاش اقتصادي مبكّر علـــى نطاق عالمي. إذ تنبّأ معظم المحللين بوصول الانكماش الى نهايته وحدوث انتعاش اقتصادي في وقت مبكّـــر من عام ١٩٩٢. وبناءً على هذا التفاؤل واستنادا الى توقّع حدوث زيادة في الطلب خلال فصل الشتاء ومـــن أجل تلبية الاحتياجات الملحّة المتصلة بتمويل التنمية ودفع تكاليف حرب الخليج (بالنسبة لدول الخليـــج)، ارتفع انتاج الأوبيك الى ٢٥ر٢٦ مليون برميل في اليوم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢(١٧)، وهذا أعلـــى مستوى بلغه منذ عام ١٩٨٠. وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٢، بلغ متوسط انتاج الأوبيك اليومي مـــن النفط الخام ٢٤ر٩٥ مليون برميل في اليوم، وهذا يمثّل زيادة قدرها ١ر٣ بالنسبة لمتوسط عـــام ١٩٩١. ونظرا لاستمرار انخفاض أسعـار النفط التي بلغـت في الربـع الأول من عـام ١٩٩٢ أدنى مستوى لها، قررت

(١٧) Petroleum Economist, January 1993, p. 48.

أوبيك تخفيض سقف انتاجها للربع الثاني من مستواه السابق البالغ ٢٣ر٦٥ مليون برميل في اليوم الى ٢٢ر٩٨ مليون برميل في اليوم. غير أنه جرى الابقاء على هذا المستوى حتى نهاية الربع الثاني فقط حيث ارتفع الانتاج من جديد خلال الربع الثالث الى ٢٥ر٤١ مليون برميل في اليوم، أي بزيادة قدرها ١٠ر٦ في المائة بالنسبة لمستوى الربع الثاني. وزيادة على ذلك، وبالنظر الى انخفاض حصة أوبيك في سوق النفط العالمي، قررت أوبيك في اجتماعها المعقود في ١٦-١٧ أيلول/سبتمبر أن تركّز سياستها على المحافظة على حصتها من السوق التي كانت قد انخفضت الى ٣٨ر٣ في المائة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢. وبالتالي، رُفعت حصص الانتاج الى ٢٤ر٢ مليون برميل في اليوم خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٢. ومع أن حصة الأوبيك من السوق ارتفعت الى ٣٩ر٩ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر، فإن ذلك القرار عجّل هبوط أسعار النفط إذ انخفض متوسط أسعار الأوبيك بنسبة ١٢ر٣ في المائة في كانون الأول/ديسمبر الى ١٧ر٦٩ دولار للبرميل بعد أن كان يبلغ ١٨ر٢٠ دولار للبرميل في حزيران/يونيو.

وبالنسبة لعام ١٩٩٢ ككل، زاد انتاج الأوبيك بنسبة ٧ر٤ في المائة إذ ارتفع من ٢٣ر٣ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩١ الى ٢٤ر٤ مليون برميل في اليوم (الجدول ١٥)، وذلك على الرغم من غياب العراق. وحققت الكويت أكبر زيادة إذ تضاعف انتاجها سبع مرات بالنسبة لمستواه في عام ١٩٩١، تليها المملكة العربية السعودية التي رفعت انتاجها من ٨ر٢٣ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩١ الى ٨ر٤٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٢. ونتيجة لذلك، وصلت حصة المملكة العربية السعودية في الأوبيك الى ٣٤ر٤ في المائة بعد أن كانت تبلغ ٢٣ر٩ في المائة عام ١٩٨٩. وبينما زاد الانتاج في الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر وإكوادور، انخفض بمقدار ٣ر٢ في المائة في الامارات العربية المتحدة، و ١ر٦ في المائة في فنزويلا، و ١ في المائة في الجماهيرية العربية الليبية، و ٧ر٠ في المائة في الجزائر. ومع أن حصة أوبيك في سوق النفط العالمية ارتفعت من ٣ر٣٧ في المائة عام ١٩٩١ الى ٩ر٣٩ في المائة عام ١٩٩٢، فإنها ظلت دون المستوى الذي بلغته عام ١٩٨٠ وهو ٩ر٤٢ في المائة.

ومقابل ذلك، استمر الانتاج النفطي في بلدان رابطة الدول المستقلة في الهبوط. فبعد أن انخفض الانتاج عام ١٩٩١ الى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٨٧، استمر في التدهور في عام ١٩٩٢ إذ هبط الى أقل من ٩ ملايين برميل في اليوم مقابل ١٨ر١٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨٩[(١٨)]، وهذا يمثل انخفاضا قدره ١ر٢٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢. ويدل هذا الانخفاض الحاد على وجود مشاكل فنية وانكماش كبير في النشاط الاقتصادي.

وفي الولايات المتحدة، استمر الاتجاه الهبوطي في مجال الانتاج النفطي الذي لوحظ في السنوات القليلة الماضية، إذ انخفض انتاج النفط الخام من ٧ر٤٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩١ الى ٧ر١٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٢، أي بنسبة ٦ر٣ في المائة[(١٩)]. وخلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢، انخفض انتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بنسبة ١٢ر٢ في المائة بينما زادت الواردات بنسبة ١٩ر٤ في المائة.

---

(١٨) تقديرات تستند الى Arab Oil and Gas, 1 February 1993, p. 33.

(١٩) Oil and Gas Journal, 25 January 1993, p. 63.

بـاء- انتاج النفط في منطقة الاسكوا

بعد أن انخفض مجموع انتاج النفط الخام في منطقة الاسكوا بنسبة ٥ر٣ في المائة عام ١٩٩١، ارتفع من جديد بنسبة ٨ر٨ في المائة في عام ١٩٩٢ وبذلك بلغ متوسط الانتاج اليومي ٩٦ر١٤ مليون برميل في اليوم (الجدول ١٥). غير أن هذه الزيادة الاجمالية تخفي فروقا كبيرة فيما بين البلدان. وتشمل البلدان التي تمكّنت من رفع انتاجها العراق (٥ر٥٠ في المائة)، والكويت (٧١٩ في المائة)، والمملكة العربية السعودية (٢ر٣ في المائة)، والجمهورية العربية السورية (١ر٧ في المائة). وقد كانت مستويات الانتاج في البلدين الأولين جد منخفضة أصلا ولا يمثّل الانتاج الحالي للعراق سوى سدس مستواه قبل أزمة الخليج. أما في البحرين ومصر والامارات العربية المتحدة واليمن، فقد انخفض الانتاج بنسبة ٤ر٢ في المائة، و٣ر٤ في المائة و ٢ر٣ في المائة، و ٥ر١١ في المائة، على التوالي. وارتفعت حصة المنطقة في مجمل انتاج أوبيك من ٥٩ في المائة عام ١٩٩١ الى ٣ر٦١ في المائة عام ١٩٩٢، أي بلغت نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٠ والذي هو دون حصتها في عام ١٩٨٩ التي بلغت ٣ر٦٥ في المائة.

الجدول ١٥- انتاج النفط الخام في منطقة الاسكوا وبلدان الأوبيك والعالم في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢

(مليون برميل في اليوم)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الامارات العربية المتحدة	١ر٨٧٠	٢ر٠٤٨	٢ر٣٦٨	٢ر٢٩٢
البحرين	٠ر٠٤٢	٠ر٠٤٢	٠ر٠٤٢	٠ر٠٤٢
المملكة العربية السعودية(f)	٥ر١٦٥	٦ر٤٦٥	٨ر٢٣٠	٨ر٤٢٠
الجمهورية العربية السورية	٠ر٣٦٨	٠ر٤٠٨	٠ر٤٩٥	٠ر٥٣٠
العراق	٢ر٧٩٥	٢ر٠٢٢	٠ر٢٩٩	٠ر٤٥٠
عمان	٠ر٦٣٩	٠ر٦٦٠	٠ر٧٠٠	٠ر٧٢٩
قطر	٠ر٣٨٤	٠ر٣٨٤	٠ر٣٨٣	٠ر٣٩٧
الكويت(f)	١ر٨٤٥	١ر١٧٩	٠ر١٢٩	١ر٠٥٦
مصر	٠ر٨٦٣	٠ر٧٨٩	٠ر٩٠٩	٠ر٨٧٠
الجمهورية اليمنية	٠ر١٨٩	٠ر١٩٩	٠ر١٩٩	٠ر١٧٦
المجموع لمنطقة الاسكوا	١٤ر١٦٠	١٤ر٢٨٦	١٣ر٧٥٤	١٤ر٩٦٢
المجموع لبلدان الأوبيك	٢١ر٧٠	٢٣ر٣٠	٢٣ر٣٠	٢٤ر٤٠
المجموع للعالم	٦٣ر٨٤٣	٦٤ر٨٩٣	٦٤ر٧٥٩	٦٤ر٨٨٩
انتاج الاسكوا كنسبة مئوية من انتاج الأوبيك	٦٥ر٣	٦١ر٣	٥٩ر٠	٦١ر٣
انتاج الاسكوا كنسبة مئوية من انتاج العالم	٢٢ر٢	٢٢ر٠	٢١ر٢	٢٣ر١
انتاج الأوبيك كنسبة مئوية من انتاج العالم	٣٤ر٠	٣٥ر٦	٣٦ر٠	٣٧ر٦

المصدر: Arab Oil and Gas (أعداد مختلفة) و Petroleum Intelligence Weekly, 11 January 1993 p. 3.

(f) بما في ذلك نصيب البلد من انتاج المنطقة المحايدة.

جيم- أسعار النفط

أدت التطورات غير المؤاتية في الطلب والعرض الى انخفاض أسعار النفط في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الى ١٦ر٧١ دولار للبرميل (الجدول ١٦ والرسم البياني)، وهو أدنى مستوى لها منذ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ويمثّل انخفاضا قدره ٢٥ر٤ في المائة بالنسبة لمستواها في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وبالنسبة للربع الأول من عام ١٩٩٢، بلغ السعر المتوسط للبرميل ١٦ر٧٣ دولار، وهذا يمثّل انخفاضا قدره ١ر١٢ في المائة بالنسبة للربع الأول من عام ١٩٩١ و ٥ر٢٠ في المائة بالنسبة للسعر الذي تستهدفه الأوبيك وهو ٢١ دولارا للبرميل. وخلال الربع الثاني، انتعشت أسعار النفط جزئيا نتيجة لقرار الأوبيك تخفيض سقف الانتاج من ٦٥ر٢٣ مليون برميل في اليوم الى ٩٨ر٢٢ مليون برميل في اليوم. وساهم ذلك في ارتفاع السعر المتوسط بنسبة ٢ر١٣ في المائة إذ بلغ سعر البرميل الواحد ٨٦ر١٨ دولار خلال ذلك الربع ووصل في حزيران/يونيو الى أعلى مستوى له منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (١٨ر٢٠ دولار للبرميل). وظلت أسعار النفط ثابتة خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٢، إذ بلغت في المتوسط ٤٥ر١٩ دولار للبرميل، وهذا يمثّل زيادة قدرها ٣ في المائة بالنسبة لمتوسط الربع الثاني. إلا أنه خلال الربع الأخير تعرضت أسعار النفط من جديد لضغوط فانخفضت الى ٧٣ر١٨ دولار للبرميل في المتوسط، وهذا يعكس التغيير الذي أقرت الأوبيك إدخاله على سياستها في مجال الانتاج في الاجتماع الذي عقدته خلال الفترة ١٦-١٧ أيلول/سبتمبر والمتمثل في التخلي عن سقف الانتاج والتركيز على حماية حصتها في السوق.

وبالنسبة لعام ١٩٩٢ ككل، بلغ متوسط سعر النفط ٤١ر١٨ دولار للبرميل، بعد أن كان يبلغ ٦٦ر١٨ دولار للبرميل عام ١٩٩١ و ٢٦ر٢٢ دولار للبرميل في عام ١٩٩٠. وهذا السعر أقل بكثير من السعر الذي استهدفته الأوبيك وهو ٢١ دولارا للبرميل. وكانت أسعار النفط ستتعرض لضغوط أكبر لو أنه سُمح للعراق باستئناف انتاج وتصدير النفط.

وستظل التوقعات بالنسبة لأسعار النفط تعتمد على التفاعل بين العوامل التالية: (أ) مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الرئيسة المستوردة للنفط؛ (ب) مدى النجاح في سياسات حفظ الطاقة وايجاد بدائل للنفط في البلدان الصناعية؛ (ج) زيادة إمدادات النفط، خاصة من خارج بلدان الأوبيك؛ (د) معدل انخفاض الانتاج في بلدان رابطة الدول المستقلة والولايات المتحدة؛ (هـ) الاستقرار السياسي في منطقة الخليج؛ (و) حالة العلاقات بين البلدان الأعضاء في الأوبيك.

وسوف تحدد هذه العوامل، بالاضافة الى العودة المحتملة للنفط العراقي الى السوق، اتجاه أسعار النفط خلال عام ١٩٩٣. وتشير التقديرات المتوفرة الى أن الطلب على النفط سيبلغ ٥ر٦٧ مليون برميل في اليوم[٢٠]، وهذا يمثّل زيادة قدرها نحو مليون برميل في اليوم بالنسبة لعام ١٩٩٢. وفيما يتعلق بالعرض، يُتوقع أن يستمر انتاج بلدان رابطة الدول المستقلة والولايات المتحدة في الانخفاض، وبالتالي ستصبح مجموعة بلدان أوبيك هي الوحيدة القادرة على زيادة الانتاج. وعليه، ينتظر أن يزيد الطلب على نفط أوبيك في السنوات القادمة.

---

(٢٠) Middle East Economic Digest, 8 January.

الجدول ١٦- متوسط سعر البرميل من الأنواع السبعة من النفط الخام التي تتكون منها سلة أوبيك ١٩٩٠-١٩٩٢
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
كانون الثاني/يناير	١٩ر٩٨	٢٢ر٣٨	١٦ر٧١
شباط/فبراير	١٩ر٠٢	١٧ر٥٥	١٦ر٨٩
آذار/مارس	١٧ر٦٩	١٧ر١٩	١٦ر٦١
نيسان/ابريل	١٥ر٦٣	١٧ر٣٨	١٧ر٦٩
أيار/مايو	١٥ر٤٥	١٧ر٧٨	١٨ر٧٠
حزيران/يونيو	١٤ر٠٥	١٧ر٢٢	٢٠ر١٨
تموز/يوليو	١٥ر٦٨	١٨ر٢٠	١٩ر٨٠
آب/أغسطس	٢٤ر٦٩	١٨ر٤٧	١٩ر١٦
أيلول/سبتمبر	٣٢ر٠٦	١٩ر١٩	١٩ر٤٠
تشرين الأول/أكتوبر	٣٤ر٥٨	٢٠ر٤٢	١٩ر٥٥
تشرين الثاني/نوفمبر	٣١ر٠٤	١٩ر٧٩	١٨ر٧٣
كانون الأول/ديسمبر	٢٦ر١١	١٧ر١٥	١٧ر٩٦
المتوسط السنوي	٢٢ر٢٦	١٨ر٦٦	١٨ر٤١

المصدر: Arab Oil and Gas (أعداد مختلفة).

ونظرا لركود الاقتصاد العالمي والانتاج المفرط لأوبيك واحتمال استئناف العراق تصديره النفط، لا يُتوقع أن ترتفع الأسعار في عام ١٩٩٣. وقد يؤدي استئناف العراق لتصدير النفط الى انخفاض شديد في الأسعار في غيبة اتفاق بشأن مستويات الانتاج. وبالتالي، فإن حل هذه المشكلة مع إحداث أقل قدر ممكن من الاضطراب في السوق أمر حيوي بالنسبة للأوبيك. وعلاوة على ذلك، فإن الطلب على النفط قد ينخفض إذا ما قررت بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية فرض ضريبة الطاقة المقترحة. وقد تكون لهذه الضريبة آثار هامة على البلدان المصدرة للنفط وعلى منطقة الاسكوا ككل التي تمكنت بالكاد من التغلب على الآثار المدمرة لحرب الخليج.

رسم بياني- متوسط أسعار نفط اوبيك (١٩٩٠-١٩٩٢)
(بدولارات الولايات المتحدة)

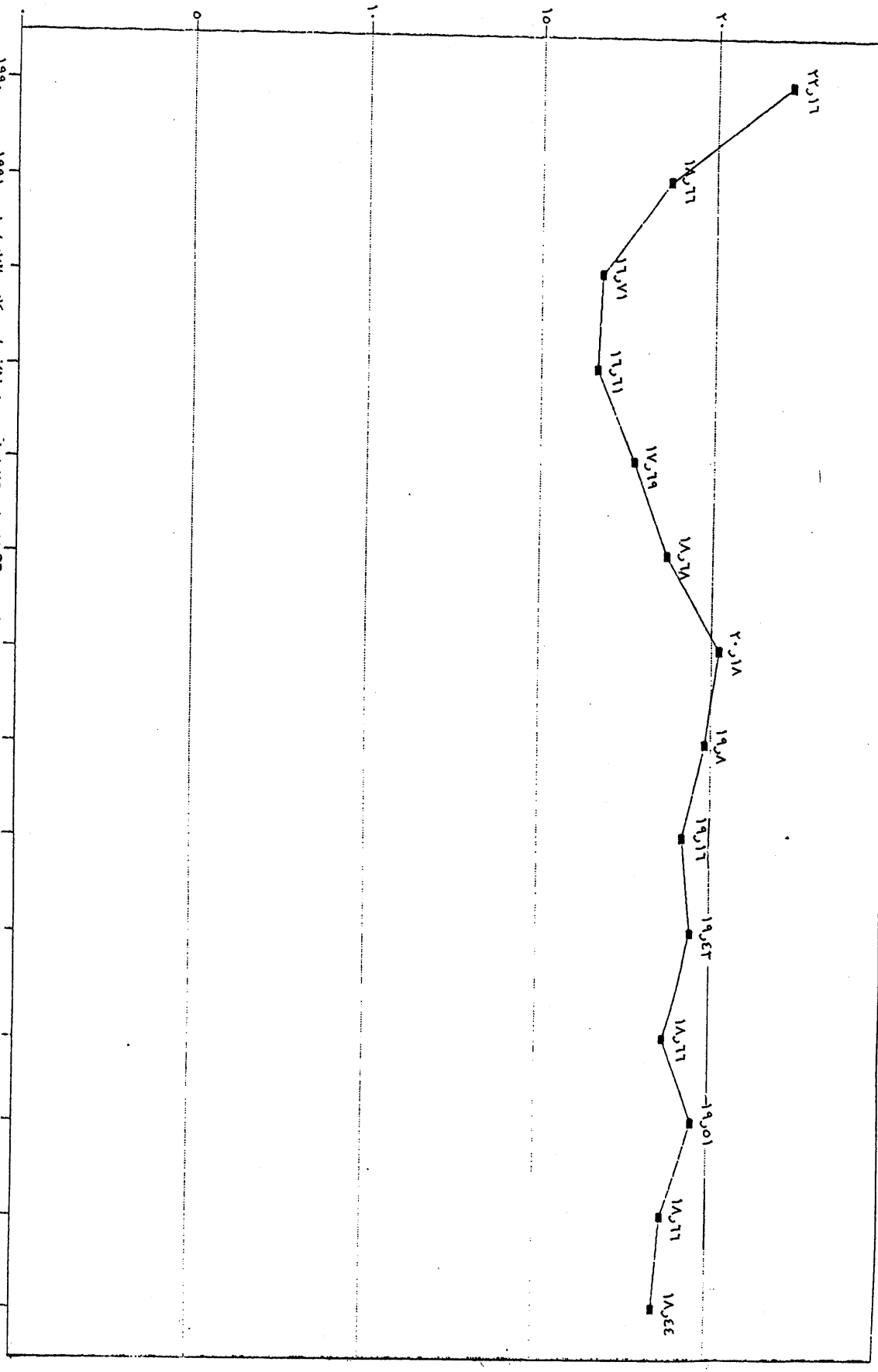

المصدر: الجدول ١٦.

المدرج ٢- ضريبة الطاقة المقترحة من قِبَل الجماعة الاقتصادية الأوروبية

تعتبر البلدان المصدرة للنفط ضريبة الانبعاثات الكربونية/الطاقة التي تنظر بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية في إمكانية فرضها باعتبارها إجراءً بيئياً يهدف الى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إجراءً تمييزياً حيث أن النفط مفروض عليه ضرائب بالفعل في بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الجدول ١٧) كما أن النفط أقل تلويثا من الفحم. وإضافة على ذلك فإن انتاج الفحم مدعوم في عدد من بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية (بلجيكا وألمانيا واسبانيا والمملكة المتحدة).

الجدول ١٧- النسبة المئوية(*) للضرائب في أسعار البنزين والديزل في الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٩١

	البنزين	الديزل
اسبانيا	٦٥ر٤	٥١ر١
ألمانيا	٦٧ر٦	٥١ر٨
ايرلندا	٦٦ر٢	٤٩ر٨
ايطاليا	٧٦ر٠	٦٣ر٩
البرتغال	٧٢ر٢	٥٦ر٣
بلجيكا	٦٦ر٥	٤٥ر٢
الدانمرك	٦٧ر٨	٢٠ر٩
فرنسا	٧٥ر٠	٥٤ر٣
لوكسيمبرغ	٥٤ر٩	٣١ر٩
المملكة المتحدة	٦٦ر٠	٦٥ر٥
هولندا	٧٠ر٠	٤٥ر٦
اليونان	٦٧ر٦	٤٢ر٢

المصدر: OPEC Bulletin, November/December 1992, p. 8.

(*) النسبة المئوية للضرائب في الأسعار النهائية.

ووفقا لبعض التقديرات، فإن الضريبة المقترحة قد تكبِّد بلدان مجلس التعاون الخليجي خسارة في الايرادات تبلغ ٧٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠، وهذا ما يساوي تقريبا مجموع الايرادات النفطية في عام ١٩٩٢.

وقد احتجت بلدان مجلس التعاون الخليجي بقوة على الضريبة المقترحة وهددت باتخاذ اجراءات انتقامية. كما اجتمعت البلدان الرئيسة المصدرة للنفط من داخل الأوبيك وخارجها في عُمان في نيسان/ابريل ١٩٩٣ لبحث آثار الضريبة المقترحة. ومع أنه لم تُتخذ أي تدابير محددة، فإن ذلك الاجتماع يعكس الأهمية التي تعلقها تلك البلدان على هذه المسألة.

دال- الايرادات النفطية في منطقة الاسكوا

ما زالت العائدات النفطية في البلدان الرئيسة المصدرة للنفط في منطقة الاسكوا تشكل أهم مصدر لايرادات القطع الأجنبي. ففي عام ١٩٩٢، مثّلت العائدات النفطية ٦٣ في المائة من مجموع ايرادات الميزانية في البحرين، و ٧٦ في المائة في عُمان، و ٧٠ في المائة في المملكة العربية السعودية، و ٥٧ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و ٦٥ في المائة في الامارات العربية المتحدة.

وقد زادت الايرادات النفطية لمنطقة الاسكوا من ٦٨ر٥ بليون دولار في عام ١٩٩١ الى ٧٧ر٥ بليون دولار في عام ١٩٩٢، أي بنسبة ١٣ر١ في المائة، ولكنها مازالت دون مستوى عام ١٩٩٠ البالغ ٨١ر٧ بليون دولار بنسبة ٦ر٧ في المائة (الجدول ١٨).

الجدول ١٨- الايرادات النفطية في منطقة الاسكوا، خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	التغير كنسبة مئوية ١٩٩٢ / ١٩٩١
الامارات العربية المتحدة	١٥ ٦٩٠	١٤ ٦٦٦	١٤ ٣٢٣	-٢ر٤
البحرين	٨٠٠	٧٨٨	٨٤٧	٧ر٥
المملكة العربية السعودية(f)	٤٠ ١٢٨	٤٣ ٣٠٦	٤٨ ٤٩٦	١٢ر٠
الجمهورية العربية السورية	١ ٤٧٠	٢ ١٠٠	٢ ١٨٠	٣ر٨
العراق	٩ ٤٦٣	-	-	-
عُمان	٣ ٩٩٤	٣ ١٦٢	٣ ٣١٢	٤ر٨
قطر	٢ ٨٠٠	٢ ٣٨٣	٢ ٥٦٧	٧ر٧
الكويت(f)	٥ ٥٦٣	٤٣٠	٤ ١٧٢	٨٦٩ر٧
مصر	١ ٣٠٠	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	-
اليمن	٤٧٥	٤٥٤	٣٨٠	-١٦ر٣
المجموع لمنطقة الاسكوا	٨١ ٦٥٦	٦٨ ٤٩٠	٧٧ ٤٧٧	١٣ر١
المجموع لبلدان الأوبيك	١٤٦ ٣٩٦	١٢٨ ٦٨١	١٣٦ ٦٠٧	٦ر٢
ايرادات الاسكوا كنسبة مئوية من ايرادات الأوبيك	٥٥ر٨	٥٣ر٢	٥٦ر٢	-

المصدر: Arab Oil and Gas (أعداد مختلفة)، و Petroleum Intelligence Weekly, 11 January 1993, p. 3.

(f) بما في ذلك حصته البالغة ٥٠ في المائة من انتاج المنطقة المحايدة.

ويعود ذلك الى استمرار منع العراق من تصدير النفط، باستثناء ٥٠ ٠٠٠ برميل في اليوم الى الأردن سدادا لديون العراق، وانخفاض سعر النفط من ٢٢ر٢٦ دولار في المتوسط للبرميل في عام ١٩٩٠ الى ١٨ر٤١ دولار للبرميل في عام ١٩٩٢.

وسجلت أعلى زيادة في الكويت (٨٧٠ في المائة) التي بلغت ايراداتها ٤ر١٧ بليون دولار مقابل ٠ر٤٣ بليون دولار فقط في عام ١٩٩١. وقد سُمح للكويت، نظرا لحالتها الخاصة، بانتاج النفط بكامل طاقتها الانتاجية وخارج نظام أوبيك لحصص الانتاج المؤقتة، بيد أنه رغم هذه القفزة، ظلت الايرادات النفطية الكويتية في عام ١٩٩٢ أدنى بكثير من مستوياتها قبل أزمة الخليج.

وزادت الايرادات النفطية للمملكة العربية السعودية بنسبة ١٢ في المائة عام ١٩٩٢ فبلغت ٥ر٤٨ بليون دولار. كما سُجلت زيادات في قطر (٧ر٧ في المائة) وعُمان (٨ر٤ في المائة) والجمهورية العربية السورية (٨ر٣ في المائة)[٢١]. وانخفضت الايرادات في الامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية بنسبة ٤ر٢ و ٣ر١٦ في المائة على التوالي. وتجدر الاشارة الى أن الايرادات النفطية في هذا البلد الأخير ظلت تنخفض منذ عام ١٩٩٠.

وتجدر الاشارة الى أنه في حين تضاعفت الايرادات النفطية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢، فإن ايرادات الكويت في عام ١٩٩٢ لم تبلغ سوى ٤٥ في المائة من مستواها في عام ١٩٨٩.

وارتفعت حصة بلدان الاسكوا في مجموع ايرادات الدول الأعضاء في أوبيك من ٢ر٥٣ في المائة عام ١٩٩١ الى ٧ر٥٦ في المائة عام ١٩٩٢. ويرجع ذلك الى انتعاش الايرادات النفطية للكويت والزيادة الكبيرة في ايرادات المملكة العربية السعودية من جهة، وانخفاض الايرادات النفطية في بعض البلدان الأخرى الأعضاء في أوبيك (أندونيسيا، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وفنزويلا).

هاء- <u>الاحتياطيات النفطية والطاقة الانتاجية</u>

ظلت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في منطقة الاسكوا خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ ثابتة عند ٨ر٥٧٤ بليون برميل في اليوم وهي تمثّل ٧ر٥٧ في المائة من مجموع الاحتياطي النفطي في العالم (الجدول ١٩). وتبلغ الاحتياطيات النفطية المؤكدة للمملكة العربية السعودية وحدها ما يزيد على ٣ر٢٦٠ بليون برميل، أي ٣ر٤٥ في المائة من مجموع احتياطيات منطقة الاسكوا و ١ر٢٦ في المائة من مجموع الاحتياطيات العالمية ويأتي في المرتبة الثانية العراق الذي تبلغ احتياطياته ١٠٠ بليون برميل، أي ٤ر١٧ في المائة من مجموع احتياطيات الاسكوا و ١٠ في المائة من مجموع الاحتياطيات العالمية. وتمثل المملكة

---

(٢١) زادت الايرادات النفطية للجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٢ بأكثر من ٤٨ في المائة بالنسبة لمستواها عام ١٩٩٠. ويُعزى ذلك الى الزيادة الحادة في متوسط الانتاج اليومي الذي ارتفع من ٤٠٨ ٠٠٠ برميل في اليوم الى ٥٣٠ ٠٠٠ برميل في اليوم خلال تلك الفترة.

العربية السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة مجتمعة ٥ر٩٦ في المائة من الاحتياطيات المؤكدة للمنطقة و ٥ر٥٥ في المائة من مجموع الاحتياطيات العالمية. وتتيح هذه الاحتياطيات الابقاء على المستوى الحالي للانتاج النفطي في المنطقة لمدة ١٠٥ سنوات أخرى، مقابل ما لا يزيد على ٤٣ سنة بالنسبة للعالم ككل. غير أن هذا الرقم يختلف اختلافا كبيرا من بلد الى آخر (الجدول ٢٠).

الجدول ١٩- الاحتياطيات النفطية المؤكدة لمنطقة الاسكوا في عام ١٩٨٠ والفترة ١٩٩٠-١٩٩٢
(بملايين البراميل)

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الامارات العربية المتحدة	٢٩٤ ٤١١	٩٨ ٠٠٠	٩٨ ٠٠٠	٩٧ ٠٠٠
البحرين	٢٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المملكة العربية السعودية(f)	١٦٦ ٤٨٠	٦٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٣٤٠	٢٦٠ ٣٠٠
الجمهورية العربية السورية	٢ ٠٠٠	١ ٧٠٠	١ ٧٠٠	١ ٧٠٠
العراق	٣١ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
عُمان	٢ ٤٠٠	٤ ٣٠٠	٤ ٢٥٠	٤ ٤٨٠
قطر	٣ ٧٦٠	٤ ٥٠٠	٣ ٧٥٠	٣ ٧٠٠
الكويت(f)	٦٨ ٥٣٠	٧٩ ٠٠٠	٩٦ ٥٠٠	٩٦ ٥٠٠
مصر	٣ ١٠٠	٦ ٢٠٠	٦ ٢٠٠	٦ ٢٠٠
الجمهورية اليمنية	..	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠
المجموع لمنطقة الاسكوا	٣٠٦ ٩٢١	٥٧٥ ٩٠٠	٥٧٤ ٩٤٠	٥٧٤ ٧٨٠
المجموع للعالم	٦٤١ ٦٢٣	٩٩٩ ١١٠	٩٩١ ٠١١	٩٩٧ ٠٤٠
احتياطيات الاسكوا كنسبة مئوية	٤٧ر٨	٥٧ر٦	٥٨ر٠	٥٧ر٧

المصدر: Arab Oil and Gas, 1 February 1993, p. 44 و Oil and Gas Journal (أعداد مختلفة).

(f) تشمل حصته في المنطقة المحايدة.

وتمثّل الاحتياطيات النفطية المؤكدة للمنطقة زهاء ٧٥ في المائة من مجموع احتياطيات أوبيك. وهذا يعطي المنطقة، وخاصة البلدان المنتجة الرئيسة، دورا بارزا تؤديه داخل أوبيك في تشكيل السياسات النفطية المقبلة في الوقت الذي ينخفض فيه انتاج النفط في المناطق المنتجة الرئيسة الأخرى(٢٢). وقُدرت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في بلدان رابطة الدول المستقلة بـ ٥٧ بليون برميل في اليوم في نهاية عام ١٩٩٢ في حين تقدر احتياطيات الولايات المتحدة بـ ٢٤ر٧ بليون برميل. وبمعدلات

(٢٢) Arab Oil and Gas, 16 February 1993, p. 42.

الانتاج الحالية، فإن هذه الاحتياطيات تتيح مواصلة الانتاج لمدة ١٧ و ٩ر٤ سنة أخرى على التوالي. وتشير آخر التقديرات الى أن الواردات النفطية للولايات المتحدة سترتفع من ٤٠ في المائة من مجموع الاستهلاك الى ٥٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وذلك بالاضافة الى انخفاض الصادرات النفطية لبلدان رابطة الدول المستقلة (الى ما لا يزيد على ٩٥ مليون طن في عام ١٩٩٢ بعد أن كان يبلغ ١٥٨ر٦ مليون طن عام ١٩٩١)[٢٣] سيعطي المنطقة وزنا أكبر في صناعة النفط. ويُتوقع أن يزيد الطلب على نفط منقطة الاسكوا في السنوات القادمة، لاسيما إذا استمر المستوى الحالي لأسعار النفط الذي لا يشجع استغلال النفط في المناطق التي يستلزم فيها الاستغلال تكاليف باهظة. وعلاوة على ذلك، تشير آخر البيانات الى أن الصين قد تصبح مستوردا صافيا للنفط بحلول عام ١٩٩٤.

الجدول ٢٠- نسبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة لمنطقة الاسكوا الى الانتاج

	الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بملايين البراميل)	الانتاج النفطي عام ١٩٩٢ (ملايين البراميل)	الاحتياطيات النفطية المؤكدة/الانتاج (سنوات)
الامارات العربية المتحدة	٩٧ ٨٠٠	٨٤٦ ٠٧٠	١١٥ر٦٠
البحرين	١٠٠	١٤ ٩٦٥	٦ر٦٨
المملكة العربية السعودية	٢٦٠ ٣٠٠	٣ ٠٨٤ر٢٥٠	٨٤ر٤٠
الجمهورية العربية السورية	١ ٧٠٠	١٩٣ر٤٥٠	٨ر٧٩
العراق	١٠٠ ٠٠٠	١٥٢ ٢٠٥	٦٥٧ر٠٠ (*)
عُمان	٤ ٤٨٠	٢٦٦ ٠٨٥	١٦ ٨٤
قطر	٣ ٧٠٠	١٤٤ر١٧٥	٢٥ر٦٦
الكويت	٩٦ ٥٠٠	٣٧٨ر١٤٠	٢٥٥ر٢٠ (*)
مصر	٦ ٢٠٠	٣١٧ ٥٥٠	١٩ر٥٢
الجمهورية اليمنية	٤ ٠٠٠	٦٤ ٢٤٠	٦٢ر٢٧
المجموع لمنطقة الاسكوا	٥٧٤ ٧٨٠	٥ ٤٦١ر١٣٠	١٠٥ر٢٥

المصدر: Arab Oil and Gas, 1 February 1993, p. 44.

(*) النسبة فيما يتعلق بالعراق وبدرجة أقل ولكن ذات شأن الكويت مشوهة بسبب الانتاج المنخفض الذي يعكس آثار العقوبات في البلد الأول وعدم اكتمال عملية الانتعاش عقب أزمة الخليج في البلد الثاني.

(٢٣) المرجع نفسه، ١ شباط/فبراير ١٩٩٣، الصفحة ٣٣.

زاي- مصادر الطاقة الأخرى

١- الغـاز الطبيعي

(أ) منطقة الاسكوا وسوق الغاز الدولي

تمتلك منطقة الاسكوا ما يزيد قليلا عن ١٧ في المائة من الاحتياطيات العالمية من الغـاز الطبيعي، مما يزيد من احتمالات اسهامها بقدر كبير في التوسع المطرد في سوق الغاز الدوليـة. وازدادت معدلات الانجاز العالمي بالغاز ومنتجاته خلال عام ١٩٩١ بنسبة ٦ر٤ في المائة، مشكلة بذلـك ٢ر١٥ في المائة من اجمالي الغاز الذي يتم تسويقه(٢٤). ورغم أن معظم الغاز الذي تنتجه المنطقة يخصـص للاستهلاك المحلي، فإن بلدان الاسكوا التي لديها احتياطيات كبيرة تضطلع بمشاريع استغلالية موجهـة للتصدير مثل مشروع تنمية حقل الشمال الذي تنفذه قطر على ثلاث مراحل. وتُعتبر أوروبا وآسيـا أسواقا محتملة للغاز الذي تنتجه المنطقة حيث تم ابرام عدد من الاتفاقات خلال عام ١٩٩٢ لشراء الغاز فـور اتمام تجهيز مرافق الانتاج والتصدير. وفي الوقت الراهن، تقوم الامارات العربية المتحدة والمملكـة العربية السعودية بتصدير الغاز الطبيعي المسيل الى اليابان.

ويتزايد الطلب على الغاز الطبيعي في جميع أنحاء العالم ويرجع السبب في ذلك جزئيا الى الاهتمـام المتزايد بالمشاكل المرتبطة باستخدام الوقود الهيدروكربوني. والغاز هو أنظف وقود احفوري ويقوم كثير من الحكومات بتشجيع استخدامه بدلا من الأنواع الأخرى من الوقود. وزاد انتاج الغاز بنسبة ٣ في المائـة تقريبا في كافة أرجاء العالم خلال عام ١٩٩١ ويُتوقع أن يزيد أكثر، خاصة إذا ما تم سنّ وانفاذ أنظمـة بيئية. وقد أدت مثل هذه الأنظمة في بعض البلدان متقدمة النمو الى توقع ارتفاع الطلب على إثير الميثيل والبيوتيل الثالثي(٢٥). ويُتوقع أن يرتفع الانتاج من هذه المادة من أقل من ٠٠٠ ٢٠٠ برميل في اليـوم عام ١٩٩٢ الى ٠٠٠ ٤٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٩٥ وأن يبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ برميل في اليوم بحلول عـام ٢٠٠٠(٢٦). ويحتاج انتاج إثير الميثيل والبيوتيل الثالثي الى البيوتان كخام تغذية. وتعتبر الاستخدامـات الأخرى للغاز الطبيعي، مثل استخدامه وقودا للعربات، مجدية من الناحية التجارية في بعض المناطق. وقـد يصبح الغاز الطبيعي المضغوط بديلا لزيت الديزل وصالحا للاستخدام في الأساطيل التجارية(٢٧).

---

(٢٤) Patrik Heren, "Shuffled pack comes up trumps", Petroleum Economist, August 1992, pp. 7-10. أنظر أيضا، الاسكوا، وقائع الندوة الاقليمية لتطوير واستغلال الغاز الطبيعي وآفاق تسويقه حتى أوائل القرن الواحد والعشرين، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠-٢٦ حزيـران/يونيو ١٩٩٢ (اجتماع قادم).

(٢٥) إثير الميثيل والبيوتيل الثالثي مركب مؤكسج يضاف الى البنزين لرفع درجة الأوكتان فيـه وتخفيض محتواه من الرصاص.

(٢٦) Oil and Gas Journal, 20 July 1992, p. 55.

(٢٧) Petroleum Economist, July 1992, p. 28.

كما يزداد الطلب على الغاز في عدد من البلدان الآسيوية التي تسير فيها عملية التنمية الاقتصادية بسرعة. ويمكن أن تصبح البلدان حديثة التصنيع والأقاليم الجنوبية من الصين أسواقا لغاز منطقة الاسكوا في المستقبل.

(ب) احتياطيات الغاز الطبيعي

زادت احتياطيات الغاز المؤكدة في منطقة الاسكوا بنسبة ١٤ في المائة خلال عام ١٩٩٢، وذلك بفضل اكتشاف حقول جديدة في قطر وعُمان ومصر والجمهورية اليمنية (الجدول ٢١). غير أن حصة الاسكوا من مجموع احتياطيات الغاز العالمية لم تزد كثيرا لأن الاحتياطيات العالمية زادت هي أيضا خلال هذه الفترة. وفي حين أن المنطقة أقل أهمية في سوق الغاز منها في سوق النفط، فإن هذه الأرقام تدل على أن الغاز مصدر هام للطاقة على الصعيد المحلي وأن منطقة الاسكوا يمكن أن تصبح مصدرا هاما.

والغاز الطبيعي، بمعدلات انتاجه الحالية، يكفي لتغطية احتياجات المنطقة لمدة ٢٥٨ سنة، مقابل ٦٥ سنة بالنسبة للعالم. وتتراوح نسبة الاحتياطيات الى الانتاج بين ٢٦ سنة في البحرين و ٣٠٠٠ سنة تقريبا في الكويت (الجدول ٢١).

الجدول ٢١- احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة الاسكوا، ١٩٩١-١٩٩٢
(بملايين الأمتار المكعبة)

	١٩٩١	١٩٩٢	نسبة الاحتياطيات الى الانتاج (عدد السنوات)	النسبة المئوية للتغيّر ١٩٩١-١٩٩٢
الأردن	٣	٦	٢٩	١٠٠ر٠٠
الامارات العربية المتحدة	٥ ٦٤٤	٥ ٧٤٩	٢٢٣	٢ر٦٦
البحرين	١٧٠	١٧٠	٢٦	-
المملكة العربية السعودية	٥ ٢٢٦	٥ ١٨٥	١٦٢	-٠ر٧٨
الجمهورية العربية السورية	١٨١	١٩٨	٥٧	٩ر٣٨
العراق	٢ ٦٩٠	٣ ١٠١	٢ ٨١٩	١٥ر٢٦
عُمان	٢٨٠	٤٧٩	١٣٧	٧٠ر٧٢
قطر	٤ ٥٨٧	٦ ٤٢٨	٦٩١	٤٠ر١٢
الكويت	١ ٣٧٣	١ ٤٩٨	٢ ٩٩٦	٩ر٠٧
مصر	٣٥١	٤٣٦	٤٨	٢٤ر١٩
الجمهورية اليمنية	١٩٨	٣٩٤	-	٩٨ر٥٧
المجموع لمنطقة الاسكوا	٢٠ ٧٠٤	٢٣ ٦٨٨	٢٥٨	١٤ر٤١
المجموع للعالم	١٢٣ ٩٧٣	١٣٨ ٣٣٨	٦٥	١١ر٥٩
نسبة الاسكوا الى العالم (كنسبة مئوية)	١٦ر٧	١٧ر٢		

المصدر: Oil and Gas Journal (أعداد مختلفة).

ملاحظة: أُستخدمت أرقام الانتاج لعام ١٩٩١ في حساب نسب الاحتياطي الى الانتاج. ولم يمكن حساب النسبة في حالة الجمهورية اليمنية، حيث أن ذلك البلد لم يبع غازا في تلك السنة.

(ج) انتاج واستهلاك الغاز

لقد بذلت البلدان المنتجة للغاز في المنطقة جهودا كبيرة خلال العقد الماضي لتخفيض كمية الغاز الطبيعي الذي يتم اشعاله والذي يضيع بالتالي. ولذلك أُستحدثت صناعات بتروكيميائية وصناعات سماد وغيرها لاستخدام الغاز المرافق وغير المرافق. وأصبح لدى منطقة مجلس التعاون الخليجي صناعة بتروكيميائية حديثة ذات قدرة تنافسية كبيرة على نطاق عالمي تستخدم الغاز الطبيعي كخام تغذية. وتشجع بلدان أخرى في الاسكوا استخدام الغاز الطبيعي في البيوت كبديل للنفط والمنتجات النفطية. ويُستخدم الغاز بصورة متزايدة في البيوت في جميع أرجاء المنطقة. وبالاضافة الى ذلك، يُستخدم الغاز الطبيعي لانتاج الكهرباء في عدة بلدان بالمنطقة.

وقد أصبح تشجيع الاستخدام المنزلي للغاز الطبيعي سياسة ينتهجها كثير من بلدان الاسكوا ذات الاحتياطي الضخم من الغاز الطبيعي كوسيلة لتخفيض الاستهلاك من النفط والمنتجات النفطية. وهدف هذه السياسة هو تخصيص قدر أكبر من النفط للتصدير في بلدان كمصر والجمهورية العربية السورية، أو لتخفيض استنزاف العملة الصعبة في البلدان المستوردة للنفط كالأردن.

وزاد انتاج الغاز الطبيعي في البحرين بنسبة طفيفة خلال عام ١٩٩١ (الجدول ٢٢). وبما أن احتياطيات البحرين محدودة، فإنها تقوم بالتنقيب عن موارد هيدروكربونية آملة في العثور على الغاز. وقد أجريت مسوح زلزالية وحفرت آبار استكشافية في عرض البحر، لكنه لم تكتشف احتياطيات جديدة(٢٨).

وتستمر مصر في انتهاج سياسة تقوم على احلال الغاز الطبيعي محل النفط والمنتجات النفطية فيما يتعلق بالاستهلاك المنزلي. وخلال عام ١٩٩٢، زاد انتاج الغاز الطبيعي المخصص للتسويق بنسبة ١٢ في المائة تقريبا فبلغ ما يزيد على ٩ بلايين متر مكعب(٢٩). ويعتقد المسؤولون أنه سيتم اكتشاف احتياطيات أخرى وأن الاحتياطيات ستصل الى ما يربو على تريليونين من الأمتار المكعبة بحلول عام ٢٠١٠(٣٠). واكتشفت احتياطيات في أواخر عام ١٩٩١ وأوائل عام ١٩٩٢ في عرض البحر ودلتا النيل والصحراء الغربية. وتشمل الخطط الرامية الى استغلال هذه الاكتشافات بناء خط أنابيب لنقل الغاز من عرض البحر. كما تخطط مصر لتوسيع شبكة توزيع الغاز في القاهرة وتقوم ببناء شبكة أخرى لجمع الغاز من خليج السويس وسيناء ستزيد مجموع انتاج الغاز بنسبة ١٠ في المائة(٣١). وبالاضافة الى ذلك، تبذل مصر جهودا لزيادة الفعالية في استهلاك الطاقة، بما في ذلك الغاز. وخلال عام ١٩٩١، رفعت مصر أسعار الغاز

---

(٢٨) Arab Oil and Gas, vol. 21, no. 491, 1 March 1992, p. 22 و Arab Oil and Gas, vol. 21, no. 493, 1 April 1992, pp. 21-22.

(٢٩) Petroleum Economist, August 1992, p. 8.

(٣٠) Middle East Economic Digest, 3 April 1992, p. 16.

(٣١) Arab Oil ang Gas, 16 September 1991, p. 12.

الطبيعي لتعكس التكلفة الاقتصادية للطاقة في الأسواق الدولية وستقوم برفع أسعار الأنواع الأخرى من الطاقة في محاولة لتخفيض الاستهلاك منها(٣٢).

وخلال عام ١٩٩٢، بلغ انتاج العراق من الغاز الطبيعي ٤٥ في المائة من مستواه قبل حرب الخليج(٣٣). وينتج العراق غازا مرافقا في حقوله الشمالية ويضخ فائض النفط في الأرض. كما يستخدم العراق النفط لتوليد الكهرباء ولأغراض الطبخ والتدفئة في البيوت. وقبل حرب الخليج، كان العراق يصدّر الغاز الطبيعي الى الكويت بواسطة خط أنابيب.

ويواصل الأردن جهوده الرامية الى استكشاف الغاز الطبيعي ويضطلع بدراسة لتحديد طرق استغلال الموارد الموجودة قرب الحدود العراقية. ويُستخدم الغاز في الوقت الراهن كوقود لمحطة لتوليد الكهرباء يجري حاليا زيادة قدرتها. وأعلن الأردن في عام ١٩٩١ أن استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء مكّنه من توفير ٢٠ مليون دولار كانت تُدفع تسديدا لفواتير زيت الوقود(٣٤).

الجدول ٢٢- انتاج الغاز الطبيعي في منطقة الاسكوا، ١٩٩٠-١٩٩١

(بملايين الأمتار المكعبة)

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	النسبة المئوية للتغيّر ١٩٩٠-١٩٩١
الأردن	١٥٦	٢١٠	٣٤ر٦٢
الامارات العربية المتحدة	٢٢ ١٠٠	٢٥ ٩٤٠	١٧ر٣٨
البحرين	٦ ١٧٠	٦ ٦٠٠	٦ر٩٧
المملكة العربية السعودية	٣٠ ٥٠٠	٣٢ ٠٠٠	٤ر٩٢
الجمهورية العربية السورية	١ ٠٧٠	٤ ٣٢٠	٣٠٣ر٧٤
العراق	٤ ١٨٠	١ ١٠٠	-٧٣ر٦٨
عمان	٢ ٨٠٠	٣ ٥٠٠	٢٥ر٠٠
قطر	٦ ٧٢٠	٩ ٣٠٠	٣٨ر٣٩
الكويت	٥ ٢٣٠	٥٠٠	-٩٠ر٤٤
مصر	٨ ١١٠	٩ ٠٨٠	١١ر٩٦
المجموع لمنطقة الاسكوا	٨٧ ٠٣٦	٩٢ ٥٥٠	٦ر٣٤
المجموع للعالم	٢ ٠٧١ ٠٢٥	٢ ١١٩ ١٩٠	٢ر٣٣
نسبة الاسكوا الى العالم (نسبة مئوية)	٤ر١	٤ر٤	-

المصدر: الاسكوا، استنادا الى بيانات مستمدة من: Petroleum Economist, August 1990, p.8.

(٣٢) Arab Oil and Gas, 1 Septembr 1991, p. 41.
(٣٣) Jordan Times, 9 June 1992, p. 7.
(٣٤) Jordan Times, 12 August 1991, p. 1.

ومعظم احتياطيات الغاز في الكويت في شكل غاز مرافق. وقد لحقت أضرار بمحطات تعزيز ضغط الغاز الأربعة في البلد أثناء حرب الخليج في حين دُمِّر بعضها تدميرا كاملا. وبعد الحرب، ظل الغاز يحترق مع النفط في الآبار النفطية المحترقة أو يتسرب من الآبار المتدفقة. بيد أنه لم تلحق أضرار بوحدة انتاج غاز البترول المسيل. وتم إجراء الاصلاحات اللازمة في مرافق فرضة الشحن لاستئناف تصدير البيوتان والبروبين الى اليابان في أوائل عام ١٩٩٢[٣٥]. وخلال عام ١٩٩١، كان الانتاج منخفضا للغاية مما اضطر الكويت لاستيراد الغاز للاستخدامات المنزلية[٣٦].

وبدا أن المرحلة الثانية الموجهة نحو التصدير من مشروع تنمية حقل الشمال في قطر تعرضت لنكسة في بداية عام ١٩٩٢ عندما انسحبت شركة «بريتش بيتروليوم» من اتحاد الشركات الذي يتولى تنمية الحقل. غير أنه في نهاية تلك السنة، انضمت شركة «موبيل» الى المشروع. ويجري حاليا تنفيذ أنشطة تطويرية بهدف تصدير الغاز الطبيعي المسيل الى اليابان لاستخدامه في محطات توليد الطاقة الكهربائية هناك اعتبارا من أوائل عام ١٩٩٧. كما وقّعت قطر مذكرة تفاهم مع ايطاليا في عام ١٩٩٢ تتعلق بانتاج وبيع ما يصل حجمه الى ٩ ملايين طن في السنة من الغاز الطبيعي المسيل. ويشتمل هذا المشروع على خطوط أنابيب ومرافق لإسالة الغاز ومنشآت شاطئية سيتم اقامتها بالتعاون مع شركات ايطالية مختلفة. وبالاضافة الى ذلك، تستطلع قطر إمكانية تصدير الغاز عبر أنبوب الى باكستان. وسيمر الأنبوب المقترح البالغة تكاليفه ٣ بلايين دولار عبر الامارات العربية المتحدة وايران وسيمكّن قطر من تصدير ما يزيد على ١٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الى باكستان والى منطقة جبل علي الصناعية في الامارات العربية المتحدة[٣٧].

وزاد انتاج الغاز الطبيعي لأغراض التسويق في الجمهورية العربية السورية الى حد كبير في عام ١٩٩١ كما زادت الاحتياطيات بنسبة ١٠ في المائة تقريبا خلال عام ١٩٩٢. والجمهورية العربية السورية بصدد اتخاذ اجراءات لاستخدام احتياطياتها من الغاز في انتاج الكهرباء وفي مختلف الصناعات المحلية. وشُرع في تنفيذ مشروع لتجميع الغاز في حقول الغاز غير المرافق في منطقة تدمر[٣٨]. كما تقوم الجمهورية العربية السورية بالتفاوض لاجراء دراسة شاملة عن استخدام الغاز الطبيعي. وفي أواخر عام ١٩٩١، افتتحت في حقل عمر وحدة لمعالجة الغاز تبلغ طاقتها الانتاجية ما يزيد على ٤ ملايين متر مكعب في اليوم وتستخدم الغاز المرافق من حقول النفط المجاورة[٣٩]. وهناك وحدتان أخريان لمعالجة الغاز تعملان في السويدية وجبيسة تبلغ طاقتهما الاجمالية ٢ر٤ مليون متر مكعب في اليوم تقريبا. وفي أوائل عام ١٩٩٢، بدأت الجمهورية العربية السورية العمل في بناء محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي[٤٠]. وفي الوقت الراهن، يخصص كل الغاز الطبيعي الذي يتم انتاجه في الجمهورية العربية السورية مخصص للاستخدامات المحلية.

---

(٣٥) Arab Oil and Gas, vol. 21, No. 493, 1 April 1992, p. 8.
(٣٦) Middle East Economic Survey, 24 June 1991, p. D5.
(٣٧) المرجع نفسه.
(٣٨) Middle East Economic Survey, 16 December 1991, p. A9.
(٣٩) Arab Oil and Gas, 16 December 1991, p. 19.
(٤٠) Middle East Economic Digest, 31 January 1992, p. 29.

وأدت الاكتشافات الأخيرة في عُمان الى زيادة هامة في حجم مجموع الاحتياطيات في عـــام ١٩٩٢ حيث أصبح ٤٧٩ بليون متر مكعب (الجدول ٢١). وأعلنت عُمان خلال عام ١٩٩١ عن اكتشافين جديديـــن للغاز في الجزء الشمالي من البلد قرب المناطق التي أُكتشف فيها الغاز سابقا(٤١). وهذان الاكتشافـــان وغيرهما من الاكتشافات الحديثة حصيلة جهود استكشافية جادة ومتواصلة. وقد مُنحت خلال عـــام ١٩٩١ تراخيص مختلفة للاستكشاف والحفر في منطقة حفّار التي يُعتقد أنها غنية بالغاز(٤٢). وأعلنت عُمان عـــن مشروع طموح لانتاج الغاز الطبيعي المسيل تبلغ تكاليفه ٩ بلايين دولار. وستشترك في تنفيذ هـــذا المشروع شركة تنمية نفط عُمان(٤٣). ومع أن الغاز الذي يجري انتاجه حاليا يُستهلك محليا، فإن انتـــاج هذا المشروع الجديد سيتم تصديره الى اليابان على الأرجح.

وفي الوقت الراهن، تستخدم عُمان ما تنتجه من غاز في استخدامات محلية مثل إعادة حقنه فـــي حقول النفط وتوليد الطاقة الكهربائية وتشغيل وحدات تحلية المياه وغير ذلك من الأغراض الصناعيـــة. ويجري وضع خطط لزيادة الاستخدامات المحلية للغاز والاستثمار في صناعات المشتقات التي تستخـــدم الغاز الطبيعي كخام تغذية وفي مشاريع تصديرية أخرى. وتشير آخر التوقعات الى أن عُمان لديهـــا، بمستويات الانتاج المخططة، احتياطيات تكفيها لتصدير الغاز لمدة ٢٠ سنة والوفاء بالاحتياجات المحليـــة لمدة ٥٠ عاماً.

وزادت المملكة العربية السعودية انتاجها من الغاز بنسبة ٥ في المائة تقريبا خلال عـــام ١٩٩١ (الجدول ٢٢). وهي تقوم بتنفيذ مشاريع مختلفة لتنمية الصناعة البتروكيميائية التي تستخدم الغـــاز الطبيعي. ومن بين المرافق الجديدة التي هي في طور الانشاء أو في مراحل التخطيط الأولى مرافق تهـــدف الى تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على إثير الميثيل والبيوتيل الثالثي في أسواق التصدير خلال هـــذا العقد. ومن بين التطورات الأخرى توقيع أربعة عقود في أواخر عام ١٩٩١ لتزويد اليابان وكوريا الجنوبيـــة والولايات المتحدة بغاز البترول المسيل(٤٤). ويجري التفاوض مع الشركات اليابانية بشأن اتفاقات أخرى.

وزاد مجموع انتاج الامارات العربية المتحدة من الغاز الطبيعي بأكثر من ١٧ في المائة في عـــام ١٩٩١. ويجري حاليا تنفيـــذ مشروع تبلغ تكلفته بليون دولار ويهـــدف الى استغلال الغـــاز غير المرافق فـــي حقل خفّ المغمور(٤٥). وسيمكّن هذا المشروع من مضاعفة انتاج وحدة جزيرة داس من الغاز الطبيعـــي المسيل وغاز البترول المسيل. وسيتم أيضا انشاء خطوط أنابيب، كما ان الاعمال جارية لزيادة انتاج الغـــاز المرافق في البر الساحلي، بما في ذلك توسيع وحدة معالجة الغاز بباب وزيادة كفاءة وحدة أبو هســـا(٤٦). وتشمل الخطط الأخرى انشاء وحدة لانتاج إثير الميثيل والبوتيل الثالثي في منطقة جبل عليّ الحرة فـــي دبي وانشاء خط أنابيب لزيادة استخدام الغاز لتوليد الكهرباء بنسبة الثلثين في المنطقة الحرة.

---

(٤١) Middle East Economic Survey, 24 June 1991, p. A7.
(٤٢) Arab Oil and Gas, 1 October 1991, p. 23.
(٤٣) Petroleum Economist, August 1992, pp. 11–12.
(٤٤) Middle East Economic Survey, 16 December 1991, p. A6.
(٤٥) Petroleum Economist, June 1992, pp. 23–26.
(٤٦) المرجع نفسه.

ويستمر التنقيب عن النفط والغاز في الامارات العربية المتحدة ويُتوقع تكثيف أنشطة التنقيب خلال السنوات الخمس القادمة. وقد ارتفع عدد أجهزة الحفر المخصصة للاستكشاف من ١٢ في عام ١٩٩١ الى ٢٠ في عام ١٩٩٢.

ومع أن الجمهورية اليمنية لا تنتج من الغاز ما يكفي لتلبية احتياجاتها المحلية، فإنها كلّفت باجراء دراستين خلال عام ١٩٩١ لتقييم إمكانيات استغلال الغاز في منطقة مأرب-الجوف للاستخدام المحلي والتصدير(٤٧). وقد أدى ارتفاع نسبة الغاز الى النفط في حقول النفط بمأرب الى تباطؤ انتاج النفط لتفادي إشعال الغاز الى أن يتم تنفيذ خطط لتجهيز الغاز. وأوصت دراسة أعدتها في وقت سابق شركة هولندية باستخدام الغاز لانتاج غاز البترول المسيّل والغاز الطبيعي المسيل. وسيكلّف هذا المشروع ١ر٢ بليون دولار. ويجري بناء وحدة لإعادة استخدام الغاز في حقل عسال الكامل. وستبلغ طاقتها الانتاجية نحو ١١ مليون متر مكعب في اليوم ويُتوقع أن يستكمل انشاؤها بحلول عام ١٩٩٤. وتقوم الجمهورية اليمنية حاليا بانتاج الغاز في حقل عليف ولكن هذا الغاز يستخدم في أغراض إعادة الحقن.

٢- <u>توليد الكهرباء</u>

شهد عام ١٩٩٢ مزيدا من التقدم في إمداد المناطق التي تأثرت بحرب الخليج بالكهرباء وفي ربط الشبكات في المنطقة بعضها ببعض واستمرار التزام كثير من بلدان الاسكوا بتزويد جميع المناطق الريفية بالكهرباء.

وقد تعطلت قدرة العراق على انتاج الكهرباء تماما حيث أصيبت معظم محطات توليد الكهرباء خلال الأيام الأولى من حرب الخليج. ولكنه بحلول أيار/مايو ١٩٩١، تم إصلاح الشبكة وبالتالي أمكن تزويد المدن الكبيرة بالكهرباء. وبحلول أوائل عام ١٩٩٢، تم إصلاح ٧٥ في المائة من الشبكة. واستعادت الكويت هي الأخرى قدرتها على انتاج الكهرباء بعد نهاية الحرب بوقت قليل. وفي أوائل عام ١٩٩٠، كانت القدرة الاجمالية الجاهزة للكويت تبلغ ٦٧٩٠ ميغاواطا وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وصلت الى ٤٠٠٠ ميغاواط مع إصلاح ٩٥ في المائة من الشبكة.

وأوقعت الحرب الأهلية في لبنان الاضطراب في إمدادات الطاقة طوال عقد الثمانينات. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الأهلية، فإن خدمات الامداد بالكهرباء لم تعُد بعد الى مستوياتها قبل الحرب. إذ لايزال الامداد بالطاقة الكهربائية ينقطع في جميع أنحاء البلد ويحصل كثير من اللبنانيين على الكهرباء من مولدات مملوكة لديهم. بيد أن الأولوية تُعطى لقطاع الكهرباء في خطط التعمير. ويقدّر المسؤولون اللبنانيون تكاليف توفير الامدادات الكافية من الكهرباء بمبلغ ١٨ر١ بليون دولار، بما في ذلك تكاليف بناء محطتين جديدتين لتوليد الكهرباء تبلغ طاقتهما الاجمالية ٩٠٠ ميغاواط. وقد تعهدت هيئات تمويل اقليمية، ومن بينها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بدعم هذه الجهود دعما كبيرا، هذا بالاضافة الى احتمالات الحصول على تمويل من خارج المنطقة.

---

(٤٧) <u>Arab Oil and Gas</u>, 16 September 1991, p. 16.

ومن المقرر إمداد جميع المناطق الريفية في الأردن بالكهرباء بحلول نهاية عام ١٩٩٤، وذلك بتكلفة قدرها ١٩ر٥ مليون دينار أردني (٤٨). وتسعى عمّان أيضا الى تحسين قدرتها على امداد المناطق الريفية بالكهرباء.

وفي الجمهورية اليمنية، تقرر بناء محطة لتوليد الكهرباء بالقرب من صنعاء تبلغ طاقتها ١٨٠ ميغاواطا. كما تُبذل جهود لربط الشبكتين في المنطقتين الشمالية والجنوبية من البلد. كما تبحث الجمهورية اليمنية إمكانية استخدام احتياطيات الغاز الطبيعي التي أُكتشفت مؤخرا لانتاج الكهرباء. وسيستلزم ذلك تحويل محطات توليد الكهرباء الى الغاز كما سيستلزم في المدى الطويل بناء محطات أخرى لانتاج الكهرباء باستخدام الغاز.

وشهدت مصر هي الأخرى زيادة كبيرة في الطلب على الكهرباء خلال السنوات القليلة الماضية ويُتوقع أن يستمر الطلب في الازدياد بمعدل ٦ في المائة أو أكثر في العقد القادم.

ونظرا للطلب المتزايد على الكهرباء، مازالت الجمهورية العربية السورية تواجه مشاكل تتعلق بنقص إمدادات الكهرباء على الرغم من استئناف انتاج الطاقة الكهرمائية الذي توقف لمدة نتيجة لملء سد أتاتورك في تركيا. وزاد توليد الطاقة بنسبة ٦ر٧ في المائة في عام ١٩٩١. وتمثّل الطاقة الكهرمائية ٤ر١٣ في المائة من مجموع الامدادات. وهناك خطط لاستغلال الغاز الطبيعي لاستخدامه في توليد الكهرباء.

ويظل ربط شبكات الكهرباء بعضها ببعض هدف كثير من البلدان في المنطقة. وتبذل جهود حاليا لربط الشبكتين المصرية والأردنية. ويُتوقع أن يتم انجاز هذا المشروع بحلول عام ١٩٩٦. وتشمل الخطط الأطول مدى ربط هذه الشبكة بشبكات الجمهورية العربية السورية ولبنان وتركيا وأخيرا العراق. وهناك خطط مماثلة لربط شبكات دول مجلس التعاون الخليجي بعضها ببعض. وقد بحثت الدول الأعضاء الستة في المجلس في أوائل ١٩٩٢ نتائج دراسة مفصلة بهذا الشأن. وكان يُتوقع أصلا إنجاز هذه الخطة بحلول عام ٢٠٠٥، إلا أن أزمة الخليج أخّرت تنفيذها. وبعد أن يتم بناء هاتين الشبكتين سيكون بالامكان ربطهما مما سيتيح اقتسام الطاقة الكهربائية في كافة أرجاء غربي آسيا. وأشارت دراسة أُنجزت مؤخرا بناءً على طلب الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الى أن شبكة عربية موحدة للطاقة الكهربائية ستمكّن البلدان العربية من توفير ما مجموعه ٤ بلايين دولار. ويمكن انجاز هذا المشروع الذي تقدّر تكاليفه بـ ١ر٣ بليون دولار خلال ٢٠ عاما.

٣- مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

يجري تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة في كثير من بلدان الاسكوا. فقد شهدت مصر والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية زيادة في استخدام مصادر الطاقة المتجددة خلال

---

(٤٨) "Jordan Times"، عدد ٢٣، شباط/فبراير ١٩٩٣.

السنوات القليلة الماضية، كما نفّذت فيها مشاريع رائدة وبرامج تدريبية مموّلة من الحكومات ومنظمات دولية، تهدف الى تشجيع استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة. وقد أصبحت مصادر الطاقة المتجددة جذابة بصورة متزايدة مع انتشار الوعي بالأخطار البيئية المرتبطة باستخدام مصادر الطاقة التقليدية القائمة على الهيدروكربونات.

وأنشئت في مصر مزرعة طاحونات هوائية تم ربطها بشبكة الطاقة المحلية برأس غارب على البحر الأحمر، الى الجنوب الشرقي من القاهرة وعلى بُعد نحو ٣٢٠ كيلومترا منها(٤٩)، وتُنتج هذه المزرعة نحو ٢ر١ مليون كيلوواط في السنة تُضاف الى الطاقة التي تنتجها محطات توليد الطاقة الكهربائية المحلية التي تعمل بمصادر الطاقة التقليدية. وتُعتبر المناطق الساحلية للبحر الأحمر مناطق مثالية لاستخدام الطاقة الريحية في مصر ويجري حاليا الاضطلاع بدراسات لتحديد إمكانية تنفيذ مثل هذه المشاريع. وهناك أيضا إمكانيات لاستخدام نظم تعمل بالطاقة الريحية وبوقود الديزل لتوليد الكهرباء في المناطق النائية.

---

(٤٩) وكالة التنمية الدولية (التابعة للولايات المتحدة) والحكومة المصرية، وزارة الكهرباء والطاقة، لمحة عامة عن برامج الطاقة المتجددة ومشروع الاختبار الميداني لتوليد الطاقة المتجددة، (مدينة نصر، مصر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة)، ١٩٩٠.

رابعا- التطورات في التجارة الدولية وموازين المدفوعات

كان للعوامل والأحداث الدولية - وخاصة الركود الاقتصادي العالمي، واتحاد شطري ألمانيا وعملية التحوّل الاقتصادي الجارية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا - التي أثرت على الأداء التجاري العالمي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ تأثير أقل على القطاع الخارجي لمنطقة الاسكوا من الأحداث المحلية والاقليمية، بما في ذلك حرب الخليج والعقوبات المفروضة على العراق، وتعمير الكويت، والانتعاش الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبرامج التكيّف الهيكلي الجاري تنفيذها في بعض البلدان الأعضاء، بما في ذلك تحرير القطاع الخارجي.

وأدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وتدمير قدرة الكويت على تصدير النفط الى ابقاء هذين المصدرين الرئيسين للنفط خارج سوق النفط خلال عام ١٩٩١. وبالاضافة الى ذلك، عادت أسعار النفط الى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب. وبالتالي، انخفض مجموع صادرات المنطقة بنحو ١٢ر٤ في المائة مقابل زيادة قدرها حوالي ١٦ في المائة عام ١٩٩٠، وذلك على الرغم من زيادة صادرات بعض البلدان. وعلى عكس ذلك، زادت الواردات فيما عدا واردات العراق، بنسبة ٦ر٤ في المائة مقابل ٣ر٦ في المائة عام ١٩٩٠. وترجع هذه الزيادة في واردات المنطقة في الدرجة الأولى الى ازدهار النشاط الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ونشاط التعمير في الكويت. وأدى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات التي اقترنت بزيادة واردات الخدمات والمدفوعات التحويلية الى تزايد العجز في الحسابات الجارية. وبالتالي، لجأت بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت الى الاقتراض من الأسواق المالية الدولية والاعتماد على احتياطياتها. وعلى الرغم من التحسّن الذي طرأ على الحسابات الجارية لبلدان أخرى في منطقة الاسكوا، وخاصة مصر والأردن، فإن الحساب الجاري للمنطقة ككل يعاني عجزا ضخماً.

ومع أن الاحصاءات المتعلقة بالقطاع الخارجي للمنطقة خلال عام ١٩٩٢ مازالت جزئية وناقصة، يُنتظر، استنادا الى بعض المؤشرات والبيانات الأولية(٥٠)، أن تشهد على صادرات وواردات المنطقة توسعا ملموسا في عام ١٩٩٢. ومع ذلك، ففي حين أنه يُتوقع حدوث تحسّن في الحسابات الجارية لبلدان مجلس التعاون الخليجي نتيجة لتسوية الالتزامات المالية الناجمة عن أزمة الخليج، فإن التحسّن الذي سُجِّل عام ١٩٩١ في الحسابات الجارية لبلدان أخرى في منطقة الاسكوا لا بد أن يكون قد توقف، ذلك ان «التمويل الاستثنائي» والتحويلات التي شهدها عام ١٩٩١ كانت ظاهرة عابرة متصلة بأزمة وحرب الخليج، في حين تعرّضت السياحة في مصر لنكسة خطيرة.

---

(٥٠) بصفة خاصة: الانتعاش في انتاج وتصدير النفط في الكويت، واستمرار الازدهار الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي بدأ في الأنشطة المتعلقة بالنفط وأنشطة القطاع العام في عام ١٩٩١ قبل أن يمتد الى أنشطة القطاع الخاص خلال عام ١٩٩٢؛ واجراءات تحرير التجارة في بعض البلدان الأعضاء التي بدأت في عام ١٩٩١ واستمرت في عام ١٩٩٢؛ والجهود التي تبذلها بعض البلدان للوصول الى أسواق جديدة بعد فقدان أسواق تقليدية.

ألف- الأداء التجاري العام

١- الصادرات

انخفضت القيمة الاجمالية بالدولار لصادرات منطقة الاسكوا (باستثناء العراق) من ١ر٩٣ بليون دولار في عام ١٩٩١، وهو أعلى مستوى بلغته منذ عام ١٩٨٣، الى ٩ر٨٩ بليون دولار في عام ١٩٩١، أي بنسبة ٥ر٣ في المائة. بيد أن هذه القيمة الاجمالية مازالت أعلى منها في عام ١٩٨٥ وفي الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ (الجدول ٢٣ والجدول المرفق ١). ويعكس هذا الانخفاض بصورة أساسية هبوطا في إجمالي صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي يبلغ ٨ر٣ في المائة. وباستثناء المملكة العربية السعودية وقطر، اللتين ازدادت قيمة صادراتهما بنسبة ١٠ في المائة و ٦ر٤ في المائة على التوالي، سجلت بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي انخفاضا تراوح بين ٥ر٦ في المائة في عُمان و ٩١ في المائة في الكويت. ويعود ارتفاع قيمة الصادرات المملكة العربية السعودية من ٦ر٤٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ٨ر٤٨ بليون دولار في عام ١٩٩١ الى زيادة قدرها ٦ر٣ في المائة في قيمة صادراتها النفطية[٥١] وزيادة قدرها ٤٣ في المائة في صادراتها غير النفطية. ويعود انخفاض قيمة صادرات الامارات العربية المتحدة من نحو ٢٢ بليون دولار الى ٢ر٢٠ بليون دولار الى انخفاض صادرات النفط، حيث أن الزيادة في حجم صادرات النفط بنسبة ٧ر١٢ في المائة لم تكفِ للتعويض عن انخفاض الأسعار[٥٢]. ومع ذلك، فإن مستويات الصادرات في البلدين كليهما، وخاصة المملكة العربية السعودية ظلت جد مرتفعة مقارنة بالفترة السابقة. وعلى عكس الازدهار الذي شهده عام ١٩٩٠ نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار وحجم صادرات النفط، فإن عام ١٩٩١ شهد أداءً جيداً في الصادرات غير النفطية والسلع المعاد تصديرها.

وزادت صادرات مصر بنسبة ٤١ في المائة عام ١٩٩١، مقابل ٧ر٠ في المائة فقط في عام ١٩٩٠، وذلك بفضل ازدياد صادراتها النفطية بنسبة ١٨ في المائة وصادرات صناعاتها الأخرى بنسبة ٧ر٣ في المائة وصادراتها من السلع «غير المصنّفة» بنسبة ٨ر٢٤ في المائة. وتدل هذه الزيادة على جهود الحكومة الرامية الى توجيه الانتاج نحو الأسواق الخارجية، بما في ذلك الالغاء التدريجي للقيود الكمية المفروضة على الصادرات. وفي أيار/مايو ١٩٩١، بدأت الحكومة المصرية في تخفيض عدد المنتجات المحظور تصديرها من ٢٠ الى ٦ والمنتجات الخاضعة لحصص التصدير من ١٧ الى ٤ والبنود التي يحتاج تصديرها الى موافقة مسبقة من الحكومة من ٣٧ الى ١ فقط. ومن أجل زيادة تقليل التمييز ضد الصادرات، قامت الحكومة أيضا بتحسين آليات رد رسوم الاستيراد والادخال المؤقت[٥٣].

---

(٥١) زادت كمية النفط المصدّر بنسبة ٦ر٢٦ في المائة، أي ارتفعت من ٦ر٤ مليون برميل في اليوم الى ١ر٨ مليون برميل في اليوم، مما عوض عن انخفاض الأسعار بنسبة ١٦ في المائة. The National Commercial Bank Economist, vol. 3, no. 1, January 1993.

(٥٢) المرجع نفسه، المجلّد ٣، رقم ٢، شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٣.

(٥٣) GATT, Trade Policy Review Mechanism (The Arab Republic of Egypt), (C/RM/G/28), 14 September 1992, p. 5.

الجدول ٢٣- متوسط التغيّر السنوي(*) في قيمة الصادرات والواردات
(كنسبة مئوية)

	الصادرات (فوب)				الواردات (سيف)			
	١٩٨٥-١٩٨٨	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٨٩-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٨٥-١٩٨٨	١٩٨٨-١٩٨٩	١٩٨٩-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩١
منطقة الاسكوا	-٣ر٥	٣٠ر٥	١٥ر٨	-١٢ر٤	-٣ر٠	٠ر٠	٣ر٦	٦ر٤
البلدان المصدرة الرئيسة(أ)	-٠ر٦	٢٩ر٧	١ر١٦	-١٣ر٦	-١ر٤	٤ر٦	-٠ر٦	٧ر٤
العراق	١ر٠	٢٢ر١	-٨ر٣٤(ب)	٠٠	-١ر٢	٧ر٤	-٣٣ر٦(ب)	٠٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي	-٣ر٧	٢٩ر٣	٢٧ر٤	-٣ر٨	-١ر٣	٤ر٣	٥ر٣	١٩ر٣
الامارات العربية المتحدة	-٠ر٦	٤١ر٦	٢٦ر٧	-٨ر٠	٩ر٣	١٧ر٥	١١ر٩	١٣ر٣
البحرين	-٩ر٥	١٧ر٤	٣٢ر٧	-٩ر٤	-٥ر٨	٢٠ر٩	١٨ر٤	٩ر٤
المملكة العربية السعودية	-٨ر٤	١٩ر٥	٥٦ر٦	١٠ر٠	-٢ر٧	-٢ر٩	١٣ر٨	١١ر٤
عمان	-١ر١٣	٢٠ر٣	٣٢ر٦	-٦ر٥	-١١ر٣	٢ر٤	١٨ر٩	١٩ر١
قطر	-٨ر٤	٢٤ر٧	٤٠ر٠	٦ر٤	٣ر٦	٤ر٧	١٦ر٩	١١ر٠
الكويت	-٩ر٥	٤٧ر٨	-١ر٤٩(ب)	-٩١ر٠	-٢ر٥	٤ر٣	-٤٨ر٣(ب)	٩٤ر٢
بلدان الاسكوا الاخرى	٣ر٨	١١ر٧	١٢ر٦	-٠ر٣	٣ر٠	-١٢ر٧	١٧ر٢	٣ر٦
الأردن	٩ر٥	٦ر٠	-١ر٤	٦ر٥	٠ر٧	-٢٣ر٤	٢٢ر٠	-٣ر٥
الجمهورية العربية السورية	-٦ر٣	١٢٣ر٥	٣٥ر١	-٢٣ر٦	-١٧ر٥	-٦ر٠	٢٠ر٤	٢٤ر٧
لبنان	١٦ر٢	-٢٣ر١	٢ر٩	-١ر٢	٥ر٢	-٦ر٠	١٣ر٩	٤٥ر٤
مصر	٤ر٩	٢١ر٠	٠ر٧	٤١ر٠	١٦ر٤	-١ر١٤	٢٣ر٨	-١٥ر٧
البلد الأقل نمواً في المنطقة (الجمهورية اليمنية)(ج)	٩ر٤	٣٨ر٢	-٦ر٨	-٣٨ر٨	-٤ر٢	-٢ر٤	-١٨ر٥	٢٥ر٦
- اليمن	٦٣ر٥	٣٧ر٧	-١٦ر٥	٠٠	-٥ر٣	١ر٢	-١٤ر٨	٠٠
- اليمن الديمقراطية	-٣٦ر٥	٣٩ر٥	٤٨ر٧	٠٠	-١ر٦	-١٠ر٤	-٢٧ر٦	٠٠

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

(*) معدلات نمو مركّبة مبنية على السنوات الحدية.

(أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي بالاضافة الى العراق.

(ب) البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٠ تشمل ٧ شهور فقط (كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو).

(ج) في أيار/مايو ١٩٩٠ اندمج اليمن واليمن الديمقراطية في دولة واحدة هي الجمهورية اليمنية.

وانتعشت صادرات الأردن فزادت بنسبة ٦ر٥ في المائة بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة ٤ر١ في المائة عام ١٩٩٠. غير أن هذا الانتعاش نتج عن زيادة قدرها ٥ر٨٣ في المائة في السلع المعاد تصديرها بينما انخفضت الصادرات الوطنية بنسبة ٢ر٢ في المائة. وزادت صادراتها من الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والدهون الحيوانية والنباتية والوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة بنسبة تتراوح بين ٤٣ في المائة و ٣٦٠ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٠. أما بقية الصادرات التي تشمل أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع الصادرات، فقد انخفضت بنسب تتراوح بين ٦ر٣ في المائة و ٣ر٤٨ في المائة، بما في ذلك صادرات الفوسفات التي انخفضت بنسبة ٢ر١١ في المائة بسبب فقدان سوق أوروبا الشرقية(٥٤).

وأدى اتفاق عام ١٩٨٩ الذي قبل الاتحاد السوفياتي السابق بموجبه أن تسدد الجمهورية العربية السورية ديونها بالصادرات الى ارتفاع قيمة الصادرات السورية من ٣ر١ بليون دولار في عام ١٩٨٨ الى ٣ بلايين دولار في عام ١٩٨٩ ثم الى ١ر٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠. غير أن هذا الاتفاق انقضت مدته في منتصف عام ١٩٩١ وبالتالي انخفضت قيمة الصادرات السورية الى الاتحاد السوفياتي السابق من ١٤ بليون ليرة سورية في عام ١٩٩٠ الى ٧ بلايين ليرة سورية في عام ١٩٩١، كما انخفض مجموع الصادرات بنسبة ٢٣ في المائة حيث أن المصدرين من القطاع الخاص لم يستطيعوا التحوّل بيسر الى جهات أخرى(٥٥).

وانخفضت صادرات الجمهورية اليمنية، وهي البلد الأقل نموا في المنطقة، بنسبة ٨ر٢٨ في المائة بعد أن انخفضت بنسبة ٦ر٨ في المائة في عام ١٩٩٠. وبالتالي، انخفضت قيمة الصادرات الى ٥ر٠ بليون دولار. وشمل هذا الانخفاض بصورة رئيسة صادرات الأغذية والوقود. وبوجه عام، كانت الأسباب وراء الانخفاض في عام ١٩٩٠ هي تخصيص جزء أكبر من الانتاج النفطي - الذي كان سيصدّر لولا ذلك - لتلبية الطلب المحلي حيث لم يعد البلد يحصل على النفط من العراق والكويت والامارات العربية المتحدة بشروط ميسّرة؛ وتوتر العلاقات مع بلدان مجلس التعاون الخليجي التي كانت تمثّل أسواق التصريف الرئيسة لصادرات البلد، وخاصة الأغذية؛ والحاجة الى توجيه الموارد لتلبية احتياجات العائدين.

٢- الواردات

ارتفعت القيمة الاجمالية لواردات المنطقة في عام ١٩٩١، باستثناء واردات العراق، من ٦٥ بليون دولار الى ٦ر٧٤ بليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٧ر١٤ في المائة، مقابل انخفاض قدره ٢ر٨ في المائة عام ١٩٩٠. وشاركت جميع البلدان في هذه الزيادة باستثناء مصر والأردن اللذين انخفضت فيهما الواردات بنسبة ٧ر١٥ في المائة و ٥ر٣ في المائة على التوالي (الجدول ٢٣ وجدول المرفق ١).

---

(٥٤) البنك المركزي الأردني، «النشرة الاحصائية الشهرية»، المجلّد ٢٨، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الجدول ٣٨، الصفحة ٦٦، و«التقرير السنوي»، العدد ٢٨ عام ١٩٩١، الصفحة ٦٤.

(٥٥) صحيفة «الحياة»، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وزادت قيمة واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي، كمجموعة، بنسبة ١٩ر٢ في المائة، إذ ارتفعت من ٤٦ر٥ بليون دولار الى ٥٥ر٤ بليون دولار. وتحقق الجزء الأكبر من هذه الزيادة في الكويت التي كاد الطلب على الواردات فيها يتضاعف لتلبية احتياجات عملية التعمير الواسعة النطاق وإعادة تكوين المخزونات، تليها عُمان والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ومع أن نسبة نمو الواردات كانت أقل منها في عام ١٩٩٠ في المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين، فإن الانتعاش الاقتصادي قد أبقى على زخم نمو الواردات في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩١. وبالاضافة الى الأنشطة المتصلة بالنفط والأنشطة الحكومية في مجال الهياكل الأساسية التي تصدرت قائمة الأنشطة الاقتصادية بعد حرب الخليج، انتعشت أنشطة القطاع الخاص هي أيضا في عام ١٩٩١ وأدت الى ازدياد الطلب على الواردات.

أما في بلدان الاسكوا الأخرى، فلم تزد القيمة الاجمالية للواردات بالدولار إلا بنسبة ٦ر٣ في المائة عام ١٩٩١، مقابل ٢ر١٧ في المائة عام ١٩٩٠ (الجدول ٢٣). وعلى المستوى القطري، انخفضت واردات مصر بنسبة ٧ر١٥ في المائة في عام ١٩٩١، مقابل زيادة قدرها ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠. ومن بين العوامل التي ساهمت في هذا الانخفاض: زيادة الانتاج المحلي من المنتجات الزراعية، واستيراد السلع بأسعار مخفّضة (تصل نسبة الخصم الى ١٥ في المائة) مقابل الدفع نقدا بدلا من الدفع المؤجل، واستنفاد المخزون الضخم للقطاع الخاص من السلع المستوردة تفاديا للضرائب الجديدة المقرر فرضها في بداية عام ١٩٩٣، وتباطؤ النشاط الاقتصادي.

وفي الأردن، انخفضت الواردات بنسبة ٥ر٣ في المائة بعد أن زادت بنسبة ٢٢ في المائة عام ١٩٩٠. ويعود هذا الانخفاض الى هبوط قيمة الواردات النفطية حيث سمحت الأمم المتحدة للأردن باستئناف استيراد النفط من العراق بشروط ميسّرة، بعد أن اضطر الأردن لدفع أسعار أعلى بكثير للنفط الذي استورده من الجمهورية العربية السورية ومن مصادر أخرى في عام ١٩٩٠.

وفي لبنان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، زادت قيمة الواردات بالدولار بنسبة ٤٥ر٤ في المائة و ٧ر٢٤ في المائة و ٦ر٢٥ في المائة على التوالي. وتُعزى الزيادة في لبنان الى تحسّن الوضع الأمني وآفاق المستقبل بينما كان ازدياد أنشطة الاستثمار هو العامل الرئيس وراء الزيادة في الجمهورية العربية السورية. وفي الجمهورية اليمنية، أدت الزيادة في حجم الواردات من السلع المصنّعة وارتفاع أسعار النفط عقب توقف امدادات النفط بشروط ميسّرة من العراق ومن بعض بلدان الخليج المجاورة، الى ارتفاع مستوى الواردات.

ونظراً للانخفاض الكبير في صادرات المنطقة بالنسبة للعالم، فإن حصتها في الصادرات العالمية تراجعت من ٣ في المائة عام ١٩٩٠ الى ٦ر٢ في المائة عام ١٩٩١. غير أن حصتها في الواردات العالمية زادت زيادة طفيفة إذ ارتفعت من ٢ في المائة الى ١ر٢ في المائة.

٣- نسبة الصادرات الى الواردات

لقد تحسّنت قدرة المنطقة على تمويل الواردات من ايرادات التصدير في عام ١٩٩٠ مقارنة بعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩، كما تدل على ذلك نسب الصادرات الى الواردات. غير أن هذه النسب انخفضت في عام ١٩٩١ من ١ر٤٦ الى ١ر٢٤ بالنسبة للواردات الحالية ومن ١ر٥٠ الى ١ر٣١ بالنسبة لواردات عام ١٩٨٥ نظرا لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات. وقد ساهمت كل مجموعات البلدان في المنطقة في هذا الانخفاض، غير أن النتائج العامة تعكس بصورة رئيسة الحالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي انخفضت فيها النسبة من ١ر٨١ في عام ١٩٩٠ الى ١ر٥٢ في المائة عام ١٩٩١ بالنسبة للواردات الحالية، ومن ١ر٩١ الى ١ر٨٢ بالنسبة لواردات عام ١٩٨٥. ولم يطرأ أي تغيّر يُذكر على النسبة الاجمالية لباقي بلدان الاسكوا. وعلى الرغم من أن نسب الصادرات الى الواردات انخفضت في عام ١٩٩١، فإنها مازالت أعلى منها في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٥، مما يدل على تحسّن ميزان التجارة على المستوى الاقليمي وعلى مستوى مجموعات البلدان (الجدول ٢٤).

الجدول ٢٤- نسب الصادرات الى الواردات في عام ١٩٨٥ وفي الفترة ١٩٨٨-١٩٩١
(من حيث الواردات الحالية وواردات عام ١٩٨٥)

	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
منطقة الاسكوا					
الواردات الحالية	١ر١٧	١ر٠٢	١ر٣١	١ر٤٦	١ر٢٤
واردات عام ١٩٨٥	١ر١٧	٠ر٩٩	١ر٣٠	١ر٥٠	١ر٣١
بلدان مجلس التعاون الخليجي					
الواردات الحالية	١ر٤٥	١ر٢١	١ر٥٠	١ر٨١	١ر٥٢
واردات عام ١٩٨٥	١ر٤٥	١ر١٦	١ر٥٠	١ر٩١	١ر٨٢
العراق					
الواردات الحالية	١ر٤١	١ر٥٥	١ر٩٠	١ر٨٧	٠٠
واردات عام ١٩٨٥	١ر٤١	١ر٤٥	١ر٩٠	١ر٢٥	٠٠
بلدان الاسكوا الأخرى					
الواردات الحالية	٠ر٣١	٠ر٣١	٠ر٥٠	٠ر٤٨	٠ر٤٦
واردات عام ١٩٨٥	٠ر٣١	٠ر٣٤	٠ر٤٨	٠ر٥٤	٠ر٥٤

المصدر: أنظر جدول المرفق ١.

باء- اتجاه التجارة(٥٦)

١- التجارة الاجمالية

لم تطرأ في عام ١٩٩٢ أي تغيرات ذات شأن على التوزيع الجغرافي العام لصادرات منطقة الاسكوا. فقد ظلت البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي المنفذ الرئيس لصادرات المنطقة، رغم أن حصتها انخفضت من حوالي ٥٤ في المائة الى ٧ر٥١ في المائة (الجدول ٢٥). واستمرت حصة المناطق النامية الاخرى في التزايد في عام ١٩٩٢ فبلغت ٢٤ في المائة. وتحسنت حصة الصادرات بين بلدان المنطقة تحسنا طفيفا اذ ارتفعت من ٩ في المائة الى ٥ر٩ في المائة ولكنها ظلت اقل بكثير من مستواها في الاعوام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ حيث كانت تبلغ ٧ر١١ في المائة و ٤ر١١ في المائة و ٤ر١٠ في المائة على التوالي، بينما استمر الحظر المفروض على العراق ولم يتم تطبيع العلاقات التجارية بين دول الخليج وبعض البلدان الاعضاء الاخرى. وزادت حصة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا من الصادرات زيادة طفيفة اذ ارتفعت من ٢ر٢ في المائة عام ١٩٩١ الى ٥ر٢ في المائة عام ١٩٩٢، ولكنها ظلت دون مستواها في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بسبب انهيار العديد من اقتصادات اوروبا الشرقية وانقضاء مدة اتفاق الدفع بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفياتي السابق.

وعلى مستوى اكثر تفصيلا، ظلت اليابان سوق التصريف الرئيسة لصادرات المنطقة بسبب اعتمادها الكبير على نفط الخليج، تليها السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة. غير ان حصة السوق الاوروبية المشتركة استمرت في الهبوط، منخفضة من ٥ر٢٦ في المائة عام ١٩٨٥ الى ٨ر١٧ في المائة عام ١٩٩٢. وزادت حصة الولايات المتحدة من ٣ر٤ في المائة عام ١٩٨٥ الى ١٥ في المائة عام ١٩٩٠، ثم انخفضت الى ٤ر١٢ في المائة في عام ١٩٩١ و ٦ر١١ في المائة عام ١٩٩٢.

وتأتي آسيا (باستثناء منطقة الاسكوا) في مقدمة البلدان النامية من حيث حجم حصتها من صادرات الاسكوا، اذ ظلت حصتها تزداد بشكل متواصل خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢ فارتفعت من ٧ر١٥ في المائة الى ٣ر٢٠ في المائة، في حين انخفضت حصة المناطق النامية الاخرى مثل شمال افريقيا وامريكا اللاتينية (الجدول ٢٥).

وسجلت دول الاقتصاد السوقي المتقدمة مكاسب اخرى باعتبارها المورد الرئيس للمنطقة حيث ارتفعت حصتها من متوسط قدره ٥ر٥٧ في المائة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ الى ٧ر٦٠ في المائة عام ١٩٩١ و ٧ر٦١ في المائة عام ١٩٩٢. وظلت السوق الاوروبية المشتركة المورد الرئيس للمنطقة، مزودة إياها بنحو ثلث مجموع ما تستورده من السلع، وكانت حصتها تبلغ ٣٤ في المائة عام ١٩٩١ لكنها انخفضت الى

---

(٥٦) البيانات المستخدمة في هذا القسم مستمدة من احصاءات أوردها صندوق النقد الدولي في منشوريه Direction of Trade Statistics Yearbook, 1992 و Direction of Trade Statistics Monthly Bulletin, December 1992. وقد تختلف البيانات من بعض النواحي الهامة عن البيانات المستخدمة في أقسام أخرى والمستمدة من مصادر وطنية ودولية. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٢ جزئية وأولية.

٩ر٣١ في المائة عام ١٩٩٢. وفي مقابل ذلك، زادت أهمية الولايات المتحدة حيث ارتفعت حصتها من متوسط قدره ٤ر١٢ في المائة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ الى ٩ر١٥ في المائة عام ١٩٩١ ثم الى ٦ر١٧ في المائة عام ١٩٩٢.

وكان انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسة الاخرى منذ عام ١٩٨٥ عاملا هاما مكّن الولايات المتحدة من تعزيز مركزها كأحد المورِّدين الرئيسين للمنطقة. بيد أن الزيادات الكبيرة التي سجلت في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ كانت في الواقع نتيجة مباشرة لأزمة وحرب الخليج حيث حولت بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية، جزءا كبيرا من وارداتها وعقودها التجارية الى الولايات المتحدة.

وانخفضت حصة الواردات من البلدان النامية الاخرى انخفاضا طفيفا من ٣ر١٥ في المائة عام ١٩٩١ الى ٩ر١٤ في المائة عام ١٩٩٢؛ غير ان آسيا (باستثناء منطقة الاسكوا) ظلت تعزز مركزها باعتبارها المورِّد الرئيس من المناطق النامية في حين انخفضت حصص المناطق النامية الاخرى. وانخفضت الواردات بين بلدان المنطقة، التي ما زالت تعاني من نتائج ازمة الخليج، انخفاضا حادا في عام ١٩٩٢ الى ٤ر٧ في المائة مقابل ٧ر٧ في المائة عام ١٩٩١ و ٤ر١٠ في المائة عام ١٩٩٠. وانخفضت الواردات من بلدان الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا انخفاضا مطردا من ٥ر٧ في المائة عام ١٩٨٨ الى ٣ في المائة عام ١٩٩١ ثم الى ١ر٢ في المائة فقط عام ١٩٩٢، أي بنسبة الثلثين تقريبا خلال اربع سنوات. وضمن هذه المجموعة، بلغت نسبة الانخفاض في حصة بلدان اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ٨٠ في المائة. وظلت حصة بقية بلدان العالم تزداد منذ عام ١٩٨٥، فقد بلغت ٧ر١٦ في المائة عام ١٩٩٢ مقابل ٤ر١٣ في المائة عام ١٩٩١ (الجدول ٢٥).

٢- التجارة بين دول المنطقة

زادت حصة الصادرات بين دول المنطقة، التي انخفضت من متوسط قدره ٥ر١١ في المائة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ الى ٤ر١٠ في المائة عام ١٩٩٠ و ٩ في المائة عام ١٩٩١ زيادة طفيفة فبلغت ٥ر٩ في المائة عام ١٩٩٢ (الجدول ٢٦). غير ان هذا التحسن يعزى كله الى الزيادة في الصادرات بين دول مجلس التعاون الخليجي التي ارتفعت من ١ر٨ في المائة عام ١٩٩١ الى ٢ر٩ في المائة عام ١٩٩٢. وقد شمل هذا التحسن جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت (نظرا لعدم توافر بيانات عنها) وعُمان التي حدث فيها انخفاض طفيف. واستمرت حصة الصادرات بين دول المنطقة في مجموع صادرات البلدان الاخرى في منطقة الاسكوا في الانخفاض، اذ انخفضت من متوسط قدره ٧ر١٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ الى ٨ر١٤ في المائة عام ١٩٩١ ثم الى ٧ر١١ في المائة عام ١٩٩٢. وسُجلت اعلى نسبة للانخفاض في الاردن الذي انخفضت فيه نسبة صادراته الى دول المنطقة من ٢ر٤٠ في المائة عام ١٩٩٠ الى ٨ر٢٤ في المائة عام ١٩٩١ ثم الى ٦ر١٤ في المائة عام ١٩٩٢، وذلك بسبب العقوبات المفروضة على العراق الذي يعد سوق التصريف الرئيس للسلع الاردنية في المنطقة وتوتر العلاقات مع بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي. بيد ان لبنان سجل زيادة كبيرة في حصة صادراته الى البلدان الاخرى في المنطقة (من ٩ر٤٢ الى ٣ر٥٢ في المائة).

الجدول ٢٥- اتجاه التجارة في منطقة الاسكوا في سنوات مختارة
(الحصص كنسب مئوية)

	الصادرات (فوب)						الواردات (سيف)					
	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
منطقة الاسكوا	٧ر٧	١١ر٧	١١ر٤	١٠ر٤	٩ر٠	٩ر٥	٨ر٦	٩ر٣	١٠ر٤	١٠ر٤	٧ر٧	٤ر٧
المناطق النامية الاخري	٢٣ر١	٢٣ر٩	٢١ر٧	٢٢ر٨	٢٣ر٠	٢٤ر٠	١١ر٦	١٤ر١	١٣ر٠	١٢ر٦	١٥ر٣	١٤ر٩
آسيا (باستثناء منطقة الاسكوا)	١٥ر٧	١٧ر٦	١٦ر٢	١٧ر٣	١٨ر٩	٣٠ر٣	٨ر٣	١١ر٣	١٠ر٣	١٠ر٠	١٣ر١	١٣ر٨
افريقيا (باستثناء شمال افريقيا)	١ر٦	١ر٥	١ر٤	١ر٧	١ر٦	١ر٥	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٤
شمال افريقيا (باستثناء مصر)	٠ر٦	٠ر٩	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٤
امريكا اللاتينية	١ر٥	٣ر٨	٣ر٤	٣ر٠	١ر٨	١ر٦	٢ر١	٣ر٠	٣ر١	١ر٥	١ر٣	١ر٣
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٥٣ر٨	٤٩ر٩	٥٠ر٨	٥٢ر٠	٥٤ر٠	٥١ر٧	٦٤ر٧	٥٥ر٩	٥٧ر٥	٥٧ر٨	٦٠ر٧	٦١ر٧
الجماعة الاقتصادية الاوروبية	٢٦ر٥	١٩ر٨	١٨ر٦	١٦ر٨	١٨ر٣	١٧ر٨	٣٥ر٠	٣٣ر١	٣٣ر٤	٣١ر٦	٣٤ر٠	٣١ر٩
الولايات المتحدة الامريكية	٤ر٣	١٢ر١	١٤ر١	١٥ر٠	١٢ر٤	١١ر٦	١١ر٠	١٢ر٣	١٣ر٦	١١ر٥	١٥ر٩	١٧ر٦
اليابان	٢٤ر٢	١٨ر١	١٨ر١	٢٠ر٢	٢٣ر٢	٢٣ر١	١٥ر٥	١١ر٥	١٠ر٦	١٤ر٧	١٠ر٨	١٢ر٢
بلدان الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا	١ر٨	١ر٩	٣ر٠	٢ر٧	٢ر٢	٢ر٥	٤ر٨	٥ر٧	٤ر٤	٣ر٩	٣ر٠	٢ر١
(اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا)	١ر٨	١ر٩	٢ر٥	٢ر٤	١ر٥	١ر٩	٣ر٧	٣ر٨	٢ر٦	١ر٩	١ر٤	٠ر٨
الصين	١ر٠	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٦	٠ر٦	١ر١	١ر٧	١ر٨	٢ر٠	١ر٥	١ر٢
بقية بلدان العالم	١٣ر٢	١٢ر٨	١٣ر٢	١٢ر١	١١ر٩	١٢ر٣	١٣ر٥	١٤ر٢	١٤ر٥	١٥ر٣	١٣ر٤	١٦ر٧
العالم	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى بيانات واردة في Direction of Trade Statistics Yearbook, 1992 و Direction of Trade Statistics Monthly Bulletin December 1992 International Monetary Fund (IMF),.

ملاحظات: (١) نظرا للتقريب، فان مجاميع الارقام قد لا تساوي القيم الاجمالية بالضبط.
(٢) ارقام عام ١٩٩٢ تخص الفترة كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو فقط.

الجدول ٣٦- حصة التجارة بين دول المنطقة في مجموع التجارة، في عام ١٩٨٥ وخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣
(كنسبة مئوية)

	الصادرات (فوب)						الواردات (سيف)					
	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢ (أ)	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢ (أ)
منطقة الاسكوا	٧ر٧	١١ر٧	١١ر٤	١٠ر٤	٩ر٠	٩ر٥	٨ر٦	٩ر٢	١٠ر٤	١٠ر٤	٧ر٧	٤ر٧
البلدان الرئيسة المصدرة للنفط	٧ر٢	١١ر١	١٠ر٩	٩ر٩	٨ر٤	٩ر٢	٨ر٥	٩ر٥	١٠ر٨	١٠ر٧	٧ر١	٤ر٩
العراق	٢ر٦	٥ر٢	٤ر٤	٤٤ر٨	٨٨ر٢	..	٥ر٨	٧ر٧	٨ر٩	٨ر٠	..	..
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٧ر٨	١٢ر١	١٢ر١	١٠ر٥	٨ر١	٩ر٢	٩ر١	٩ر٩	١٠ر٨	١٠ر٨	٧ر٠	٤ر٩
الامارات العربية المتحدة	١ر٦	٦ر٢	٥ر٣	٤ر١	٣ر٥	٤ر٠	٨ر٥	٦ر٦	٧ر٧	٨ر٠	٥ر٤	٨ر٠
البحرين	٢٦ر٨	٢٦ر٨	٢٦ر٧	٢٠ر٢	١٨ر٧	٢٦ر٤	٤٨ر٩	٤٨ر٩	٤٨ر٨	٤٥ر٤	٤٣ر٩	..
المملكة العربية السعودية	٨ر١	٨ر٤	٨ر٨	٩ر٢	٥ر٨	٧ر٢	٣ر٣	٤ر١	٤ر٦	٣ر٨	٢ر٤	٢ر٦
عمان	٠ر٠	٥٧ر٣	٦٧ر٠	٦١ر٣	٣٦ر٦	٣٥ر٥	٢٢ر٩	٢٣ر٣	٢٨ر٠	٢٦ر٧	٢١ر٩	٢١ر١
قطر	٣ر١	٩ر٨	٩ر٠	٦ر٥	٦ر١	٧ر٤	٥ر٦	٩ر٤	١١ر٢	١١ر٩	١٠ر٣	١١ر٩
الكويت	١٠ر٢	٧ر٤	٦ر٥	٥ر٩	١٠ر٢	٠ر٠	٥ر٢	١٣ر٣	١٢ر٧	١٣ر٢	٠ر٦	..
بلدان الاسكوا الاخرى	١٥ر٥	١٨ر٢	١٦ر١	١٥ر٧	١٤ر٨	١١ر٧	٩ر١	٨ر٤	٩ر١	٩ر٥	٩ر٦	٤ر٢
الاردن	٤٨ر٢	٣٣ر٦	٣٤ر٩	٤٠ر٢	٢٤ر٨	١٤ر٦	٢٥ر٤	٢٥ر١	٢٧ر٥	٢٥ر١	٣٠ر٠	٨ر٦
الجمهورية العربية السورية	٣ر٤	١١ر٠	١٤ر٨	١٧ر٠	١٩ر٩	١٥ر٤	٣ر٧	٤ر١	٤ر٧	٤ر٩	٣ر٨	٣ر٣
لبنان	٦٣ر٥	٥٥ر٩	٥١ر١	٤٨ر٣	٤٢ر٩	٥٢ر٣	٧ر٨	٧ر٢	١٢ر١	١٦ر٦	١٤ر٧	١١ر٠
مصر	٤ر٥	٨ر٥	٨ر٧	٦ر٤	٦ر٨	٤ر٣	٢ر٢	٢ر٠	١ر٦	١ر٤	٢ر٩	١ر٦
ومن بينها:												
الجمهورية اليمنية	٩ر١٠	٦ر٩	٤ر٢	٢ر٨	٦ر٠	..	١٧ر٣	١٧ر٩	١٧ر٠	٣٠ر٤	٣٠ر١	..
- اليمن الديمقراطية	٢ر٦	٩ر٦	٦ر٣	٣ر٣	٦ر٦	..	٢٩ر٣	١١ر٠	٣٠ر٢	٢٥ر١	٣٥ر٣	..
- اليمن	٤٣ر٠	٦ر٠	٣ر٧	٢ر٨	٥ر٩	..	١٠ر٦	٢١ر٣	١٥ر٠	١٨ر٣	١٥ر٣	..

المصدر: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى بيانات واردة في International Monetary Fund (IMF), Direction of Trade Statistics Yearbook, 1992 و Direction of Trade Statistics Monthly Bulletin December 1992.

(أ) الارقام تتعلق بالفترة كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو فقط.

ملاحظة: العلامة .. تشير الى عدم توفر بيانات.

وسجلت حصة الواردات بين دول المنطقة في مجموع الواردات انخفاضا حادا فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، اذ انخفضت من ٧ر٧ في المائة الى ٤ر٧ في المائة (باستثناء العراق في عام ١٩٩١ و استثناء البحرين والعراق والكويت والجمهورية اليمنية لعدم توافر بيانات في عام ١٩٩٢)(٥٧). وبلغت الاهمية النسبية للواردات بين بلدان المنطقة في عام ١٩٩٢ ادنى مستوى لها منذ عام ١٩٨٥ اذ كانت اقل بكثير من متوسط الحصة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ والبالغ ١٠ في المائة. غير ان الانخفاض في حصة البلدان غير الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي كان اكبر بكثير منه في حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث انخفضت من ٩ر٦ في المائة الى ٢ر٤ في المائة في المجموعة الاولى ومن ٧ الى ٩ر٤ في المائة في المجموعة الثانية. ويعزى الانخفاض الظاهر في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي الى استثناء البحرين التي تحصل على نسبة هامة من وارداتها من المنطقة، وخاصة النفط من المملكة العربية السعودية والكويت، وذلك نظرا لعدم توافر بيانات عنها. وسجل الاردن أعلى نسبة انخفاض بين البلدان غير الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي (من ٢٠ في المائة الى ٦ر٨ في المائة) لانه استأنف استيراد النفط من العراق بشروط ميسّرة مقارنة بالاسعار التي دفعها عام ١٩٩١ مقابل ما استورده من مصادر اخرى في المنطقة. بيد ان حصة التجارة بين دول المنطقة تشير بوجه عام الى ان عواقب حرب الخليج ما زالت تلقي ظلالا على العلاقات الاقتصادية بين بلدان المنطقة.

وظلت المشاركة في الصادرات بين دول المنطقة، تحت هيمنة البلدان الرئيسة المصدرة للنفط (الجدول ٢٧)، وان كانت تختلف اختلافا كبيرا بين مجموعات البلدان ومن بلد الى آخر، فقد بلغت حصتها في مجموع الصادرات بين دول المنطقة ١ر٨٧ في المائة في عام ١٩٩٢، وذلك مع استثناء العراق بسبب العقوبات المفروضة عليه والكويت نظرا لعدم توفر بيانات عنها. وعلى خلاف ذلك، انخفضت حصة بلدان الاسكوا الاخرى (باستثناء الجمهورية اليمنية لعدم توافر بيانات عنها) من ٥ر١٦ في المائة عام ١٩٩١ الى ٩ر١٢ في المائة عام ١٩٩٢.

وعلى الصعيد القطري، ظلت المملكة العربية السعودية وعُمان تهيمنان على الصادرات بين دول المنطقة، اذ ارتفعت حصتاهما في المجموع من متوسط بلغ ٥ر٢٨ في المائة و ٧ر٢٧ في المائة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ الى ٣٣ في المائة و ٦ر٣٦ في المائة على التوالي في عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٢، قفزت حصة المملكة العربية السعودية الى ٦ر٣٨ في المائة في حين انخفضت حصة عُمان بنقطة مئوية واحدة تقريبا. وسجلت باقي بلدان مجلس التعاون الخليجي تحسنا في عام ١٩٩٢. ومن جهة اخرى، ساهمت جميع بلدان الاسكوا الاخرى، باستثناء لبنان، في انخفاض حصة المجموعة في الصادرات بين دول المنطقة.

ومع ان الاختلاف في حصص مجموعات البلدان في الواردات بين دول المنطقة اقل منه في الصادرات، فان هذا المجال تهيمن عليه ايضا بشكل واضح البلدان الرئيسة المصدرة للنفط. فقد زادت حصتها (باستثناء البحرين والعراق والكويت) من ٢ر٧٠ في المائة عام ١٩٩١ الى ٣ر٧٨ في المائة عام ١٩٩٢. وعلى المستوى القطري، فقد كان اعتماد البحرين وعُمان على الواردات من داخل المنطقة دائما أكبر من

---

(٥٧) باستثناء البحرين والعراق والكويت والجمهورية اليمنية في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ كليهما، تنخفض حصة الواردات بين بلدان المنطقة من ٥ر٥ في المائة عام ١٩٩١ الى ٤ر٧ في المائة عام ١٩٩٢.

الجدول ٢٧- المشاركة في التجارة الاقليمية في عام ١٩٨٥ وخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣
(الحصص كنسبة مئوية)

	الصادرات (فوب)						الواردات (سيف)					
	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣
البلدان الرئيسة المصدرة للنفط(أ)	٨٧ر٦	٨٦ر٨	٨٦ر٣	٨٦ر٢	٨٣ر٥	٨٧ر١	٧٥ر٧	٧٦ر٥	٨٠ر٢	٧٦ر٢	٧٠ر٢	٧٨ر٣
العراق	٤ر٤	١ر٦	٥ر٥	٤ر٤	٣ر٩	٠٠	١٠ر١	١١ر٣	١٤ر٦	١٠ر٤	١ر٨	٠٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٨٣ر٣	٨٠ر٧	٨٠ر٨	٨١ر٨	٨٠ر٦	٨٧ر١	٦٥ر٦	٦٥ر٣	٦٥ر٧	٦٥ر٨	٦٨ر٤	٧٨ر٣
الامارات العربية المتحدة	١٤ر٠	١٠ر٥	٩ر٤	٨ر٧	٩ر٤	١٠ر٤	٩ر١	٨ر٧	١٣ر٠	١٣ر٠	١٣ر٥	٣٣ر٤
البحرين	١٣ر٤	٧ر٧	٧ر٤	٥ر٣	٦ر٥	٩ر٣	٢٥ر٤	٣٠ر٣	٣٠ر٠	٣٢ر٧	٣٧ر٣	٠٠
المملكة العربية السعودية	٣٦ر٨	٢٤ر٣	٢٤ر٨	٣٦ر٥	٣٣ر٠	٣٨ر٦	١٣ر٣	١٣ر٧	١٣ر٤	١١ر٩	١٣ر٩	٢١ر٨
عمان	٠٠	٢٨ر٣	٢٩ر٦	٢٥ر٣	٣٦ر٦	٣٥ر٥	٢٢ر٩	٢٣ر٣	٢٨ر٠	٢٦ر٧	٢١ر٩	٢١ر١
قطر	١ر٩	٣ر٥	٣ر٣	١ر٩	٣ر٣	٣ر٣	١ر٠	١ر٨	٣ر١	٣ر٦	٣ر٠	٥ر٣
الكويت	١٨ر١	٧ر٥	٧ر٣	٤ر٣	٠ر٥	٠٠	٥ر٣	١٢ر٩	١١ر٣	٧ر٠	٠ر٤	٠٠
بلدان الاسكوا الاخرى	١٣ر٤	١٣ر٣	١٣ر٧	١٣ر٨	١٦ر٥	١٣ر٩	٢٤ر٣	٢٣ر٥	١٩ر٨	٢٣ر٨	٢٩ر٨	٢١ر٧
الاردن	٥ر٤	٤ر٣	٣ر٩	٣ر٣	٢ر٤	١ر٥	١١ر٤	١٠ر٩	٨ر٣	٨ر٥	٧ر٨	٥ر٠
الجمهورية العربية السورية	٠ر٨	١ر٨	٤ر٥	٦ر٤	٨ر١	٦ر٤	٣ر٣	١ر٤	١ر٤	١ر٥	١ر٧	٣ر٤
لبنان	٤ر٣	٤ر٣	٣ر٥	٢ر١	٣ر٣	٣ر٧	٣ر٦	٣ر٧	٣ر٨	٥ر٦	٨ر٦	٩ر٤
مصر	١ر٤	٣ر٣	٣ر٣	١ر٥	٣ر٩	٣ر٣	٣ر٠	٣ر٧	١ر٧	١ر٧	٣ر٧	٤ر٩
الجمهورية اليمنية	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٨	٠٠	٥ر٨	٥ر٨	٤ر٨	٦ر٥	٨ر٠	٠٠
- اليمن	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٧	٠٠	٢ر٣	٤ر٦	٢ر٦	٣ر٩	٤ر٧	٠٠
- اليمن الديمقراطية	٠ر١	٠ر٣	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠٠	٣ر٦	١ر٣	٢ر٣	٣ر٦	٣ر٣	٠٠
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى بيانات واردة في International Monetary Fund (IMF), Direction of Trade Statistics Yearbook, 1992 و Direction of trade Statistics Monthly Bulletin December 1992.

(أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي بالاضافة الى العراق.

ملاحظات: (١) نظرا للتقريب، فان مجاميع الارقام قد لا تساوي القيم الاجمالية بالضبط.
(٢) ارقام عام ١٩٩٣ تخص الفترة كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو فقط.
(٣) العلامة .. تدل على عدم توفر بيانات.

اعتماد البلدان الاخرى. وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩١، كانت الواردات بين دول المنطقة تمثل ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٧ في المائة من مجموع الواردات بوجه عام. وبالنسبة لبلدان الاسكوا الاخرى، تجدر الاشارة الى الزيادة في حصة لبنان من الواردات الاقليمية والى الانخفاض التدريجي في حصة الاردن.

بيد ان هذه الحالة تعزى الى حد كبير الى السمتين التاليتين للتجارة الاقليمية: السمة الاولى هي الوزن الكبير للنفط في هذه التجارة كما هو الحال بالنسبة لصادرات المملكة العربية السعودية وواردات البحرين. أما السمة الثانية، فانها تتعلق بأهمية تجارة اعادة التصدير، خاصة في منطقة الخليج. وعليه، فاذا اقتصر النظر على الصادرات الوطنية غير النفطية وحدها، فان اهمية بلدان الاسكوا الاخرى في التجارة بين دول المنطقة ستظهر بصورة أوضح.

ومن الخصائص الهامة الاخرى للتجارة بين دول منطقة الاسكوا عدم اتساع نطاق العلاقات التجارية بين البلدان الاعضاء اذ يتركز ثلثا التجارة الاقليمية على الأقل في جميع البلدان الاعضاء مع شريك واحد او شريكين او ثلاثة شركاء، وان كانت التغطية شاملة في بعض الحالات (الجدول ٢٨).

وتبين مقارنة الحصة التراكمية للشركاء التجاريين الرئيسين الثلاثة في الصادرات بين دول المنطقة ان المتوسط المرجح لحصة الشركاء الاول والثاني والثالث قد زاد كثيرا بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩١، اذ ارتفع من ٤٦ر٤ في المائة الى ٦٣ر٦ في المائة، ومن ٦٤ر٤ في المائة الى ٨٣ر٣ في المائة، ومن ٧٥ر٧ في المائة الى ٨٨ر٤ في المائة، على التوالي. وتدل هذه التطورات على اعادة توجيه العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان المنطقة عقب ازمة الخليج. وعلى المستوى القطري، لم تتغير النسب في بلد واحد (البحرين) بينما انخفضت في ثلاثة بلدان (الجمهورية اليمنية ومصر والاردن) مما يدل على امتداد التجارة الى بلدان اخرى، وزادت في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والعراق وقطر والكويت ولبنان.

ويتضح ان درجة التركز الجغرافي في الواردات بين دول المنطقة في عام ١٩٩١، اذا قيست بحصة الواردات من الشركاء الرئيسين الثلاثة، هي نفسها تقريبا في عام ١٩٨٥. وباستثناء الزيادة في حصة الشريك الاول التي ارتفعت من ٦٠ر٦ في المائة الى ٦٥ر٦ في المائة بقيت الحصة التراكمية للشريكين الثاني والثالث عند مستواها البالغ ٧٧ر٥ في المائة و ٨٤ر٧ في المائة على التوالي وعلى المستوى القطري، سجلت ستة بلدان (الاردن والبحرين والجمهورية العربية السورية وعمان وقطر والجمهورية اليمنية) انخفاضا في حصتها بينما سجلت ستة بلدان اخرى (الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت ولبنان ومصر) زيادة فيها.

جيم- <u>تطورات ميزان المدفوعات</u>

تلا التحسن الذي شهده رصيد الحساب الجاري للمنطقة في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ تدهور شديد في عام ١٩٩١. فقد تحول الرصيد من فائض قدره ٣ر٩ بليون دولار و ٧ر٩ بليون دولار على التوالي الى عجز قدره ٣٧ر٨ بليون دولار في عام ١٩٩١. وجاء هذا العجز نتيجة للانخفاض الكبير في الفائض التجاري من

الجدول ٢٨- منطقة الاسكوا: الحصة التراكمية للشركاء التجاريين الرئيسين في التجارة بين دول المنطقة، مقارنة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩١
(كنسبة مئوية)

	الصادرات						الواردات					
	١٩٨٥ الشريك التجاري			١٩٩١ الشريك التجاري			١٩٨٥ الشريك التجاري			١٩٩١ الشريك التجاري		
	الاول	الثاني	الثالث	الاول	الثاني	الثالث	الاول	الثاني	الثالث	الاول	الثاني	الثالث
الاردن	٥١ر٨	٨٢ر٢	٨٧ر٩	٣٨ر٢	٥٥ر٨	٦٣ر٧	٥٩ر٤	٨٦ر٨	٩٠ر٨	٥٤ر٨	٦٦ر٢	٧٤ر٣
الامارات العربية المتحدة	٣٧ر٤	٥٥ر٥	٦٧ر٩	٦٦ر٥	٨٤ر٢	٨٩ر٦	٤٣ر٢	٦٦ر٦	٧٥ر٧	٤٧ر٩	٦٤ر٨	٧٩ر٧
البحرين	٧١ر٢	٨١ر٩	٨٦ر٧	٦٥ر٥	٨٠ر٣	٨٦ر٢	٩٦ر٦	٩٨ر٧	٩٩ر٣	٩٤ر٥	٩٦ر٣	٩٧ر٤
المملكة العربية السعودية	٥٢ر٢	٦٩ر٤	٧٩ر٤	٥٢ر٧	٧٩ر٦	٨٥ر١	٢١ر٤	٣٩ر٦	٥٤ر٤	٢٢ر٠	٤٢ر٠	٦٠ر٩
الجمهورية العربية السورية	٣٥ر٢	٥٨ر٢	٧٥ر١	٥٢ر٩	٨٠ر٥	٨٨ر٤	٥٦ر٠	٨٠ر١	٩٦ر٠	٣٨ر٣	٦٤ر١	٨٢ر٤
العراق	٦٤ر٨	٨٥ر٤	٩١ر٨	٩٥ر٨	١٠٠ر٠	٠ر٠	٤٥ر٧	٧٥ر٩	٨٦ر٨	٧٩ر٣	١٠٠ر٠	-
عُمان	٠٠	٠٠	٠٠	٨٠ر٧	٩٣ر٤	٩٦ر٤	٩٢ر٢	٩٥ر٦	٩٧ر٥	٨٥ر٩	٩٤ر٠	٩٧ر٧
قطر	٣٥ر٩	٥٩ر٥	٨٩ر٨	٥٩ر٨	٨٣ر٩	٨٨ر٨	٤٨ر٣	٦٣ر٠	٧٦ر٣	٣٦ر٨	٦٢ر٧	٧٣ر٣
الكويت	٣٦ر٧	٤٩ر٨	٦٤ر٤	٩٧ر٠	٠ر٠	٠ر٠	١٩ر٤	٣٨ر٢	٥٦ر٤	٧٠ر٨	١٠٠ر٠	-
لبنان	٣٦ر٥	٤٨ر٧	٦٦ر٦	٣٥ر٣	٥٦ر٣	٦٧ر٩	٣١ر٦	٥٧ر٦	٧٣ر٠	٧٨ر٠	٨٤ر٧	٨٩ر٧
مصر	٤٤ر٣	٦٧ر٦	٨٠ر٩	٤٥ر٥	٦٠ر١	٦٨ر٨	٤٠ر٥	٧٣ر٤	٨٢ر١	٥٩ر٠	٧٨ر٥	٨٦ر٤
الجمهورية اليمنية(أ)	٨٦ر٧	٩٨ر٣	٩٩ر١	٤١ر٤	٧٩ر٨	٩٠ر٣	٤٢ر٧	٧٣ر١	٨٤ر٧	٥٠ر٨	٧٢ر٨	٨٢ر٠
المنطقة(ب) (المتوسط المرجح)	٤٦ر٤	٦٤ر٤	٧٥ر٧	٦٣ر٦	٨٣ر٣	٨٨ر٤	٦٠ر٦	٧٧ر٠	٨٤ر٤	٦٥ر٦	٧٧ر٥	٨٤ر٧

المصدر: International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Yearbook, 1992.

(أ) الارقام المتعلقة بالجمهورية اليمنية في عام ١٩٨٥ تشمل اليمن الديمقراطية واليمن.

(ب) محسوب على انه المجموع التراكمي للتجارة التراكمية لكل بلد مع شركائه التجاريين الاول والثاني والثالث مقسوما على اجمالي التجارة فيما بين بلدان المنطقة الاثني عشر الواردة في الجدول.

ملاحظات: العلامة .. تدل على عدم توفر بيانات.
العلامة - تدل على ان البند لا ينطبق.

٣٢ر٩ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ٢٠ر٣ بليون دولار في عام ١٩٩١، ولتضاعف كل من العجز في حساب الخدمات من ١٥ر٥ بليون دولار الى ٣١ بليون دولار والعجز في التحويلات بلا مقابل من ٩ر٥ بليون دولار الى ٢٧ر١ بليون دولار (الجدول ٢٩).

ويعود انخفاض العجز التجاري الى هبوط حصيلة الصادرات، خاصة في العراق والكويت من جهة، والى زيادة مدفوعات الواردات، من جهة اخرى، وتسببت الالتزامات المالية الضخمة الناشئة عن ازمة وحرب الخليج في عجز في حسابي الخدمات والتحويلات بلا مقابل.

وتم تغطية العجز في الحساب الجاري بتدفقات صافية كبيرة من رؤوس الاموال الى الداخل بلغ مجموعها ٢٨ر٩ بليون دولار مقابل تدفقات صافية الى الخارج بلغت ١٣ر٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠. أما بقية العجز، فقد تم تغطيته بواسطة «تمويل استثنائي» مجموعه ٤ر٥ بليون دولار وبسحب مبلغ ٢ر٢ بليون دولار من الاحتياطيات.

ونظرا للوزن الكبير لبلدان مجلس التعاون الخليجي في المعاملات الخارجية للمنطقة، فان تدهور اجمالي الحساب الجاري في عام ١٩٩١ يرجع الى انخفاض الفائض التجاري لهذه البلدان وزيادة عجزها في الخدمات والتحويلات بلا مقابل. وانخفض الفائض التجاري بمقدار ١٢ر٨ بليون دولار في حين زاد العجز في الخدمات والتحويلات بمقدار ١٦ر٤ بليون دولار و ١٨ بليون دولار تقريبا، على التوالي.

وفي حين انخفض الفائض التجاري في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩١، فان السبب الرئيس وراء هذا الانخفاض الشامل كان هو العجز في الميزان التجاري للكويت الذي بلغ ٥ر٨ بليون دولار مما يعكس الزيادة الحادة في الواردات (٦ر٣ بليون دولار) لتلبية احتياجات التعمير واعادة تكوين المخزونات، في حين لم تتجاوز حصيلة التصدير ٥ر٠ بليون دولار. وتعود الزيادة الكبيرة في العجز في الخدمات لدى مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي الى العجز الذي سجلته المملكة العربية السعودية بسبب وجود أعداد كبيرة من القوات الاجنبية على ترابها اثناء حرب الخليج. ومن جهة اخرى، ترجع الزيادة في العجز في التحويلات بلا مقابل، وقدرها ١٨ بليون دولار، الى الزيادة في صافي التحويلات الخاصة والرسمية من جانب كافة بلدان المجموعة، علما بأن العجز في الكويت وحدها يبلغ ١٠ بلايين دولار. وارتفعت قيمة هذه التحويلات الاستثنائية نظرا للالتزامات التي أوجدتها حرب الخليج تجاه الحلفاء من جهة وتحويل العائدين لمدخراتهم.

وباستثناء الامارات العربية المتحدة، سجلت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي عجزا في حساباتها الجارية. الا ان العجز كان ضخما في المملكة العربية السعودية (٢٥ر٧ بليون دولار) والكويت (١٥ر٨ بليون دولار). وقد غطت المملكة العربية السعودية عجزها بتدفقات رؤوس أموال طويلة الأجل الى الداخل بينما اعتمدت الكويت جزئيا على تدفق رؤوس الأموال الى الداخل (تم الحصول على قرض تجاري قيمته ٥ر٥ بليون دولار من البنوك الدولية) وعلى السحب من احتياطياتها بالدرجة الاولى (الجدول المرفق ٤).

الجدول ٢٩- ملخص تدفقات ميزان المدفوعات في عام ١٩٨٥ والفترة ١٩٨٨-١٩٩١
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الميزان التجاري (فوب)	١٣ ٧١٢	٢ ٦٦٦	١٧ ٠١٣	٣٢ ٩٣٢	٢٠ ٣١١
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٢٤ ٣٠٦	١٢ ٧٠٠	٢٣ ٦٤٦	٣٩ ٨٨٨	٢٧ ٠٧٤
البلدان غير النفطية ذات الاقتصاد المنوع	٨ ٩٤٢-	٨ ٦٥٨-	٥ ٥١٦-	٥ ٧٧٧-	٥ ٩٨٦-
البلد الاقل نموا في المنطقة	١ ٦٥٢-	١ ٣٧٦-	١ ١١٧-	١ ١٧٩-	٧٧٧-
الخدمات (صافي)	١٥ ٠٨١-	١ ٨٦٧-	٦ ٥٤١-	١٥ ٥١٩-	٣٠ ٩٩٩-
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٣ ٣٠٩-	١ ٩٣٥-	٥ ٨٩٠-	١٥ ٧١٣-	٣٢ ١٣٥-
البلدان غير النفطية ذات الاقتصاد المنوع	١ ٥٩٦-	٤٨٤	٢٠٨-	٦٥٨	١ ٣٧٩
البلد الاقل نموا في المنطقة	١٧٦-	٤١٧-	٤٤٣-	٤٦٤-	٢٤ ٢٠٨-
الرصيد من السلع والخدمات	١ ٣٦٩-	٨٠٠	١٠ ٤٧٢	١٧ ٤١٣	١٠ ٦٨٨-
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٠ ٩٩٧	١٠ ٧٦٦	١٧ ٧٥٦	٢٤ ١٧٦	٥ ٠٦١-
البلدان غير النفطية ذات الاقتصاد المنوع	١٠ ٥٣٨-	٨ ١٧٤-	٥ ٧٢٤-	٥ ١١٩-	٤ ٦٠٧-
البلد الاقل نموا في المنطقة	١ ٨٢٨-	١ ٧٩٢-	١ ٥٦٠-	١ ٦٤٣-	١ ٠٢٠-
التحويلات بلا مقابل	٢ ٧٩٥-	٣٫٧٠٠-	٦ ٥٦٥-	٩ ٥١٥-	٢٧ ٠٦٤-
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١١ ٢٦٠-	١١ ٠٧٧-	١٣ ١٠٢-	١٧ ٧٩٠-	٣٥ ٧٠٣-
البلدان غير النفطية ذات الاقتصاد المنوع	٧ ١٥٥	٦ ٦٨٤	٥ ٩٧١	٧ ٠١٦	٧ ٧١٨
البلد الاقل نموا في المنطقة	١ ٣١٠	٦٩٣	٥٦٦	١ ٢٥٩	٩٢١
رصيد الحساب الجاري	٤ ١٦٣-	٢ ٩٠٠-	٣ ٩٠٧	٧ ٨٩٨	٣٧ ٧٥٢-
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٢٦٣-	٣١٢-	٤ ٦٥٤	٦ ٣٥٨	٤٠ ٧٦٤-
البلدان غير النفطية ذات الاقتصاد المنوع	٣ ٣٨٢-	١ ٤٩٠-	٢٤٧	١ ٨٩٧	٣ ١١١
البلد الاقل نموا في المنطقة	٥١٨-	١ ٠٩٨-	٩٩٤-	٣٨٤-	٩٩-
صافي التدفقات الرأسمالية	١١ ٦٦٨	١٤٢	٢ ٦٢٤-	١٣ ٤٠١-	٢٨ ٩٠١
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٨ ٩٢٤	٢ ٤١٧-	٣ ٥٢٥-	٢ ٤٢٩-	٣١ ٥٠٥
البلدان غير النفطية ذات الاقتصاد المنوع	٢ ٤١٨	١ ٧٦٧	١٣-	١١ ٣٣٧-	٢ ٨٧٢-
البلد الاقل نموا في المنطقة	٣٢٦	٧٩٢	٩١٤	٣٩٥	٢٦٨
الخطأ والسهو	٧ ١٣٢-	١ ٣٦٨-	١ ٢٨٥-	٣٩-	٢ ١٢٦
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٧ ٧٢٨-	١ ١٦٧-	١ ٨٢٦-	٤١٤-	١ ١٠٧
البلدان غير النفطية ذات الاقتصاد المنوع	٥٣٨	٢٠٥-	٤٨٥	٣٥٨	١ ٠٥٦
البلد الاقل نموا في المنطقة	٥٨	٤	٥٦	١٧	٣٧-

الجدول ٢٩- (تـابع)

	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الرصيد الاجمالي	٥٧٠	٤ ١٠٧-	٢-	٧ ٩٠٦-	٣ ٦٠٥
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١ ١٣١	٣ ٨٧٦-	٦٩٧-	١ ١٧٨	٢ ١٧٨
البلدان غير النفطية ذات الاقتصاد المنوع	٤٢٧-	٧٢	٧١٩	٩ ٠٨٢-	١ ٢٩٥
البلد الاقل نموا في المنطقة	١٣٤-	٣٠٣-	٢٤-	٢-	١٣٢
بنود مقابلة وتمويل استثنائي وغيرها	٣٦٣	٦٥	١٥٦	١٢ ٧٨١	٤ ٤٨٥
بلدان مجلس التعاون الخليجي	-	-	-	-	-
البلدان غير النفطية ذات الاقتصاد المنوع	٣٥٠	٧	١٣٩	١٢ ٧٨١	٤ ٤٨٥
البلد الاقل نموا في المنطقة	١٣	٥٨	١٧	-	-
التغير في الاحتياطيات	٩٣٣-	٤ ٠٤٢	١٢٠-	٨ ٤٦٤-	٢ ٢٤٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١ ١٣١-	٣ ٨٧٦	٦٩٧	٤ ٧٦٨-	٨ ١٥٢
البلدان غير النفطية ذات الاقتصاد المنوع	٧٧	٧٩-	٨٢٤-	٣ ٦٦٨-	٥ ٧٨٠-
البلد الاقل نموا في المنطقة	١٢١	٢٤٥	٧	٢	١٣٢-

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصـــادر وطنية ودولية.

ملاحظة: نظراً للتقريب، فان مجاميع الارقام قد لا تساوي القيم الاجمالية بالضبط.

وعلى عكس بلدان مجلس التعاون الخليجي، سجل الحساب الجاري للبلدان غير النفطيـــة ذات الاقتصاد المنوع (باستثناء لبنان نظرا لعدم توفر بيانات) فائضا للسنة الثالثة على التوالي. وتعكس الزيادة في الفائض البالغة ٢ر١ بليون دولار بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ انخفاضا في العجز في السلع والخدمات قـــدره ٥ر٠ بليون دولار وزيادة في صافي التحويلات بلا مقابل قدرها ٧ر٠ بليون دولار. ويرجع هذا التحســـن بالدرجة الاولى الى مصر التي انخفض فيها العجز التجاري بمقدار بليون دولار بينما زاد الفائض في حســـاب الخدمات بنفس القدر. ويدل تحسن حساب الخدمات على انتعاش السياحة في الجزء الاخير من عـــام ١٩٩١ وارتفاع عائدات رسوم قناة السويس. وتحول الحساب الجاري للاردن من عجز بلغ ١ر٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى فائض بلغ ٤ر٠ بليون دولار في عام ١٩٩١، وذلك بسبب فائض ضخم نسبيا في التحويلات الخاصـــة بلغ ١ر١ بليون دولار (يزيد عن فائض عام ١٩٩٠ بمقدار ٥ر٠ بليون دولار نظرا للمدخرات التي جلبهـــا العائدون). أما في الجمهورية العربية السورية، فإن انخفاض الفائض التجاري بنسبة ٥٠ في المائة (مـــن ٢ر٢ بليون دولار الى ١ر١ بليون دولار) وزيادة العجز في الخدمات بمقدار ٢ر٠ بليون دولار، أدّيا الى انخفـــاض فائض الحساب الجاري بمقدار بليون دولار.

وتم استيعاب معظم فائض الحساب الجاري لهذه المجموعة البالغ ٣ر١ بليون دولار بتدفقات رأسمالية صافية الى الخارج قدرها ٢ر٩ بليون دولار. وتعود الزيادة في احتياطيات المجموعة البالغة ٥ر٨ بليون دولار[٥٨] الى «التمويل الاستثنائي» (مِنَح حصلت عليها مصر من بلدان مجلس التعاون الخليجي عقب حرب الخليج). وزادت احتياطيات الاردن، للمرة الاولى، بمقدار بليونين من الدولارات مقابل ٤ر٠ بليون فقط عام ١٩٩٠ بينما سجلت مصر زيادة ايجابية اخرى في احتياطياتها قدرها ٢ر٨ بليون دولار بعد زيادة قدرها ٢ر٦ بليون دولار في عام ١٩٩٠.

وفي عام ١٩٩١ سجلت الجمهورية اليمنية، وهي البلد الاقل نموا في المنطقة، أدنى عجز في حسابها الجاري منذ عام ١٩٨٥. فقد انخفض العجز من ٤ر٠ بليون دولار عام ١٩٩٠ وبليون دولار في كل من عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ الى ١ر٠ بليون دولار. ويعود هذا الانخفاض بصورة رئيسة الى انخفاض العجز في السلع والخدمات. وبلغ مجموع التدفقات الرأسمالية الصافية في عام ١٩٩١ ٣ر٠ بليون دولار واستخدم جزء منها في تغطية العجز في الحساب الجاري والباقي في زيادة الاحتياطيات.

دال- <u>الاحتياطيات الدولية</u>

ازداد اجمالي الاحتياطيات الدولية للمنطقة (باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية نظرا لعدم توافر بيانات عنها) في عام ١٩٩١ بعد الانخفاض الشديد الذي شهدته في عام ١٩٩٠ (الجدول المرفق ٥). ويرجع انخفاض الاحتياطيات من متوسط بلغ ٣٦ر٧ بليون دولار في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ الى ٣١ر٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى المملكة العربية السعودية والكويت. غير ان الاحتياطيات ارتفعت من جديد في عام ١٩٩١ الى ٣٦ر٤ بليون دولار نتيجة لزيادة قدرها ٢ر٣ بليون دولار في احتياطيات بلدان مجلس التعاون الخليجي و ٢ر٦ بليون دولار في احتياطيات بلدان الاسكوا الاخرى. وترجع هذه الزيادة الاخيرة بصورة رئيسة الى الزيادة في احتياطيات مصر وبدرجة اقل الى الزيادة في احتياطيات لبنان. وتشير ارقام عام ١٩٩٢ الى حدوث تحسن هام آخر في احتياطيات مصر والكويت، وانخفاض شديد في احتياطيات المملكة العربية السعودية.

واذا ما قارنا عام ١٩٩٢ بعام ١٩٨٥، تبين لنا ان بلدان مجلس التعاون الخليجي كانت تمتلك ٩٠ في المائة من احتياطيات المنطقة في عام ١٩٨٥ مقابل ١٠ في المائة بالنسبة لبلدان الاسكوا الاخرى. غير انه في عام ١٩٩٢، انخفضت حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي الى ٥٧ر٢ في المائة في حين ارتفعت حصة البلدان الاخرى الى ٤٢ر٨ في المائة. وانخفضت احتياطيات المملكة العربية السعودية، وهي اضخم احتياطيات بحوزة اي بلد في المنطقة من ٢٥ر٢ بليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ٦ر٢ بليون دولار فقط في عام ١٩٩٢. وعلى الرغم من ان ازمة وحرب الخليج ضاعفت التزامات ومصروفات بلدان مجلس التعاون الخليجي بينما زادت من مكاسب وايرادات بعض البلدان الاخرى في الاسكوا، فان هذا الاتجاه كان واضحا قبل حرب الخليج.

---

(٥٨) كما هو مبين في ميزان المدفوعات.

وقد عزز التحسن الذي سجلته الاحتياطيات الدولية للمنطقة في عام ١٩٩١ قدرة الدول الاعضاء على تمويل وارداتها وتغطية غير ذلك من بنود الاتفاق الاجنبية. إلا ان هذا التحسن لم يكن موزعا توزيعا متساويا (الجدول ٣٠).

الجدول ٣٠- تغطية الاحتياطيات/الواردات(*) في منطقة الاسكوا في عام ١٩٨٥ و ١٩٨٨-١٩٩١
(واردات عام ١٩٨٥ والواردات الحالية)

	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
منطقة الاسكوا					
الواردات في عام ١٩٨٥	٧ر٢٩	٦ر٦٧	٦ر٢٦	٥ر٥١	٦ر٣٩
الواردات الحالية	٧ر٢٩	٦ر٧٣	٦ر٣١	٥ر٣٦	٦ر٠٥
بلدان مجلس التعاون الخليجي					
الواردات في عام ١٩٨٥	١٠ر١٩	٨ر٢٤	٧ر٥٨	٦ر١٣	٦ر٧٨
الواردات الحالية	١٠ر١٩	٨ر٥٧	٧ر٥٦	٥ر٨٢	٥ر٦٥
بلدان الاسكوا الاخرى					
الواردات في عام ١٩٨٥	٢ر٩٢	٥ر٥٤	٥ر٦٢	٦ر٣٧	٨ر٢٨
الواردات الحالية	٢ر٩٢	٥ر٠٧	٥ر٨٩	٥ر٧٠	٧ر١٥

المصدر: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

(*) النسبة تمثل عدد اشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطيات.

وارتفعت نسبة الاحتياطيات الى الواردات في المنطقة ككل من ٥ر٤ الى ٦ر١ شهر وبالنسبة لواردات عام ١٩٨٥ من ٥ر٥ الى ٦ر٤ شهر. وسجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي كمجموعة انخفاضا صغيرا في الاحتياطيات وتحسنا في الواردات الحالية. وعلى خلاف ذلك، رفعت بلدان اخرى في الاسكوا نسبة احتياطاتها الى وارداتها من ٦ر٤ الى ٨ر٣ شهر بالنسبة لواردات عام ١٩٨٥، ومن ٥ر٧ الى ٧ر٢ شهر بالنسبة للواردات الحالية. ويبدو التحسن في مستوى احتياطيات بلدان الاسكوا الاخرى في عام ١٩٩١ هائلا عند مقارنته بمستوى الاحتياطيات في عام ١٩٨٥ التي كانت لا تكفي لتغطية اكثر من ثلاثة اشهر من الواردات. وعلاوة على ذلك، فاذا ما استثنيت واردات كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية (حيث استثنيت احتياطياتهما) فان نسبة الاحتياطيات الى الواردات بالنسبة لمنطقة الاسكوا وبلدان الاسكوا الاخرى ستكون اعلى بكثير.

خامسا- التطورات المالية والنقدية

استمر تأثير أزمة الخليج على التطورات المالية والنقدية في منطقة الاسكوا في عام ١٩٩٢، وان كان ذلك بدرجة أقل مما كان عليه الحال في السنتين السابقتين. وفي عام ١٩٩٢، انخفضت الى حد كبير مدة التأخير الممتد الذي شهدته السنوات القليلة الماضية في نشر الميزانيات في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٢، مما يشير الى تزايد الثقة في إسقاط التطورات المالية والنقدية. غير أن الالتزامات المالية الناجمة عن أزمة الخليج مازالت تمثل عبئاً ثقيلاً ولاسيما بالنسبة الى الكويت والمملكة العربية السعودية. وهذا من شأنه أن يؤدي الى اعادة تشكيل هيكل نفقات الميزانية و/أو زيادة السحب من الأرصدة الخارجية لاسيما وانه ما زال من غير الممكن التنبؤ بمستوى ايرادات النفط. وفي الواقع، سحب هذان البلدان كلاهما مبالغ هامة من ارصدتهما الخارجية في عام ١٩٩٢ تتراوح قيمتها الاجمالية التقديرية بين ١٠ بلايين دولار و ١٥ بليون دولار بالنسبة الى الكويت، وبين ٨ بلايين و ١٢ بليون دولار بالنسبة للمملكة العربية السعودية. كما لجأت بلدان مجلس التعاون الخليجي الى الاقتراض من مصادر محلية وخارجية لتمويل عجز الميزانية وبرامج الاستثمار وكانت المملكة العربية السعودية في المقدمة من حيث الاقتراض الداخلي من خلال اصدار سندات تنمية وتنظيم مزادات اسبوعية لأذون خزانة ذات آجال استحقاق مختلفة. وتشير التقديرات الى ان الدين الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي زاد في عام ١٩٩٢ ليبلغ حوالي ٨٠ بليون دولار أي انه كاد يبلغ ضعف مستواه في عام ١٩٩١.

وفي حين ان دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت ان تسحب من أرصدتها الخارجية وان تلجأ الى وسائل الاقتراض المحلية لتمويل العجز في ميزانياتها، فقد وجدت بلدان اخرى من الاسكوا، وبشكل خاص المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية، صعوبة متزايدة في تمويل عجز الميزانية خصوصا بعد ان توقفت المساعدة المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي بسبب الموقف الذي اتخذه هذان البلدان خلال أزمة الخليج. وبينما قام الأردن باصلاح نظامه الضريبي لزيادة الايرادات المحلية لجأت الجمهورية اليمنية، التي تفتقر الى قاعدة وأدوات ضريبية، الى الاقتراض من البنك المركزي مما ادى الى حدوث زيادة أخرى في معدل التضخم.

وواصل معظم بلدان الاسكوا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي جهودهم في مجال التحوّل الى القطاع الخاص. وبالرغم من التأخيرات التي حدثت في تنفيذ برنامج التحوّل الى القطاع الخاص، فقد أنجزت مصر برنامج الاصلاح النقدي حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي. وسنت الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩١ قانونا لتشجيع استثمار القطاع الخاص (المحلي والأجنبي). وأصدر العراق رخصاً لثلاثة مصارف تجارية خاصة ومصرف استثمار واحد كما دشّن سوق اسهم للتعامل في أسهم هذه المصارف وغيرها من المؤسسات.

وتشير التقديرات إلى أن الدين الخارجي لمنطقة الاسكوا قد بلغ حوالي ١٨٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢، أي انه زاد بنحو ١٤ر٦ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩١. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة الى ارتفاع مستوى الاقتراض من قبل بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي حين ان الدين الخارجي لا يمثل عبئا ماليا كبيرا بالنسبة لهذه البلدان، نظرا إلى انها تستطيع السحب من أرصدتها الخارجية التي لا تزال كبيرة لخدمة هذه الديون، فان الدين الخارجي للبلدان الأخرى في الاسكوا، يمثل عبئا ثقيلا نظرا لقدرتها المحدودة على تسديد الديون وخدمتها.

وفي عام ١٩٩٢، كان للمصارف في معظم دول الاسكوا (وخصوصا في بلدان مجلس التعاون الخليجي) كميات كبيرة من الأرصدة السائلة نظراً لاسترجاع الأموال التي سُحبت خلال أزمة الخليج من جهة، وزيادة النفقات العامة من جهة اخرى. ومن أجل تحقيق نسبة كفاية رأس المال البالغة ٨ في المائة (نسبة رأس المال إلى الأصول) والتي أوصى بها مصرف التسويات الدولية (بازل/سويسرا)، رفعت معظم المصارف في منطقة الاسكوا ولاسيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مستوى رأس مالها المدفوع اما باللجوء الى الاحتياطيات المالية او باصدار واستثمار أسهم في السوق المحلية.

ألف- التطورات المالية

١- بلدان مجلس التعاون الخليجي

تدلّ ميزانيات بلدان مجلس التعاون الخليجي لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ على العودة الى الوضع الطبيعي في مجال الادارة المالية بعد سنتين من الانقطاع نتيجة لأزمة الخليج، حيث كانت الاعتبارات الدفاعية والامنية والالتزامات المباشرة بتمويل الحرب تسيطر على الميزانية. وبالرغم من حدوث زيادة كبيرة في ايرادات النفط في معظم هذه البلدان إذ كان إنتاج الكويت من النفط في نهاية عام ١٩٩٢ يقترب من مستوياته قبل الازمة، والتي كانت تبلغ ١ر٥ مليون برميل في اليوم، استمر السحب من الأرصدة الخارجية واللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية عجز الميزانية.

البحرين

تصدر حكومة البحرين ميزانيتها كل سنتين وذلك على ما يبدو لتوفير بيئة مستقرة للتخطيط للقطاع الخاص. وتتوقع البحرين خفض عجز الميزانية في السنة المالية ١٩٩٣الى حوالي نصف حجمه في عام ١٩٩٢. ويتوقع في الميزانية الحكومية حدوث عجز قدره ٦٣ مليون دينار بحريني (١٦٧ مليون دولار) في عام ١٩٩٢ و ٧٥ مليون دينار بحريني (١٩٩ مليون دولار) في عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع العجز الحالي البالغ ١٣١ مليون دينار بحريني (٣٤٧ مليون دولار) في عام ١٩٩٢ (انظر الجدول ٣١). وكان عجز الميزانية الفعلي للسنة المالية ١٩٩٢ يبلغ اكثر من ستة أضعاف مستواه في السنة التي قبلها (٢٢ مليون دينار بحريني)، وذلك يرجع بصورة رئيسة إلى الارتفاع الملموس في النفقات الجارية من ٣٩٤ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩١ الى ٤٨٤ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢. كما انخفضت الايرادات من ٥١٢ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩١ الى ٤٩٨ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ حيث حدث هذا الانخفاض بصورة رئيسة في الايرادات غير النفطية وبشكل خاص في مجال الخدمات التي كانت لا تزال تعاني من نتائج ازمة الخليج. وارتفعت ايرادات النفط، التي قُدرت في الميزانية بمبلغ ٢٩٢ مليون دينار بحريني، من ٣٠٥ ملايين دينار بحريني الى ٣١٤ مليون دينار بحريني.

وتعكس ميزانيتا عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ زيادة متوقعة في ايرادات النفط، من ٣١٤ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٢ الى ٣٧٠ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٣ و ٣٨٠ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٤ نتيجة لزيادة حصة البحرين من ايرادات حقل ابو صفا الذي تشترك في ملكيته مع المملكة العربية

السعودية. وقد قسم انتاج الحقل النفطي الذي يبلغ في المتوسط حوالي ١٤٠ الف برميل في اليوم بين البلدين بالتساوي. ويمنح الاتفاق الجديد ٠٠٠ ١٠٠ برميل في اليوم للبحرين والبقية للمملكة العربية السعودية مما يزيد ايرادات البحرين من النفط بمبلغ يقدر بـ ١٥٠ مليون دولار و ١٧٥ مليون دولار خلال السنتين الماليتين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على التوالي.

الجدول ٣١- ميزانية البحرين للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤
(بملايين الدنانير البحرينية)

	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣	١٩٩٤
	ميزانية	فعلية	ميزانية	فعلية	ميزانية	فعلية	ميزانية	ميزانية أولية
النفقات	٥٤٠	٥٣٦	٥٩٠	٥٣٤	٦٢٣	٦٢٩	٦٤٣	٦٧٥
- الجارية	٤١٥	٤٣٥	٤٤٥	٣٩٤	٤٧٨	٤٨٤	٥٢٠	٥٤١
- الرأسمالية	١٢٥	١٠١	١٤٥	١٤٠	١٤٥	١٤٥	١٢٣	١٣٤
الايرادات	٤٤٠	٤٩٨	٤٧٢	٥١٢	٤٩٨	٤٩٨	٥٨٠	٦٠٠
النفط	٢٥٠	٣٠٥	٢٩٢	٣٠٥	٣١٤	٣١٤	٣٧٠	٣٨٠
ايرادات أخرى	١٩٠	١٩٣	١٨٠	٢٠٧	١٨٤	١٨٤	٢١٠	٢٢٠
العجز	-١٠٠	-٣٨	-١١٨	-٢٢	-١٢٥	-١٣١	-٦٣	-٧٥

المصدر: Middle East Economic Survey، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ و Middle East Monitor شباط/فبراير ١٩٩٣.

ومن المتوقع ان يتم تمويل زيادة النفقات في ميزانية السنتين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ من خلال المساعدة الخارجية وبالدرجة الأولى من المملكة العربية السعودية والكويت علما بأن هذه الأخيرة استأنفت تقديم المساعدة المالية الى البحرين التي انقطعت في أعقاب أزمة الخليج.

ويجري تمويل عجز الميزانية في البحرين بواسطة مزادات اسبوعية لبيع أذون على الخزانة مدتها ثلاثة اشهر تصدرها مؤسسة النقد البحرينية ومن خلال اصدار سندات تنمية طويلة الأجل (٥ و ٧ سنوات).

الكويت

تتوقع الميزانية الحكومية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ التي نشرت في اوائل عام ١٩٩٢، أن يبلغ مجموع النفقات ٤٠٠٠ مليون دينار كويتي وان يبلغ مجموع الايرادات ٢٢١٨ مليون دينار كويتي (الجدول ٣٢). واذا أخذنا في الحسبان نسبة العشر في المائة من مجموع الايرادات المخصصة لصندوق الاحتياطي للاجيال المقبلة، فان عجز الميزانية يصبح ٢٠٠٣ر٨ مليون دينار كويتي. ومن المتوقع ان تشكل عائدات النفط حوالي ٩٠ في المائة من مجموع العائدات. وقد مكنت احتمالات رفع مستوى الانتاج النفطي الى المستوى الذي كان عليه قبل ازمة الخليج، أي ١ر٥ مليون برميل في اليوم بنهاية عام ١٩٩٢ والى ١ر٨٥ مليون برميل في اليوم بنهاية حزيران/يونيو ١٩٩٣، مكنت الحكومة من تقدير عائدات النفط في الميزانية بملغ ٢٠٠٠ مليون دينار كويتي، اي ما يعادل تقريبا مستوى العائدات في فترة ما قبل الأزمة.

الجدول ٣٢- ميزانية الكويت للفترتين ١٩٨٩/١٩٩٠ - ١٩٩٢/١٩٩٣
(بملايين الدنانير الكويتية)

	١٩٩٠/١٩٨٩	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢
الايرادات	٢ ٣٦٧ر٨	٢٧٢ر٩	٨٧٠ر٠	٢ ٢١٨ر٠
ايرادات النفط	٢ ٠٣٥ر٠	٢٤٦ر١	٧٠٠ر٠	٢ ٠٠٠ر٣
الايرادات غير النفطية	٣٣٢ر٧	٢٦ر٨	١٧٠ر٠	٢١٧ر٧
النفقات	٢ ٩٩٨ر٦	٧ ٦١٣ر٠	٦ ٢١٩ر٠	٤ ٠٠٠ر٠
الاجور والرواتب	٨٤٥ر٨	..	٨٠٥ر٠	١ ٠٢٥ر٠
السلع والخدمات	٢٢١ر٦	..	٣٧٠ر٠	٢٧٨ر٠
النقل والمعدات	١٩ر٧	..	٨٣ر٠	٨٢ر٠
المشاريع الانمائية وشراء الأراضي	٤٧٨ر٩	..	٣٨٥ر٩	٤٠٠ر٠
نفقات أخرى	١ ٤٣٢ر٦	..	٤ ٥١٦ر٠	٢ ٢١٥ر٠
الصندوق الاحتياطي للأجيال المقبلة	٢٣٦ر٨	..	٨٧ر٠	٢٢١ر٨
مجموع النفقات	٣ ٢٣٥ر٤	٢٧ر٣	٦ ٣٠٦ر٠	٤ ٢٢١ر٨
العجز	-٨٦٧ر٦	-٦ ٧٤٠ر٠	-٥ ٤٣٦ر٠	-٢ ٠٠٣ر٨

المصدر: National Bank of Kuwait, Economic and Financial Quaterly I/1993.

وبالرغم من ان مجموع النفقات المدرجة في الميزانية انخفض من ٦٢١٩ مليون دينار كويتي في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ الى ٤٠٠٠ مليون دينار كويتي في السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٢، فانها بقيت اعلى بكثير مما كانت عليه في فترة ما قبل الازمة. وقد اثر انخفاض النفقات على معظم البنود باستثناء الاجور والرواتب التي ارتفعت من ٨٠٥ ملايين دينار كويتي الى ١٠٢٥ مليون دينار كويتي. وانخفضت النفقات المتصلة بتكاليف الحرب غير المتكررة والواردة في الميزانية تحت بند «نفقات اخرى»، الى ٢٢١٥ مليون دينار كويتي بعد ان كانت تبلغ ٤٥١٦ مليون دينار كويتي في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١. وقد خُصص جزء كبير من هذه النفقات لانعاش قطاع النفط ودفع الفائدة على الديون الخارجية والداخلية، وخدمة السندات التي تم اصدارها كجزء من شراء القروض المعدومة للمصارف وغيرها من المؤسسات المالية.

ونظراً الى ان هذه السندات طويلة الأجل، فان المبالغ المخصصة لها ستكون متكررة.

وفي السنوات التي سبقت ازمة الخليج كانت عائدات الاستثمارات في الخارج التي تجاوزت حسب التقديرات عائدات النفط في كل من عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ تغطي عجز الميزانية. وقد ضعف هذا المصدر لتمويل عجز الميزانية بصورة كبيرة بسبب بيع جزء هام من هذه الاستثمارات في اعقاب ازمة الخليج.

ويبدو ان الخيارات الموجودة لتمويل عجز اليمزانية هي نفسها التي كانت موجودة في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١، خصوصا وان الحكومة الكويتية اعلنت انها لن تلجأ الى الاقتراض الدولي لتمويل العجز. وتضمنت الخيارات في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ التزامات ائتمانية رسمية[٥٩]، والاعتماد على الجزء غير المستخدم من القرض الممنوح من الاتحاد المالي والدولي البالغ ٥ر٥ بليون دولار، وزيادة السحب من ارصدتها الخارجية واستخدام السوق المحلية لأذون وسندات الخزانة. ويأتي هذا الاخير بالاضافة الى السندات التي صدتها ٢٠ عاما والبالغة قيمتها الاجمالية ٩ر٥ بليون دينار كويتي والتي تم اصدارها لشراء القروض المعدومة للمصارف الكويتية، وبالتالي فان نطاقها سيكون محدوداً.

عُمان

تعتبر ميزانية عُمان لعام ١٩٩٣ ذات طبيعة توسعية حيث يتوقع ان تزيد النفقات بنسبة ٣ر٩ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٢، في حين من المتوقع ان تزيد العائدات بنسبة ٧ر٢ في المائة (الجدول ٣٣). وتهدف عُمان الى رفع حصة العائدات غير النفطية الى ٢٣ في المائة من مجموع العائدات، أي بزيادة قدرها ٢ في المائة مقارنة بعام ١٩٩١. وقُدر مجموع العائدات في الميزانية بمبلغ ٥ر١٦٧١ مليون ريال عماني تشكل عائدات النفط والغاز منه ٨٢ في المائة تقريبا (١٣٦٣ مليون ريال عُماني). وحدد مجموع النفقات في الميزانية بمبلغ ٥ر٢١١١ مليون ريال عُماني. واستمرارا للنمط الذي ظهر في السنوات القليلة الماضية، يبدو أن النفقات الرأسمالية هي الفئة التي تستفيد اكثر من غيرها من زيادة النفقات. وقد

---

(٥٩) تشمل ائتمانات التصدير الممولة رسميا وائتمانات التصدير الخاصة والمضمونة رسميا (بما في ذلك الائتمانات الممولة من المصارف).

حددت مخصصات النفقات الرأسمالية في السنة المالية ١٩٩٣ بمبلغ ٨ر٤٩٥ مليون ريال عُماني، أي ما يشكل حوالي ٥ر٢٣ في المائة من مجموع النفقات مما يمثل زيادة قدرها ١ر٢١ في المائة بالنسبة لمخصصات السنة المالية السابقة (٥ر٤٠٩ مليون ريال عُماني). وهناك تطور هام في ميزانية عام ١٩٩٢ يتمثل في انخفاض النفقات على الدفاع والامن بنسبة ٢ر٥ في المائة لتبلغ ٢ر٦٣٠ مليون ريال عُماني بعد ان كانت تبلغ ٥ر٦٦٤ مليون ريال عُماني في السنة المالية ١٩٩٢. الا ان الميزانية تضمنت زيادة كبيرة في النفقات المدنية الجارية بحوالي ١٦ في المائة لتبلغ ٢ر٧٩٣ مليون ريال عُماني مقابل ٦٨٢ مليون ريال عُماني في عام ١٩٩٢.

وتتضمن الميزانية عجزاً قدره ٣٧٥ مليون ريال عُماني للسنة المالية ١٩٩٣ أي بزيادة قدرها ٢ر٥١ في المائة مقارنة بعجز عام ١٩٩٢. ونظرا لعدم تحقق الموفورات المتوقعة في النفقات الجارية، فان عجز الميزانية الفعلي في عام ١٩٩٢ سيبلغ ٣٠٥ ملايين ريال عُماني بدلا من العجز المتوقع سابقا والبالغ ٢٤٨ مليون ريال عُماني. وتعود الزيادة في العجز في السنة المالية ١٩٩٢ الى ارتفاع مستوى الانفاق على الهياكل الاساسية وانخفاض مستوى الايرادات النفطية دون ما كان متوقعا.

وقد تم تمويل عجز الميزانية في عُمان من خلال السحب من الاحتياطيات والاقتراض من الخارج ومنذ عام ١٩٩١ بإصدار سندات تنمية حكومية. وقد اكتسبت هذه الطريقة الاخيرة المزيد من الاهمية حيث بلغت القيمة الاجمالية للسندات التي تم اصدارها حتى نهاية عام ١٩٩٢ حوالي ١٧٩ مليون ريال عُماني، اكتتبت في ٧٥ في المائة منها كيانات مؤهلة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك المصارف وغيرها من المؤسسات المالية وصناديق المعاشات التقاعدية والمؤسسات غير المالية وكذلك الافراد. ويدرس البنك المركزي العُماني إمكانية انشاء سوق تداول للاسهم. وقد عين البنك في أواخر عام ١٩٩٢ وسيطا تجاريا ووكيلا للتعامل بالسندات الحكومية في سوق الاوراق المالية.

المملكة العربية السعودية

أبقت المملكة العربية السعودية على مستويات إنفاق عالية في عام ١٩٩٢. وتبلغ النفقات المدرجة في الميزانية ١٨١ بليون ريال سعودي، وهذا يمثل زيادة قدرها ٢٧ في المائة تقريباً بالنسبة لميزانية عام ١٩٩٠، التي استمر العمل بها في في عام ١٩٩١. وبلغت النفقات الفعلية في عام ١٩٩١، ٢١٠ بلايين ريال سعودي، وهذا يمثل زيادة قدرها ٦٧ بليون ريال سعودي على النفقات المتوقعة في الميزانية، وذلك بسبب الالتزامات المالية للبلد الناجمة عن أزمة الخليج (الجدول ٣٤). وأدى الإنفاق الإضافي غير المتوقع في الميزانية والبالغ ٣ر٧٥ بليون ريال سعودي الذي وافقت عليه السلطات في أوائل عام ١٩٩٢، الى ارتفاع عجز الميزانية من ٣٠ بليون ريال سعودي الى ٣٣ر٧٥ بليون ريال سعودي.

وتمّ تمويل جزء من عجز الميزانية في عام ١٩٩٢ من خلال الاقتراض الحكومي المباشر من مصادر داخلية وخارجية، بينما موّل الجزء الآخر من خلال اقتراض القطاع العام والشركات المختلطة والسحب من

الارصدة الخارجية للبلد. وتشير التقديرات الى أن هذه الارصدة قد انخفضت من حوالي ١٨ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ الى ٧ر١١ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩١(٦٠).

ومن بين الأدوات المستخدمة في الاقتراض الداخلي سندات التنمية الحكومية التي بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي إصدارها في عام ١٩٨٨ من جهة، وأذون الخزانة التي أصدرتها المؤسسة لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وقد استخدمت السلطات السعودية هذه السندات والأذون بالفعل للحصول على موارد مالية من القطاع الخاص لتغطية ما كانت تموله الوكالات الحكومية في السابق. ومن الأدوات الأخرى التي استخدمت في هذا الصدد القروض الجماعية الممنوحة للحكومة من المصارف التجارية لتمويل عمليات الشركات التابعة للقطاع العام.

ويمثل العجز المتوقع في ميزانية عام ١٩٩٣ قرابة ١٤ في المائة من مجموع النفقات بالمقارنة مع ١٧ في المائة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩١ (الجدول ٣٤). وبلغ العجز الفعلي في عام ١٩٩٠، ٢٦ في المائة من مجموع النفقات بسبب الزيادة الحادة في النفقات المرتبطة بأزمة وحرب الخليج. ويبلغ مجموع النفقات لعام ١٩٩٣، ١٩٧ بليون ريال سعودي مما يمثل زيادة قدرها ٩ في المائة تقريبا على السنة السابقة. ويتوقع أن تبلغ العائدات ١٦٩ بليون ريال سعودي، مما يمثل زيادة قدرها ١٢ في المائة. ويبقى العجز متماشيا تقريبا مع مستواه في السنوات السابقة عدا العجز الفعلي لعام ١٩٩٠. وأكبر مخصصات الميزانية هي مخصصات الدفاع والأمن التي تبلغ ٦٢ بليون ريال سعودي، مما يشكل زيادة قدرها ١٤ في المائة على السنة السابقة ولكنها أقل بكثير من مخصصات عام ١٩٨٩ (الجدول ٣٥). والتعليم هو ثاني أكبر بند في الميزانية وتبلغ مخصصاته ٣٤ بليون ريال سعودي، وهذا يمثل زيادة قدرها ١٠ في المائة على عام ١٩٩٢. ومن غير المتوقع أن يزيد الإنفاق على الهياكل الأساسية بصورة كبيرة في ميزانية عام ١٩٩٣، إذ أن معظم المشاريع المتصلة بالهياكل الأساسية قد أُنجزت ويقتصر الإنفاق في معظمه على الصيانة والخدمات الجارية. وزادت مخصصات الإعانات المالية بمبلغ ٢ر١ بليون ريال سعودي فأصبحت تبلغ ٢ر٩ بليون ريال سعودي، مما يمثل ٧ر٤ في المائة من مجموع النفقات.

٢- <u>البلدان الأخرى في الاسكوا</u>

كانت التطورات المالية في هذه المجموعة من البلدان في عام ١٩٩٢ مفاجئة بدرجة أقل منها في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكان بعض هذه البلدان (الأردن والجمهورية اليمنية) لا يزال يواجه مشكلة إيجاد وسائل بديلة لتمويل عجز الميزانية المتواصل والذي كانت تغطيه في السابق المساعدة المالية الخارجية، ولاسيما من بلدان مجلس التعاون الخليجي والاقتراض من مصادر داخلية وخارجية. وقد استطاع معظم البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تقليل معدل الزيادة في نفقات الميزانية والحفاظ

---

(٦٠) وفقا لتقرير لصندوق النقد الدولي، ورد ذكره في <u>Middle East Economic Survey</u> (٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، فإن الارصدة الخارجية للمملكة العربية السعودية بلغت ٥٦ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٠، وثلثها مخصّص لإيجاد غطاء قانوني للريال، والثلث الثاني لتغطية خطابات اعتماد والتزامات مؤسسة النقد العربي السعودي إزاء المصارف التجارية وغيرها من الكيانات. ويشمل الثلث المتبقي المبالغ المستحقة على البلدان النامية. ونتيجة لذلك فقد كانت الارصدة المتاحة فعلاً للمملكة العربية السعودية أقل بقليل من ١٩ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٠.

الجدول ٣٣- عُمان: الميزانية، ١٩٨٩-١٩٩٣
(بملايين الريالات العُمانية)

	الفعلية			الميزانية	
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الايرادات	**١ ٣٤٩ر٠**	**١ ٨٥٨ر٧**	**١ ٥٧٠ر٤**	**١ ٦٢٧ر٧**	**١ ٦٧١ر٥**
ايرادات النفط والغاز	١ ١٢٩ر٥	١ ٥٨٨ر٣	١ ٢٨٩ر٥	١ ٣٥٤ر٣	١ ٣٦٣ر٠
الايرادات الجارية	٢١٥ر٤	٢٦٤ر٨	٢٧٩ر٩	٢٧٨ر٠	٣٠٢ر٠
الايرادات الرأسمالية	٤ر١	٥ر٦	٦ر٠	٥ر٤	٦ر٥
النفقات	**١ ٦٤٤ر٧**	**١ ٨٦٩ر٨**	**١ ٨٥٣ر٤**	**١ ٩٣٢ر٧**	**٢ ١١١ر٥**
النفقات الجارية	١ ٣٦١ر١	١ ٥٧٠ر١	١ ٤٦٣ر٠	١ ٥٢٩ر٠	١ ٦١٧ر٥
نفقات الدفاع والأمن	٦٠٠ر٦	٧٤٢ر٣	٦٤٣ر٣	٦٦٤ر٥	٦٣٠ر٢
النفقات المدنية (الهياكل الأساسية)	٦٠٠ر٠	٦٠٠ر٠	٦٧٤ر١	٦٨٢ر٠	٧٩٣ر٢
الفوائد المدفوعة والقروض	٩٤ر٥	٩٢ر٤	٦٩ر٤	٩٩ر٥	١٠٦ر٠
شركة تنمية نفط عُمان	٦٦ر٠	٧٥ر٤	٧٦ر٢	٨٣ر٠	٨٨ر٣
النفقات الرأسمالية	٢٧٠ر٣	٢٨٥ر٨	٣٩١ر٧	٤٠٩ر٥	٤٩٥ر٨
صافي الاقراض والمشاركة في رأس المال	١٣ر٣	١٣ر٩	-١ر٣	-٥ر٨	-١ر٨
الوفورات المتوقعة في النفقات الجارية	٠٠	٠٠	٠٠	٥٧ر٠	٦٥ر٠
العجز	**-٢٩٥ر٧**	**-١١ر١**	**-٢٨٣ر٠**	**-٢٤٨ر٠**	**-٣٧٥ر٠**
تمويل	٢٩٥ر٧	١٠٩ر٠	٩٤ر٢	٢٤٨ر٠	٣٧٥ر٠
صافي المنح المتلقاة	٦ر٢	-٢١ر٧	-١ر٣	١٦ر٠	٠ر٠
السحب من الاحتياطيات	٢٥٤ر٩	٠ر٠	٥٠ر٠	١٦٣ر٠	٢٩٢ر٠
صافي القروض المحصل عليها	٣٤ر٦	-١٤٧ر٣	٤ر٩	-٦٣ر٠	٠ر٠
سندات التنمية	٠٠	٠٠	٤٠ر٦	١٣٢ر٠	٨٣ر٠

المصدر: بنك عُمان المركزي، نشرة المركزي نصف الشهرية (انكليزية وعربية) كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٣.

الجدول ٣٤- المملكة العربية السعودية: الميزانية، ١٩٨٨-١٩٩٣(*)
(بملايين الريالات السعودية)

	١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
	الميزانية	الفعلية	الميزانية	الفعلية	الميزانية	الفعلية	الميزانية	الميزانية	الميزانية
العائدات	١٠٥	٨٥	١١٦	١١٥	١١٨	١٥٥	١١٨	١٥١	١٦٩
منها:									
غير النفطية		٣٦		٣٩		٣٧			
النفقات	١٤١	١٣٥	١٤١	١٥٠	١٤٣	٢١٠	١٤٣	١٨١	١٩٧
منها:									
الدفاع والأمن			٧٤		٥٢		٥٢	٥٤	٦٢
التعليم			٢٤		٢٦		٢٦	٣١	٣٤
العجز	٣٦-	٥٠-	٢٥-	٣٥-	٢٥-	٥٥-	٢٥-	٣٠-	٥٥-

المصدر: Middle East Economic Survey, 11 January 1993.

(*) لم تصدر ميزانية لعام ١٩٩١. واستمرّ العمل بميزانية عام ١٩٩٠.

بذلك على عجز يمكن معالجته. وجدير بالذكر أنه في ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي يضطلع بها حالياً كل من مصر والأردن بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، فإن كلا البلدين استطاعا إيجاد عائدات محلية لتمويل نحو ٧٠ في المائة و٨٠ في المائة على التوالي من النفقات الجارية. وتم تنفيذ عدد من الإصلاحات الضريبية في كلا البلدين في عام ١٩٩٢ إذ شرعت مصر في تطبيق ضريبة على المبيعات قدرها ١٠ في المائة (بدلاً من ضريبة الاستهلاك) وحسنت طرق جمع الضرائب، بينما رفع الأردن عائدات ضريبة الدخل بنسبة ٥ في المائة وأدخل ضريبة القيمة المضافة. وقد تأخر تطبيق ضريبة على المبيعات في الأردن، كان من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٩٣، في انتظار موافقة البرلمان عليها.

مصر

تخصص خطة التنمية الاقتصادية الخمسية في مصر (١٩٩٢-١٩٩٧) ١٥٤ بليون جنيه مصري للاستثمار، منها ٨٩٫٥ بليون جنيه مصري مخصصة للقطاع الخاص. وستكون حوالي ٢٥ في المائة من الموارد اللازمة للاستثمار خارجية في شكل قروض وتسهيلات إئتمانية. وأحد الأهداف الرئيسة للخطة هو زيادة النمو الحقيقي بنسبة ٤ في المائة سنوياً على الأقل خلال فترة الخطة مما يرفع الناتج المحلي الاجمالي من ١٣١ بليون جنيه مصري في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣ الى ١٦١ بليون جنيه مصري في السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧. ويتمثل هدف اخر للخطة في تخفيض معدل البطالة المرتفع. ومن المتوقع أن يتم خلق ٣ ملايين فرصة عمل بتكلفة قدرها ٦٠ بليون جنيه مصري تقريبا.

الجدول ٣٥- المملكة العربية السعودية: مخصصات الميزانية، ١٩٨٩-١٩٩٣(*)
(بملايين الريالات السعودية)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
التعليم	٢٤ر٠	٢٦ر٢	٢٦ر٢	٣١ر١	٣٤ر١
الصحة والتنمية الاجتماعية	١٠ر٦	١١ر٨	١١ر٨	١٢ر٢	١٤ر١
الخدمات البلدية والمياه	..	..	..	٦ر٣	٧ر٠
النقل والمواصلات	٨ر٣	٩ر٢	٩ر٢	٨ر٣	٩ر١
تنمية الهياكل الأساسية	٢ر٦	..	..	٢ر١	٢ر١
الموارد الاقتصادية	٥ر٠	..	..	٨ر٠	٩ر٠
الدفاع والأمن	٧٣ر٩	٥٢ر٠	٥٢ر٠	٥٤ر٣	٦١ر٦
الإعانات المالية	٥ر٣	٧ر٢	٧ر٢	٨ر٠	٩ر٢
الصناديق الإنمائية المتخصصة	٦ر٠	..	..	٤ر٦	٨ر٠

المصدر: Middle East Economic Survey, 11 January 1993.

(*) لم تنشر ميزانية للسنة المالية ١٩٩١.

ملاحظة: تغيّرت بعض عناوين المخصصات من سنة لأخرى، ممّا يجعل المقارنة أمرا صعبا، ففي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ مثلاً، أدرجت النفقات المتصلة بالمياه ضمن الخدمات البلدية، في حين أنها كانت مدرجة في عام ١٩٩٠ ضمن الزراعة التي لا ترد في مخصصات عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. ولا يعادل مجموع المخصصات المنفردة مجموع النفقات الواردة في الميزانية والمبينة في الجدول ٣٤. ويصل المبلغ غير المخصص في عام ١٩٩٣ الى ٤٣ بليون ريال سعودي تقريبا.

وتشير التقديرات الى أن مصادر الأموال لمشاريع الاستثمارية التي نُفذت خلال السنتين الماضيتين كانت كما يلي: أموال محلية (٦٠ في المائة تقريباً)، وبلدان مجلس التعاون الخليجي (٢١ في المائة)، وبلدان أخرى ومؤسسات مالية دولية (١٩ في المائة). وتمشياً مع قانون الاستثمار لعام ١٩٨٩، بلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية التي تمت في مصر في اطار عملية تحويل الدين الى مشاركة رأسمالية خلال السنوات الثلاث الاخيرة نحو ٦٠٠ مليون دولار. ووفقاً لذلك القانون، يقدر أن الاستثمارات الرأسمالية زادت بحوالي ٢١ في المائة خلال السنتين الماضيتين ومن المتوقع أن تزيد بحوالي ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٣(٦١).

(٦١) جريدة الأهرام، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ مذكرة، ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٢.

وبالرغم من إلغاء وإعادة جدولة مبالغ هامة من الديون الخارجية لمصر خلال السنتين الأخيرتين، فإن مدفوعات خدمة الديون ما زالت تشكل عبئاً ثقيلاً على الميزانية. وتمثل المخصصات لمدفوعات الديون الخارجية أكثر من ١٣ في المائة من النفقات المدرجة في الميزانية في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣. وتبلغ مدفوعات الفائدة ومدفوعات الديون قصيرة الأجل ٢٧١ر٥ بليون جنيه مصري من المجموع (الجدول ٣٦).

وتُقدر نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣ بـ ٦ر٥ في المائة حيث تتجاوز الهدف المحدد في الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي بنسبة ٢ر٥ في المائة . إلا أن الحكومة تعتزم تخفيض النسبة الى ٥ في المائة من خلال زيادة العائدات من الضرائب وزيادة تخفيض الإنفاق على الإعانات المالية من ٤ر٥٢ بليون جنيه مصري في السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢ الى ٣ر٨٨ بليون جنيه مصري في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣. وتمشياً مع الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي، حدد العجز بـ ١٥ في المائة من مجموع النفقات مقابل ١٧ في المائة في السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢ و٢١ في المائة في السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١.

ويشابه هيكل العائدات في ميزانية الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ هيكلها في السنتين الماليتين السابقتين. وتشكل العائدات من الضرائب والرسوم الجمركية حوالي ٥٠ في المائة من المجموع في حين أن عائدات النفط وقناة السويس تشكل حوالي ١٤ في المائة.

وفيما يتعلق بالنفقات، تشكل الأجور والإعانات المالية أكثر من ٢٢ في المائة من مجموع النفقات و٣٠ في المائة من النفقات الجارية، وهذا يمثل انخفاضا قدره ٢ في المائة و٣ في المائة على التوالي بالنسبة لمستواها في السنتين الماليتين السابقتين. غير أنه من المتوقع في الميزانية أن ترتفع نفقات الأجور بحوالي ٢٠ في المائة في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣.

ومن المتوقع ان تبلغ الزيادة في تسديد الديون الداخلية ٣٩ في المائة في السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣، مما يعوض ويزيد عن انخفاض مدفوعات الدين العام الخارجي. وبالرغم من أن الزيادة تُعزى الى حد كبير الى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، فإن الحجم الكلي للاقتراض الداخلي للحكومة في ارتفاع منذ منتصف الثمانينات. وقد شجع صندوق النقد الدولي اللجوء الى الإقتراض الداخلي: لإيجاد قاعدة تمويل داخلية والتقليل من اللجوء الى الإقتراض الخارجي؛ وزيادة استخدام المدخرات المحلية الى الحد الأعلى إذ أن من المتوقع أن تزيد مساهمتها في تمويل العجز بحوالي ٥٠ في المائة خلال السنتين الماليتين القادمتين؛ وامتصاص فائض السيولة. إلا أن المزيد من الاقتراض المحلي على نطاق واسع لتمويل عجز الميزانية قد يجعل عبء التسديد مفرطاً ويحد من امكانية حصول القطاع الخاص على الأموال. ومن المتوقع أن يبلغ مجموع ما يطالب به النظام المصرفي الحكومة ١٤ر٦١ بليون جنيه مصري بنهاية السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣، مقابل ١٠ر٤٩٥ بليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢ و ٧ر٢٧٨ بليون جنيه مصري في نهاية السنة ١٩٩٠/١٩٩١.

الجدول ٣٦- مصـــر: الميزانية، ١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٢/١٩٩٣
(بملايين الجنيهات المصرية)

	ميزانية ١٩٩٠/١٩٩١	ميزانية ١٩٩١/١٩٩٢	ميزانية ١٩٩٢/١٩٩٣
النفقات	٤١ر٢٤٨	٥٤ر٤٣١	٦٢ر٥٣٣
النفقات الجارية	٢٧ر٨٤٥	٣٩ر٢٦٤	٤٧ر٣٨٩
ومنها:			
الأجور والمرتبات	٧ر١٤٠	٨ر٢٨٨	٩ر٩٨٠
الاعانات	٣ر٥٧٩	٤ر٥٢٠	٣ر٨٨٠
خدمة الدين العام (الداخلي)	٦ر١٤٠	٩ر٠١٧	١٢ر٨٥٢
خدمة الدين العام (الخارجي)	٢ر٢٢٢	٥ر٨٠٤	٥ر٢٧١
نفقات الاستثمار	٦ر٧٥٠	٧ر٤٠٧	١٠ر٠٠٠
التحويلات الرأسمالية الى الخارج	٧ر٢٥٢	٩ر٣٣٣	٧ر٧٧٧
ومنها:			
خدمة الدين العام (الداخلي)	١ر١٣٨	١ر٤٧٨	١ر٧٥٨
خدمة الدين العام (الخارجي)	٣ر١٢٠	٣ر٤٧٤	٢ر٩١٠
الوفورات المتوقعة في النفقات الجارية	٦٠٠	١ر٥٧٣	٢ر٦٣٢
الايرادات	٣٢ر٥٢٢	٤٥ر٠٨٣	٥٣ر٣٨٩
الايرادات الجارية	٢٧ر٨٤٥	٣٩ر٢٦٤	٤٧ر٣٨٩
ومنها:			
الضرائب	٧ر٩١٥	١٠ر٧١٠	١٣ر٢٠٩
الرسوم الجمركية	٣ر٧٨٠	٥ر٤٠٤	٥ر٩٣٢
عائدات النفط	١ر٦٨٠	٣ر٣٨٩	٤ر٣٣٠
عائدات قناة السويس	١ر٢٤٥	٢ر٣٦٨	٣ر١١٦
عائدات البنك المركزي	٣ر١٨٢	٤ر٠١٧	٤ر٤٤٣
إيرادات الاستثمار	٢ر١١١	٢ر٦٤٨	٣ر٦٧٩
التحويلات الرأسمالية (الى الداخل)	٢ر٥٦٧	٣ر١٧٠	٢ر٣٢١
العجز	-٨ر٧٢٥	-٩ر٣٤٨	-٩ر١٤٤
تمويل العجز			
المدخرات الداخلية	٣ر٠٩٤	٣ر١٣٢	٤ر٥٤٤
الاقتراض الداخلي والخارجي	١ر٧٩٨	٢ر٠٣٨	٢ر٢٣٧
مصادر أخرى	٥٧	٩١	٦٤
العجز	-٣ر٧٧٥	-٤ر٠٨٨	-٢ر٢٩٩

المصدر: Middle East Economic Survey, 20 July 1992.

الجمهورية العربية السورية

لقد صُممت ميزانية الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٢ لتكون إنكماشية مع زيادة في النفقات قدرها ٢٠ في المائة تقريبا في حين يتراوح معدل التضخم التقديري بين ٢٠ و٣٥ في المائة(٦٢). ويعكس هذا عزم الحكومة على تخفيض العجز نظراً لتدني الموارد المتوفرة لديها لتغطيته. وبالفعل فان الموارد المالية المتاحة لتمويل عجز الميزانية لعام ١٩٩٢ تقدر بما لا يزيد عن ٥ر٨٣٤ بليون ليرة سورية، بالمقارنة مع الموارد المالية الهامة التي كانت متاحة في السنتين الماليتين السابقتين (الجدول ٣٧).

وحدث تطور مدهش في ميزانية عام ١٩٩٢ وهو إنخفاض معدل زيادة الإنفاق على الدفاع والأمن الذي لا يزال يشكل، مع ذلك، ٢٩ في المائة من مجموع النفقات المميزنة و٤٣ في المائة من النفقات الجارية. وقد شكل الإنفاق على الدفاع والأمن أكبر بند في مجموع النفقات الحكومية خلال السنوات القليلة الماضية. فقد ارتفع من ٢٦ في المائة في عام ١٩٨٨ الى ٣٢ في المائة في عام ١٩٨٩ و٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠. ويمكن اعتبار ارتفاعه الى حوالي ٣٩ في المائة في عام ١٩٩١ على أنه استثنائي ومرتبط بأزمة الخليج. ولم تزد المخصصات في ميزانية عام ١٩٩٢ إلا بنسبة ١٥ في المائة على مخصصات عام ١٩٩٠.

وهناك اعتبار أساسي له صلة بالعجز ولا يُبلَّغ عنه عادة في الميزانيات المنشورة في الجمهورية العربية السورية، يمكن استنتاجه من البنود المتصلة بالمنح والقروض بشروط ميسرة والتمويل الاستثنائي من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي. وقد قُدر النقص في التمويل الذي تغطيه هذه البنود في ميزانية عام ١٩٩٢، بحوالي ٢١ في المائة من الميزانية. وهذه النسبة قريبة من نسبة النقص التمويلي المسجل في ميزانية الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠. إلا أن هذا النقص ارتفع الى حوالي ٢٨ في المائة في عام ١٩٩١. وقد كانت الإيرادات الهامة المتأتية عن هذه البنود السبب الأساسي وراء نمو الميزانية خلال السنوات القليلة الماضية. ونتيجة لذلك فإن أي انخفاض في هذه الإيرادات سيؤدي الى انخفاض في الانفاق. وتظهر دلائل مثل هذا التطور في ميزانية عام ١٩٩٢ حيث أن الاقتراض من المصادر الداخلية، أي من النظام المصرفي، قدر بصفر مما أدى الى نمو في الميزانية أقل من ١٠ في المائة بالمقارنة مع ٢٥ في المائة و١٨ في المائة خلال السنتين السابقتين. وإذا ما بقي الاقتراض الداخلي في مستوى السنوات المالية السابقة فإن نمو الميزانية سيبلغ حوالي ١٧ في المائة. وبالاضافة الى ذلك فإذا انخفضت القروض التساهلية من جديد الى مستوياتها قبل سنتين فإنه لن يحدث أي نمو في الميزانية على الإطلاق.

الجمهورية اليمنية

منذ إعلان اندماج شطري البلد (اليمن الديمقراطية واليمن) في الجمهورية اليمنية في آيار/مايو ١٩٩٠، كانت إجراءات التخطيط والتنفيذ الاقتصاديين تُتخذ على أساس مؤقت(٦٣)، على أساس قيود الميزانية المباشرة وليس استنادا الى اعتبارات التنمية طويلة الأجل. وفي عام ١٩٩٠ تكبدت الجمهورية اليمنية عجزاً يزيد على العجز المتوقع في الميزانية بحوالي ٢٠ في المائة. وهذا راجع بصورة رئيسة الى الإفراط في تقدير الإيرادات والى الاضطراب الذي أحدثته أزمة الخليج.

---

(٦٢) Middle East Economic Survey, 15 June 1992.

(٦٣) شُكلت لجان أو هيئات مشابهة لاتخاذ قرارات عن قضايا ذات اهتمام مشترك على أساس كل حالة عل حدة.

الجدول ٣٧- الجمهورية العربية السورية، الميزانية، ١٩٨٨-١٩٩٢
(بملايين الليرات السورية)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
النفقات	**٥٢ ٣٧٩**	**٥٧ ٤١٣**	**٦٧ ٤٩٧**	**٨٤ ٦٩١**	**٩٣ ٠٤٢**
الخدمات الحكومية بما في ذلك:	٣٢ ٩٣٣	٤٠ ٣٩٩	٤٨ ٢١٦	٦٤ ١٢١	٦٣ ٣٣٠
الدفاع والأمن	١٣ ٤٨٢	١٨ ٢١٢	٢٣ ٥٦١	٣٢ ٦٧٧	٢٧ ١٢١
دين الدولة	٣ ٩٠٠	٤ ٢٤٦	٣ ٧٨٨	٧ ٣٨١	٨ ٢٣٧
التعليم	٤ ١٦٧	٤ ٩٢٠	٥ ٦٦٩	٥ ٩٢٤	٧ ٥٩٤
الزراعة والاحراج ومصائد الأسماك	٤ ٦٤٧	٦ ٢٦٨	٧ ٠٦٧	٧ ٩١٣	١٠ ١٩٣
الصناعة	٤ ٤٦١	٢ ٦٥٩	٤ ٠٢٢	٣ ٧١٩	٦ ٦٣٨
الهياكل الأساسية	١٠ ٩٩٤	٧ ٣٤٢	٦ ٦٧٧	٦ ٦٦٨	٨ ٨٠٥
نفقات أخرى	١ ٨٨٩	١ ٦٠٥	١ ٥١٥	١ ٤١٨	١ ٥٣٣
الايرادات	**٥١ ٥٤٥**	**٥٧ ٠٠٠**	**٦٧ ٤٩٤**	**٨٤ ٦٩١**	**٩٣ ٠٤٢**
الضرائب والرسوم	١٦ ٧٩٠	١٨ ١٢٥	٢٢ ١٢٣	٢٧ ٧٢٠	٢٩ ٤٠٨
الخدمات والأملاك	١ ٤٣٥	٢ ١٥٧	٢ ٦٦٦	٣ ٤٥٤	٤ ٨٥٨
ايرادات متنوعة منها:	١٦ ٦٢٣	١٨ ٨٤٦	١٨ ٤٦٤	٢٦ ٧٦٢	٣٦ ٨١٦
المنح	١ ٦٤٤	١ ١٨٥	٥٦٠	صفر	صفر
القروض التساهلية	٦ ٢٥٧	٢ ١٥٧	١ ٧٥٠	١٠ ٣٠٤	١٣ ٩٠٤
فائض مؤسسات القطاع العام	١٢ ٠٧١	١١ ٠٨١	١٣ ٠٦٥	١٣ ٠٧٨	١٦ ١٢٧
التمويل الاستثنائي بما في ذلك:	٤ ٦٣٦	٦ ٧٩١	١١ ١٧٦	١٣ ٦٧٨	٥ ٨٣٤
الاقتراض الخارجي	٤ ٥٤٠	٢ ٨٤٧	٣ ٢٧٧	٤ ٣٦٠	٥ ٦٠٧
الاقتراض الداخلي	-	١٠٣	٧ ٧٠٩	٩ ١٥٦	-

المصدر: Middle East Economic Survey, 15 June 1992.

ملاحظة: العلامة - تشير الى ان البند لا ينطبق.

وفي عام ١٩٩٢ كانت الجمهورية اليمنية لا تزال تعاني من عواقب أزمة الخليج إذ كان عليها ان توفر الخدمات لحوالي مليون عائد من المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي ومواجهة الارتفاع الشديد في معدل البطالة وفقدان التحويلات والمساعدة المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وكانت ميزانية عام ١٩٩٠ عبارة عن عملية جمع وقتية لميزانيتي شطري اليمن السابقين. وفي عام ١٩٩١، أي أول سنة تقويمية كاملة بعد الوحدة، قُدرت النفقات في الميزانية بمبلغ ٥٠ر٩٨ بليون ريال يمني، وهذا يمثل زيادة قدرها حوالي ٤٠ في المائة على السنة المالية السابقة (الجدول ٣٨). وكانت الزيادة في الإيرادات قد قُدرت بنفس المعدل تقريباً. وفي حين أن التقديرات الأولية تشير الى أن الإيرادات الفعلية تكاد تكون مطابقة للميزانية فإن النفقات انخفضت الى ٤٦ر٨ بليون ريال يمني مما خفّض العجز من ١٥ر٦٧ بليون ريال يمني الى ١٢ بليون ريال يمني، أي أنه يزيد قليلاً عن العجز الفعلي في عام ١٩٩٠ (١١ر٥٢ بليون ريال يمني).

وفي ظل هذه الملابسات، فإن عجز الميزانية البالغ ١٢ر٣٤ بليون ريال يمني في عام ١٩٩٢ يبدو واقعياً. والمصادر الرئيسة للزيادة المتوقعة في الايرادات هي الضرائب والرسوم الجمركية التي من المتوقع أن ترتفع من ١٣ر٦٨ بليون ريال يمني في عام ١٩٩١ الى ٢١ر٢٢ بليون ريال يمني في عام ١٩٩٢ تليها الإيرادات من أصول الدولة التي تشمل أرباح الشركات المملوكة للدولة والعائدات المحتملة لعملية التحويل الى القطاع الخاص. ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات في هذه الفئة من ٨ر٨٣ بليون ريال يمني في عام ١٩٩١ الى ١٨ر٦٧ بليون ريال يمني في عام ١٩٩٢. ومن المتوقع أن تنخفض ايرادات النفط الى ٥ر٨٩ بليون ريال يمني، أي بما يزيد على ٥٠ في المائة بالنسبة لمستواها في السنة السابقة (١٢ر٢٨ بليون ريال يمني).

ويتم تمويل عجز الميزانية في الجمهورية اليمنية في معظم الأحيان من خلال الاقتراض المحلي، أي الاقتراض من البنك المركزي. وساهم هذا، بالاضافة الى الأصول التي استرجعها العائدون اليمنيون، في حدوث زيادة هامة في الأسعار قدرت بحوالي ٣٧ في المائة في عدن و٣٤ في المائة في صنعاء[٦٤]، وزاد من الضغوط على الريال اليمني في السوق الموازية حيث بلغ معدل سعر الصرف حوالي ٣٠ ريال يمني للدولار الواحد في عام ١٩٩٢ بالمقارنة مع السعر الرسمي البالغ ١٢ر٠١ ريال يمني للدولار الواحد.

باء- الديون الخارجية

قُدر مجموع الديون الخارجية لبلدان الاسكوا بمبلغ ١٨٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢ وهذا يمثل زيادة قدرها ١٥ في المائة تقريباً (٢٣ بليون دولار) بالنسبة لعام ١٩٩١ ويشكل ٥٨ في المائة تقريبا من مجموع الناتج المحلي الاجمالي. وارتفعت مدفوعات خدمة الديون من ١٥ر٤ بليون دولار في عام ١٩٩١ الى حوالي ٢٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢. غير أن نسبة مدفوعات خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات (نسبة خدمة الدين)، ارتفعت من ١٨ في المائة الى حوالي ٢٥ في المائة خلال الفترة نفسها.

وفي حين أن مجموع الديون الخارجية لبلدان الاسكوا في عام ١٩٩٢ كان يشكل حوالي ١١ في المائة من مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية، فان نسبة خدمة الدين لديها والبالغة ٢٥ في المائة، كانت

---

(٦٤) المؤسسة المصرفية العربية، Economic and Financial Quaterly, June 1992, No. 20.

الجدول ٣٨- الجمهورية اليمنية: الميزانية، ١٩٩٠، ١٩٩٢
(بملايين الريالات اليمنية)

	١٩٩٠ فعلية	١٩٩١ ميزانية أولية	١٩٩١ فعلية	١٩٩٢ ميزانية
الايرادات	٢٤ر٤٤٩	٣٥ر٣٠٦	٣٤ر٧٩٧	٤٥ر٧٧٨
إيرادات الضرائب غير النفطية	١٠ر٠٣٩	١٢ر٠٦١	١٣ر٦٨٢	٢١ر٢١٥
الإيرادات النفطية	١٠ر٢٢٢	٦ر٩٩٤	١٢ر٢٨٢	٥ر٨٩٤
إيرادات أخرى (أصول حكومية، قروض، الخ.)	٤ر١٨٨	١٦ر٢٥١	٨ر٨٣٣	١٨ر٦٦٩
النفقات	٣٥ر٩٦٧	٥٠ر٩٨٠	٤٦ر٧٩٨	٥٨ر١١٤
النفقات الجارية	٢٨ر٨٣٤	٤٠ر٣٤٤	٣٩ر٩٣٧	٤٤ر٢٣٧
النفقات الرأسمالية	٧ر١٣٣	١٠ر٦٣٦	٦ر٨٦١	١٣ر٨٧٧
العجز	-١١ر٥١٨	-١٥ر٦٧٤	-١٢ر٠٠١	-١٢ر٣٣٦

المصدر: المؤسسة المصرفية العربية، Economic and Financial Quarterly, June 1992, No. 20.

أعلى منها في أية منطقة نامية أخرى باستثناء امريكا اللاتينية. والسبب وراء هذا التطور هو الارتفاع الكبير في ديون بلدان مجلس التعاون الخليجي، من أقل بقليل من ٤٢ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى نحو ٨٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وهذه الديون هي في معظمها تجارية وقصيرة الأجل (٧٥ في المائة تقريبا من المجموع)، وبأسعار فائدة عالية نسبيا، مما يفسر الزيادة الهامة في مجموع مدفوعات خدمة الديون للمنطقة وتدهور نسبة خدمة الدين لديها(٦٥).

وبالرغم من اختلاف أوضاع بلدان الاسكوا فيما يتعلق بالدين الخارجي، تجدر الاشارة الى ما يلي:

(٦٥) أنظر المرفق الثاني للاطلاع على المعلومات المتعلقة بكل بلد على حدة بشأن حجم مجموع الديون الخارجية والديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل ونسبة خدمة الدين.

١- توصل عدد من بلدان الاسكوا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الى اتفاقات مع الدائنين لتخفيض مدفوعات خدمة ديونها

وأبرز مثال لذلك هو مصر. فهي على وشك الانتهاء من عملية تخفيض الديون. فقد وافق نادي باريس على إلغاء ٥٠ في المائة من مبلغ ٢ر٢٠ بليون دولار المستحق له على مصر، على ثلاث مراحل. وبالاضافة الى ذلك، ألغت بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي ٧ بلايين دولار من ديون مصر كما أعفتها الولايات المتحدة من دفع ٦ر٧ بليون دولار من المبيعات العسكرية. وعلاوة على ذلك، التوصل الى اتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمنح مصر فرصة لإجراء مباحثات مع نادي لندن فيما يتعلق بإعادة جدولة ديونها التجارية. وتشير التقديرات الى أن الديون الخارجية لمصر بلغت حوالي ٢٥ بليون دولار بنهاية عام ١٩٩٢ مقابل أكثر من ٥٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ في حين أن أرصدتها الخارجية بلغت أكثر من ١٤ بليون دولار.

كما أعاد الاردن جدولة معظم ديونه الرسمية (الثنائية ومتعددة الاطراف). ففي أوائل عام ١٩٩٢ توصل الاردن الى اتفاق مع نادي لندن لإعادة شراء ديونه بما يعادل ٣٧ في المائة من القيمة الاسمية لرأس المال و ٤٨ في المائة من القيمة الاسمية للفائدة. وقد زادت الأرصدة الخارجية للاردن[٦٦] بانتظام خلال السنتين الماضيتين وتجاوزت ٤ بلايين دولار في نهاية عام ١٩٩٢.

كما استطاعت الجمهورية اليمنية إعادة جدولة جزء هام من ديونها التجارية[٦٧].

٢- كانت المنح ومساعدة التمويل الانمائي الممنوحة من بلدان مجلس التعاون الخليجي الى عدد من البلدان الاخرى في الاسكوا هامة خلال السنوات القليلة الماضية

بلغت المعونة التساهلية الثنائية المقدمة من بلدان مجلس التعاون الخليجي الى البلدان الأخرى في الاسكوا ٨ر٣٧٠٨ بليون دولار في عام ١٩٩٠ وقد شكلت المعونة المقدمة الى مصر وحدها زهاء ٦٠ في المائة من المجموع. وقد أتى حوالي ٨٥ في المائة من مجموع المعونة من المملكة العربية السعودية والكويت. غير أن الطبيعة المؤقتة لهذه المعونة لا تخفف عبء تسديد الديون في الأجل الطويل. وبالفعل فقد انخفضت اعانات بلدان مجلس التعاون الخليجي الى بلدان اخرى في الاسكوا في عام ١٩٩١ الى خُمس مستواها تقريبا في عام ١٩٩٠. ومن غير المؤكد أن تواصل بلدان مجلس التعاون الخليجي دفع مبالغ هامة من المعونة في الأجل المتوسط نظرا للقيود المالية التي تواجه هذه البلدان في أعقاب أزمة الخليج.

---

(٦٦) بما في ذلك احتياطيات القطاع المصرفي (٣ بلايين دولار) واحتياطيات البنك المركزي (٨ر٠ بليون دولار) واحتياطيات القطاع المصرفي لدى البنك المركزي (٢ر٠ بليون دولار).

(٦٧) وهي في معظمها ائتمانات تصدير قصيرة الأجل (ائتمانات توريد وائتمانات تجارية قصيرة الأجل ومتأخرات الفائدة ورأس المال على جميع انواع ائتمانات التصدير، التي تعتبر مطالبات قصيرة الأجل).

٣- زيادة الصادرات وتخفيض عجز الميزانية هما من العوامل الهامة لتخفيف عبء الديون بصورة مطردة

استفاد عدد من بلدان الاسكوا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الى حد بعيد من اتفاقات اعادة جدولة الديون التي توصلت اليها مع الدائنين. فقد زادت ايراداتها من النقد الاجنبي ولكن نسبة خدمة الدين في المنطقة ككل ازدادت سوءاً، اذ ارتفعت من ١٨ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٢٥ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٢. غير أن بعض بلدان الاسكوا مثل مصر والجمهورية العربية السورية والأردن والجمهورية اليمنية بذلت جهوداً جدية للحد من عجز الميزانية بهدف الحفاظ على الفوائد التي قد تنجم عن أي تحسن في عائدات التصدير. ومن المتوقع أن تؤدي تدابير التحوّل الى القطاع الخاص التي يعتزم عدد من البلدان اتخاذها، الى إلغاء الاعانات المالية المدفوعة الى مؤسسات القطاع العام غير الكفؤة مما يساعد على خفض مستوى عجز الميزانية.

٤- لم تستفد بلدان الاسكوا من نمو استثمارات الحافظة في البلدان النامية خلال السنوات الثلاث الاخيرة

تشير التقديرات الى أن تدفقات استثمارات الحافظة التي يمكن تعريفها بأنها شراء السندات والاوراق التجارية وأسهم رأس المال وشهادات الايداع) الى البلدان النامية زادت من حوالي ٩ر٣ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٢٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢[٦٨]. كما تشير التقديرات الى أن التدفقات الى بلدان الاسكوا بلغت أقل من ٨٠ مليون دولار خلال هذه الفترة. وكانت الزيادة في تدفقات استثمارات الحافظة من أكثر التطورات لفتاً للنظر في سوق الديون الدولية خلال السنوات القليلة الماضية. إلا أن معظم هذه التدفقات وُجهت الى امريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا. ولم ينجح عدد من بلدان الاسكوا في جهوده لاجتذاب جزء من هذه التدفقات. وكان التأخير في تنفيذ برنامج التحوّل الى القطاع الخاص عقبة هامة حالت دون حصول مصر على أموال من اسواق الاستثمار الخاصة. وبقي تداول سندات التنمية وأذون الخزانة في عُمان داخليا إذ اقتصر شراؤها على المستثمرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويعود فشل بلدان المنطقة في اجتذاب مبالغ هامة من تدفقات استثمارات الحافظة الدولية الى عدد من العوامل من أهمها عدم الاستقرار السياسي وعدم الالتزام بالمعايير الدولية للابلاغ المحاسبي، وانخفاض معدلات العوائد وعدم وجود اسواق مالية قادرة على تشكيل وادارة ادوات استثمارية جذابة.

جيم- القطاع المصرفي

كان القطاع المصرفي في منطقة الاسكوا في عام ١٩٩٢ يقدم صورة مختلطة. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، سجلت المصارف السعودية ارباحا عالية وزادت قاعدتها الرأسمالية امتثالاً لنسبة كفاية رأس المال البالغة ٨ في المائة (نسبة الاصول الى رأس المال) التي أوصى بها مصرف التسويات الدولية.

---

(٦٨) Middle East Economic Survey, 21 September 1992.

وتخطت المصارف الاقليمية الموجودة في البحرين آثار أزمة الخليج تقريباً. وبعكس ذلك، ظلت المصارف الكويتية باستثناء بنك الكويت الوطني تنوء تحت عبء قروض معدومة هائلة وتعتمد على دعم البنك المركزي. وفي بلدان أخرى في الاسكوا، واصلت الحكومات اهتمامها باصلاح القطاع المصرفي الذي يتسم بأنه ليس لديه ما يكفي من الأنظمة ومن رؤوس الاموال. وقد اتخذت مصر والاردن ولبنان تدابير لرفع القاعدة الرأسمالية لمصارفها. ففي مصر، على سبيل المثال، فرض القانون المصرفي لعام ١٩٩٢ توصيات مصرف التسويات الدولية على جميع المصارف بغض النظر عن عملياتها الدولية. وفي عام ١٩٩٢ لم يستطع سوى ٢٠ من مصارف مصر البالغ عددها ١٠١، تطبيق هذه التوصيات. وقد أعطت الحكومة مهلة ٤ سنوات للمصارف لرفع قاعدتها الرأسمالية الى ١٠٠ مليون جنيه مصري (٣٠ مليون دولار).

ونظرا الى الاحتياجات الرأسمالية الجديدة، قد لا ينجح العديد من المصارف التي لديها قاعدة رأسمالية ضعيفة في إيجاد أسهم رأسمالية اضافية وسيكون من الضروري بالتالي تصفيتها. وربما يكون هذا تطورا يرحب به في البلدان التي يوجد فيها عدد أكبر من اللازم من المصارف مثل مصر التي تسيطر فيها أربعة مصارف مملوكة للدولة على ٦٠ في المائة من أصول النظام المصرفي. وفي الاردن، يركز البنك المركزي على ادماج مصارف الاستثمار تمشياً مع الاتجاه الذي بدأ في عام ١٩٩٠. وبالمثل، يُتوقع حدوث حالات ادماج كثيرة بين مصارف لبنان الـ ٨٤.

ويقوم البنك المركزي الاردني ببحث امكانية فرض حد أدنى لمستوى رأس المال قدره ١٠ ملايين دينار اردني (١٥ مليون دولار) بهدف تعزيز القاعدة الرأسمالية للمصارف. وقد شرع الاردن في معالجة نقاط الضعف الهيكلية في نظامه المصرفي عام ١٩٨٨ بعد ان ابرز انهيار مصرف محلي كبير وجود عيوب خطيرة في اشراف البنك المركزي على الانشطة المصرفية ورصدها. ومنذ ذلك الحين تم تعزيز قدرة البنك المركزي على الاشراف، كما تم رفع التزامات الغطاء وتحرير أسعار الفائدة.

وقد أحرزت مصر ايضا تقدما في هذا الصدد. فقد أدى القانون المصرفي الجديد (أنظر أدناه) الى تعزيز قدرة البنك المركزي المصري على التدخل واشتراط رصد اموال لحماية اصحاب الودائع، اذا اقتضى الامر ذلك، بالاضافة الى اتخاذ تدابير لتعزيز القاعدة الرأسمالية للمصارف. كما يتيح القانون مجالاً أكبر للتنافس في تحديد الرسوم. ويمنح البرنامج الحكومي للتحوّل الى القطاع الخاص المصارف فرصا لتنويع مصادر الدخل من خلال الاكتتاب وتقديم المشورة في الخدمات المالية من خلال الترتيب لبيع الشركات المملوكة للحكومة.

وفي حين يبدو ان مصارف بلدان مجلس التعاون الخليجي قد تخطت عموماً آثار أزمة الخليج حيث أن العديد منها سجل عائدا على اسهم رأس المال تجاوز ١٠ في المائة في عام ١٩٩٢، فان عددا من المصارف التي كان لها وجود في الاسواق المالية الدولية قبل أزمة الخليج، وجّه اهتمامه بشكل متزايد الى السوق المحلية.

إلا ان الالتجاء الى السوق المحلية أتاح لمصارف بلدان مجلس التعاون الخليجي فرصة للقيام بدور اكبر في تمويل عجز الميزانية واحتياجات الاستثمار ووضع برامج للديون المحلية كان المفروض وضعها منذ فترة طويلة.

وقد أحدث تحول بلدان مجلس التعاون الخليجي من مقرض صافٍ الى مقترض صافٍ، فرص أعمال جديدة لمصارفها، وهي تتمتع بميزة الحصول على ودائع العملاء بتكلفة منخفضة. وعلاوة على ذلك، فان زيادة السيولة في مصارف مجلس التعاون الخليجي الناتجة عن استرجاع الاموال عقب أزمة الخليج من جهة، وعن رفع القيود على اسعار الفائدة من جهة أخرى شجعت المصارف على توسيع نطاق أنشطتها لتشمل بلدانا أخرى في مجلس التعاون الخليجي.

وخلال السنوات القليلة الماضية اصبح النظام المصرفي في بلدان مجلس التعاون الخليجي عاملا هاما في تعزيز أنشطة القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية غير التضخمية. وفي معظم هذه البلدان تعد الاسهم المصرفية من فرص الاستثمار المحلية الاكثر تطوراً. وقد نالت أسهم المصارف مركزا مرموقاً في المملكة العربية السعودية التي تمتلك فيها المصارف جزءاً كبيراً من مجموع رؤوس اموال سوق الأوراق المالية.

الكويت

في أيار/مايو ١٩٩١ وافقت حكومة الكويت على برنامج لتسوية ديون المصارف التجارية تبلغ تكاليفه ٢٠ بليون دولار. وتضمنت المرحلة الاولى من البرنامج مبادلة حوافظ القروض المعدومة لدى البنوك بسندات حكومية مدتها ٢٠ عاما. ويطلب في المرحلة الثانية من الأشخاص المدينين للمصارف ومن ضامني الديون تقديم تفاصيل عن اوضاعهم المالية بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، في حين تعنى المرحلتان الثالثة والرابعة بجدول زمني لاعادة جدولة تسديد الديون تقوم بوضعه المصارف.

ونتيجة لانخفاض عدد السكان والكساد الاقتصادي الناجم عن أزمة الخليج تقلصت السوق المصرفية الكويتية بصورة كبيرة. وبالرغم من أن دعم المصارف ماليا لمنع افلاسها أمر لا بدّ منه في ضوء ضعف الوضع المالي للمصارف التجارية بوجه عام، فانه يحمل في طياته بذور مشاكل الارباح الجارية التي تواجهها المصارف. ونظرا الى أن سندات الديون تحمل سعر فائدة قدره ٥ في المائة، وهو يقل عن سعر الفائدة على الودائع بنسبة ٤ في المائة وان نسبة سندات الديون الى مجموع الاصول تتجاوز ٥٠ في المائة في جميع البنوك باستثناء بنك الكويت الوطني فان نطاق زيادة ربحيتها كان محدودا للغاية. وبالاضافة الى ذلك تبقى المصارف معتمدة على الدعم من البنك المركزي الذي يضع لديها ودائع بالدينار الكويتي بدون فائدة. وزادت الضغوط التي يمارسها البنك المركزي على المصارف، ولا سيما الضعيفة منها، بعد الغاء سوق المصارف التي تتعامل بالدينار الكويتي في أواخر عام ١٩٩٢، في الكويت وخارجها كرد فعل على قيام المصارف برفع أسعار الفائدة بالدينار الكويتي لديها سعياً منها لاجتذاب مزيد من الاموال. وبالرغم من أن البنك المركزي قد خفف من القيود بين المصارف في أوائل عام ١٩٩٣ للسماح بالاقراض بالدينار الكويتي في السوق المحلية، فان القيود المتعلقة بسوق التعامل الاقليمي بالدينار الكويتي بقيت نافذة، وكذلك الامر بالنسبة للقيود المتعلقة بسوق المصارف بالعملة الاجنبية؛ إذ ليس بامكان المصارف أن تحصل على دنانير كويتية من مصارف في الخارج أو تودعها لديها كما لا يمكنها أن تحصل على عملات أجنبية إلا من البنك المركزي.

وقد دفعت الصعوبات المالية الحالية للقطاع المالي الكويتي بعض المؤسسات المالية في البلد الى التفكير في الاندماج. وتعتزم شركات الاستثمار الكويتية الرئيسة الثلاث[٦٩] الاندماج في مؤسسة واحدة تملك الحصة الكبرى منها سلطة الاستثمار الكويتية التابعة للحكومة. ويبدو أن ضعف الموقف الكويتي في الاسواق المالية الدولية لم يعد يبرر وجود ثلاث شركات استثمارية مملوكة للدولة.

ويبين الجدول ٣٩ أن القطاع المصرفي الكويتي لم يتخطّ بعد كل آثار أزمة الخليج. فقد انخفض مجموع رأس المال السهمي (أي رأس المال السهمي والاحتياطيات) في نهاية عام ١٩٩٢ بمقدار ٣٠١ر٤ مليون دينار كويتي (٩٩٥ مليون دولار) عن المستوى الذي كان عليه في نهاية السنة السابقة لأزمة الخليج (١٠٨٧ر٥ مليون دينار كويتي). وانخفض مجموع أصول المصارف التي كانت في ازدياد قبل أزمة الخليج وبلغت ١٠٩٧٢ مليون دينار كويتي في عام ١٩٨٩، الى ٨٤١٣ر١ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩١ والى ٨٣٦٠ر٨ مليون دينار كويتي في عام ١٩٩٢. وبينما عادت الودائع المصرفية الى مستواها الطبيعي تقريبا بحلول نهاية عام ١٩٩٢، فان مطالبات المصارف على القطاع الخاص بقيت دون ربع مستواها في عام ١٩٩٠ بسبب الانكماش الاقتصادي. وبالرغم من أن القروض المصرفية في عام ١٩٩٢ (٧٦١ر٣ مليون دينار كويتي) زادت بحوالي ٣٢ في المائة على مستواها في عام ١٩٩١ (٥٧٧ر٨ مليون دينار كويتي) فانها لم تشكل سوى ١٦ في المائة من القروض المصرفية في عام ١٩٨٩.

الجدول ٣٩- الكويت: النتائج المصرفية (أ)، ١٩٨٧-١٩٨٩ و ١٩٩١-١٩٩٢
(بملايين الدنانير الكويتية)

نهاية عام	أسهم رس المال	الأصول	الودائع (ب)	المطالبات على القطاع الخاص (ج)	نسبة رأس المال الى الأصول
١٩٨٧	١ ٠٠١ر٩	٩ ٩٤٢ر٥	٤ ٦٢٢ر٩	٥ ٤٧٣ر٢	١٠ر١
١٩٨٨	١ ٠٤٩ر٥	١٠ ٤٠١ر٩	٤ ٨٤٨ر٥	٥ ٦٥٩ر٢	١٠ر١
١٩٨٩	١ ٠٨٧ر٥	١٠ ٩٧٢ر٠	٥ ٠٧٠ر٥	٥ ٤٧١ر٧	٩ر٩
١٩٩١	٧٨٦ر١	٨ ٤١٣ر١	٥ ٠٠٦ر٢	١ ١٢٧ر١	٩ر٣
١٩٩٢	٧٨٦ر١	٨ ٣٦٠ر٨	٤ ٩٩١ر٨	١ ٣٢٤ر٧	٩ر٤

المصدر: البنك المركزي الكويتي، Monthly Monetary Review، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(أ) لا تشمل المصارف المتخصصة.
(ب) بما في ذلك الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص.
(ج) بما في ذلك المطالبات على المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية المتخصصة.

ملاحظة: (١) لم تنشر أية بيانات لعام ١٩٩٠ بسبب أزمة الخليج.

(٢) تشمل البيانات نتائج شراء ديون المؤسسات الكويتية المدينة مقابل إصدار سندات حكومية، اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

---

(٦٩) وهي شركة الاستثمار الدولية الكويتية، والشركة الكويتية للتجارة الخارجية والتعاقد والاستثمار وشركة الاستثمار الكويتية.

المملكة العربية السعودية

ذكر بنك التسويات الدولية(٧٠)، أن النظام المصرفي السعودي قام بسحب حوالي ١٦٫٨ بليون دولار من حساباته لدى مصارف البلدان المتقدمة أثناء فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وقد قامت المصارف التجارية بمعظم عمليات السحب بهدف تلبية الطلب المتزايد على القروض في القطاع الخاص الداخلي والاقتراض من جانب الشركات المملوكة للدولة ومن أجل تخفيف الضغوط على الموارد المالية الحكومية، سُمح للشركات العامة والمختلطة الرئيسة بالاقتراض مباشرة من المصارف المحلية وكذلك الدولية. وتشير التقديرات إلى أن مجموع المبالغ المقترضة بلغ خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢، أكثر من ١٥ بليون دولار وقدمت منها المصارف المحلية حوالي ٨ بلايين دولار.

وتبين نتائج عام ١٩٩٢ أن أداء معظم المصارف السعودية، إذا ما قيس بالأرباح قبل اقتطاع الضرائب، شهد تحسناً كبيراً، (الجدول ٤٠). وقد أدى انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة التي يوجد فيها جزء هام من الأرصدة الخارجية للمصارف السعودية، الى تقلص هوامش الربح في عام ١٩٩٢ (مقاسة بنسبة الربح إلى رأس المال) بالنسبة إلى العديد من هذه المصارف.

وقد رفعت عدة مصارف سعودية قاعدتها الرأسمالية خلال عام ١٩٩٢ عن طريق إصدار أسهم زاد عدد المكتتبين فيها عن المطلوب بكثير. وقد تم تمويل إفراط الاكتتاب هذا إلى حد بعيد عن طريق قيام المصارف بمنح كامل قيمة القروض المطلوبة منها تقريبا مما حدا بالسلطات الى تحديد قيمة القرض المصرفي بـ ٥٠ في المائة من قيمة السهم وذلك لمنع الافراط في الاقتراض الذي قد يؤثر على الوضع المالي للمصارف. وإن ارتفاع أسعار الأسهم، وبشكل خاص أسهم المصارف، والطلب الكبير عليها من جانب الجمهور قد مكّن المصارف من تحقيق أرباح من هذه الإصدارات وأن تزيد احتياطياتها ورأس مالها. وبالفعل فقد أصبح سوق الأسهم النشط مصدراً لرؤوس الاموال الجديدة والايرادات غير المدرجة في ميزانيات المصارف.

وتشير النتائج الايجابية في ميزانيات معظم المصارف السعودية في عام ١٩٩٢ الى أن القروض المعدومة التي نالت من أداء المصارف خلال معظم الثمانينات لم تعد تمثّل مشكلة كبيرة. فقد فاق نمو الودائع والتوسع في الاقراض خلال السنتين الماضيتين قدرة المصارف على توليد رأس المال داخليا، مما أدى الى انخفاض نسبة كفاية رأس المال في العديد من هذه البنوك دون المستوى الذي أوصى به بنك التسويات الدولية وهو ٨ في المائة. ولتصحيح هذا الوضع، قامت المصارف بطرح إصدارات سهمية.

وكان من النتائج الثانوية لهذه الاصدارات، وخصوصا بالنسبة للمصارف التي يمتلك الأجانب جزءاً من أسهم رأس المال فيها تخفيض نسبة الأسهم المملوكة للأجانب وبالتالي حدوث تحوّل في هيكل ملكية النظام المصرفي السعودي. وكجزء من عملية سعودة المصارف المحلية التي نفذت في أوائل الثمانينات،

---

(٧٠) بنك التسويات الدولية، تطورات الاسواق المصرفية والمالية الدولية، شباط/فبراير ١٩٩٢.

الجدول ٤٠- المملكة العربية السعودية: نتائج المصارف، ١٩٩٠-١٩٩٢

		رأس المال (ملايين الدولارات)	الأصول (ملايين الدولارات)	نسبة رأس المال الى الأصول (نسبة مئوية)	الأرباح السابقة للضريبة (نسبة مئوية)	أرباح رأس المال (نسبة مئوية)	عائدات الأصول (نسبة مئوية)
بنك الرياض	١٩٩٢	١ر٧١٧	١٣ر٥٩٤	١٢ر٦٨	١٩٩ر٢	١١ر٦٠	١ر٤٧
	١٩٩١	١ر١٥٩	١٢ر٨٧٨	٨ر٩٤	١٠٦ر٠	٩ر٢٠	٠ر٨٢
	١٩٩٠	١ر١٣١	١١ر٨٤٢	٩ر٥٥	٧٢ر٩	٦ر٤٤	٠ر٦٢
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	١٩٩٢	٩٤٣	٧ر٠٨٣	١٣ر٣١	١٧٢ر١	١٨ر٢٥	٢ر٤٢
	١٩٩١	٨٩١	٦ر١٩٩	١٤ر٣٧	١٨٧ر٠	٢٢ر٠٠	٣ر٠٢
	١٩٩٠	٨٠٨	٤ر٩٣٥	١٦ر٣٧	٢٨٦ر٧	٣٥ر٤٨	٥ر٨١
البنك السعودي الأمريكي	١٩٩٢	٧٠١	٨ر٨٨٦	٧ر٨٩	٢٤٣ر١	٣٤ر٦٨	٢ر٧٠
	١٩٩١	٦٤٠	٩ر٧٢١	٦ر٥٨	٢٠١ر٠	٣٢ر٩٠	٢ر٠٦
	١٩٩٠			٧ر٢٦		٢٥ر٧٠	٠٠
البنك السعودي الفرنسي	١٩٩٢	٦٢٢	٦ر١٣١	١٠ر١٥	٥٣ر٤	٨ر٥٨	٠ر٨٧
	١٩٩١	٣١٤	٥ر٥٠٨	٥ر٧٠	٤٢ر٠	١٣ر٣٨	٠ر٧٦
	١٩٩٠			٦ر١١		١١ر٦٠	٠٠
البنك العربي الوطني	١٩٩٢	٦٠٠	٧ر٦٥٠	٧ر٨٤	١٠٢ر٧	١٧ر١٢	١ر٣٤
	١٩٩١	٥٦٤	٥ر٦٤٥	٩ر٩٩	٨١ر٠	١٤ر٨٠	١ر٤٤
	١٩٩٠			١٣ر٩٨		١٧ر١٠	
بنك القاهرة السعودي	١٩٩٢	٤٠١	٣ر٥٩٠	١١ر١٧	٤٩ر٢	١٢ر٢٧	١ر٣٧
	١٩٩١	١٣٩	٣ر٥٧٧	٣ر٨٨	٠٠	٠٠	٠٠
	١٩٩٠			٤ر٥٤	٠٠	٠٠	٠٠
البنك السعودي البريطاني	١٩٩٢	٣٤٠	٥ر٥٢٨	٦ر١٥	٧١ر٦	٢١ر٠٦	١ر٣٠
	١٩٩١	٢٦٨	٤ر٣٣٨	٦ر١٨	٦٧ر٠	٢٧ر٢٠	١ر٥٤
	١٩٩٠			٦ر٠٩		٢٤ر٧٠	٠٠
البنك السعودي الهولندي	١٩٩٢	٢٦٦	٣ ٥٧٩	٧ر٤٣	٣٥ر٧	١٣ر٤٢	١ر٠٠
	١٩٩١	٢٣٢	٢ ٩٩٤	٧ر٧٥	٣٤ر٠	١٥ر٩٠	١ر١٤
	١٩٩٠			٧ر٨٢		١١ر٨٠	٠٠
البنك السعودي التجاري المتحد	١٩٩٢	٢١٩	٢ر٤٣٧	٨ر٩٩	٥٥ر٩	٢٥ر٥٣	٢ر٢٩
	١٩٩١	١٦٤	٢ر١٨٣	٧ر٤٩	٤٥ر٠	٣١ر٦٠	٢ر٠٥
	١٩٩٠					٣٢ر٨٠	٠٠

الجدول ٤٠- (تابـــع)

		رأس المال (ملايين الدولارات)	الأصول (ملايين الدولارات)	نسبة رأس المال الى الأصول (نسبة مئوية)	الأرباح السابقة للضريبة (نسبة مئوية)	أرباح رأس المال (نسبة مئوية)	عائدات الأصول (نسبة مئوية)
البنك السعودي للاستثمار	١٩٩٢	٨٠	١ر٤٠٤	٥ر٧٠	١ر٣	١ر٦٣	٠ر٠٩
	١٩٩١	٧٠	١ر٢٩٧	٥ر٣٧	٧ر٠	١٠ر٦٠	٠ر٥٤
	١٩٩٠			٥ر٠٩		٥ر٩٠	٠٠
بنك الجزيرة	١٩٩٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
	١٩٩١	٥٤	١ر٢٣٢	٤ر٣٨	٠٠	٠٠	٠٠
	١٩٩٠	٥٤	١ر٠٤٥	٥ر١٦	٠٠	٠٠	٠٠

المصدر: Banker Magazine، تشـرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ونيسان/ابريل ١٩٩٣، Middle East Economic Survey ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

(*) لم يدرج البنك التجاري الوطني الذي هو أكبر مصرف من حيث الأصول في الجدول نظرا إلى أنه لم ينشر ميزانيته منذ عام ١٩٨٩.

اضطرت فروع المصارف الاجنبية العاملة في المملكة العربية السعودية الى الاندماج محليا وقبول امتلاك السعوديين لأغلبية أسهم رأس المال. وأدت هذه العملية الى نظام حددت فيه الحصة القصوى للاجانب بين ٣٥ في المائة و ٤٠ في المائة.

وأصبح سوق الأوراق المالية السعودي الذي أنشئ بصورة غير رسمية في عام ١٩٩١ مصدرا لفرص الاعمال التجارية المزدوجة بالنسبة للمصارف حيث انه يوفر لها اموال اضافية لتوسيع انشطتها ويولّد أجزاء من ايراداتها إذ ان المصارف هي الوحيدة المسموح لها بالاتجار بالاسهم، وذلك لمنع المضاربات والتجاوزات المحتملة المتصلة بسوق الأوراق المالية. وتم التخلي عن خطة لتخصيص دور للاتجار بالاسهم في مقر مؤسسة النقد العربي السعودي وأنشئ بدلاً من ذلك نظام الكتروني للمعلومات المتعلقة بالأوراق المالية بغية التوفيق بين الطلب والعرض في الاسهم. ونظرا إلى ان المصارف تحتكر استخدام هذا النظام فقد أنشأ العديد منها صناديق استئمانية للاستثمار في الأسهم المحلية.

وكان أهم تطورين في النظام المصرفي السعودي خلال السنتين الماضيتين اقتراض الحكومة السعودية مبالغ ضخمة لتمويل عجز الميزانية واستحداث أدوات مالية لتحل محل حساب ودائع البنوك التجارية. ويقدر مجموع الأموال التي استرجعتها المصارف في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ بحوالي ٣٥ بليون دولار من اموالها الموظفة في الخارج لتلبية طلب الحكومة على الاموال. ويعتقد أن تحويل الاموال الموظفة بين المصارف في الخارج ولا سيما بدولار الولايات المتحدة التي كان فيها سعر الفائدة منخفضا جدا خلال السنتين الاخيرتين، الى ديون حكومية متوسطة الأجل، لن يؤثر على ايرادات المصارف

السعودية في الأجل القصير. إلا ان الحالة قد لا تكون كذلك اذا استمرت الحكومة في الاقتراض على الوتيرة الحالية نظرا الى انه قد يظهر عدم توافق بين الآجال وبين الودائع والاقراض، وذلك لأن الاموال الموظفة بين المصارف هي في الغالب قصيرة الأجل وتتذبذب فيها الايرادات حسب سعر الفائدة الدولي في حين أن الاقتراض الحكومي لأجل متوسط أو طويل وأسعار فائدة ثابتة في معظم الأحيان.

الامارات العربية المتحدة

نتيجة لقضية بنك الاعتماد والتجارة الدولية، أنشأ البنك المركزي للامارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٢ لجنة دائمة للاشراف على العمليات المصرفية ومنحها ولاية واسعة النطاق لتنظيم الأنشطة المصرفية.

وقد أثّرت قضية بنك الاعتماد والتجارة الدولي بشكل خطير على القطاع المصرفي في الامارات العربية المتحدة. وفي أعقاب أزمة الخليج، بُحثت إمكانية الاستفادة من الوزن المالي للبلد في تعجيل وتيرة تطوير السوق المالية. بيد أن إغلاق مكاتب بنك الاعتماد والتجارة الدولي في شتى أنحاء العالم وما تكبدته الحكومة بوصفها أكبر مساهم في المصرف من خسارة نتيجة لذلك، وجّه انتباهها الى إصلاح القطاع المصرفي.

وقد تأثر القطاع المصرفي في الامارات العربية المتحدة بقلة فرص الاقراض والقيود المفروضة على قدرة المصارف على شراء وبيع الاسهم (٧١) وتجزؤ السوق الداخلية، وأثر القروض المعدومة المحلية والتنافس المكثف بين مؤسسات الايداع المسجلة الثماني عشرة. وبالاضافة الى ذلك، تأثر القطاع المصرفي بانخفاض اسعار الفائدة على دولار الولايات المتحدة التي تعتمد عليها بنوك عديدة في نسبة عالية من ايراداتها. وفي الواقع، فان العديد من المصارف في الامارات العربية المتحدة هي مدعومة بودائع مجانية من البنك المركزي أو الحسابات الحكومية. غير أن الايرادات من استثمار هذه الودائع لا يمكن الحفاظ عليها اذا ظلت أسعار الفائدة للعملات التي أجريت بها الاستثمارات منخفضة أو بدأت بالهبوط.

ويضاف الى فرص الاقراض المحدودة المتوفرة للمصارف في الامارات العربية المتحدة وجود قيود على استخدام الأدوات المالية الأخرى، أي على التحول الى مجالات عمل أكثر ربحاً كالاسهم والسندات عندما تنخفض العائدات التي تستوفى بين البنوك مثلاً. وازدادت المشكلة سوءاً إذ ان المصارف التي كانت تقبل عادة الودائع بين البنوك بدأت تقلل من نمو الاصول بهدف الامتثال لنسبة كفاية رأس المال التي أوصى بها بنك التسويات المالية، وهي ٨ في المائة (الجدول ٤١). وتبلغ نسبة كفاية رأس المال في البنك المركزي حاليا ١ الى ١٥ أي انه يمكن للمصارف إقراض ١٥ مليون درهم لكل مليون درهم من رأس المال. وستتأثر المصارف الصغيرة التي تشكل فيها ودائع الحكومة جزءا كبيرا من حافظتها المالية، على

---

(٧١) يحظر البند ٤ من المادة ٩٠ من القانون المصرفي في الامارات العربية المتحدة على المصارف شراء الاسهم والسندات التي تصدرها الشركات التجارية بمبلغ يرفع حيازات المصرف منها إلى أكثر من ٢٥ في المائة من أمواله، إلا اذا اشتريت كتسوية لدين وفي هذه الحالة يجب بيع الفائض في ظرف سنتين.

الخصوص بتشديد متطلبات كفاية رأس المال، خصوصاً وأن فرص الإقراض لديها محدودة أكثر من تلك التي لدى البنوك الكبرى. غير أن العمليات المصرفية للشركات كسبت أهمية في الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٢، نظراً لكثرة الطلب على المنتجات والخدمات المالية. وقد كانت بعض الادوات مثل مقايضات سعر الفائدة واتفاقات السعر الآجل تعود بفائدة أو منفعة من الأعمال المربحة.

الجدول ٤١- الامارات العربية المتحدة، نتائج المصارف، ١٩٨٩-١٩٩١

(بملايين الدولارات)

	السنة	رأس المال	الأصول	القروض	الودائع	الأرباح السابقة للضريبة	نسبة رأس المال الى الأصول (نسبة مئوية)	أرباح رأس المال (نسبة مئوية)	الأصول عائدات الأصول (نسبة مئوية)
بنك دبي الوطني المحدود	١٩٩١	٩٥٨	٦ر٧١٠	٥٠٤	٥ر٤٠٥	١١٣	١٤ر٢٧	١١ر٨٠	١ر٦٨
	١٩٩٠	٩٣٩	٦ر٥٧٩	٤٠٧	٥ر٢١١	١٢٧	١٤ر٢٨	١٣ر٥٠	١ر٩٣
	١٩٨٩	٩٠٦	٦ر٢٩١	٤٨٩	٥ر٠٨٣	١١٩	١٤ر٤٠	١٣ر١٣	١ر٨٩
بنك أبو ظبي الوطني	١٩٩١	٤٨٢	٦ر٩٣٤	٢ر٦٠٢	٥ر٤٦٧	٢٥	٦ر٩٥	٥ر١٩	٠ر٣٦
	١٩٩٠	٤٨٠	٦ر٤١٧	٢ر١١٨	٤ر٦٨٠	٢٥	٧ر٤٧	٥ر٢٠	٠ر٣٨
	١٩٨٩	٤٧٥	٥ر٧١٦	١ر٨٥٨	٣ر٥٣٩	٢٩	٨ر٣٠	٦ر١٠	٠ر٥١
بنك عُمان المحدود	١٩٩١	٢٤٤	٢ر٦٦٣	١ر٣٨١	١ر٧٥٤	٣٨	٩ر١٥	١٦ر٩٦	١ر٤٣
	١٩٩٠	٢٣٠	٢ر٨٣٦	١ر٦٥٩	٢ر٠١٧	٢٩	٨ر١١	١٢ر٦١	١ر٠٢
	١٩٨٩	٢١٥	٣ر١٨٣	١ر٤٥١	٢ر٠٨٧	٢٨	٦ر٧٥	١٣ر٠٢	٠ر٨٨
بنك الامارات الدولي المحدود	١٩٩١	٢٧٩	٣ر٠٢٧	١ر٦٣٦	٢ر٢٨٣	٥٥	٩ر٢١	١٩ر٧٠	١ر٨٢
	١٩٩٠	٢٠٤	٢ر٠٧١	٩٢٧	١ر٦٦٨	٤١	٩ر٨٢	٢٠ر١٠	١ر٩٨
	١٩٨٩	١٧٧	١ر٧٧٣	٩٢٨	١ر٣٤٦	٣١	٩ر٩٩	١٧ر٥١	١ر٧٥
بنك أبو ظبي التجاري	١٩٩١	٤٢٦	٢ر٧٩٠	١ر٤٩٣	١ر٧٤٧	٢٣	١٥ر٢٦	٥ر٤٠	٠ر٨٢
	١٩٩٠	٤٠٣	٢ر٥٧١	١ر٢٦٨	١ر٥٦٣	٢١	١٥ر٦٧	٥ر٢١	٠ر٨١
	١٩٨٩	٣٨٢	٢ر٦٤٦	١ر٢١٤	١ر٤١١	٢٨	١٤ر٤٣	٧ر٣٣	١ر٠٦
المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية	١٩٩١	١٢٥	١ر٢٣٢	٣٣٥	٢٦٧	٧	١٠ر١٣	٥ر٥١	٠ر٥٧
	١٩٩٠	١١٨	١ر٠٨١	٣٨٦	٢٤٢	٢	١٠ر٩٠	١ر٦٩	٠ر١٩
	١٩٨٩	١١٦	١ر٠٢٢	٤٣٧	٢٤٥	١	١١ر٣٥	٠ر٨٦	٠ر٠٩
بنك دبي التجاري المحدود	١٩٩١	٨٥	٥٨٤	٢٦٠	٤٥١	١٢	١٤ر٥٦	١٤ر١٢	٢ر٠٥
	١٩٩٠	٨١	٣٨٢	٢٢٠	٢٤٩	١١	٢١ر٢٦	١٣ر٥٨	٢ر٨٨
	١٩٨٩	٧٨	٣٤٧	٢١٢	٢٢٦	١٠	٢٢ر٤٨	١٢ر٨٢	٢ر٨٨

المصدر: حسابات الاسكوا، استناداً الى Middle East Economic Survey، ٢٧ تموز/يوليو و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

مصـــر

خلال السنتين الأخيرتين تدخل البنك المركزي المصري في سوق العملة بأكثر من ١٠ بلايين دولار لمنع قيمة الجنيه المصري من الارتفاع مقابل دولار الولايات المتحدة. وبقي سعر صرف الجنيه ثابتاً عند مستوى ٣ر٣ جنيه مصري للدولار الواحد منذ تموز/يوليو ١٩٩١. وقد ارتفع سعر الفائدة الى ٢٠ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٢ أي بأكثر من ٧ في المائة على عام ١٩٩١ عندما تم تحريره. وقفزت عائدات أذون الخزانة الحكومية الى ١٨ في المائة أي زادت بنسبة ٧-٩ في المائة على عام ١٩٩١.

وقد ساعد استقرار أسعار الصرف وارتفاع اسعار الفائدة في رفع اجمالي ودائع النظام المصرفي بالعملة المحلية من ٨ر٤٢ بليون جنيه مصري في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩١ الى ٣ر٥٧ بليون جنيه مصري في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٢، بينما انخفضت ودائع العملة الاجنبية مما يعادل ٣ر٥٧ بليون جنيه مصري الى ٧ر٤٢ بليون جنيه مصري(٧٢). وبالاضافة الى ذلك، ارتفع تدفق رأس المال من خلال النظام المصرفي من حوالي ١٦ بليون دولار في عام ١٩٩١ الى ما يربو على ٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢ وذلك بسبب ارتفاع مستوى الأرصدة المصرية الخاصة التي تم استرجاعها مما يعكس زيادة الثقة في الاقتصاد.

ويعتبر اصلاح النظام النقدي والمصرفي المصري انجح عنصر في برنامج التكييف الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١.

وفيما يلي عرض لأوجه التقدم المحرز في هذا المجال(٧٣).

أسعار الفائدة: أُلغيت القيود على اسعار الفائدة في أوائل عام ١٩٩١ والقيد الوحيد المتبقي هو وجود حد أدنى يبلغ ١٢ في المائة على الودائع لأجل ثلاثة اشهر.

أسعار الصرف: رُفعت القيود عن اسعار الصرف بصورة كاملة واصبح الجنيه المصري قابلاً للتحويل بكل حرية. وفي شباط/فبراير ١٩٩١، أُلغي نظام تعدد أسعار الصرف وتم استبداله بنظام ثنائي القاعدة مع الحفاظ على هامش قدره ٥ في المائة بين سعر البنك المركزي الرسمي وسعر السوق غير الرسمي. وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ تم توحيد السعرين وبدأ البنك المركزي يتدخل في سوق الصرف لمنع ارتفاع قيمة الجنيه المصري.

أذون الخزانة: شرع البنك المركزي في إصدار أذون على الخزانة في أوائل عام ١٩٩١. وفي نهاية ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ كانت القيمة الاجمالية للأذون في حافظته تتجاوز ١٧ بليون جنيه مصري. ويتم عرض الأذون أسبوعيا وهي صكوك بآجال ٩١ و ١٨٢ و ٣٦٤ يوما. وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بلغ متوسط معدل العائد على هذه الأذون ٩ر١٧ في المائة و ٥٢ر١٧ في المائة و ٩٦ر١٧ في المائة على التوالي. وفي حين ان الحكومة تستخدم أذون الخزانة لخفض الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل عجز الميزانية فان

---

(٧٢) Middle East Monitor, February 1993.

(٧٣) Middle East Economic Survey, 12 October 1992، ومصادر دولية مختلفة.

البنك المركزي يعتبرها أداة لامتصاص فائض السيولة من السوق المحلية. وفي عام ١٩٩٢، تجاوزت إصدارات الأذون احتياجات الحكومة من الأموال. واحتفظ البنك المركزي بالفائض نيابة عن الحكومة بسعر فائدة محسوب على أساس أذون أجلها ٩١ يوما ناقصا منها ٢ في المائة.

الحد الاقصى للإئتمان: قبل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في ايار/مايو ١٩٩١، كان يسمح للمصارف بزيادة ائتمانات العملاء بمبلغ لا يتجاوز ٦٠ في المائة من الزيادة في ودائع العملاء. وبعد الاتفاق وضع نظام جديد للحد الاقصى للائتمان لتسترشد به المصارف وغيرها من المؤسسات الائتمانية، مع تخصيص حد أقصى مختلف لكل قطاع اقتصادي.

التزامات الغطاء: خُفضت حصة المصارف التجارية من الودائع بالعملة المحلية وبدون فائدة لدى البنك المركزي من ٢٥ في المائة الى ١٥ في المائة.

نسبة كفاية رأس المال: وفقاً للشروط التي وضعها بنك التسويات الدولية فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال وتمشيا مع الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي لاصلاح النظام المصرفي المصري الذي يعتبر من بين النظم المصرفية التي تتسم بعدم كفاية رأس مالها في منطقة الاسكوا، صدر القانون رقم ٣٧ في عام ١٩٩٢، الذي ينص على ان يكون للمصارف المصرية رأس مال مصرح لا يقل عن ١٠٠ مليون جنيه مصري وأن يكون نصف هذا المبلغ مدفوعا. كما يجب على فروع المصارف الاجنبية زيادة رأس مالها وفقا لذلك، وإن كان ذلك بالعملة الاجنبية، على أن تُنفذ هذه الزيادة بحلول نهاية عام ١٩٩٣.

ويعتزم البنك المركزي تخفيض عدد المصارف وفقا للاتجاه الذي بدأ في عام ١٩٩٠ لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية في القطاع المصرفي. ومن المتوقع صدور قانون مصرفي صارم جديد في عام ١٩٩٣. وبلغ مجموع أصول المصارف المرخصة[٧٤] في عام ١٩٩١ نحو ٥٥٩٩ مليون دينار أردني (٨٤٠٠ مليون دولار) وهذا يمثل زيادة قدرها ٣٧ في المائة بالنسبة للسنة السابقة (الجدول ٤٣). وتعزى هذه الزيادة الهامة في الأصول الى استرجاع أموال العائدين من الكويت وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وارتفعت ودائع القطاع الخاص بحوالي ٣١ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٢٥٥٦٫٩ مليون دينار أردني وحدثت زيادة كبيرة في الالتزامات الخارجية وهي في معظمها إيداعات من القطاع الخاص بالعملة الأجنبية) تزيد نسبتها عن ١٧٤ في المائة، حيث قفزت من ٤٥٩٫٨ مليون دينار أردني في عام ١٩٩٠ الى ١٢٦٠٫٤ مليون دينار أردني في عام ١٩٩١. وأدت زيادة توفر الأموال في القطاع المصرفي الى تخفيض اقتراضه من البنك المركزي من ٣٥٢٫٩ مليون دينار أردني في عام ١٩٩٠ الى ٣٠٤٫٦ مليون دينار أردني في عام ١٩٩١.

وفي الفترة الأخيرة شرع البنك المركزي في إصدار شهادات ايداع بدولارات الولايات المتحدة لتعرض على المصارف وغيرها من المؤسسات المالية التي تسعى الى تحقيق عائدات أكبر على الحوافظ المالية بالعملة الأجنبية. والهدف من إصدار هذه الشهادات التي تبلغ القيمة الإسمية لكل منها ١٠٠٠٠٠ دولار وتبلغ آجال استحقاقها سنة وسنتين وثلاث سنوات، هو اجتذاب عملات أجنبية الى البلد من جهة؛ وايجاد منافذ استثمار إضافية للعملة الأجنبية الموجودة في الأردن من جهة أخرى.

---

(٧٤) بما في ذلك مصارف الاستثمار وبنك الاسكان.

الجدول ٤٢- مصر: كشف موحّد لحسابات المصارف التجارية، ١٩٨٧-١٩٩١
(بملايين الجنيهات المصرية)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الاصول					
نقد	٧١٥	٧٢١	٨٤٠	٦٠٠	١ ١٩٢
السندات والاستثمارات	٤ ٣٣٣	٦ ٧٩٤	٧ ٦٢٧	٨ ١٣٦	١٦ ٣٨٦
الأرصدة لدى المصارف في مصر	١١ ٩٥٩	١٢ ٦٧٨	١٤ ٩٦٠	١٧ ٦٩٩	٢٦ ٩١٩
الأرصدة لدى المصارف في الخارج	٦ ٠٨١	١٠ ١٥٩	١٢ ٧٥٥	١٦ ١٠٨	٢٤ ٣٠٣
أرصدة القروض وعمليات					
الخصم ومنها:	٢٠ ١٥١	٢٣ ٦٧٣	٢٧ ٠٠١	٣٣ ٩٥٢	٤٣ ٤٣٦
القروض للقطاع الخارجي	٢٦٠	٤٠٦	٥١٤	٥٥٣	١ ٠٥٠
أصول اخرى	٢ ٦٧٠	٥ ٦٣٨	٧ ٩٣٤	٩ ٩٤٨	٧ ٨٩٤
الأصول = الخصوم	**٥٤ ٩٠٩**	**٥٩ ٦٦٣**	**٧٠ ٦١٧**	**٨٦ ٤٤٣**	**١٢٠ ١٣٠**
الخصوم					
رأس مال المساهمين	١ ٢٦٣	١ ٤١٠	١ ٧٨٤	٢ ٢٩١	٥ ٤٩٣
المخصصات	٢ ٠٠٧	٢ ٥١٣	٣ ٢٩٥	٣ ٩٧٢	٤ ٧٣٥
السندات والقروض طويلة الاجل	٢٠٣	٢٥٨	١٩١	٢٠٥	٢١٢
الالتزامات إزاء المصارف في مصر	٣ ١٥٧	٣ ٦٣٦	٣ ٩٦٥	٥ ٨٧٦	٦ ٨٦٩
الالتزامات إزاء المصارف في الخارج	٣ ٦٢٤	٤ ٣٠٦	٤ ٨٩٥	٦ ١٠٨	٨ ٢٩٦
مجموع الودائع					
ومنها:	٣٠ ٨١٣	٤١ ٠٨٧	٤٨ ٨٧١	٥٩ ٦٢٩	٨١ ٦٤٨
ودائع القطاع الخارجي	٢٩٥	٤٠٧	٤٣٠	٦٤٣	١ ٠٨٩
خصوم أخرى	٤ ٨٤٢	٦ ٤٥٣	٧ ٦١٦	٨ ٣٧١	١٠ ٨٧٧

المصدر: البنك المركزي المصري، Economic Review، المجلد ٣١، رقم ٤، ١٩٩٠/١٩٩١.

الاردن

يفكر البنك المركزي الأردني في فرض حد أدنى لرأس المال قدره ١٠ ملايين دينار أردني (١٥ مليون دولار) بالنسبة للمصارف المرخصة لتعزيز قاعدتها الرأسمالية مراعاة لنسبة كفاية رأس المال الموصى بها من قبل بنك التسويات الدولية. ومع أن عددا من المصارف لديها رأسمال يزيد بكثير عن الحد الأدنى المطلوب، فقد رفعت مصارف أخرى رأس مالها أو هي بصدد القيام بذلك.

الجدول ٤٣- الاردن: كشف موحد لحسابات المصارف التجارية، ١٩٨٧-١٩٩١
(بملايين الدنانير الاردنية)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الاصول					
النقد والمبالغ المستحقة على البنك					
المركزي	١٨١ر٠	١٤٩ر٥	٢٥٦ر٥	٢١٦ر٧	٦٢٩ر٣
الاصول الخارجية	٤٥٢ر٠	٦٧١ر٩	٨٣٢ر٣	١ ٠٠٦ر٢	١ ٩٨٦ر٦
المبالغ المستحقة على المصارف					
المحلية الأخرى	١٨٤ر٤	٢٢٨ر٣	٢٥٨ر٦	٢٢٧ر٢	١٦٦ر٣
قروض العملاء	١٥١٣ر٠	١ ٦٣٤ر٠	١ ٧٣٠ر٥	١ ٨٦٣ر٨	١ ٩٦٨ر٠
حوافظ الاستثمار	٣٤٠ر٧	٣٥١ر٨	٣٩٠ر١	٤٣٢ر٦	٤٧٤ر٢
أصول اخرى	٢٢٧ر٤	٢١٥ر٠	٣١١ر٣	٣٤٣ر٥	٣٧٤ر٧
الاصول = الخصوم	**٢ ٨٩٨ر٥**	**٣ ٢٥٠ر٥**	**٣ ٧٨٠ر٣**	**٤ ٠٩٠ر٠**	**٥ ٥٩٩ر١**
الخصوم					
رأسمال المساهمين	٢٢٩ر١	٢٥١ر٠	٢٨٠ر٩	٣١٢ر٣	٣٤٨ر٥
الالتزامات الخارجية	٣٨١ر٦	٥٥٢ر٣	٥٠٤ر٩	٤٥٩ر٨	١ ٢٦٠ر٤
الودائع الحكومية	١٧٧ر٦	١٧٦ر٣	٢٤٥ر٧	٢٩٩ر٣	٣١٩ر٣
ودائع القطاع الخاص	١ ٦٦٤ر٠	١ ٧٤٧ر٣	١ ٩٧٩ر٣	١ ٩٥٦ر٤	٢ ٥٥٦ر٩
المبالغ المستحقة للمصارف	١٣٣ر٢	١٦٧ر٤	١٧٢ر٥	٢٧٤ر٧	٢٦٠ر٠
الالتزامات إزاء البنك المركزي	١١٢ر٦	١١٥ر٣	٢٢١ر٢	٣٥٢ر٩	٣٠٤ر٦
الخصوم الأخرى	٢٠٠ر٤	٢٤٠ر٩	٣٧٥ر٨	٤٣٤ر٦	٥٤٩ر٤

المصدر: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، ١٩٩١.

سادسا- الزراعـــة

ألف- الأداء العام

قُدّر عدد السكان الزراعيين في منطقة الاسكوا بـ ٤٢ر٣ مليون نسمة في عام ١٩٩٢، أي ما يمثـــل حوالي ثلث مجموع السكان (الجدول ٤٤). وبلغت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي فـــي المتوسط ١٢ر١ في المائة في عام ١٩٩١، وتتراوح بين ٦ر١ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجـــي باستثناء المملكة العربية السعودية (٦ر٨ في المائة) وما يزيد على ٢٥ في المائة في كل من العـــراق والجمهورية العربية السورية(٧٥).

وتقدر مساحة الأرض الصالحة للزراعة بـ ١٨ر٥ مليون هكتار والمساحة المزروعة بـ ١٦ر٩ مليـــون هكتار أو حوالي ٦ر٣ في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة. وتبلغ مساحة الأراضي المروية نحـــو ٧ر٣ مليون هكتار، أي ٣٩ر٤ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة أما الباقي فيتألف من أراضٍ بعلية(٧٦).

وكان أداء القطاع الزراعي جيدا بوجه عام في عام ١٩٩٢، وذلك يرجع بصورة رئيسة إلى الظـــروف الجوية المواتية واعتماد سياسات إصلاح اقتصادي في بعض البلدان، بما في ذلك معالجة إعوجاج هيكـــل الأسعار. وتراوح ارتفاع مؤشر الانتاج الزراعي بين ١ر٧ في المائة في مصر كأدنى نسبة و ٤٨ في المائة فـــي الأردن كأعلى نسبة؛ وارتفع المؤشر بنسبة ٩ر٤ في المائة في الجمهورية العربية السورية، وبحوالي ٤ فـــي المائة في كل من العراق ولبنان والجمهورية اليمنية.

وبالرغم من حدوث زيادة قدرها ٢ر٥ في المائة في مساحة الأراضي المزروعة في عام ١٩٩٢، فقـــد انخفض انتاج الحبوب في المنطقة بنسبة ٥ر٣ في المائة عن عام ١٩٩١. وهبط الانتاج الاجمالي من الحبـــوب من ١٢ر٣ مليون طن الى ١١ر٧ مليون طن. وسجل أعلى انخفاض في العراق الذي هبط فيه إنتاج القمـــح بنسبة ٢٢ر٩ في المائة. وفي المملكة العربية السعودية ظل انتاج القمح ثابتا عند حوالي ٤ ملايين طن فـــي حين سجلت زيادة هامة في الجمهورية العربية السورية. وبرغم تقلص المساحة المزروعة في مصر، فقـــد ارتفع الانتاج بنسبة ٣ في المائة وبلغ ٦ر٤ مليون طن، بفضل تحسين سياسات التسعير أساسا.

وزاد إنتاج الخضر بنسبة ٨ر٣ في المائة نتيجة للتوسع في استخدام الدفيئات في معظم بلـــدان الاسكوا، كما زاد انتاج الفواكه بنسبة ٨ر١ في المائة وانتاج محاصيل السكر بنسبة ٦ر٥ في المائة. غير ان انتاج المحاصيل الزيتية انخفض انخفاضاً شديداً (٩ر٢٢ في المائة). وبعكس ذلك، زاد انتاج البقـــول الحبشية بمقدار الخُمس تقريبا.

---

(٧٥) جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ١٩٩٢.

(٧٦) Food and Agriculture Organization (FAO), Production Yearbook, vol. 45, 1991.

وأُبلغ عن حدوث نمو هام في الرقم القياسي للانتاج الحيواني في العراق (٩ر١٠ في المائة) والاردن (٣ر١٦ في المائة)، وتحسن متواضع في مصر (٢ر٢ في المائة) ولبنان (٨ر٣ في المائة)، والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية (٣ر٢ في المائة في كل منهما). وارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة ٦ر٤ في المائة وانتاج البيض بنسبة ١ر٣ في المائة ومنتجات الحليب بنسبة ١ في المائة. وسجل العراق اعلى نمو في انتاج البيض (٦ر٢٨ في المائة) والحليب (٥ر١٨ في المائة) معاً.

وقُدرت حصة السلع الزراعية في مجموع الواردات بحوالي ١ر١٧ في المائة في عام ١٩٩١، مقابل ٦ر٢ في المائة فقط للصادرات. وانخفض العجز في التجارة الزراعية من ٥ر١٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى حوالي ١١ بليون دولار في عام ١٩٩١، وهو انخفاض قد يكون ظاهرة قصيرة الاجل لها صلة بالوضع في العراق والكويت.

وشكلت تجارة المنتجات الغذائية حوالي أربعة أخماس مجموع التجارة الزراعية، مما يمثل نحو ثلاثة أرباع مجموع الصادرات الزراعية وما يزيد على أربعة أخماس الواردات. وبلغ صافي الواردات الغذائية الى المنطقة ١١ بليون دولار في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ الا انه هبط في عام ١٩٩١ الى ٢ر٩ بليون دولار.

باء- <u>الوضع الزراعي في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا</u>

يبلغ مجموع المساحة المزروعة في مصر حوالي ٦ر٢ مليون هكتار، اي ما يمثل نحو ٣ في المائة من مجموع مساحة البلد[٧٧]. ويساهم القطاع الزراعي بنسبة ٧ر١٧ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي ويستوعب خمسي مجموع اليد العاملة (الجدول ٤٤). وخلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢، زاد الرقم القياسي للانتاج الزراعي الاجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره ٣ر٤ في المائة، في حين زاد الانتاج الغذائي بمعدل ١ر٤ في المائة. وزاد مجموع الانتاج الزراعي والغذائي بنسبة ١ر٧ و ١ر٩ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٢. وانخفض انتاج الحبوب من ٨ر١٣ مليون طن في عام ١٩٩١ الى ٦ر١٣ مليون طن، أي بنسبة ١ر٤ في المائة وذلك يرجع بصورة رئيسة الى انخفاض انتاج الأرز. وارتفع انتاج القمح بنسبة ٢ر٢ في المائة ليبلغ ٦ر٤ مليون طن في عام ١٩٩٢ وزاد انتاج الشعير والذرة بمقدار ١٦ر٠ مليون طن و ٢٣ر٥ مليون طن على التوالي. وزاد انتاج البقول الخشبية والخضر بنسبة ٥٠ في المائة و٢ر٤ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٢ بينما انخفض انتاج الفواكه والبذور الزيتية والسكر بنسبة ٣٤ر٠ و ٨ر٣ و ٤ر٤ في المائة على التوالي.

وزاد الانتاج الحيواني بنسبة ٢ر٢ في المائة وانتاج اللحوم بنسبة ٩ر٤ في المائة والبيض بنسبة ١ر٠ في المائة بينما انخفض انتاج الحليب بنسبة ٢ر٤ في المائة في عام ١٩٩٢.

---

(٧٧) جمهورية مصر العربية، وزارة الزراعة، <u>استراتيجية التنمية الزراعية لعام ١٩٩٢</u>.

الجدول ٤٤- المساحة الصالحة للزراعة والمروية، والسكان وحصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي في غربي آسيا

البلد	المساحة الصالحة للزراعة (١٩٩٠)		المساحة المروية (١٩٩٠)		السكان الزراعيون (f) (١٩٩٢)		الانتاج (١٩٩١)	
	بآلاف الهكتارات	نسبة مئوية	بآلاف الهكتارات	نسبة مئوية	ملايين	نسبة مئوية	بملايين الدولارات	نسبة الناتج المحلي الاجمالي
مصر	٢ ٦٠٧	٢ر٦٠	٢ ٦٠٧	١٠٠ر٠٠	٢١ر٧	٣٩ر٥	٩٠٥	١٧ر٧
البحرين	٢	٢ر٩٠	١	٥٠ر٠٠	٠ر٠٠٩	١ر٦	٥٣	١ر٤
العراق	٥ ٤٥٠	١٢ر٥	٢ ٥٥٠	٤٦ر٨	٣ر٦٢	١٩ر١	١٦ ٩٦١	٢٦ر٧
الاردن	٤٠٠	٤ر٥	٦٣	١٥ر٧	٠ر١٩٢	٥ر٤	٢٩١	٨ر١
الكويت	٤	٠ر٢	٢	٥٠ر٠٠	٠ر٠٠٧	٠ر٠٠٤	٥٣	٠ر٤
لبنان	٣٠١	٢٩ر٤	٨٦	٢٨ر٦	٠ر٢١٩	٨ر٨	٣٢٧	٨ر٨
عُمان	٦١	٣	٥٨	٩٥ر١	٠ر٦١٥	٣٨ر٠	٣٧٢	٣ر٦
قطر	٥	٠ر٤٠	--	--	٠ر٠٠٦	١ر٥	٦٦	٠ر٩
المملكة العربية السعودية	٢ ٣٦٥	١ر١	٩٠٠	٣٨ر٠	٥ر٦٩١	٣٧ر٣	٢ ٣٨٨	٦ر٨
الجمهورية العربية السورية	٥ ٦٢٦	٣٠ر٦	٦٩٣	١٢ر٣	٣ر١٠٠	٢٣ر٠	٣ ٣٢٣	٢٨ر٦
الامارات العربية المتحدة	٣٩	٥	٥	١٢ر٨٠	٠ر٠٤٠	٢ر٤	٥٩٥	١ر٨
الجمهورية اليمنية	١ ٦٠٩	٣ر٠	٣١٠	١٩ر٣	٦ر٨٨٨	٥٤ر٨	٤٢٠	٢٠ر٢٠
منطقة الاسكوا (ب)	١٨ ٤٦٩	٣ر٩	٧ ٢٧٥	٣٩ر٤	٤٢ر٢٨٩	٣٣ر٠	٣٥ ٧٥٤	١٢ر١

المصادر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى منشور منظمة الأغذية والزراعة Production Year Book, 1990، المجلد ٤٤ (روما، ١٩٩١)؛ وجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٠.

(f) يشمل جميع الأشخاص النشطين اقتصاديا والعاملين أساسا في الزراعة أو الحراجة او الصيد أو صيد الاسماك.

(ب) بما في ذلك قطاع غزة.

وخلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٢ انخفض انتاج القطن في مصر بمعدل سنوي متوسط قدره ٤ر٥ في المائة. وبغية عكس هذا الاتجاه اتخذت الحكومة عدة تدابير من بينها زيادة المساحة المزروعة بالقطن من ٣٥٧٠٠٠ هكتار الى ٣٧٨٠٠٠ هكتار وتحسين سياسات الاسعار (برفع الاسعار التي تدفع للمزارعين الى مستوى الاسعار الدولية) وإدخال نوعيات افضل.

وقدر عدد السكان الزراعيين في العراق في عام ١٩٩٢ بحوالي ١٩ في المائة من مجموع السكان؛ وبلغ عدد العاملين في الزراعة ١ر٠٥ مليون (٧٨). وتقدر مساحة الاراضي الصالحة للزراعة بـ ٥ر٤ مليون هكتار، أي نحو ١٢ر٥ في المائة من المساحة الكلية، و ٤٨ر٦ في المائة منها هي أراضٍ مروية؛ في حين أن الباقي أراضٍ بعلية. ومثل القطاع الزراعي ما يزيد على ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩١ مما يعكس انخفاض حصة النفط بعد أزمة الخليج.

وانخفض انتاج الحبوب بحوالي ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٢ بالرغم من زيادة المساحة المزروعة من ٣ر٣٤ مليون هكتار في عام ١٩٩١ الى ٣ر٧٦ مليون هكتار. ويعود هذا بصورة رئيسة الى النقص في المدخلات الزراعية مثل الاسمدة والآلات وقطع الغيار.

وزاد الانتاج الحيواني بنسبة ١٠ر٩ في المائة في عام ١٩٩٢؛ وأُبلغ عن حدوث زيادات مشابهة في منتجات الألبان والخضر والفواكه.

وفي الأردن يمثل السكان الزراعيون ٥ في المائة تقريبا من مجموع السكان. وقدرت المساحة الصالحة للزراعة في عام ١٩٩١ بـ ٤٠٠٠٠٠ هكتار يقع معظمها في مناطق قاحلة وشبه قاحلة يبلغ المعدل السنوي لسقوط المطر فيها أقل من ٣٥٠ ملمتر. وتقدر المساحة المزروعة بـ ٤١٥٠٠٠ هكتار يقع ٥٠ في المائة منها في منطقة وادي الاردن. ويعتمد اكثر من ثلاثة ارباع المساحة المزروعة على سقوط الامطار. وقد مثل القطاع الزراعي حوالي ٨ر١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩١. وحقق القطاع معدلات نمو مرتفعة خلال السنتين الماضيتين بفضل الظروف الجوية المواتية (تساقط الثلوج والامطار الغزيرة). وزاد انتاج القمح بنسبة ١١١ في المائة في عام ١٩٩٢ وانتاج الشعير بنسبة ٢٨٥ في المائة والمحاصيل الغذائية والخضر بنسبة ١١ر٨ و ٨٠ في المائة على التوالي.

ويعتمد الاردن في الدرجة الأولى على المياه الجوفية وسقوط الامطار. وقُدرت الموارد المائية المتاحة في عام ١٩٩٠ بـ ٨٠٠ مليون متر مكعب تستهلك الزراعة منها ٧٠ في المائة والمساكن ٢٠ في المائة. وتشير التقديرات الى أن استهلاك المياه سيزيد بنسبة ٩٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ حيث سيبلغ ١٦٣٨ مليون متر مكعب وسيخصص ٢٦ في المائة منها للاستهلاك البشري تمشيا مع زيادة عدد السكان.

---

(٧٨) Food and Agriculture Organization (FAO), printout of AGROSTAT 1992.

وفي لبنان قُدّر عدد السكان الزراعيين في عام ١٩٩٢ بنسبة ٨ر٨ في المائة من مجموع السكان. وتبلغ المساحة المزروعة حوالي ٣٠١٠٠٠ هكتار منها ٣ر٤١ في المائة اراضي مروية والبقية أراضٍ بعلية. وزادت الارقام القياسية لكل من الانتاج الزراعي والانتاج الغذائي بنسبة ٧ر٣ و ٨ر٣ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٢ ولكنها بقيت دون مستوى عام ١٩٩١. وارتفع الرقم القياسي لانتاج الفواكه بنسبة ٢ر١ في المائة في عام ١٩٩٢، بعد ان كان يبلغ ٥ر١٢ في المائة في عام ١٩٩١ وزاد الانتاج الحيواني بنسبة ٨ر٣ في المائة مقابل ٨ر١٧ في المائة في عام ١٩٩١.

وقُدرت مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في عُمان بـ ٦١٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٢، وزهاء ٥٧٧٠٠ هكتار منها اراضي مروية. ويخصص معظم الاراضي المزروعة (٦٤ في المائة) لمحاصيل الفواكه، وبشكل خاص التمر الذي بلغ انتاجه في عام ١٩٩٢ نحو ١٣٣٠٠٠ طن.

وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة قُدرت المساحة المزروعة بـ ١٩٤٠٠٠ هكتار (١٧٥٣٠٠ هكتار في الضفة الغربية و ١٩٤٠٠ هكتار في قطاع غزة)، وهذا يمثل ٣٣ في المائة من المساحة الكلية. وتمثل المساحة المروية حوالي ٤ر٦ في المائة من المساحة الكلية في الضفة الغربية و ٥٨ر٧ في المائة من المساحة الكلية في قطاع غزة. وتستغل اسرائيل معظم الموارد المائية في الاراضي المحتلة. وتشكل الفواكه والخضر أهم المنتجات. وتصدر الفواكه بصورة رئيسة الى بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بينما تُصَدَّر الخضر الى الاردن. غير انه بسبب التدابير التقييدية المختلفة التي اتخذتها سلطات الاحتلال، انخفضت صادرات الفواكه والخضر، التي تُعَدّ مصدراً هاما للعملة الاجنبية، بشكل حاد في عام ١٩٩٢. وهبطت صادرات الحمضيات الى الاتحاد الاقتصادي الاوروبي الى ١٠٠٠ طن فقط بعد ان كانت تبلغ ١٠٠٠٠ طن في عام ١٩٩١، وانخفضت صادرات الخضر عن طريق الى الاردن الى أقل من ١٠٠٠ طن في عام ١٩٩١.

وتقدر مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في المملكة العربية السعودية بـ ٢ر٣ مليون هكتار ويزرع منها حوالي ١ر٨٣ مليون هكتار. وتُقدر حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦ر٨ في المائة في عام ١٩٩١. وسجّل الرقم القياسي لمجموع الانتاج الزراعي معدل نمو سنوي قدره ٩ر٢٠ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٢. ويعكس هذا المعدل المرتفع للنمو بصورة رئيسة أثر الدعم الحكومي بما في ذلك الاعانات المالية ومساندة الاسعار واستصلاح الاراضي. غير أن الرقم القياسي للانتاج الزراعي انخفض في عام ١٩٩٢ بنسبة ١ر١٦ في المائة كما انخفض الرقم القياسي لانتاج القمح بنسبة ٨ر١١ في المائة والخضر بنسبة ٢٠ في المائة في حين زاد انتاج الفواكه بنسبة ٢ر١ في المائة والمنتجات الحيوانية بنسبة ٣ر٢ في المائة.

أما في الجمهورية العربية السورية فقد قُدر السكان الزراعيون في عام ١٩٩٢ بـ ١ر٣ مليون نسمة، وهذا يمثل ٢٣ في المائة من مجموع السكان. ويشكل العمال الزراعيون بدورهم ٢٣ في المائة تقريبا من مجموع القوة العاملة في البلد. وبلغت المساحة المزروعة في عام ١٩٩٠ حوالي ٥ر٤٧ مليون هكتار، أي ٢ر٩٧ في المائة من الاراضي الصالحة للزراعة، ومنها ١٩٣٠٠٠ هكتار مروية. وبلغ الانتاج الزراعي ٦ر٢٨ في المائة تقريبا من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للبلد في عام ١٩٩١. وزاد الرقم القياسي للانتاج

الزراعي بمقدار ٩ر٤ في المائة وانتاج الحبوب بنسبة ١ر٩ في المائة وانتاج القمح بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٢.

ويمثل السكان الزراعيون في الجمهورية اليمنية حوالي ٥٥ في المائة من مجموع السكان في البلد ويمثل العمال الزراعيون ٢٤ في المائة من مجموع القوة العاملة. وقُدرت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بـ ١ر٦ مليون هكتار في عام ١٩٩٢ منها ١ر٤٧ مليون هكتار أراضٍ مزروعة. وتعتمد معظم الانشطة الزراعية في البلد على سقوط الامطار ويعتمد خُمس الاراضي المزروعة فقط على الري. وقد ارتفع الرقم القياسي للانتاج الزراعي في عام ١٩٩٢ بنسبة ٣ر٦ في المائة وزاد انتاج القمح بمقدار ٦٠٠٠٠ طن وانتاج الشعير والذرة بمقدار ٥٨٠٠٠ طن لكل منهما. ويواجه القطاع الزراعي اليمني مشاكل حادة في مجال المياه. فقد بدأت الموارد المائية الجوفية تقل بانتظام في السنوات الاخيرة ولاسيما في شمال البلد بمعدل سنوي يتراوح بين ٥ر٠ و ٧ أمتار. وتُقدر تغذية مكامن المياه سنويا بـ ١٤٠٠ مليون متر مكعب في حين بلغ حجم المياه المستخرجة ٢٦٠٠ مليون متر مكعب.

سابعا- الصناعة التحويلية

ألف- الأداء والنمو(٧٩)

بقيت التنمية الصناعية في منطقة الاسكوا تعاني من الآثار الضارة لأزمة وحرب الخليج ولاسيما آثارهما المدمرة على قطاع الصناعة التحويلية في العراق والكويت. وبالرغم من أن معظم البلدان الأعضاء أحرزت تقدما مثيرا للإعجاب في سبيل الانتعاش، فإن معالجة الآثار طويلة الأجل لحرب وأزمة الخليج على نمو وهيكل قطاع الصناعة التحويلية ستستغرق وقتاً طويلاً.

وتشير التقديرات الأولية الى ان منطقة الاسكوا شهدت انخفاضا حادا في نشاط الصناعة التحويلية في عام ١٩٩١، مع انخفاض القيمة المضافة التصنيعية بالأسعار الجارية بمقدار ٩ر٨ في المائة بالمقارنة مع نمو متوسط قدره ٥ر٥ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٣ر٩ في المائة في عام ١٩٨٩ (الجدول ٤٥). ويعكس التدهور العام الانخفاض الحاد (٢٧ في المائة) الذي حدث في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات المنوعة، وخصوصا العراق (٦٠ في المائة) ولبنان (٢٨ في المائة) وتباطؤ النشاط الصناعي في مصر (من ٦ر٢٨ في المائة عام ١٩٩٠ الى ١ر٦ في المائة عام ١٩٩١). وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، انتعشت أنشطة الصناعة التحويلية في عام ١٩٩١ بعد ان انخفضت بزهاء ٧ في المائة في عام ١٩٩٠، وزادت القيمة المضافة التصنيعية للمجموعة ككل بنسبة ١٠ في المائة مما يعكس اساسا الانتعاش القوي لقطاع الصناعة التحويلية في الكويت (٤٠ في المائة).

واذا استُثني كل من العراق والكويت فان معدل النمو العام يبلغ ٣ر٥ في المائة في عام ١٩٩١ مقابل ٥ر٩ في المائة عام ١٩٩٠. وكانت نسبة نمو القيمة المضافة التصنيعية أقل في كل من مجموعتي بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات المنوعة في عام ١٩٩١ إذ بلغت ٦ر٣ و ٤ر٣ في المائة مقابل ٨ر٢ و ٢ر١٥ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٠.

وباستثناء العراق والكويت اللذين ركزت أنشطة الصناعة التحويلية فيهما بصورة رئيسة على أعمال التعمير والاصلاح، فإن عملية التصنيع في منطقة الاسكوا واصلت تقدمها خلال السنوات القليلة الماضية ولو ببطء. إلا ان هيكل النشاط الصناعي في المنطقة أبدى تحولا في عام ١٩٩١ لصالح بلدان مجلس التعاون الخليجي (الجدول ٤٦) مما يعكس بصورة رئيسة تقلص حصة العراق في اعقاب حرب الخليج من ٨ر٢٦ في المائة في عام ١٩٩٠ الى ٩ر١١ في المائة عام ١٩٩١. وارتفعت حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي الى اكثر من ٥٢ في المائة في عام ١٩٩١ مقابل ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٠.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الصناعة التحويلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بالمقارنة مع بقية المنطقة وباستثناء الكويت، لم تتأثر تأثرا شديدا بأزمة الخليج، فقد ساعد ارتفاع ايرادات النفط هذه البلدان على تنشيط المشاريع الصناعية التي كانت قد أُجلت بسبب الأزمة والكساد. وتفيد التقارير

---

(٧٩) جميع معدلات النمو مذكورة بالأسعار الجارية ما لم يذكر خلاف ذلك.

بأن مشاريع كبيرة مثل مشاريع التوسع البتروكيماوي في المملكة العربية السعودية ومشروع حقل الغـــاز الشمالي في قطر ومشاريع الالومنيوم في البحرين ودبي يجري تنفيذها كما كان مقررا من قبل.

الجدول ٤٥- متوسط التغيرات السنوية في القيمة المضافة التصنيعية في بلدان الاسكوا
(نسبة مئوية)

	١٩٨٩/١٩٨٨	١٩٩٠/١٩٨٩	١٩٩١/١٩٩٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٧ر٦	(٦ر٦)	١٠ر١
البحرين	٦ر٠	٨ر٧	٤ر٠
الكويت	٢٢ر٤	(٥٥ر٥)	٤٠ر٦
عمان	١١ر٨	١١ر٠	١٠ر٦
قطر	٦ر٢	٩ر٨	(٩ر٦)
المملكة العربية السعودية	٣ر١	٨ر٢	٨ر٩
الامارات العربية المتحدة	٥ر٦	٦ر٩	٤ر٥
الاقتصادات المنوعة	١٤ر٣	٢٦ر٧	(٢٧ر٠)
العراق	٣٦ر٢	٤١ر٦	(٦٠ر١)
الاردن	(٩ر٣)	٢ر٥	٤ر٣
لبنان	(٢٦ر٤)	(٢٠ر٠)	٢٧ر٩
الجمهورية العربية السورية(f)	٤٤ر٠	٤ر٤	(١ر٣)
مصر	١٦ر٤	٢٨ر٦	٦ر١
البلد الأقل نموا			
الجمهورية اليمنية	٢٢ر٥	(٦ر٣)	٣ر٨
مجموع الاسكوا	٩ر٣	٥ر٥	(٩ر٨)
بلدان مجلس التعاون الخليجي (عدا الكويت)	٣ر٨	٨ر٢	٦ر٣
الاقتصادات المنوعة (عدا العراق)	١٩ر٤	١٥ر٢	٤ر٤
البلد الاقل نموا	٢٢ر٢	(٦ر٦)	٣ر٨
مجموع الاسكوا (عدا الكويت والعراق)	٧ر٧	٩ر٥	٥ر٣

المصدر: الاسكوا، استنادا الى بيانات جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢.

(f) بما في ذلك التعدين.

الجدول ٤٦- هيكل أنشطة الصناعة التحويلية في منطقة الاسكوا، ١٩٩٠ و ١٩٩١
(نسبة مئوية)

	١٩٩٠	١٩٩١
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٤٣ر٠	٥٢ر٦
البحرين	٢ر٢	٢ر٦
الكويت	٤ر٩	٧ر٤
عُمان	١ر٣	١ر٧
قطر	٣ر٤	٣ر١
المملكة العربية السعودية	٢٣ر٦	٢٨ر٥
الامارات العربية المتحدة	٨ر٢	٩ر٤
الاقتصادات المنوعة	٥٥ر١	٤٤ر٦
العراق	٢٦ر٨	١١ر٩
الاردن	١ر٦	١ر٨
لبنان	١ر٢	١ر٧
الجمهورية العربية السورية	٩ر٤	١٠ر٢
مصر	١٦ر١	١٨ر٩
البلد الأقل نموا		
الجمهورية اليمنية	١ر٩	٢ر٨

المصدر: الاسكوا، استنادا الى بيانات جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢.

وفي عُمان والمملكة العربية السعودية، نما قطاع الصناعة التحويلية في عام ١٩٩١ بنفس المعدلات تقريبا التي سجلت في عام ١٩٩٠ (١١ في المائة و ٨ في المائة على التوالي). وفي قطر انخفضت القيمة المضافة التصنيعية بنسبة ٦ر٩ في المائة في عام ١٩٩١ بعد ان نمت بنسبة ٨ر٩ في المائة عام ١٩٩٠.

باء- أداء فروع صناعية مختارة

لا تزال الصناعات البتروكيماوية وصناعات الاسمدة وصناعة تكرير النفط والصناعات المعدنية الأساسية، بما في ذلك الألومنيوم والحديد والصلب، تسيطر على قطاع الصناعة التحويلية في منطقة الاسكوا. وتمثل هذه الصناعات أكثر من ٧٠ في المائة من المجموع (باستثناء لبنان). وتناهز حصتها ٨٠ في المائة في البحرين التي يوجد بها أكبر مصهر ألومنيوم في المنطقة وتزيد على ٨٠ في المائة في قطر

التي شكلت فيها صناعة الحديد والصلب نحو ١٧ في المائة من مجموع انتاج الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٠. وتتجاوز حصة هذه الصناعات ٧٥ في المائة في كل من المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة. وفي البلدان ذات الاقتصادات المنوعة لا تزال هذه الصناعات تسيطر على النشاط الصناعي بالرغم من تدني اهميتها النسبية. وتتجاوز حصتها ٤٠ في المائة في مصر والاردن والجمهورية العربية السورية حيث ان انتاج الاسمدة وتكرير النفط هما مجالان هامان في أنشطة الصناعة التحويلية.

١- الصناعات البتروكيماوية

استمر تباطؤ أداء هذا الفرع الصناعي منذ عام ١٩٩١ كنتيجة لانخفاض الطلب العالمي وصعوبات التسويق التي تواجه منتجي المواد البتروكيماوية في منطقة الاسكوا. وبالرغم من هذه التطورات فقد واصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي تأكيد دور الصناعات البتروكيماوية في تنويع اقتصاداتها واستغلال تفوقها من حيث تكاليف مواد التغذية الخام.

وتسيطر بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، على انتاج المواد البتروكيماوية. فقد واصلت الشركة السعودية للصناعات الاساسية التي تشرف على عدة مجمعات رئيسة للصناعات البتروكيماوية وصناعات الاسمدة في منطقتي ينبع وجبيل، توسيع قدرات انتاج الميثانول والبيوثان وإثير الميثيل والبيوثيل الثالثي والبولستيرين بهدف زيادة انتاجها بحوالي ٧ ملايين طن في السنة.

وتقدر الاستثمارات المقررة لهذا الفرع (بما في ذلك الاسمدة) خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ بمبلغ ٨ بلايين دولار منها ٦ بلايين ستستثمرها الشركة السعودية للصناعات الاساسية في منشآت صناعية جديدة (في معظمها مشاريع مشتركة مع شركاء أجانب)؛ ومن المتوقع ان يستثمر القطاع الخاص السعودي باقي المبلغ. والهدف من هذه الاستثمارات هو زيادة القدرة الانتاجية لهذا الفرع بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا كي ترتفع من ١٣ مليون طن متري في السنة في عام ١٩٩١ الى ١٩٫٥ مليون طن متري في عام ١٩٩٥. وتتمثل استراتيجية الاستثمار التي تتبعها المملكة العربية السعودية في الحفاظ على حصة البلد الحالية في السوق العالمي للبتروكيماويات والبالغة ٦ في المائة، «وبناء أحدث المنشآت المتوفرة واكثرها تطورا، وتحقيق وفورات الحجم وايجاد القدرة على مواجهة اتجاهات السوق وتشجيع استخدامات وتطبيقات جديدة للمنتجات»(٨٠). وتوجه الاستثمارات في مجالات انتاج جديدة ومجالات موجودة من قبل مثل البنزين. وتفكر الشركة البتروكيماوية السعودية الاوروبية (زهر) والشركة البتروكيماوية الشرقية (شرق) حاليا في انشاء وحدة جديدة للبولي اثيلين ومصنع لإثيرالمثيل والبيوثيل الثالثي.

ومن المتوقع ان يتوسع نشاط القطاع الخاص السعودي في الصناعة البتروكيماوية خلال التسعينات. وقد اقترحت الشركة السعودية للصناعات الاساسية مشاركة القطاع الخاص في ٣٠ مشروعا

---

(٨٠) The NAB Economist, Vol. 2, No. 4, April 1992, Jeddah.

في مجال الأنشطة الاشتقاقية في عام ١٩٩٢ من شأنها ان تجعل الشركة في وضع يسمح لها بمساعدة هذه المشاريع من خلال الفوائد المستمدة من تجربتها ونشر المعرفة الفنية(٨١).

وتصدر المملكة العربية السعودية ما يقارب ٩٥ في المائة من إنتاجها من المواد البتروكيماوية والأسمدة، ويتم تسويق ٢٥ في المائة من هذه الصادرات في بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي. غير ان المملكة ما زالت تواجه صعوبات في تسويق منتجاتها، نظرا للقيود التي تخضع لها لا سيما في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واليابان. وبالاضافة الى ذلك، قام الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في عام ١٩٩٠ بإلغاء المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها المنتجات البتروكيماوية السعودية في إطار نظام الأفضليات المعمّم ويفرض حاليا رسوم مكافحة الإغراق على واردات اليوريا.

وتعتزم قطر توسيع قدرة منشأتها في أم سعيد لرفع انتاجها الى ٦٠٠٠٠٠ طن في السنة من الإيثيلين و ٣٢٠٠٠٠ طن من البوليبروبيلين. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع حقل الغاز الشمالي في عام ١٩٩١ ومن المتوقع أن يتيح هذا المشروع فرصاً للصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

وواصلت الكويت تنشيط عدد من المشاريع البتروكيماوية. وقد أدرجت شركة الصناعات البتروكيماوية، ضمن برنامج تصليح معمل تكرير النفط في الشعيبة، إنشاء مصنع بتكلفة ٧٥٠ مليون دينار كويتي مع جهاز لتكسير الإيثين تبلغ قدرته الانتاجية ٧٥٠٠٠٠ طن في السنة، ومصنع منفصل لإنتاج البوليبروبيلين منخفض الكثافة.

وفي العراق، تم تصليح محطتين لتجميع الغاز في الجنوب وأعيدت قدرة التكرير الى مستوى ٥٥٠٠٠٠ برميل في اليوم. كما أُعلن رسميا أن الشركة العربية لمواد التنظيف شرعت في إنتاج بنزين الألكيل الخطي والتولوين بمعدل ٥٠٠٠٠ طن و ٨٠٠٠ طن في السنة على التوالي(٨٢).

٢- الأسمدة

أدى الطلب المتزايد على الأغذية في العالم بأسره الى ارتفاع الاحتياجات من الأسمدة. ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك المغذيات من النيتروجين والفوسفات والبوتاس، في المتوسط، بنسبة ٢ر٢ في المائة في السنة حتى عام ٢٠٠٠. ويُتوقّع أن تحدث أكبر زيادة في الطلب على هذه المغذيات في آسيا وبالخصوص في الصين والهند.

وبعكس ما كان متوقعاً، فقد أُبقي على قدرة المنطقة على إنتاج الأسمدة عند مستوى عام ١٩٨٩ بالرغم من أزمة الخليج. والتوقعات بالنسبة لهذه الصناعة في التسعينات جيدة على الصعيدين الإقليمي

---

(٨١) المرجع نفسه.

(٨٢) The Economist Intelligence Unit, Country Report Iraq, Nos. 2 and 3, (1992).

والدولي. وقد حققت هذه الصناعة مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي إذ انها تنتج حاليا ٨٠ في المائة من احتياجاتها من الأسمدة المركبة و ١٧٠ في المائة من اليوريا[٨٣] في المتوسط.

ويتركز انتاج الأسمدة النيتروجينية مثل الأمونيا واليوريا في منطقة مجلس التعاون الخليجي ومصر في حين أن إنتاج الأسمدة الفوسفاتية يتركز في الجمهورية العربية السورية والأردن، علماً بأن هذا الأخير هو المنتج الرئيس للبوتاس في المنطقة. وقد ظلت أسعار الأسمدة الفوسفاتية مستقرة عموما في حين ان أسعار الأسمدة النيتروجينية ارتفعت بنسبة ٢٥ في المائة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بسبب نقص الانتاج ومشاكل النقل خلال أزمة الخليج[٨٤].

ووقّعت الجمهورية العربية السورية اتفاقا مع شركة الأسمدة الفوسفاتية التونسية لتنشيط مصنع حمص ورفع طاقته الانتاجية الى حوالي ٤٠٠٠٠٠ طن في السنة. ومن المقرر إنشاء وحدة إنتاجية بالقرب من معادن الفوسفات على مقربة من تدمر. ومن المتوقع أن يتم المشروع في عام ١٩٩٤ وأن ينتج ٥٠٠٠٠٠ طن في السنة من السوبر فوسفات الثلاثي بتكلفة تقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار. وسيشارك في تمويل هذا المشروع شركة الأسمدة العامة، (حوالي ٣٥٠ مليون دولار) والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[٨٥].

ومن أجل التغلب على مشاكل التسويق التي تواجه صناعة تعدين الفوسفات، تقوم شركة مناجم الفوسفات الأردنية ببناء مصنعين للأسمدة بالاشتراك مع شركات يابانية وهندية وتفكر في بناء مصنع آخر في باكستان. ومن المتوقع أن تزيد هذه المشاريع مبيعات الفوسفات السنوية للأردن بنسبة ٢٠ في المائة. وقد وقّعت شركة مناجم الفوسفات الأردنية في تموز/يوليو ١٩٩٢ اتفاقا مع أربع شركات يابانية لإنشاء مشروع مشترك للأسمدة بتكلفة قدرها ٢٤ مليون دولار في العقبة سيتم إنجازه بحلول عام ١٩٩٥. وتبلغ نسبة مساهمة الشركات اليابانية الأربع في رأسمال المشروع ٦٠ في المائة بينما تبلغ مساهمة الشركات المحلية ٤٠ في المائة. وتبلغ الطاقة الانتاجية المقررة للمشروع بـ ٣٠٠٠٠٠ طن في السنة من الأسمدة المركبة وفوسفات الأمونيا ومن المقرر أن تلبي ١٠ في المائة من مجموع احتياجات اليابان من الاسمدة[٨٦]. وسيحتاج هذا المشروع الى ٨٠٠٠٠ طن من حامض الفوسفوريك وكميات من حامض الكبريتيك من مصنع الاسمدة التابع لشركة مناجم الفوسفات الاردنية في العقبة. أما المشروع المشترك مع الهند لإنشاء مصنع لحامض الفوسفوريك في الرشيدية، فسيحتاج الى ٧٠٠٠٠٠ طن من الفوسفات الصخري في السنة[٨٧]. ومن المتوقع أن يولد هذان المشروعان ما يعادل ١٢٥ مليون دولار من العملة الاجنبية بحلول عام ١٩٩٥[٨٨].

---

(٨٣) جامعة الدول العربية ومصادر أخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩١.
(٨٤) جامعة الدول العربية ومصادر اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢.
(٨٥) «سوريا» MEED, Vol. 36, No. 17, 1 May 1992.
(٨٦) "Jordan", Journal of World Fertilizers Industries, No. 313, September 1992.
(٨٧) "Jordan", MEED, Vol. 36, No. 11, 20 March 1992.
(٨٨) جريدة الحياة، ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢.

وتقدر احتياطيات الفوسفات الخام في الأردن بـ ١ر٥ بليون طن ويعد هذا البلد خامس منتج لهذه المادة في العالم بعد المغرب والولايات المتحدة وروسيا والصين. ومن حيث الصادرات يمثل الأردن ١٥ في المائة من السوق العالمي ويأتي في المرتبة الثالثة بعد المغرب والولايات المتحدة.

وفي البحرين تعتزم شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية إنشاء مصنع آخر لليوريا تبلغ طاقته الانتاجية ١٧٠٠ طن في اليوم، وذلك بتكلفة قدرها ١٠٠ مليون دولار. وتعكف الشركة حاليا على الخطة المالية للمشروع.

وفي الكويت، نجحت شركة الاسمدة الكويتية في تنشيط مصانعها لإنتاج اليوريا والتي كان من المفروض أن تبلغ مستوى التشغيل الكامل بحلول نهاية عام ١٩٩٢.

وتقوم شركة الاسمدة القطرية بتوسيع مصنع الاسمدة في أم سعيد لرفع طاقته الانتاجية السنوية بمقدار ١٥٠٠ طن من الأمونيا و ٢٠٠٠ طن من اليوريا. وستكلف هذه الخطة حوالي ٥٠٠ مليون دولار تُحَصَّل من خلال القروض التجارية وائتمانات التصدير.

٣- تكرير النفط

تشهد صناعة تكرير النفط في العالم منذ عام ١٩٨٨ ارتفاعاً في معدلات استخدام طاقة الانتاج ولم يقابل هذه الزيادة المطردة في الطلب العالمي على المنتجات المكررة توسع في القدرة التكريرية، لاسيما في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية اللتين تمثلان معاً ٤٢ في المائة من القدرة التكريرية القائمة في العالم واللتين أدت فيهما القيود البيئية والمواصفات الصارمة بشكل متزايد المفروضة على عمليات التكرير فيما يتعلق بالانبعاثات في الهواء والماء والضجيج الى ارتفاع التكاليف الجارية والرأسمالية. وأضاف فقدان جزء من الانتاج في الكويت المزيد من الضغوط على السوق. وقد كانت صادرات الكويت من المنتجات المكررة تمثل ما ينوف على ٧ في المائة من الصادرات العالمية قبل حرب الخليج (٨٩).

وتمثل القدرة التكريرية للبلدان العربية مجتمعة ٧ في المائة من المجموع العالمي، ويقع نصفها في منطقة مجلس التعاون الخليجي. وتبلغ القدرة التكريرية لبلدان مجلس التعاون الخليجي حاليا نحو ٢ر٤٥ مليون برميل في اليوم ومن المتوقع أن تصل الى حوالي ٣ر٥ مليون برميل في اليوم بحلول عام ١٩٩٥ (٩٠). ولا يأخذ هذا بعين الاعتبار الأضرار واسعة النطاق التي لحقت بقدرة التكرير في الكويت والعراق بسبب حرب الخليج.

ويبلغ مجموع القدرة التكريرية في العالم حاليا ٧٤ر٦ مليون برميل في اليوم، ومن المتوقع أن تزيد بحوالي ٥ر٥ بليون برميل في اليوم بحلول عام ١٩٩٥. إلا أنه لا يجري بناء القدرة التكريرية الكافية في

---

(٨٩) The NAB Economist, Vol. 2, No. 5, May/June 1992, Jeddah.

(٩٠) المرجع نفسه.

أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، لتلبية الزيادة في الطلب. بل إن بلدان الاسكوا المصدرة للنفط، وخصوصا بلدان مجلس التعاون الخليجي، تبدو مترددة في بناء معامل تكرير جديدة لديها.

وإن سنّ تشريعات من أجل بيئة أنظف، لاسيما في الولايات المتحدة، يستلزم في النهاية، بيع بنزين مختلف التركيبة (في الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٩٥) وزيادة القدرة في مجال إنتاج إثير الميثيل والبيوثيل الثالثي، فهذه المادة الأخيرة تقلّل من انبعاثات أول اكسيد الكربون من السيارات. وقد تؤدي هذه القيود البيئية الى نقص في أنواع البنزين ذات المواصفات الجديدة وفائض في الأنواع التقليدية.

واستمرت صناعة تكرير النفط في منطقة الاسكوا تمر بتطورات هامة، تتصل أساساً بالتعمير وإصلاح المرافق في الكويت والعراق بعد حرب الخليج. ويجري العمل حالياً على زيادة القدرة الموجودة وإدخال التحسينات.

ويوجد إتجاه متزايد في منطقة مجلس التعاون الخليجي نحو زيادة تحقيق التكامل بين إنتاج النفط الخام والعمليات الاشتقاقية في الخارج. وقد بدأت المملكة العربية السعودية السير في هذا الاتجاه في عام ١٩٨٨ عندما قامت باستثمارات مع شركة تكساكو في الولايات المتحدة، مما يوفر للمملكة سوق تصدير مضمون لـ ٦١٥ ٠٠٠ برميل في اليوم من النفط الخام. وما يبرر هذا الإتجاه هو التقلص الكبير الذي حدث في العقود طويلة الأجل لتصدير النفط بأسعار ثابتة، وكون نقل المنتجات المكررة يكلف أكثر من نقل النفط الخام وقلة فرص الوصول المباشر الى شبكات التوزيع، وهي حالة تخلق أسواقاً غير مأمونة. وبالإضافة الى ذلك، فإن التجربة أقنعت بعض البلدان المنتجة للنفط في مجلس التعاون الخليجي، على ما يبدو، بأن شراء مصافٍ للنفط في الخارج أفيد بالنسبة لها من استئجار خدمات تلك المصافي. ويساعد رد الفعل الإيجابي لمستهلكي النفط على دعم هذا الإتجاه.

وكانت القدرة التكريرية للعراق قبل حرب الخليج تمثل ما يقارب ١٠ في المائة من القدرة التكريرية العربية، في حين أن قدرة الكويت كانت تربو قليلاً على ١١ في المائة. وفي حالة الكويت، واجهت مصفاة ميناء عبد الله صعوبات قبل الحرب إذ انخفض إنتاجها من ٢٣٥ ٠٠٠ برميل في اليوم الى ١٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم. وقد نجح البَلَدان كلاهما في جعل عدد من مصافيهما قادرة على الانتاج من جديد. فقد استؤنف الانتاج بمصفاة الدورة للتكرير في العراق كما أصبحت إثنان من المصافي الأربع في الكويت، جاهزتين للعمل وهما تمثلان ٥٠ في المائة من القدرة التكريرية في البلد؛ وكان من المتوقع بلوغ القدرة التكريرية الكاملة في الكويت بحلول نهاية عام ١٩٩٢.

وتمتلك المملكة العربية السعودية أكبر قدرة تكريرية في منطقة الاسكوا. فهي تشغل حالياً ثماني مصاف منها ثلاث كبيرة وموجهة نحو التصدير وتشغلها الشركة السعودية للتسويق والتكرير في إطار مشاريع مشتركة مع كل من موبيل وشل وبترولا (شركة نفط يونانية). وفي عام ١٩٨٩ شرعت الشركة السعودية للتسويق والتكرير في ترشيد عملياتها التكريرية. واستلزم ذلك خفض الإنتاج في المصافي الأقل كفاءة. ومن المتوقع ان تبلغ القدرة التكريرية ما يزيد على ١ر٩ مليون برميل في اليوم بحلول عام ١٩٩٥.

وبدأت المملكة مؤخراً في تنفيذ مؤخراً برنامج مدته عشر سنوات لتطوير وتوسيع مصافيهـــا. وتبلغ تكلفة البرنامج خمسة بلايين دولار ومن المقرر أن ينفذ على ثلاث مراحل بين عامـــي ١٩٩١ و ٢٠٠٠. ويميل إنتاج المواد المكررة في المملكة العربية السعودية أساساً الى المنتجات الثقيلة والهـــدف من هذا البرنامج هو «إنتاج مواد أخف وأنظف من أهمها البنزين الذي يتسم برقم اوكتان مرتفع والخالـــي من الرصاص تفي بالشروط الصارمة لسوق التصدير.»(٩١)

وفي البحرين أُقرت في عام ١٩٩١ خطة لتحديث مصفاة سترة تشمل زيادة قدرة هذه المصفاة التـي أنشئت منذ ٤٥ عاماً بمقدار ٠٠٠ ١٨٠ برميل في اليوم لتبلغ ٠٠٠ ٤٣٠ برميل في اليوم بحلول عـــام ١٩٩٦. وتهدف شركة النفط البحرينية الى زيادة إنتاجها من المنتجات النفطية الخفيفة وتحسين العمليات وقـدرة الإنتاج ولا سيما بالنسبة لزيت الوقود استجابة للطلب المتزايد.(٩٢)

وفي أبو ظبي، من المقرر توسيع محطة الرويس التي أنشئت منذ عشر سنوات وذلك بتكلفة قدرها ٢ر١ بليون دولار لرفع طاقتها الانتاجية من مستواها الحالي البالغ ٠٠٠ ٥٠ ألف برميل فـي اليوم الـــى ٠٠٠ ٢٥٠ برميل في اليوم.(٩٣) وكان من المتوقع أن تبدأ مصفاة جبل علي، وهي أول مصفاة في دبـــي، إنتاجها في عام ١٩٩٢ بطاقة قدرها ٠٠٠ ١٥٠ برميل في اليوم، لتلبية الطلب المحلي والطلب في الامـــارات الصغيرة الأخرى. وتبلغ القدرة التكريرية الحالية للإمارة ٠٠٠ ١٩٥ برميل في اليوم، وهي موجهة أساسـاً لتلبية احتياجات السوق المحلي؛ ومن المتوقع أن يرتفع انتاجها الى ٠٠٠ ٣٧٠ برميل في اليوم في عـام ١٩٩٥ وذلك لتلبية الزيادة في الاستهلاك الداخلي بالدرجة الأولى.

وتوجد في الجمهورية اليمنية مصفاتان للنفط، إحداهما مصفاة مأرب التي تبلغ طاقتهـــا ٠٠٠ ١٠ برميل في اليوم والتي بدأت في الإنتاج في عام ١٩٨٦، والأخرى مصفاة عدن التي هي أقدم مصفاة فـــي المنطقة وأكبر منشأة صناعية في البلد تبلغ طاقتها المصممة ٠٠٠ ١٧٠ برميل في اليوم وطاقتها الحاليـــة ٠٠٠ ١٣٠ برميل في اليوم. وتعمل مصفاة عدن حاليا بثلث طاقتها وتبذل جهود في الوقت الراهن لايجـــاد الأموال اللازمة لبرنامج تحديث كبير يهدف إلى زيادة مردوديتها.(٩٤) وتحاول الحكومة حالياً التفـــاوض مع شركات ومستثمرين أجانب بشأن الإستثمار في المصفاة وتمويل تحديثها. وسيرفع التوسيع المقـــرر لمصفاة عدن قدرتها في المرحلة الأولى الى ٠٠٠ ٢٠٠ برميل في اليوم بتكلفة قدرها حوالي ١٥٠ مليـــون دولار وفي المرحلة الثانية الى ٠٠٠ ٢٥٠ برميل في اليوم بتكلفة قدرها ٢٠٠ مليون دولار تقريباً. وتعتـــزم الجمهورية اليمنية بناء مصفاة أخرى في مكلا تبلغ طاقتها المصممة ٠٠٠ ١٠٠ برميل في اليوم وتكلفتهـــا التقديرية ٣٠٠ مليون دولار.

---

(٩١) The NAB Economist, vol. 2, No. 5, May/June 1992.

(٩٢) "Bahrain", MEMO, July 1992.

(٩٣) "UAE", MEMO, vol. 16, No. 2, January 1992.

(٩٤) "Yemen prepares for an era of sustained economic growth", ABC group Economic & Financial Quarterly, No. 20, June 1992.

وتقوم الجمهورية العربية السورية بتطوير مصفاة حمص. فهذه المحطة التي تحول النفط الى أمونيا ويوريا تعمل دون قدرتها. والهدف من التطوير هو زيادة الانتاج وتحسين الكفاءة ويستلزم تركيب أجهزة تكسير هيدروجينية لزيادة انتاج المنتجات الخفيفة. كما تسمح الحكومة بالاستثمار الخاص في العمليات الاشتقاقية.

٤- الالومنيوم

ان البحرين والامارات العربية المتحدة هما المنتجان الرئيسان للألومنيوم في منطقة الاسكوا. ومصر هي المنتج الوحيد للالومنيوم الأولي خارج منطقة مجلس التعاون الخليجي؛ وقد أنشئت مصهرة نجع حمادي (Egyptalum) المملوكة للدولة في مصر في عام ١٩٧٦ للإستفادة من الطاقة الكهرمائية الرخيصة التي ينتجها سد أسوان.

وما انفكت قدرة صناعة الالومنيوم في المنطقة تتوسع استجابة للزيادة المتوقعة في الطلب العالمي في التسعينات، ولا سيما في النصف الثاني من العقد، كما استحدثت صناعات لمنتجات الالومنيوم النهائية في عدة دول بالمنطقة.

وبدأت عملية توسيع شركة الومنيوم البحرين (ألبا) قبل الموعد المحدد لها. وقد أصبحت المنشآت الجديدة التي تبلغ طاقتها الانتاجية ٠٠٠ ٢٣٥ طن في السنة تعمل بكامل قدرتها في أوائل عام ١٩٩٣، وبذلك ارتفعت الطاقة الانتاجية للمصهرة الى ٠٠٠ ٤٦٠ طن في السنة من منتجات الالومنيوم الأولي. وكان الهدف من التوسيع هو تلبية الطلب المحلي المتزايد وتخصيص كمية هامة من الانتاج وللتصدير.

وشركة الومنيوم دبي هي ثاني اكبر مصهرة للالومنيوم في المنطقة. وقد زاد مشروع التطوير والتوسيع الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩١ إنتاج الشركة بنسبة ٣٧ في المائة في عام ١٩٩١ ليبلغ ٠٠٠ ٢٣٨ طن في السنة. وزاد حجم المبيعات بنسبة ٣٧ في المائة في عام ١٩٩١ ويذهب ما يزيد عن ثلثي صادرات الشركة الى الشرق الأقصى (اليابان بصورة رئيسة).

وتعتزم المصهرة التي أنشئت في الامارات العربية المتحدة مؤخراً وهي شركة ألومنيوم أم القوين، (أومالكو)، مضاعفة قدرتها الانتاجية لتبلغ ٠٠٠ ٢٤٠ طن في السنة بحلول عام ١٩٩٥؛ وقد حصلت على عقود طويلة الأجل لشراء معظم انتاجها.

وكانت الخطط الرامية إلى إنشاء مصاهر للألمنيوم في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى قد بُحثت في وقت كانت فيه اسعار الالومنيوم العالمية في ارتفاع. ويمكن لانعكاس الاتجاه منذ بداية هذا العقد ان يؤثر تأثيراً كبيراً على القرارات المتصلة بإنشاء مصاهر أخرى في المنطقة. ولا تزال خطط انشاء مصهرة للالومنيوم في قطر، تبلغ طاقتها ٠٠٠ ٢٤٠ طن في السنة وبتكلفة ٢ر١ بليون دولار، قيد الدراسة. وفي المملكة العربية السعودية، قامت شركتان خاصتان هما شركة التصنيع الوطنية وشركة الكابلات

السعودية بتكوين مشروع مشترك لإنشاء مصهرة للالومنيوم في ينبع تبلغ تكلفتها ٦٤٠ مليون دولار وطاقتها السنوية المصممة ٠٠٠ ٢٢٠ طن. وتعتمد إقامة هذه المنشأة جزئيا على إمكانية توفير امدادات الطاقة بتكلفة ثابتة.

ويجري حالياً توسيع وتحديث العمليات النهائية في صناعة الالومنيوم في منطقة مجلس التعاون الخليجي للإستفادة من زيادة الطاقة والانتاج. وفي هذا الصدد، تقوم شركة الخليج لدلفنة الالومنيوم (غارميكو) بوضع اللمسات الأخيرة على خطة لمضاعفة الطاقة الانتاجية لمصنعها لكي تبلغ ٠٠٠ ١٠٠ طن في السنة بحلول عام ١٩٩٥. كما أن الشركة بصدد استكشاف خيارات لتنويع منتجاتها بهدف انتاج مواد ذات قيمة مضافة عالية. وقامت شركة ميدال للكابلات المحدودة ايضاً بتوسيع عملياتها وبذلك رفعت انتاجها من الكابلات عالية التوتر من ٠٠٠ ٣٥ طن في السنة الى ٠٠٠ ٥٥ طن في السنة بحلول عام ١٩٩٢. وانشأت شركة الزياني للاستثمار في البحرين مشروعاً مشتركاً مع شركة المانية لصناعة عجلات الالومنيوم. وكانت الطاقة الإنتاجية المصممة تبلغ في الأصل ٠٠٠ ٥٠٠ عجلة في السنة في عام ١٩٩٢، ومن المقرر ان ترتفع الى ١٫٥ مليون عجلة في عام ١٩٩٥، لإنتاج عجلات الشاحنات الثقيلة. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٢، وقّعت شركة البحرين لسحب الألومنيوم (بالكسيكو) وشركة فنليدر الايطالية، اتفاقاً لزيادة الطاقة الانتاجية لبالكسيكو من خلال إقامة مشروع مشترك بتكلفة قدرها ٤٠ مليون دولار، يتمثل في شركة الخليج لصناعات الالومنيوم (غايكو). وتشمل عملية التوسع هذه مصنعاً لإعادة صهر السبائك ومصنعاً لصبغ الالومنيوم ومصنعاً لتشكيل الألومينوم بالبثق[٩٥].

وفي مصر، استمرت أعمال بناء مصنع لدلفنة الالومنيوم بتكلفة قدرها ٢٧٠ مليون دولار لحساب شركة الالومنيوم المصرية في مركب نجع حمادي في صعيد مصر؛ ومن المقرر الانتهاء منها بحلول نهاية عام ١٩٩٤. وسينتج هذا المصنع ٠٠٠ ٦٠ طن في السنة من الصفائح المسطحة والمموجة في المرحلة الأولى وسيرتفع إنتاجه الى ٠٠٠ ١٠٠ طن في السنة في المرحلة الثانية. ومن المقرر أن يتم في آخر الأمر تصدير ٥٠ في المائة من انتاج المصنع، مما يولد حوالي ١٥٠ مليون دولار في السنة من الايرادات فضلاً عن ٧٠٠ فرصة عمل جديدة. ويقوم بتمويل هذا المشروع البنك الاسلامي للتنمية الذي يوجد مقره في جدة وبروتوكول فرنسي[٩٦]. ومن بين التطورات الهامة الأخرى في مصر مواصلة تحديث مصهرة شركة الألومنيوم المصرية، بهدف زيادة كفاءة وانتاج المصنع. ومن المقرر ان تزيد الطاقة الإنتاجية بنسبة ٢٥ في المائة وان تبلغ ٠٠٠ ٢٢٥ طن في السنة خلال ثلاث سنوات وسيخصص ٥٠ في المائة من هذا الإنتاج لتلبية الطلب المحلي.

٥- الحديد والصلب

استمر تباطؤ أداء صناعة الحديد والصلب منذ عام ١٩٩١. والمشاكل الرئيسة التي تواجه بلدان الاسكوا في سعيها للنهوض هذه الصناعة تتصل أساساً بندرة المواد الخام والافتقار الى تقاليد الصناعة

---

(٩٥) "Bahrain", MEMO, July 1992.

(٩٦) "Aluminium expansion scheme moves ahead", MEED, vol. 36, No. 44, 6 November 1992.

الثقيلة. ويواجه القطاع العديد من الصعوبات الفنية والتسويقية بما في ذلك وجود طاقة فائضة في العالم، والحمائية، وتلقي هذه الصناعات للإعانات الحكومية على الصعيد الوطني، ممّا يؤدي الى تنافس شديد فيما بين المنتجين الإقليميين والدوليين، وإغراق السوق بالمنتجات الرخيصة. وهناك حاجة الى تنويع الانتاج والابتعاد عن المنتجات الموجهة للبناء؛ وتشمل مجالات الانتاج الجديدة المحتملة منتجات مسطحة في مصر لصناعة السيارات والصناعة العسكرية وصناعة الأنابيب في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ويجري حالياً تنفيذ عدة خطط لزيادة الانتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، لا سيما على القضبان والصفائح. وتقوم مصر التي توجد بها أكبر صناعة للحديد والصلب في المنطقة، بتنفيذ خطط توسيع لزيادة الاكتفاء الذاتي. وإضافة الى ذلك، تعتزم الشركة العربية للفولاذ السبيكي، وهي مشروع مشترك بين شركات عامة محلية ومستثمرين سعوديين وشركة ايطالية، بناء مصنع للفولاذ السبيكي في مدينة السادات، بتكلفة قدرها ١ر٧ بليون دولار تقريبا(٩٧).

وقد أصدرت الشركة السعودية للحديد والصلب تكليفاً ببناء مصنع ثانٍ للإختزال المباشر للصلب في جبيل تبلغ طاقته الانتاجية ٠٠٠ ٦٥٠ طن بنهاية عام ١٩٩٢. وسيرفع هذا المصنع الطاقة الإنتاجية للمملكة من هذا النوع من الصلب الى ١ر٨ مليون طن سنوياً. وتشتمل شركة «حديد»، وهي مركب متكامل للصلب في جبيل، على مصنعين لصنع الحديد الاسفنجي بالاختزال المباشر ومصنع للفولاذ ومصنع دلفنة يستخدم خامات الحديد والغاز وخردة الحديد وخامات تغذية. وتدير هذه المؤسسة أيضاً شركة دلفنة الصلب في جدة. ويستمر تطوير صناعة خردوات المعادن التي تمثل حالياً نحو ١٠ في المائة من مواد تغذية الأفران. وأُعلن مؤخرا عن خطط لبناء مصنع بتكلفة ٨ ملايين دولار لتجهيز خردة المعادن وتحويلها الى سبائك معدنية رفيعة المستوى. وسيبلغ انتاج هذا المصنع ٠٠٠ ٣ طن في السنة من سبائك الألومنيوم و ٢٥٠٠ طن في السنة من سبائك معدنية أخرى(٩٨).

وتنتج شركة قطر للصلب في أم سعيد بصورة رئيسة قضبان من الفولاذ المقوى وتبلغ طاقته الأنتاجية المصممة ٠٠٠ ٣٣٠ طن في السنة وقد تجاوزت الشركة في السنوات الأخيرة طاقتها المصممة بنسبة ٥٠-٧٠ في المائة، مما جعلها تفكر في توسيع المصنع. وتتمثل المرحلة الاولى من المشروع في زيادة الطاقة بمقدار ٠٠٠ ١٤٠ طن في السنة وتعنى المرحلة الثانية ببناء مصنع جديد تبلغ قدرته الانتاجية ٠٠٠ ٥٠٠ طن من قضبان الفولاذ. وقد طُلب من ٢٤ شركة دولية إجراء دراسات فنية وتسويقية لهذا المشروع ومن المتوقع أن تقدم هذه الدراسات في اواسط عام ١٩٩٣(٩٩).

وفي البحرين، يعتزم مصنع تكوير اوكسيد الحديد التابع لشركة الاستثمار الصناعي، والذي ينتج حالياً مليوني طن من الكريات سنوياً، مما يمثل نصف طاقته المصممة، أن يضاعف انتاجه بحلول عام ١٩٩٤. وتتفاوض الشركة حالياً مع شركة يابانية فيما يتعلق ببناء مصنع إضافي للفولاذ لرفع الطاقة الانتاجية الى خمسة ملايين طن في السنة بحلول عام ١٩٩٥(١٠٠).

---

(٩٧) MEED, vol. 36, No. 44, 6 November 1992.

(٩٨) The Economist Intelligence Unit, Country Report: Saudi Arabia, No. 2, (1992).

(٩٩) "QATAR", MEED, vol. 36, No. 48, 4 December 1992.

(١٠٠) The Economis Intelligence Unit, Country Report: Bahrain, No. 3, 1992.

جيم- التوقعـــات

سيتوقف انتعاش ونمو النشاط الصناعي الاقليمي على تحسّن مناخ الاستثمار والقدرة على تعبئـــة الاستثمارات الخاصة والأجنبية والوصول الى أسواق جديدة ومستقرة للتصدير. وفي بلدان الاقتصـــادات المنوعة، سيكون للتنفيذ الفعّال لبرامج الاصلاح الاقتصادي تأثير كبير على بيئة الاستثمار بالنسبـــة للنشاط الصناعي.

وهناك حاجة الى بذل مزيد من الجهود لتعزيز التجارة في السلع المصنعة من خلال الترتيبـــات متعددة الأطراف والثنائية مع بلدان المنطقة وبلدان عربية أخرى والبلدان المجاورة. كما أن هناك حاجـة الى استحداث أساليب تسويقية أكثر تطوّرا وتوفير تسهيلات إضافية للمستثمرين الصناعيين الأجانـــب بهدف تشجيع المشاريع المشتركة ولاسيما في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد كشفت أزمة وحرب الخليج عن عدد من العوامل الهيكلية وعناصر المخاطرة التي ستؤثر علـى مناخ الأعمال في منطقة الخليج خلال فترة من الزمن، ويمكن أن يبطئ ذلك عودة القطاع الخاص الـــى مستويات نشاطه وقوته السابقة.

وسيظل عدم التوصل الى اتفاق بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاقتصادي الأوروبي بشـــأن البتروكيماويات وغيرها من المسائل التجارية يُمثّل عنصراً قوياً من عناصر عدم اليقين في المنطقـــة. وعلى المدى الطويل، تواجه بلدان الخليج نفقات باهظة لزيادة انتاج الغاز (والنفط)، ورفع الطاقة التكريريـة وتنفيذ عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة الأخرى. غير أنه على خلاف ما كان عليه الحال فـــي السبعينات، فإن الحكومات لا تمتلك الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه النفقات بمفردها. ولذلك فهـــي بحاجة الى زيادة اقتراضها من الخارج وإصلاح سياساتها الاقتصادية والمصرفية الداخلية لتشجيـــع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

وفي الجمهورية اليمنية، وهي البلد العضو الأقل نمواً، ونظرا الى أن الانفاق الرأسمالي الحكومـــي موجّه في المقام الأول الى مشاريع الهياكل الأساسية، يجب تركيز الجهود على وضع إطار لتشجيـــع الاستثمار الخاص في المشاريع الصناعية. وينبغي إعطاء الأولوية للصناعات القائمة على الموارد من خـــلال تجهيز المنتجات الزراعية ومنتجات مصائد الأسماك ومن خلال تكرير النفط. وستتأثر آفاق التنميـــة الصناعية بقدرة البلد على الوصول إلى أسواق جديدة للتصدير، لاسيما في شرقي وجنوبي افريقيا وفـــي الشرق الأقصى. غير أن العقبات التي يواجهها التوسع الصناعي ستظل، في الأجل القصير، تتصل فـــي الدرجة الأولى بالقيود المالية، وفي الأجل المتوسط، بعدم وجود الهياكل الأساسية الحضرية اللازمة لدعـم هذا التوسع.

وستبقى السياسة هي المصدر الرئيس لعدم الاستقرار الذي يؤثر على المبادلات التجارية فـــي المنطقة. فبالاضافة الى النزاع العربي الاسرائيلي القائم منذ فترة طويلة أحدثت أزمة وحرب الخليج توترا في العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بين عدد من بلدان المنطقة، مع ما لذلك من آثار سلبية علـــى التجارة والإعانات على حركة اليد العاملة.

ثامناً- النقـــــل

ألف- الاتجاهات وقضايا السياسة العامة

خلال عام ١٩٩٢ واصل قطاع النقل نمطه التقليدي المتمثّل في نموٍ قوي نسبيا. ومن بين مختلـــف وسائل النقل حقق النقل البري أقوى أداء. وقد تأثرت أنشطة النقل البريةً والجوية في المنطقة بانخفـــاض حجم التجارة فيما بين الدول العربية كنتيجة لأزمة الخليج.

وواصلت الدول الأعضاء إدراج مشاريع جديدة للنقل في برامجها الانمائية. كما تُبذَل جهـــود لتقليل الاعتماد على الموارد الأجنبية في تنفيذ هذه المشاريع. غير أنه لم تحدث تغييرات كبيرة فـــي حصة النقل من مخصصات الاستثمار الاجمالية أو في مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي. وتراوحـت حصة النقل من الاستثمارات بين ١٣ و ١٧ في المائة، ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بيـــن ٥ و ١٢ في المائة.

ويبقى توزيع الاستثمار على الهياكل الأساسية للنقل موضوعا يستحق البحث على أساس الأولويـــة استنادا الى الأولوية التي يوليها كل بلد لوسائل نقل معينة. والأهداف الرئيسة لتخطيط النقل هي توفيـر الحد الأمثل من خدمات النقل، وتوسيع نطاق شبكات النقل وتحقيق التناسق في ظروف التنافـــس أو التكامل فيما بين أساليب النقل المختلفة.

وتبرز العناصر التالية بوصفها القضايا الأساسية في سياسة النقل:

(أ) زيادة الاتجاه نحو استخدام الحلول متعددة الوسائط في مختلف بلدان الاسكوا وبشكل خـــاص بين أوروبا وبلدان الاسكوا المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والأردن؛

(ب) زيادة الوعي بمفهوم سلسلة النقل، وإعادة توجيه سياسات النقل ذات الصلة في هـــذا الاتجاه. وتُعتبر عمليات النقل المتكاملة والمنسّقة بصورة جيدة، بما في ذلك تدابير التسهيل التـــي تشمل أكثر من بلد واحد، بشكل متزايد، أساسا لهذا النهج؛

(ج) تصميم وتنفيذ سياسات سوقية التوجه في الاسكوا يشمل قضايا التحول الى القطاع الخـــاص ورفع الضوابط التنظيمية في قطاع النقل، ولاسيما في مجالات النقل الحضري والنقل البري والنقل الجوي؛

(د) التركيز، على الصعيد الوطني، على زيادة الفعالية في تنسيق سياسات النقل، وخاصـــة التنسيق بين السلطات العامة التي تقوم ببناء الهياكل الأساسية للنقل وتلك التي تقوم بتنظيم عمليـــات النقل؛

(هـ) إعادة تنظيم الجوانب المؤسسية والادارية لقطاع النقل ككل، بما في ذلك الاهتمامـــات الاقتصادية الاجتماعية والتكنولوجية والادارية والبيئية بالاضافة الى مشاكل نقل محددة تتصل بالتنميـــة الحضرية وسلامة حركة المرور والتجارة والطاقة؛

(و) زيادة التأكيد على التدريب في مجال النقل على المستوى الوطني. واستجابة للمشاكل الحادة في مجال القوى العاملة والادارة، تقوم معظم البلدان في المنطقة بتكثيف جهودها الرامية الى وضع خطط تدريب جديدة، خصوصا بالنسبة للإدارة الوسيطة.

باء- التطورات بالنسبة لوسائل نقل مختارة

١- النقل متعدد الوسائط

تتعلق التطورات التي حدثت في مجال النقل متعدد الوسائط في عام ١٩٩٢، بصورة رئيسة، بالتنظيم وتدابير التسهيل على المستوى الدولي. وفي هذا الإطار، أعقب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن النقل الدولي متعدد الوسائط، صدور قواعد الأونكتاد/ الغرفة التجارية الدولية المتعلقة بوثائق النقل متعدد الوسائط. وتستند هذه القواعد إلى «قواعد لاهاي» و «قواعد لاهاي-فيزبي»، وكذلك إلى الوثائق الموجودة مثل القواعد الموحدة للغرفة التجارية الدولية.

وتغطي هذه القواعد جانبا من عقد النقل متعدد الوسائط وبالتالي ينبغي على متعهدي النقل متعدد الوسائط الذين يستخدمون هذه القواعد أن يضيفوا شروطاً تكميلية لتلبية احتياجات معيّنة.

وقد اقترحت المنظمة الدولية للمقاييس قياسات جديدة للحاويات باعتبارها واحدة من سلسلة المقاييس الموحدة للحاويات. ورفض منتدى للنقاش نظمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد في عام ١٩٩٢، الموافقة على هذا الاقتراح على أساس أن الفوائد المستمدة من استخدام حاويات أكبر حجماً لا تبرر تكاليف تجهيز الموانئ وغيرها من محطات الوصول بتجهيزات جديدة. والسبب وراء هذا الموقف الذي اتخذته جميع البلدان الأوروبية والنامية تقريبا هو أنه تم استثمار مبالغ ضخمة من الأموال في السفن والموانئ ومعدات الموانئ والمركبات وعربات النقل بالسكة الحديدية ومحطات وصول الحاويات، والتي تلتزم كلها بالقياسات الموحدة للحاويات التي حددتها المنظمة الدولية للمقاييس.

أما السبب الداعي الى استخدام حاويات كبيرة الحجم فهو الزيادة في كثافة حيز التحميل كما هو مبيّن أدناه:

كثافة حيز تحميل الحاويات

نوع الحاوية	كثافة حيز التحميل (طن/متر)
٢٠ قدماً × ٨ أقدام × ٨ أقدام و ٦ بوصات	٠ر٦٦
٤٠ قدماً × ٨ أقدام × ٨ أقدام و ٦ بوصات	٠ر٤١
٤٠ قدماً × ٨ أقدام × ٩ أقدام و ٦ بوصات	٠ر٣٥
٤٨ قدماً × ٨ أقدام × ٩ أقدام و ٦ بوصات	٠ر٢٧

المصدر: الاسكوا، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

وتصل الى الموانئ في منطقة الاسكوا حاويات ضخمة تطابق قياساتها قياسات المنظمة الدولية للمقاييس. وهذا ما يبرر دراسة معدّل الزيادة في هذا النوع من الحاويات وما إذا كان هناك ما يبرّر القيام باستثمارات جديدة لقبولها وبحث إمكانية نقلها برّاً.

٢- النقل البحري

خلال عام ١٩٩٢، استمر تأثير الوضع السياسي السائد منذ أزمة وحرب الخليج على التطورات في مجال النقل البحري في منطقة الاسكوا.

واستمر توسّع الأسطول التجاري العالمي في عام ١٩٩١ وبلغ مجموع حمولته الساكنة ٣ر٦٨٤ مليون طن. غير أن مجموع الحمولة الساكنة للأسطول التجاري للبلدان النامية، بما في ذلك منطقة الاسكوا، لم يبلغ سوى ٣ر١٤٤ مليون طن. وانخفض مجموع الحمولة الساكنة للأسطول التجاري لمنطقة الاسكوا في عام ١٩٩١ الى ٤ر١٠ مليون طن مقابل ٧ر١١ مليون طن في عام ١٩٩٠. وقد استمر هذا الاتجاه في عام ١٩٩٢.

وفي عام ١٩٩١ كانت الكويت تمثّل ٥ر٢٥ في المائة من مجموع أسطول بلدان الاسكوا بحمولة ساكنة قدرها ٢ر٦٤٠ مليون طن وتليها مصر (١ر٦٠٤ مليون طن) والعراق (١ر٥٨٦ مليون طن) والمملكة العربية السعودية (١ر٤٤٨ مليون طن). ومثّلت هذه البلدان الأربعة ٧٠ في المائة من مجموع الحمولة الساكنة للأسطول التجاري لمنطقة الاسكوا (الجدول ٤٧).

(أ) الشحن

بالرغم من أن التوقعات بالنسبة للنقل البحري في المنطقة كانت تبدو جيدة في نهاية حرب الخليج، فقد اتضح بعد ذلك بسنة أن ذلك من قبيل الافراط في التفاؤل.

ويبلغ حجم السلع التي تقوم الشركة العربية المتحدة للنقل البحري بشحنها حاليا حوالي ١٣٠ ألف وحدة معادلة لـ ٢٠ قدما في السنة مما يمثّل حوالي ٢٠ في المائة من السوق. وتتوقع الشركة أن تبلغ أرباحها في عام ١٩٩٢ ٥٠ مليون دولار من عمليات الشحن و ٤٦ مليون دولار من الاستثمارات الخارجية. وزادت الشركة عدد رحلاتها الملاحية من ٢٤ الى ٢٨ في السنة. وتمثّل هذه الأرقام انتعاشا هاما إذ أنها ليست أقل بكثير من مستويات ما قبل أزمة الخليج. وتعتزم الشركة إضافة ما بين ٨ و ١٠ سفن للحاويات بحمولة ٣٥٠٠/٣٠٠٠ وحدة مكافئة الى أسطولها وزيادة مخزونها من الحاويات التي تمتلكها والتي تستأجرها. كما أصدرت الشركة إعلانات عطاء لإمدادها بـ ٠٠٠ ١٣ حاوية تقدّر قيمتها بحوالي ٤٣ مليون دولار.

وتقوم شركة ناقلات النفط الكويتية حالياً بتنفيذ برنامج هام لتوسيع أسطولها. ويجري بناء ٤ ناقلات خام ضخمة جدا وكان من المقرر تسليم ناقلتين لغاز البترول المسيّل تبلغ سعة كل منهما ٧٨ ألف

متر مكعب في بداية عام ١٩٩٣. ولجعل موانئ الكويت أكثر جاذبية لشركات الشحن، أعلنت سلطة الموانئ العامة في الكويت عن عزمها على تنفيذ مشروع لإعادة بناء موانئ البلد وتطويرها تبلغ تكلفته ٣٨٠ مليون دولار.

وأعلنت الشركة الوطنية للنقل البحري في المملكة العربية السعودية رقما قياسيا من الأرباح يبلغ ١٣٣ مليون دولار، أي أكثر من ٦ مرات أرباح عام ١٩٩٠ التي بلغت ٢١ مليون دولار. وقد حدثت هذه الزيادة الكبيرة بفضل الايرادات المتأتية عن تأجير سفن الدحرجة الكبيرة المملوكة للشركة للولايات المتحدة وبلدان المنطقة لاستخدامها في نقل المعدات العسكرية الى المملكة. وفي عام ١٩٩١، كشفت الشركة عن خطة توسّع مدتها ٥ سنوات وتقدر تكاليفها بـ ٨٠٠ مليون دولار وتتعلق بإضافة ٥ ناقلات جديدة تبلغ الحمولة الساكنة لكل منها ٢٨٠ ألف طن وناقلتين جديدتين للغاز وناقلتين للمنتجات النظيفة واستبدال جزء من أسطولها المكوّن من ٨ سفن دحرجة.

وتستعد أحدث شركة وطنية للنقل البحري في المنطقة، وهي الشركة الوطنية العمانية للنقل البحري، للشروع في تقديم أولى خدماتها. وتتعلق المرحلة الأولى من خطة تطوير الشركة بتشغيل ٩ سفن تشمل ٤ سفن حاويات يسع كل منها ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ وحدة تعادل ٢٠ قدما؛ وناقلتين للسيارات تتراوح سعة كل منهما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ وحدة؛ وسفينتين هيّنتي التسيير لنقل البضائع السائبة؛ وناقلة للزيت النباتي تتراوح حمولتها الساكنة بين ٧٠٠٠ و ١٠٠٠٠ طن.

وقد عانت صناعة النقل البحري في الأردن بصورة كبيرة من آثار أزمة وحرب الخليج. فقد تكبّد الأردن خسارة تقدر بـ ٥٤٧ مليون دولار على الأقل من ايرادات رسوم الميناء ومناولة البضائع، فضلاً عن رسوم النقل، منذ أن فرضت الأمم المتحدة عقوبات على العراق في آب/أغسطس ١٩٩٠. وانخفض مجموع حمولة السفن التي تمر بميناء العقبة من ٥٫٦٦٧ مليون طن في عام ١٩٨٩ الى ١٫٩٢٧ مليون طن في عام ١٩٩٢.

(ب) <u>تطوير الموانئ</u>

تقوم عُمان ببحث دراسة جدوى لبناء ميناء جديد في الجزء الشمالي من البلد. كما يقوم العديد من الموانئ الرئيسة في المنطقة، بما في ذلك ميناء جبل علي وميناء الرشيد وميناء خورفكان في الامارات العربية المتحدة، باستثمار مبالغ كبيرة من الأموال في البرامج الرامية إلى زيادة القدرات وتطوير أحواض تصليح السفن.

ويجري حاليا بناء مرسى جديد عميق في خورفكّان، وهو ميناء الشارقة في خليج عُمان. وينص العقد على بناء مرسى بطول ٢٢٠ متراً وغاطس ١٢ متراً.

وقد سجل ميناءا جبل علي والرشيد في دبي أرقاما قياسية لمقدار الحمولة المنقولة عبرهما وهما يُعدان حاليا من بين الـ ٢٠ ميناءً الرائدة في العالم من حيث حجم البضائع التي يتم مناولتها فيها. وفي

أيار/مايو ١٩٩١، عقب انتهاء حرب الخليج، قررت السلطتان اللتان تديران هذين الميناءين الاندماج وتكوين سلطة موحدة للموانئ، هي سلطة موانئ دبي. وبعد هذا الاندماج ارتفعت حركة الحاويات بنسبة ٣٧ في المائة في عام ١٩٩١.

وتنص العروض لعقد البناء الأساسي لتوسيع محطة وصول الحاويات في ميناء الدوحة، والذي نشرت تفاصيله في آب/أغسطس ١٩٩٢، على بناء مرسيين عميقين ومرفقٍ لسفن الدحرجة.

وتقوم سلطة الموانئ في عدن بدراسة خطط لبناء محطة أخرى لوصول الحاويات يبلغ غاطسها ١٨ مترا. ورغم أن هذه التطورات مشجعة لشركات النقل البحري، فإن الأمل الحقيقي بالنسبة للمستقبل يكمن في الإنشاء المزمع لمنطقة حرة في عدن.

ويتمثل أهم التطورات في البحرين في التسعينات في بناء ميناء للحاويات ومنطقة صناعية، بما في ذلك منطقة حرة في الحدّ.

وأثناء أزمة الخليج، أصيب ميناءا الكويت الرئيسان في الشويخ والشعيبة بأضرار خطيرة. وكلاهما الآن جاهزين للعمل بصورة كاملة تقريبا، إلا أن شركات النقل البحري مازالت تستخدم موانئ الكويت على أساس إعادة الشحن والمرور العابر.

وكان من الأحداث الرئيسة في شرق البحر الأبيض المتوسط إعادة فتح ميناء بيروت عقب انتهاء الحرب الأهلية التي أصبح الميناء أثناءها ساحة قتال ودُمّر جزء كبير منه. وقد أعيد فتحه للبضائع في آذار/مارس ١٩٩١ وبحلول كانون الأول/ديسمبر، بلغ حجم البضائع التي يتم مناولتها فيه شهريا ٣١٢١ ألف طن[(١٠١)]. كما أن هناك خططا لبناء ميناء جديد ومجمع لإدارة الجمارك إلى جانب صوامع الحبوب البالغة سعتها ٠٠٠ ١٢٠ طن على الرصيف رقم ٢.

(ج) <u>بناء السفن وتصليحها</u>

كان من المتوقع أن تكمل الشركة العربية لبناء وتصليح السفن التابعة لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابك) والموجود مقرها في البحرين إنشاء حوضيها الجافين العائمين بحلول أوائل الخريف بهدف زيادة عدد ناقلات غاز البترول المسيّل وسفن البضائع السائبة والحاويات وغيرها من سفن البضائع الجافة. أما المرافق القائمة فستخصص للناقلات الضخمة. وقد أبلغت الشركة خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة عن ارتفاع العائدات الى ٣٠ مليون دولار وأنها وقّعت عدة عقود كبيرة لتصليح السفن.

وتنظر دبي أيضا في إمكانية إضافة حوض عائم صغير الى أحواضها الجافة الثلاثة التي تبلغ سعتها ٥٠٠ ألف طن من الحمولة الساكنة.

---

(١٠١) <u>Sea Trade Review</u>, June 1992, p. 147.

الجدول ٤٧- الأسطول التجاري لمنطقة الاسكوا حسب علم التسجيل ونوع السفينة، ١٩٩١
(الحمولة الساكنة بالطن)

البلد	مجموع الأسطول	ناقلات النفط	ناقلات البضائع السائبة	سفن البضائع العامة	سفن الحاويات	الأنواع الأخرى
الامارات العربية المتحدة	١ ٣٣٠ ٣٤٥	١٠٠ ٥٨٦	١٥٤ ١٠٣	٨٧٤ ٣٠٥	١٣٩ ٢٣٨	٠٧٨ ٩٧
الأردن	٥٥٧ ١١٣	٢٨٦ ٩٧	..	٢٧١ ١٦	..	..
البحرين	٢٥٩ ٢٧٤	٢٩٥ ١	..	٥٤٤ ١٣٥	٩٦٧ ٥٥	٤٥٣ ٨١
المملكة العربية السعودية	٨٢٢ ٤٤٧ ١	٨٩١ ٤٥٨	..	٣٧٥ ٦٨٩	٦٥٣ ٧١	٩٠٣ ٢٢٧
الجمهورية العربية السورية	٢٩٢ ١٧٩	..	٦٥٠ ٢٥	٦٤٢ ١٥٣	..	..
العراق	٠١٧ ٥٨٦ ١	٩٩٥ ٣٥٩ ١	..	٥٨٥ ١١١	..	٤٣٧ ١١٤
عُمان	٩٤١ ١١	٨٦	..	٥٣٥ ٦	..	٣٢٠ ٥
قطر	٧٣٣ ٣٤٧	٩٢٠ ٢٩٧	..	٩٥٠ ٢٥٦	٧٦٦ ١٦٢	٧١١ ١٥
الكويت	٨٦٠ ٦٣٩ ٢	٠٤٣ ٢٨٠ ٢	..	١٩٤ ١٥٧	..	٦٢٣ ٢٠٢
لبنان	٣٧٩ ٤٢١	٤٣١ ٢	٨٨٦ ٧٣	٤٣٢ ٣٣٨	..	٦٣٠ ٦
مصر	٨٩١ ٦٠٤ ١	١٣١ ٢٧٥	٤٩٩ ٥٦٥	٣٧٠ ٦٦٢	..	٨٩١ ١٠١
اليمن	١٣ ٦٥٣	١٨٥ ٣	..	٧٨٤ ٤	..	٦٨٤ ٥
المجموع	٣٦٣ ٣٥٦ ١٠	٣٦٣ ٣٦٢ ٥	١٨٩ ٧٦٨	٥٥٦ ٨٣٨ ٢	٥٢٥ ٥٢٨	٧٣٠ ٨٥٨

المصدر: UNCTAD, Review of Maritime Transport, 1991.

تاسعا- التطورات الاجتماعية

لا تزال بلدان منطقة الاسكوا تسعى للتكيّف مع التغيّرات الاجتماعية الهائلة التي برزت في أعقاب أزمة الخليج. ذلك أن هذه الأزمة قد عملت على تفاقم المشاكل القائمة أصلا، بما فيها البطالة، وتفاوت مستويات المعيشة، والفقر، وتعاطي المخدرات، والعجز الجسدي والعقلي، واللاجئون والعائدون.

وفي عدد من الدول الأعضاء، أدى ارتفاع النمو السكاني وضخامة عدد العائدين وانحسار تدفقات المعونة الى تفاقم مشكلة الفقر، كما ازداد الوضع سوءاً بسبب عدم كفاية فرص العمل ونقص المرافق الصحية والتعليمية وغيرها من المرافق الاجتماعية، لاسيما في المناطق الريفية. كذلك أدى تدهور الأوضاع في الريف الى نزوح أعداد هائلة من السكان وازدياد الفقر في المدن. وفي العراق، حدثت زيادة سريعة في مستويات الفقر نتيجة لأزمة وحرب الخليج والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قِبَل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي الأردن الذي يعيش حوالي ٣٠ في المائة من سكانه دون حد الفقر، أضافت أزمة الخليج ضغوطا أخرى. وفي الجمهورية اليمنية، تشير الدلائل الى أن مستوى الفقر سيزداد نتيجة لعودة ما يربو على ٨٥٠ ٠٠٠ نسمة من منطقة الخليج، فضلاً عما يتراوح بين ٤٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ من الصومال وأنحاء أخرى من شرق افريقيا.

أما انتشار التعليم في المنطقة فهو في استمرار مطرد، الأمر الذي ينعكس في تحسّن معدلات محو الأمية لدى الكبار، والمعدلات الاجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية، وانشاء مؤسسات للتعليم العالي جديدة ومتخصصة لتدريس التخصصات الجديدة بمشاركة متزايدة من جانب القطاع الخاص.

ولا تزال الأوضاع الصحية في المنطقة في تحسّن مستمر، مع تزايد عدد الخطط والبرامج الصحية المنهجية التي تُنفَّذ حاليا في معظم الدول الأعضاء في الاسكوا. وبفضل ذلك، ازداد متوسط العمر المتوقع، وانخفضت معدلات وفيات الرضّع وزادت انتاجية اليد العاملة. وعلى خلاف التحسّن العام في الخدمات الصحية، استمر الوضع الصحي في العراق في التدهور، لعدم كفاية الامدادات والخدمات الطبية، مما أدى الى تضاعف معدل وفيات الرضّع أربع مرات وعودة الكوليرا والتيفوئيد اللذين كان قد تم القضاء عليهما.

ألف- القضاء على الفقر

من مميزات الفقر المتفشي، نقص التغذية واعتلال الصحة وقلة فرص الوصول الى الخدمات الاجتماعية. وفي العراق، زاد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٣٨٠ في المائة عمّا كان عليه قبل بداية أزمة الخليج[١٠٢]. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات الى أن معدل وفيات الرضّع زاد بنسبة ٢

---

(١٠٢) «التقييم المتعمّق للصحة والخدمات الاجتماعية في العراق بعد أزمة الخليج» الذي أجراه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ الفريق الدراسي الدولي الذي موّلته اليونيسيف ومؤسسات خاصة أخرى.

٣٥٠ في المائة عمّا كان عليه قبل الأزمة. ووُجد أن ما يزيد على ٠٠٠ ٩٠٠ طفل، أي ما يناهز ٢٩ في المائة من مجموع الأطفال العراقيين، يعانون من سوء التغذية(١٠٣). ونظرا لاستمرار العقوبات فسيظل قسم كبير من السكان يعاني من الفقر.

وما زال التوزيع غير العادل للخدمات الاجتماعية يمثّل مشكلة في بعض بلدان المنطقة، ولاسيما في البلدان المصدّرة لليد العاملة والتي مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فيها منخفض نسبياً. فغالبا ما تكون إمكانيات الوصول الى الخدمات الأساسية محدودة جدا بالنسبة لبعض الشرائح السكانية، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية. وخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ على سبيل المثال، لم تكن، لدى ٧٠ في المائة من السكان الريفيين في اليمن إمكانية الحصول على خدمات المياه في حين أن ٦٢ في المائة لم تكن لديهم فرص الوصول الى الخدمات الطبية. وبلغت نسبة السكان الريفيين الذين كانوا يعيشون تحت حدّ الفقر المدقع خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩، ٣٤ في المائة في مصر و ٣٠ في المائة في الأردن. وخلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠، لم تكن لدى ٤٦ في المائة و ٤٠ في المائة من مجموع السكان الريفيين في الجمهورية العربية السورية إمكانية الحصول على خدمات المياه وعلى الخدمات الطبية على التوالي(١٠٤). وخلال الفترة ذاتها، لم تكن لدى ٦٦ في المائة من سكان الريف، في مصر فرصة الحصول على خدمات الصرف الصحي. وحتى في عُمان التي تتميز بارتفاع دخل الفرد فيها، لم تكن خدمات المياه متوفرة إلا لـ ٤٢ في المائة من سكان الريف، بينما لم تكن خدمات الصرف الصحي متاحة إلا لـ ٣٤ في المائة. وقد يكون اعتماد سياسات أكثر مساواة تقوم من خلالها الحكومات بتعبئة موارد هامة لتوفير الخدمات لكافة الشرائح السكانية، وسيلة فعّالة لتحسين وضع الفئات الفقيرة(١٠٥).

ويعيش سكان المناطق الريفية في ظروف غير مواتية من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتؤدى قلة فرص العمل وعدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الاجتماعية والترفيهية الى استمرار هجرة أعداد كبيرة من سكان الريف الى المدن وزيادة الفقر في المدن. ومن أجل الحدّ من الهجرة من الريف الى المدينة، ينبغي اتخاذ تدابير مناسبة لتعبئة مشاركة المجتمع المحلي والموارد المحلية لتحسين مستويات المعيشة في المجتمعات الريفية وتلبية احتياجاتها الأساسية من الأغذية والألبسة والسكن والتعليم والصحة ووسائل الترفيه، وخاصة العمالة. كما ينبغي التركيز بصفة خاصة على الأحياء الفقيرة في المدن والمستوطنات العشوائية.

وفي ظل الظروف الاقتصادية السائدة، هناك حاجة الى اعتماد برامج للتكيّف الاقتصادي تأخذ البُعد الاجتماعي في الاعتبار، وذلك للحيلولة دون ازدياد الفقر وتهميش الفئات الضعيفة في منطقة الاسكوا.

---

(١٠٣) جرى تقييم مستوى الوفيات والتغذية لدى الرضّع والأطفال من خلال مسوح شملت ٩٠٣٤ أسرة في كل اقليم من أقاليم العراق.

(١٠٤) UNICEF, The State of the World's Children 1992, Oxford University, Press.

(١٠٥) UNDP, Human Development Report 1992, New York, Oxford Press, 1992.

باء- الأسـرة

يشهد هيكل الأسرة في منطقة الاسكوا تحولات جوهرية. ذلك أن التحضّر السريع والتصنيع والهجرة واستخدام تكنولوجيات جديدة والنزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية أدت تدريجيا الى إضعاف القِيَم الاجتماعية المتوارثة. وتؤثر بعض العوامل الاجتماعية-الاقتصادية، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، على نسيج الأسرة في منطقة الاسكوا. وقد ساهمت تلك العوامل في ظهور الأسرة النواة وفي تغيير المواقف والقيم التي تؤثر على العلاقات بين أفراد الأسرة. لكنه على الرغم من التغيّر في الهيكل الوظيفي للمجتمع، مازالت الأسرة تُعتبر مصدر التماسك والسند بالنسبة لأفرادها، على الرغم من ظهور كيانات جديدة تضطلع بوظائف أسرية مختلفة.

وقد بدأت الأسرة النواة تحل محل الأسرة الموسَّعة. فقد أوضح تعداد السكان الذي أُجري في البحرين أن الأسر النواة تشكّل ٩٠ في المائة من مجموع الأسر، بينما تمثّل الأسر النواة في الكويت ٥٩ في المائة من مجموع الأسر التي شملها المسح في حين لا تزيد نسبة الأسر الموسَّعة عن ١٧ في المائة. وهناك عدة دراسات تؤكد هذه النتائج وأن الأسرة النواة تشكّل النمط السائد لا في المدن فحسب بل وأيضا في المناطق الريفية(١٠٦). بل إن أهمية الأسرة الموسَّعة انخفضت في المناطق الريفية في مصر نظرا لهجرة الفلاحين سواءً الى مدن داخل البلد أو الى بلدان أخرى في المنطقة. غير أن الروابط الأسرية لاتزال قوية حيث أن علاقة الدم والعصب وغيرها من الروابط مازالت قائمة بين الأسر النواة المستقلة، وبالتالي فإن شبكة الروابط الأسرية مازالت قوية.

ولا يزال تكوين الأسرة العادية في المنطقة تغلب عليه فئة الأطفال والشباب (أكثر من ٦١ر٧ في المائة في عام ١٩٩٠) وهو أمر ينطوي على ارتفاع كبير في نسب الإعالة الاقتصادية.

ومعدل المواليد في الأسر التقليدية في المنطقة مرتفع حيث أن الأطفال يُعتبرون ميزة. ويبلغ متوسط حجم الأسرة ٦ر٥ في البحرين و ٤ر٩ في مصر و ٧ر٧ في العراق و ٦ر٩ في الأردن و ٩ في الكويت (مواطنون) و ٦ر٣ في قطر و ٥ر١ في الجمهورية العربية السورية و ٤ر٢ في الامارات العربية المتحدة و٦ر٤ في الضفة الغربية وقطاع غزة و ٩ر١ في المملكة العربية السعودية (مواطنون)(١٠٧). ويرجع الحجم الكبير للأسرة في بلدان الخليج الى سياسة الدولة التي تشجع ارتفاع معدل المواليد لعدد من الأسباب. فالنمو السكاني لا يهدد مستوى المعيشة، كما أن هذه البلدان تحتاج الى يد عاملة محلية لتحل محل العمال الأجانب. وقد شجع العراق النمو السكاني عقب الحرب التي نشبت بينه وبين ايران وفي أعقاب حرب الخليج. وقد أخذ حجم الأسرة في التقلص تدريجيا منذ الخمسينات في الوقت الذي تغيّر دور المرأة من خلال التعليم والعمالة الرسمية.

---

(١٠٦) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، «آثار التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية: دراسة استطلاعية» (١٩٩٢).

(١٠٧) الأرقام مقتبسة من منشور الاسكوا، «كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية-اجتماعية لبلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٨٦» (E/ESCWA/SDP/1987/8/Rev.1).

إن التغيّر في مركز المرأة هو محور التغيّر في الأسرة بوجه خاص والتغيرات التي تحدث في المجتمع بوجه عام. ويلاحظ أن عدد النساء اللاتي يشاركن في جميع مستويات التعليم في المنطقة في تزايد مطرد. وكانت مصر ولبنان البلدين الأولين اللذين قاما بانشاء نظام تعليمي يشمل الإناث. وتمثلت نقطة التحوّل بالنسبة لبلدان الخليج في التنمية الاقتصادية السريعة التي بدأت في السبعينات. والمرأة المثقفة أكثر وعيا بحقوقها كإنسان وأكثر إقداما في المطالبة بها. غير أن قسما كبيرا من النساء المتحررات اللاتي تربّين في الخارج ما زال يساورهن شعور بالنقص.

وكانت مشاركة المرأة في العمالة الرسمية عاملاً رئيسياً في تغير هيكل الأسرة. إذ أن ذلك لم يرفع مكانتها في الأسرة فحسب بل أنه أعطاها أيضا دورا في اتخاذ القرارات. وبالاضافة الى ذلك، فإن المرأة العاملة تسهم في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة مما يؤدي الى علاقة قائمة على قدر أكبر من المساواة بين الرجل والمرأة في الأسرة. وفي الجانب السلبي، فإن الدور الثنائي للمرأة العاملة يخلق بعض المشاكل. وإن ما يزيد الوضع الصعب الذي تواجهه الزوجة أو الأم العاملة سوءاً عدم وجود تسهيلات تساعد المرأة العاملة على القيام بدورها الثنائي إذ لا تتوفر بوجه عام مراكز للرعاية النهارية. ومع أنه يجري تدريجيا بناء عدد قليل من هذه المراكز، فإن رسومها الباهظة ليست في متناول الأسرة العادية في معظم الحالات.

ومن جهة أخرى تؤثر هجرة اليد العاملة على هيكل الأسرة وعلى العلاقات بين أفرادها وسلوكهم. ويقول البعض ان هجرة اليد العاملة تضعف الروابط الأسرية التقليدية حيث أنها تزيد المشاكل داخل الأسرة وتضعف العلاقات بين الرجل وزوجته وأولاده. وقد أجبرت مشاكل من هذا القبيل كثيرا من العمال المهاجرين على العودة الى بلدانهم الأصلية.

جيم- الشباب

يمثّل الشباب نسبة كبيرة من السكان في منطقة الاسكوا، ذلك أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة يشكّلون ١٨ر٧ في المائة من مجموع السكان في المنطقة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة الى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. وتوجد أعلى نسبة للشباب بين السكان في المنطقة في لبنان والأردن (٢٢ في المائة)، تليهما اليمن. وتوجد أدنى نسبة في الامارات العربية المتحدة (١٣ في المائة) والبحرين (١٥ في المائة)(١٠٨).

ومنذ أوائل السبعينات، شهدت معظم بلدان منطقة الاسكوا تغيرات اقتصادية واجتماعية جوهرية أثرت على جميع جوانب الحياة فيها. ومن أهم تلك التطورات، تدفّق أعداد كبيرة من العمال المهاجرين تتراوح أعمارهم في الغالب بين ٢٥ و ٣٥ سنة الى البلدان الرئيسة المصدرة للنفط. ونتيجة لذلك، فإن

---

(١٠٨) United Nations, World Population Projects, 1990 (ST/ESA/SER.A/120) New York, 1991 (Sales No. E. 91. XIII.4).

نسبة الشباب المغتربين الى مجموع الشباب في بعض هذه البلدان مرتفعة جدا (تبلغ ٦٧ في المائة في قطر و٥٦ في المائة في الامارات العربية المتحدة و ٢٢ في المائة في كل من المملكة العربية السعودية وعُمان[١٠٩]. وقد كان لهيمنة الشباب المغتربين من حيث العدد آثار اجتماعية وثقافية هامة على الشباب المحليين وعلى المجتمعات المضيفة ككل.

وأفضى التفاوت الكبير في مستويات المعيشة الى تزايد التوترات الاجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة في بعض أنحاء المنطقة. وتُعدُّ البطالة وتداعي القِيَم الاجتماعية المتوارثة من بين الأسباب الرئيسة وراء ارتفاع معدلات الجريمة في الأحياء التي يسكنها ذوو الدخل المنخفض، فضلا عن ارتفاع معدلات الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وساهم تزايد الفقر والتغيرات في طبيعة الأسرة وهيكلها في انتشار جنوح الأحداث وخلق شعور بالغربة لدى الشباب. وتجتذب المدن شباب المناطق الريفية الذين يواجهون البطالة والانحلال الاخلاقي. ويشكل عدم وجود نُظُم دعم اجتماعي وعدم الخبرة في معالجة مشاكل المدن الكبرى تهديدا خطيراً. فالنجاح أو الفشل على السواء قد يؤدي الى انحراف أو جنوح الأحداث. وقد ساهمت أزمة الخليج والاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة في أعقاب ذلك في زيادة إضعاف الهيكل الاجتماعي في عدة بلدان مما أدى الى تفاقم مشكلة البطالة وأثار فضلاً عن ذلك مشكلة إدماج العائدين في المجتمع.

غير أن الفقر ليس هو السبب الوحيد وراء تزايد موجة الجرائم. فالنزاعات المسلحة، بما في ذلك أزمة الخليج، قد ساهمت في ذلك في بعض البلدان. ويُلاحَظ انخفاض عام في مستويات السلوك في البلدان التي تأثرت بالحرب. وتشير الدراسات التي أُجريت في لبنان وغيره من بلدان الشرق الأوسط[١١٠] الى أن هاجس الحرب يستحوذ على أذهان الأطفال والشباب استحواذا كاملا. وفي الواقع، يبدو أن التحدي والعنف أصبحا جزءا من الآلية السيكولوجية التي تمكّنهم من التعويض عن شعورهم بالعجز والامتهان. وثمة عامل رئيس آخر هو المستقبل المجهول الذي ينتظر العدد المتزايد من الشباب غير المؤهلين في العشرينات وأوائل الثلاثينات من عمرهم في البلدان التي تورطت في حروب مدة طويلة والذين تم تسريحهم من الجيش الذي قضّى فيه العديد منهم عدة سنوات.

ومن القضايا الملحّة التي ينبغي إدراجها في سياسات التنمية الوطنية للمنطقة التعليم والتدريب المهني، ورفع مستوى المهارات، ومكافحة إدمان المخدرات، ومنع جنوح الأحداث وإعادة تأهيل الشباب المعوقين نتيج للحرب. وينبغي معالجة دور الشباب في التنمية الوطنية في إطار التنمية الشاملة للموارد البشرية. كما ينبغي أن يكون نطاق السياسات والاستراتيجيات التي تُعتمد لهذا الغرض مرناً بحيث يراعي الفروق بين الأفراد وضرورة تنوّع البرامج الموجهة للشباب.

---

(١٠٩) الأمم المتحدة، الاسكوا، «الحالة السكانية في منطقة الاسكوا»، ١٩٩٠، (E/ESCWA/POP/1992/6).

(١١٠) UNICEF Source Book on Children and Development in the 1990s: Children in Especially Difficult Circumstances, 1992.

دال- المعوّقـــون

لقد زاد حجم ونطاق مشكلة العجز في منطقة الاسكوا بمعدلات سريعة في السنوات الأخيرة نتيجة للنزاعات المسلحة مثل حرب الخليج وقمع الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أُبلغ في الفترة من ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ الى ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠ عن وقوع ٠٠٠ ٥٨ إصابة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن ٨٥٥ ضحية. ويشكّل الأطفال دون سن ١٥، ٣٠ في المائة من الإصابات، علماً بأن ١٠ في المائة من مجموع الاصابات قد أسفرت عن عجز دائم. وخلال الفترة الممتدة من أيار/مايو ١٩٨٨ الى تموز/يوليو ١٩٩٠وحدها، عالج أخصائيو المداواة الطبيعية التابعون للأونروا ٣٨٨٥ حالة كان لـ ٣٠٦٨ منها علاقة بالانتفاضة. ويشكّل الشباب والأطفال نسبة عالية من ضحايا الانتفاضة (٣٣ر٧ في المائة منهم دون سن ١٦، و ٢٣ر٦ في المائة من الفئة العمرية ١٧-٢٠ سنة، و ٢٢ر٦ في المائة من الفئة العمرية ٢١-٣٠ عاماً). وقد أصيب ٥ في المائة من هؤلاء بعجز دائم[(١١١)].

وعلاوة على ذلك، فإن العجز الجسدي الناجم عن العنف قد يصيب الأشخاص بصدمات نفسية، ذلك أن أزمة وحرب الخليج، فضلا عن استمرار الحظر المفروض على العراق، قد زادت من انتشار حالات العجز في ذلك البلد. كما أن الأمراض المفضية الى العاهات (شلل الأطفال والحصبة والكزاز وما الى ذلك) آخذة في الازدياد بسبب نقص اللقاحات والافتقار الى شروط الصحة العامة. ووفقا للنتائج التي توصل اليها فريق الخبراء المموّل من اليونيسيف الذي سبقت الاشارة اليه، فإن الصدمة النفسية تمثّل الأثر الأكثر شيوعا لأزمة الخليج على الأطفال والشباب العراقيين. وتفيد التقارير بأن العديد من الكويتيين أصيبوا بعجز دائم أثناء الاحتلال العراقي. وهناك حاجة ماسة الى استحداث نهوج متكاملة لإعادة تأهيل ضحايا الحرب (برامج طبية واجتماعية وسيكولوجية وبرامج للتدريب المهني).

ورغم أن الاحصاءات المتوفرة عن العجز في منطقة الاسكوا ليست شاملة[(١١٢)] فإنها تعكس واقعا مروعا. ففي حين أن أهمية الأسباب التقليدية للعجز في المنطقة قلّت بالقيم النسبية، زاد عدد وأنواع الأسباب الجديدة للعجز. وقد ساهمت عدة تطورات من بينها التحصين الشامل للأطفال وتحسين مستوى التعليم، وخاصة تعليم المرأة، وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وتحسين مرافق المياه والصرف الصحي وانخفاض معدلات الخصوبة في بعض البلدان وتحسين الرعاية المقدمة للمرأة في تقليل تأثير الأسباب التقليدية. أما التهديد الجديد فيتمثل في الركود الاقتصادي والعبء الكبير الذي يلقيه على الخدمات الوطنية، وفي النزاعات المسلحة والتوترات الاقليمية وما ينجم عنها من فوضى ديمغرافية وتبديد للموارد الاقتصادية، والنقص الخطير المتزايد في المياه والتلوّث.

---

(١١١) الأنروا، «تقرير» مقدم الى الاجتماع الثامن المشترك بين الوكالات المعني بعقد الأمم المتحدة للمعوقين (فيينا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠).

(١١٢) يمكن أيضا تقدير المعدل الحالي لانتشار حالات العجز في المنطقة استنادا الى التقديرات الدولية لحالات العجز التي وضعتها منظمة الصحة العالمية (٧-١٠ في المائة من مجموع السكان). وحيث أن عدد سكان المنطقة قدّر بحوالي ١٤٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٥ فقد تتراوح تقديرات حالات العجز بين ٩ر٩٤ مليون و ٢ر١٤ مليون نسمة.

ويعيق عدم وجود بيانات دقيقة عن العجز توفير الخدمات المناسبة ووفقا للتقديرات، فإن عدد المعوقين في المنطقة الذي قُدِّر بحوالي ٨ ملايين نسمة في عام ١٩٨٢ سيصل الى ١٤ر٢ مليون بحلول عام ١٩٩٥[١١٣]. وعلاوة على ذلك، فإن عدد الإناث المعوّقات لم يُقدَّر حق قدره في معظم بلدان المنطقة. وربما يكون لذلك صلة بالضغوط الثقافية والاجتماعية التي تقتضي أن تبدو الاناث صالحات للزواج (وبالوصمة الاجتماعية المتمثلة في كون أحد أفراد الأسرة معاقاً). كما أن مشاكل العوَق أكثر خطورة في المناطق الريفية بوجه عام. وفيما يخص التعليم، فإن الأغلبية الساحقة من المعوّقين مازالوا أميين في العديد من بلدان المنطقة إذ توجد أعلى معدلات الأمية بين الصُّم والصُّم البُكم والأشخاص المتخلفين عقليا. وتبيِّن معظم التعدادات التي أُجريت في المنطقة أن نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل وغير النشطين اقتصاديا لدى المعوّقين أعلى منها لدى الأشخاص الذين هم في صحة جيدة، وذلك يعود جزئيا الى انتشار الأمية بين المعوّقين.

المدرج ٣- الحدث الثقافي للمعوّقين في منطقة الاسكوا

احتفالاً بانتهاء عقد الأمم المتحدة للمعوّقين (١٩٨٣-١٩٩٢)، أُجري حدث ثقافي في عمّان في الفترة من ١٧ الى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وكان هذا الحدث نشاطا من أنشطة المتابعة للمؤتمر الذي نُظِّم في عام ١٩٨٩ حول قدرات واحتياجات المعوّقين في منطقة الاسكوا، وتم التركيز فيه بشكل خاص على زيادة الوعي العام بقدرات المعوّقين وطاقاتهم الابداعية. واشتمل الحدث على سلسلة من الأنشطة الثقافية شارك فيها فنانون معوّقون ومنظمات غير حكومية احتفالاً بانتهاء العقد، من بينها معرض لأعمال فنية وثقافية قام بها معوّقون، وسوق خيرية، ومسرحية صامتة من أداء ثلاث مجموعات من الممثلين الصُّم، ومباريات رياضية شارك فيها المعوّقون. وقد وفر هذا الحدث محفلا للفنانين المعوقين والمشاركين يبرزون فيه قدراتهم وإمكانياتهم الابداعية في إطار الحملة الترويجية العالمية المتصلة بنهاية العقد.

وافتتحت الحدث جلالة الملكة نور الحسين بحضور فنانين من المعوّقين ومندوبين من الدول الأعضاء في الاسكوا وخبراء اقليميين ودوليين شاركوا بصفتهم الشخصية، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية الاقليمية ومراقبون عن الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والسفارات، وممثلي وسائط الاعلام، وعدد من الشخصيات البارزة.

وكان الغرض من الجلسات الفنية للحدث تقييم تنفيذ برنامج العمل العالمي في نهاية العقد في منطقة الاسكوا، وصياغة مشروع استراتيجية اقليمية طويلة الأجل تتضمن مجموعة جديدة من الأهداف عملية الوجهة لتعزيز التقدم الذي تم إحرازه بالفعل خلال العقد.

---

(١١٣) المعوّقون في منطقة الاسكوا: خصائص وأبعاد المشكلة وخطة عمل إقليمية.

واتفق المشاركون على أن سنة ١٩٩٢ لا تمثّل نهاية عقد الأمم المتحدة للمعوّقين. ولهذا الغرض، ينبغي أن تتواصل وتتوسع أنشطة الاسكوا وجهودها في إطار عقد جديد للمعوقين ينبغي أن تعلنه الاسكوا بهدف إعطاء نفس جديد لتحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ برنامج العمل العالمي في المنطقة في فترة ما بعد عام ١٩٩٢ ولتحقيق أهداف البرنامج، وخاصة تلك المتعلقة بالمشاركة الكاملة للمعوّقين وتوفير فرص متساوية لهم. وسوف تعرض توصيات واستنتاجات الدورة على أنظار الدول الأعضاء أثناء الدورة السابعة عشرة القادمة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المزمع عقدها في عام ١٩٩٤. وتشمل الأولويات التي تم تحديدها الوقاية من العوق؛ والتأهيل لكل من هو بحاجة اليه؛ وتعزيز حقوق الانسان وحمايتها؛ وتشجيع العيش المستقل؛ وتعزيز التأهيل داخل المجتمع المحلي، وتشجيع الاستقلالية الاقتصادية؛ وسن تشريعات لفتح أبواب المجتمع كافة؛ وزيادة الوعي العام؛ وبذل جهود تعاونية وايجاد شركاء جُدُد.

هاء- هجرة اليد العاملة

لعلّ الهجرة الاقليمية بمختلف أشكالها كانت الخصيصة الديمغرافية الرئيسة لمنطقة الاسكوا منذ السبعينات. فقد اجتذبت التنمية الاقتصادية السريعة في بلدان مجلس التعاون الخليجي ملايين من العمال الأجانب من داخل المنطقة ومن خارجها. وقد أوضحت آثار حرب الخليج سرعة التقلّب التي تتسم بها الهجرة في كثير من الأحيان. فخلال الأشهر التسعة التي أعقبت الغزو العراقي للكويت، شهدت المنطقة نزوح نحو مليونين من الأشخاص. وتبدو الصورة في الكويت وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى وفي العراق بعد ذلك بعامين مختلفة تماما عمّا كان يمكن توقّعه في عام ١٩٩٠ لو أن الحرب لم تنشب. وكانت بلدان مجلس التعاون الخليجي تستقبل عددا مرتفعا جدا من المهاجرين بالمقارنة مع عدد مواطنيها. ففي عام ١٩٩٠ استقبلت حوالي ١٠ في المائة من العمال المهاجرين في العالم في حين أن مجموع سكانها، بما في ذلك غير المواطنين، لم يكن يتجاوز ٠ر٤ في المائة من سكان العالم (١١٤).

ويقدم الجدول ٤٨ تقديرات للقوى العاملة من المواطنين وغير المواطنين في منطقة مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠. وهو يبيّن بوضوح أهمية القوة العاملة من غير المواطنين وتزايد حجمها مع مرور الوقت. وفي منتصف السبعينات، كانت القوة العاملة من غير المواطنين تمثّل ٥ر٤٦ في المائة من مجموع القوة العاملة. ووصلت هذه النسبة الى ٢ر٧٠ في المائة بحلول منتصف عام ١٩٨٥. وقد ارتفع عدد المغتربين النشطين اقتصاديا من ١٢٥ر١ مليون في عام ١٩٧٥ الى ٥٢٩ر٤ مليون في عام ١٩٨٠ ثم الى ٢٩٧ر٦ مليون في عام ١٩٨٥. وكان عدد الأشخاص المُعالين يبلغ نحو ٧ر١ مليون نسمة في عام ١٩٧٥.

---

(١١٤) على افتراض أن مجموع سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي يبلغ ١٤٨ر٢٠، وأن مجموع سكان العالم يبلغ ٣ر٥ بليون نسمة، يعتقد أن العدد الاجمالي للعمال المهاجرين كان يبلغ نحو ٧٠ مليون نسمة في عام ١٩٩٠، سبعة ملايين منهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

واجتذبت المملكة العربية السعودية ما يزيد على ٦٠ في المائة من المغتربين في منتصف الثمانينات، تليها بنسبة أصغر بكثير الامارات العربية المتحدة (١٤ في المائة) والكويت (١٣ في المائة). وتتقاسم الباقي عُمان (٨ في المائة) وقطر (٤ في المائة) والبحرين (٢ في المائة).

وانخفضت الهجرة الى بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٦ نتيجة للكساد الاقتصادي في معظم هذه البلدان. ومع تحسّن الظروف الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩، حدثت زيادة طفيفة في عدد المهاجرين.

وتشير آخر البيانات، بما في ذلك النتائج الأولية لتعداد السكان السعودي لعام ١٩٩٢ والعدد المعدل للسكان الكويتيين في نهاية عام ١٩٨٨[(١١٥)] (الجدول ٤٨) الى أن الحجم الكلي للقوة العاملة الأجنبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ ٥ر٢١٨ مليون في منتصف عام ١٩٩٠، أي ما يزيد على ثلثي مجموع القوة العاملة، وهذا يمثّل معدل نمو قدره ٣ر٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠.

وتكشف آخر البيانات عن الهجرة العائدة من بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق أن العدد الكلي للعائدين المصريين بلغ ٠٠٠ ٣٩٠ بدلا من ٠٠٠ ٧٠٠ كما قُدِّر سابقا في حين بلغ العدد الكلي للعائدين الأردنيين والفلسطينيين في نهاية عام ١٩٩١ حوالي ٠٠٠ ٢٢٥ نسمة بدلا من ٠٠٠ ٣٠٠.

ونظراً للانتعاش الاقتصادي في المملكة العربية السعودية التي هي البلد الذي يستقبل أكبر عدد من اليد العاملة وأنشطة التعمير الجارية في الكويت، يتوقع ألا يقل حجم القوة العاملة الأجنبية في عام ١٩٩٠ عنه في عام ١٩٩٠. وسيطرأ التغيّر الرئيس على التوزيع حسب الجنسية الذي سيتحوّل لصالح بلدان جنوب شرقي آسيا، إلا أن هذا الاتجاه قد ينعكس مع إحياء التعاون الاقليمي.

وتبيّن البيانات الجزئية أن الاتجاه نحو تخفيض عدد الأيدي العاملة العربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي لوحظ خلال النصف الأول من الثمانينات قد استمر خلال بقية العقد. وفي المملكة العربية السعودية، لم تتجاوز حصة اليد العاملة العربية في المؤسسات التابعة للقطاع الخاص التي تستخدم ١٠٠ موظف أو أكثر ٧ في المائة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ في حين بلغت حصة اليد العاملة الآسيوية ٥٧ في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي الكويت تبيّن البيانات المستمدة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن عدد القوة العاملة من غير المواطنين العاملين في القطاع الخاص ارتفع من ٨٣٩ ١٣٩ في عام ١٩٨٥ الى ٦١٦ ٤٥٧ في عام ١٩٨٩. وفي الوقت ذاته، انخفضت حصة اليد العاملة العربية من ٤٨ الى ٤٦ في المائة، بينما ارتفعت حصة اليد العاملة الآسيوية من ٥١ الى ٥٣ في المائة.

واستنادا الى ما ذُكر أعلاه، فإن حصة اليد العاملة العربية في عام ١٩٩٠ تراوحت بين ٣٠ و ٣٥ في المائة من مجموع القوة العاملة من غير المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

---

(١١٥) في هذا التاريخ، خُفِّض عدد السكان الكويتيين بنحو ٠٠٠ ٢٤٧ نسمة يمثّلون «البدون» (أي الأشخاص الذين يحملون جنسية كويتية غير مصدق عليها رسمياً) الذين نقلوا الى مجموعة غير الكويتيين.

الجدول ٤٨- مجلس التعاون الخليجي: القوة العاملة من المواطنين وغير المواطنين حسب بلد الاقامة، ١٩٧٥-١٩٩٠

(بالآلاف)

بلد الاقامة	١٩٧٥				١٩٨٠			
	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين الى المجموع	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين الى المجموع
الامارات العربية المتحدة	٤٤ر٧	٢٣٤ر٠	٢٧٨ر٨	٨٤ر٠	٥٣ر٩	٤٧٠ر٨	٥٢٤ر٧	٨٩ر٧
البحرين	٤٥ر٨	٣٨ر٧	٨٤ر٥	٤٥ر٨	٥٩ر٣	٧٨ر٢	١٣٧ر٥	٥٦ر٩
المملكة العربية السعودية	١ ٠١٠ر٧	٤٧٤ر٧	١ ٤٨٥ر٤	٣٢ر٠	١ ٢٢٠ر٣	١ ٧٣٤ر١	٣ ٩٥٤ر٤	٥٨ر٧
عُمان	٨٨ر٩	١٠٣ر٢	١٩٢ر١	٥٣ر٧	١١٩ر٤	١٧٠ر٥	٢٨٩ر٩	٥٨ر٨
قطر	١١ر٧	٥٧ر٠	٦٨ر٧	٨٣ر٠	١٤ر٧	١٠٦ر٣	١٢١ر٠	٨٧ر٩
الكويت	٩٣ر٤	٢١٧ر٦	٣١٠ر٠	٧٠ر٢	١٨٠ر٥	٣٩٢ر٦	٥٠١ر١	٧٨ر٣
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	١ ٣٩٤ر٢	١ ١٢٥ر٣	٢ ٤١٩ر٥	٤٦ر٥	١ ٦٤٨ر١	٢ ٩٥٢ر٥	٤ ٥٢٨ر٦	٦٥ر٢

	١٩٨٥				١٩٩٠			
الامارات العربية المتحدة	٧١ر٨	٦١٢ر٠	٦٨٣ر٨	٨٩ر٥	٩٦ر٠	٨٠٥ر٠	٩٠١ر٠	٨٩ر٣
البحرين	٧٢ر٨	١٠٠ر٥	١٧٣ر٣	٥٨ر٠	١٢٧ر٠	١٣٢ر٠	٢٥٩ر٠	٥١ر٠
المملكة العربية السعودية	١ ٤٤٠ر١	٢ ٦٦١ر٨	٤ ١٠١ر٩	٦٤ر٩	١ ٩٣٤ر٠	٢ ٨٧٨ر٠	٤ ٨١٢ر٠	٥٩ر٨
عُمان	١٤٩ر٨	٣٣٥ر٧	٤٨٥ر٥	٦٩ر١	١٨٩ر٠	٤٤٢ر٠	٦٣١ر٠	٧٠ر٠
قطر	١٧ر٧	١٥٥ر٦	١٧٣ر٣	٨٩ر٩	٢١ر٠	٢٣٠ر٠	٢٥١ر٠	٩١ر٦
الكويت	١٢٧ر٢	٥٥١ر٧	٦٧٨ر٩	٨١ر٣	١١٨ر٠	٧٣١ر٠	٨٤٩ر٠	٨٦ر١
مجموع بلدان مجلس التعاون الخليجي	١ ٨٧٩ر٤	٤ ٤١٧ر٣	٦ ٢٩٦ر٧	٧٠ر٢	٢ ٤٨٥ر٠	٥ ٢١٨ر٠	٧ ٧٠٣ر٠	٦٧ر٧

المصدر: الاسكوا، استنادا الى بيانات مجمّعة من مصادر وطنية.

والسبب الرئيس وراء انخفاض حصة اليد العاملة العربية هو الفرق في الأجور التي تدفع للعمال العرب والآسيويين. وتبيّن البيانات المتوفرة عن الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ أن العامل العربي في المملكة العربية السعودية يتقاضى في المتوسط ضعف المبلغ الذي كان يتقاضاه العامل الآسيوي في عام ١٩٨٧ وثلاثة أضعاف ذلك المبلغ في عام ١٩٨٩. وهناك عامل رئيس آخر وراء انخفاض عدد العمال العرب هو أن العمال غير العرب يتركون عادة أسرهم في بلدهم الأصلي وبالتالي فمن غير المحتمل أن يستوطنوا في البلد المضيف على المدى الطويل. وقد أصبحت بلدان مجلس التعاون الخليجي تخشى بصورة متزايدة نمو الجاليات الأجنبية الذي يشكّل خطرا على ثقافتها وذاتيتها، بالاضافة الى ما يترتب على ذلك من تكاليف متزايدة لتوفير المرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية لتلبية احتياجات تلك الجاليات.

وعلاوة على ذلك، تتسم هجرة اليد العاملة الآسيوية بدرجة عالية من التنظيم على خلاف الاستجابة العربية غير الرسمية. فهجرة اليد العاملة من جنوب شرقي آسيا مثلا تكون في كثير من الحالات مرتبطة بمشروع معيّن تقوم في إطاره وكالات التشغيل الخاصة والحكومية بتحديد احتياجات أرباب العمل وتلبيتها بصورة فعّالة. وعلاوة على ذلك، تقوم حكومات بلدان مثل باكستان والفلبين بتدريب أعداد كبيرة من اليد العاملة بغية تزويد دول مجلس التعاون الخليجي بالمهارات المطلوبة.

ومن أجل تقليل الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية، تحاول دول مجلس التعاون الخليجي تشجيع مواطنيها على المشاركة بصورة أكثر فعالية في القوة العاملة. ويؤثر استبدال القوة العاملة الأجنبية بالقوة العاملة المحلية على العرب بصورة رئيسة حيث أنهم يشغلون الوظائف التي يفضلها المواطنون مثل الوظائف الادارية ووظائف التعليم وغيرها على خلاف الآسيويين الذين يستخدمون عادة كعمال في مجال الانتاج والصيانة.

ومعظم العمال المهاجرين الذين أرغموا على مغادرة بلدان مجلس التعاون الخليجي نتيجة لأزمة وحرب الخليج والذين لا يستطيعون العودة هم من العرب (يمنيون وأردنيون وفلسطينيون وسودانيون). ويقدّر عددهم بما ينوف قليلا عن المليون. ولا توحي الحالة الراهنة للعلاقات السياسية بين الدول العربية بأن هذا الاتجاه سيتغير عمّا قريب.

ومن بين الآثار المباشرة لحرب الخليج على القوة العاملة من غير المواطنين الانخفاض الحاد لحصة العرب التي قد لا تتجاوز ٢٠ في المائة من القوة العاملة من غير المواطنين في السنوات القادمة(١١٦).

---

(١١٦) J. Addleton, The impact of the Gulf crisis and war on migration and remittances in Asia and the Middle East (international migration), vol. XXIX, No. 4, December 1991, p. 518.

المرفق الأول

جداول التجارة الخارجية

الجدول ١- منطقة الاسكوا: التدفقات التجارية الكلية، ١٩٨٥ و ١٩٨٨-١٩٩١
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الصادرات (فوب)					الواردات (سيف)				
	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
مجموع منطقة الاسكوا	٧٩ ٩٥١	٦٧ ٨٦١	٨٨ ٥٩١	١٠٢ ٦١٤	٨٩ ٨٦٤	٦٨ ٢٩٢	٦٧ ٦٧٢	٦٧ ٦٦٤	٧٠ ٠٩٢	٧٤ ٥٦٦
البلدان الرئيسة المصدرة للنفط(أ)	٧٤ ٨٦٤	٦٢ ١٧٩	٨٠ ٦٧٥	٩٣ ٧٠٠	٨٠ ٩٧٦	٥١ ٧٢١	٤٩ ٥٦٠	٥١ ٨٥٦	٥١ ٥٧٠	٥٥ ٣٧٥
العـــراق	١٠ ٧٣١	١١ ٠٥٢	١٤ ٦٠٠	٩ ٥٢١(ب)	--	٧ ٦١٩	٧ ١٤٦	٧ ٦٧٥	٥ ١٠٠(ب)	--
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٦٤ ١٣٣	٥١ ١٢٧	٦٦ ٠٧٥	٨٤ ١٧٩	٨٠ ٩٧٦	٤٤ ١٠٢	٤٢ ٤١٤	٤٤ ١٨١	٤٦ ٤٧٠	٥٥ ٣٧٥
البحرين	٢ ٨٩٧	٢ ٤١١	٢ ٨٣١	٣ ٧٥٨	٣ ٤٠٤	٣ ١٠٧	٢ ٥٩٣	٣ ١٣٤	٣ ٧١١(ب)	٤ ٠٦١
الكويت	١٠ ٤٧٩	٧ ٧٦٥	١١ ٤٧٦	٥ ٨٣٩(ب)	٥٢٨	٦ ٥٣١	٦ ٠٤٦	٦ ٣٠٣	٣ ٢٦٠(ب)	٦ ٣٣٢
عمـــان	٤ ٩٧٢	٣ ٢٦٨	٣ ٩٣٣	٥ ٢١٥	٤ ٨٧٤	٣ ١٥٣	٢ ٢٠٢	٢ ٢٥٥	٢ ٦٨١	٣ ١٩٤
قطـــر	٣ ٥٤١	١ ٦٩٦	٢ ١١٥	٢ ٩٦٠	٣ ١٥٠	١ ١٣٩	١ ٢٦٧	١ ٣٢٦	١ ٥٥٠	١ ٧٢٠
المملكة العربية السعودية	٢٧ ٤٨٠	٢٣ ٧٣٧	٢٨ ٣٦٩	٤٤ ٤١٧	٤٨ ٧٩٤	٢٣ ٦٢٣	٢١ ٧٨٤	٢١ ١٥٣	٢٤ ٠٦٩	٢٧ ٣٩١
الامارات العربية المتحدة	١٤ ٧٦٤	١٢ ٢٥٠	١٧ ٣٥١	٢١ ٩٩٠	٢٠ ٢٢٦	٦ ٥٤٩	٨ ٥٢٢	١٠ ٠١٠	١١ ١٩٩	١٢ ٦٧٧
بلدان الاسكوا الاخرى	٥ ٠٨٧	٥ ٦٨٢	٧ ٩١٦	٨ ٩١٤	٨ ٨٨٨	١٦ ٥٧١	١٨ ١١٢	١٥ ٨٠٨	١٨ ٥٢٢	١٩ ١٩١
مصـــر	١ ٨٣٨	٢ ١٢٠	٢ ٥٦٥	٢ ٥٨٢	٣ ٦١٧	٥ ٤٩٥	٨ ٦٥٧	٧ ٤٣٤	٩ ٢٠٢	٧ ٧٥٤
الأردن	٧٩٠	١ ٠٣٦	١ ٠٩٨	١ ٠٦٣	١ ١٣٢	٢ ٧٣٢	٢ ٧٨٦	٢ ١٣٣	٢ ٦٠٣	٢ ٥١٢
لبنان	٤٠٠	٦٢٩	٤٨٤	٤٩٦	٤٩٠	٢ ٠٦٦	٢ ٤٠٨	٢ ٢٦٢	٢ ٥٧٨	٣ ٧٤٨
الجمهورية العربية السورية	١ ٦٣٧	١ ٣٤٥	٣ ٠٠٩	٤ ٠٦٢	٣ ١٤٣	٣ ٩٦٧	٣ ٢٣١	٢ ٠٩٧	٢ ٥٢٦	٣ ١٥١
ومن بينها:										
البلد الأقل نموا في المنطقة										
الجمهورية اليمنية	٤٢٢	٥٥٢	٧٦٣	٧١١	٥٠٦	٢ ٣١١	٢ ٠٣٠	١ ٩٨١	١ ٦١٣	٢ ٠٢٦
(أ) اليمن	١٠٨	٤٧٢	٦٥٠	٥٤٣	..	١ ٦٣٢	١ ٣٨٤	١ ٤٠١	١ ١٩٣	..
(ب) اليمن الديمقراطية	٣١٤	٨١	١١٣	١٦٨	..	٦٧٩	٦٤٧	٥٨٠	٤٢٠	..

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: العلامة (..) = البيانات غير متاحة أو لم يُبلغ عنها منفصلة. والعلامة (--) = صفر أو كمية لا تذكر.

(أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي إضافة الى العراق.
(ب) تغطي سبعة أشهر فقط (كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو.

الجدول ٣- منطقة الاسكوا: التوزيع الجغرافي للصادرات (فوب)، ١٩٨٥ و ١٩٨٨-١٩٩٢
(حصة كل منطقة كنسبة مئوية)

السنة	الاسكوا	المجموع	المناطق النامية الأخرى				الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا	الصين	بقية العالم	العالم
			آسيا	أمريكا	افريقيا	شمال افريقيا							
منطقة الاسكوا													
١٩٨٥	٧ر٧	٢٣ر١	١٥ر٧	١ر٥	١ر٦	٠ر٦	٢٥ر٦	٤ر٣	٢٤ر٣	١ر٨	١ر٠	١٣ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	١١ر٧	٢٣ر٩	١٧ر٦	٣ر٨	١ر٥	٠ر٩	١٩ر٠	١٢ر١	١٨ر١	١ر٩	٠ر٥	١٢ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١١ر٤	٢١ر٧	١٦ر٣	٣ر٤	١ر٤	٠ر٧	١٨ر٦	١٤ر١	١٨ر١	٣ر٥	٠ر٤	١٣ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	١٠ر٤	٢٣ر٨	١٧ر٣	٣ر٠	١ر٧	٠ر٨	١٦ر٨	١٥ر٠	٣٠ر٣	٣ر٤	٠ر٣	١٢ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٩ر٠	٢٣ر٠	١٨ر٩	١ر٨	١ر٦	٠ر٧	١٨ر٣	١٢ر٤	٣٣ر٣	١ر٥	٠ر٦	١١ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	٩ر٥	٢٤ر٠	٢٠ر٣	١ر٦	١ر٥	٠ر٦	١٧ر٨	١١ر٨	٢٢ر١	١ر٩	٠ر٦	١٢ر٣	١٠٠ر٠٠
البلدان الرئيسة المصدرة للنفط													
١٩٨٥	٧ر٣	٢٤ر١	١٦ر٥	٥ر٤	١ر٦	٠ر٦	٢٤ر٨	٤ر٥	٢٥ر٧	٠ر٤	١ر٠	١٣ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	١١ر١	٢٥ر٠	١٨ر٣	٤ر٣	١ر٦	٠ر٩	١٨ر٠	١٣ر٧	١٩ر٥	٠ر٦	٠ر٥	١٣ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١٠ر٩	٢٣ر٣	١٧ر٣	٣ر٨	١ر٤	٠ر٧	١٧ر١	١٥ر٠	١٩ر٧	٠ر٦	٠ر٤	١٣ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٩ر٩	٢٤ر٣	١٨ر٥	٣ر٣	١ر٨	٠ر٧	١٥ر٣	١٥ر٩	٢٢ر١	٠ر٧	٠ر٣	١١ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٨ر٤	٢٤ر٥	٢٠ر٥	٢ر٠	١ر٦	٠ر٤	١٦ر٥	١٣ر٣	٢٥ر٦	٠ر٤	٠ر٧	١٠ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	٩ر٣	٢٥ر٧	٢٢ر٠	١ر٨	١ر٥	٠ر٤	١٥ر٥	١٢ر٧	٢٤ر٥	١ر٠	٠ر٦	١١ر٧	١٠٠ر٠٠
البحرين													
١٩٨٥	٢٦ر٨	٢٨ر٤	١٩ر٩	٠ر٠	٨ر٥	٠ر٠	١ر٤	٩ر٧	١١ر٨	٠ر٠	٠ر٣	٢١ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٢٦ر٧	٣٣ر٦	٢٤ر١	٠ر٠	٨ر٥	٠ر٠	١ر٤	٩ر٧	١١ر٨	٠ر٠	٠ر٣	١٧ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٢٦ر٨	٢٨ر٤	١٩ر٩	٠ر٠	٨ر٥	٠ر٠	١ر٤	٩ر٧	١١ر٨	٠ر٠	٠ر٣	٢١ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٣٠ر٣	٣٣ر٤	٢٣ر٣	٠ر٠	١٠ر٠	٠ر١	٢ر٨	٦ر٨	١٣ر١	٠ر٠	٠ر١	٢٣ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	١٨ر٧	٣٨ر٦	٢٨ر٦	٠ر٠	٩ر٩	٠ر١	٤ر٣	٢ر٩	١٢ر٩	٠ر٠	٠ر٠	٢٣ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	٣٦ر٤	٣٨ر٨	٣٠ر٣	٠ر٠	٨ر٥	٠ر٣	٤ر٧	١ر٧	٧ر٦	٠ر٠	٠ر٠	٣٠ر٨	١٠٠ر٠٠
العراق													
١٩٨٥	٢ر٦	٢٣ر١	٤ر٣	١٧ر٤	٠ر١	١ر٣	٤٣ر٦	٤ر٣	٥ر٥	٢ر٤	١ر٠	١٨ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٥ر٣	٢٠ر٣	٤ر٣	١٣ر٥	٠ر١	٣ر٣	٢٨ر٨	١٥ر٠	٧ر٨	٣ر٣	١ر٠	٣٠ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٤ر٤	٢١ر٣	٤ر٧	١٣ر٣	٠ر٥	٣ر٩	٣٧ر٣	١٩ر٠	٨ر٩	١ر٩	٠ر٥	١٦ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٤ر٨	١٩ر٣	٦ر٦	١٠ر٣	٠ر٦	١ر٩	٢٤ر٣	٢٨ر٣	٧ر٨	٣ر٣	٠ر٦	١٢ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٨٨ر٣	٠ر٣	٠ر٠	٠ر٣	٠ر٠	٠ر٠	١٠ر١	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٣	١ر١	١٠٠ر٠٠
الكويت													
١٩٨٥	١٠ر٣	٣٩ر٨	٢٧ر٦	٠ر٠	١ر٦	٠ر٦	٣٠ر٣	١ر٨	١٨ر٠	٠ر٠	١ر٠	٩ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٧ر٤	٣٣ر٧	٢٧ر٨	١ر٠	١ر٩	١ر٩	٢٥ر٥	٥ر٥	١٧ر٣	٢ر١	٠ر٨	٨ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٦ر٥	٣٣ر٧	٢٧ر٨	٢ر٣	٢ر٣	١ر٨	٢٣ر٦	٨ر٦	١٩ر٣	١ر٤	٠ر٥	٧ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٥ر٩	٣٥ر٧	٣٠ر٨	١ر٩	٢ر٣	٠ر٧	٢٣ر٩	٧ر٠	١٩ر١	٠ر٥	٠ر٥	٧ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	١٠ر٣	١١ر١	١١ر١	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٥٥ر٠	٨ر٣	١٢ر٣	٠ر٠	٠ر٠	٣ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	٠ر٠	٦ر١	٦ر١	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٢٣ر٦	٣ر٩	٦٤ر٣	٠ر٠	٠ر٠	٢ر١	١٠٠ر٠٠

الجدول ٢- (تابع)

السنة	الاسكوا	المجموع	آسيا	أمريكا	المناطق النامية الاخرى افريقيا	شمال افريقيا	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا	الصين	بقية العالم	العالم
						عمان							
١٩٨٥	٠ر٠	٢٧ر٨	٢٤ر٩	١ر٦	١ر٣	٠ر٠	١٧ر٥	٦ر٨	٣٨ر٩	٠ر٠	٠ر٠	٩ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٥٧ر٣	١٩ر٧	١٨ر٢	٠ر٠	٤ر٠	١ر٠	١١ر٥	٤ر٦	٠ر٩	٠ر٠	٠ر٠	٦ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٦٧ر٠	١٣ر٧	١٣ر٦	٠ر٠	٠ر٩	١ر٠	٧ر٧	٣ر٤	١ر١	٠ر٠	٤ر٠	٦ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٦١ر٣	١٦ر١	١١ر٨	٠ر٠	٤ر١	٢ر٠	١٠ر٣	٣ر٧	٢ر١	٠ر٠	٠ر٠	٦ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٣٦ر٦	٢٣ر٨	٢١ر٠	٠ر٣	٣ر٣	٠ر٢	٢ر١	١ر٦	٢٧ر٢	٠ر٠	٥ر٠	٣ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (ف)	٣٥ر٥	٢٩ر٥	٢٦ر١	٠ر٨	٣ر٦	٠ر٠	٢ر٢	٢ر٣	٢١ر٨	٠ر٠	٤ر٧	٤ر٠	١٠٠ر٠٠
						قطر							
١٩٨٥	١ر٣	١٥ر٦	٨ر٥	٦ر٦	٥ر٠	٠ر٠	٤٣ر٢	٠ر٢	٣٣ر٣	٠ر٠	٠ر٢	٤ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٩ر٨	٢٨ر٠	٢٢ر٢	٥ر٨	٠ر٠	٠ر٠	٣ر٥	٠ر٠	٤٩ر٨	٠ر٠	٢ر١	٦ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٩ر٠	٢١ر٧	١٥ر٧	٥ر٩	١ر٠	٠ر٠	٤ر٧	٢ر١	٥٦ر١	٠ر٠	١ر٦	٤ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٦ر٥	٢٥ر٧	١٦ر٨	٨ر٩	٠ر٠	٠ر٠	٢ر٣	١ر٦	٥٩ر٥	٠ر٠	٠ر٧	٣ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٦ر١	٢٢ر٦	١٧ر٠	٥ر٦	٠ر٠	٠ر٠	٢ر٣	٠ر٩	٦١ر٤	٠ر٠	٣ر٣	٤ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (ف)	٧ر٤	٣٣ر٣	١٨ر٩	٤ر٣	٠ر٠	٠ر٠	٢ر٢	٢ر٧	٥٨ر٥	٠ر٠	٣ر٣	٣ر٦	١٠٠ر٠٠
						المملكة العربية السعودية							
١٩٨٥	٨ر١	٢٧ر٧	٢٠ر٨	٤ر٤	١ر٦	٠ر٩	٢٢ر٦	٥ر٥	٣٠ر٠	١ر٠	٠ر٠	٦ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٨ر٤	٢٥ر٢	١٩ر٤	٤ر٠	١ر٢	٠ر٦	٢٢ر٦	٢٢ر٢	١٧ر٣	١ر٠	٠ر٥	٣ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٨ر٨	٢٢ر٠	١٨ر٢	٣ر٤	١ر١	٠ر٣١	١٩ر٧	٢٦ر٣	١٧ر٨	٠ر٣	٠ر٤	٤ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٩ر٣	٢٤ر٧	١٨ر٩	٣ر٣	١ر٦	٠ر٩	١٧ر٧	٢٤ر٠	١٩ر٠	٠ر٧	٠ر٣	٤ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٥ر٨	٢٥ر٥	٢٠ر٩	٢ر٧	١ر٣	٠ر٦	٢٣ر٦	٢١ر٤	١٧ر٧	٠ر٦	٠ر٣	٥ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (ف)	٧ر٣	٢٦ر٤	٢٢ر٤	٢ر٣	١ر٣	٠ر٦	٢١ر٨	٢٠ر٣	١٧ر٧	٠ر٣	٠ر٣	٦ر٣	١٠٠ر٠٠
						الامارات العربية المتحدة							
١٩٨٥	٦ر١	١٣ر٦	٩ر٦	٤ر٨	١ر٩	٠ر٠	١٣ر٦	٤ر٠	٣٤ر٨	٠ر٠	٠ر٠	٣٧ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٦ر٣	٢٣ر٢	١٩ر٠	١ر٦	٣ر٠	٠ر٦	٥ر٢	٤ر٠	٣٤ر٨	٠ر٠	٠ر٥	٣٦ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٥ر٣	٢٢ر٤	١٩ر١	١ر٧	١ر٦	١ر٠	٨ر٣	٣ر٨	٣١ر١	٠ر٠	٠ر٣	٣٨ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٤ر١	٢١ر٩	١٩ر٦	٠ر٨	١ر٣	٠ر٣	٨ر٣	٣ر٧	٣٥ر١	٠ر٤	٠ر٣	٣٦ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٣ر٥	٢١ر٩	١٩ر٤	١ر٠	١ر٣	٠ر٣	٨ر٥	٢ر٩	٣٩ر٤	٠ر٠	٠ر٣	٣٣ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (ف)	٤ر٠	٢٣ر٠	٢٠ر٣	١ر٤	١ر٣	٠ر١	٨ر٨	٣ر٤	٣٥ر٤	٠ر٠	٠ر١	٣٦ر٣	١٠٠ر٠٠
						بلدان الاسكوا الاخرى							
١٩٨٥	١٥ر٥	٦ر٨	٤ر٥	٠ر٦	٠ر٨	٠ر٩	٣٧ر٧	٠ر٧	٢ر٥	٣٣ر٠	٠ر٢	١٣ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	١٨ر٢	١٢ر٠	٩ر٨	٠ر١	١ر١	١ر٠	٣٩ر٥	٥ر٦	٣ر٨	١٥ر٤	٠ر٨	١٤ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١٦ر١	٧ر٧	٥ر٦	٠ر١	٠ر٩	١ر١	٣٣ر٠	٥ر٩	٣ر٠	٢٠ر٢	٠ر٣	١٣ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	١٥ر٧	٧ر٨	٥ر٢	٠ر٠	١ر٠	٠ر٩	٣١ر٩	٦ر٧	١ر٨	١٩ر٥	٠ر٤	١٦ر٢	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	١٤ر٨	٩ر٣	٤ر٩	٠ر١	٠ر٩	٠ر٨	٣٤ر٠	٤ر٥	٢ر٢	١١ر٩	٠ر٥	٢٢ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (ف)	١١ر٧	٩ر٢	٥ر٦	٠ر١	٠ر٨	٢ر٧	٣٨ر٠	٤ر٨	١ر٠	١٧ر١	٠ر٤	١٧ر٨	١٠٠ر٠٠

الجدول ٢- (تابع)

السنة	الاسكوا	المجموع	آسيا	أمريكا	المناطق النامية الاخرى: افريقيا	المناطق النامية الاخرى: شمال افريقيا	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا	الصين	بقية العالم	العالم
مصر													
١٩٨٥	٥ر٤	٤ر٤	١ر٣	١ر٠	٠ر٠	٣ر٣	٩ر٤٣	٩ر٠	١ر٣	٣ر١٩	٠ر٠	٩ر٢٣	٠٠ر١٠٠
١٩٨٨	٥ر٨	٧ر٩	١ر٨	٣ر٠	٣ر٠	١ر٠	١ر٣٧	٣ر٦	٧ر٤	٣ر١٦	١ر٠	٤ر١٧	٠٠ر١٠٠
١٩٨٩	٧ر٨	٦ر٨	٦ر٨	٣ر٠	٣ر٠	٢ر١	٥ر٤٣	٢ر٥	٦ر٣	١ر١٦	٣ر٠	١ر١٥	٠٠ر١٠٠
١٩٩٠	٦ر٤	٧ر٨	١ر١	٠ر٠	٨ر٠	٨ر٢	١٥ر٤	٨ر٦	٧ر٣	١ر١٩	٣ر٠	٩ر٤٢	٠٠ر١٠٠
١٩٩١	٦ر٨	٧ر٠	١ر٨	٠ر٠	٨ر٠	٤ر٢	٢٨ر٣	٧ر٦	١ر٤	٩ر٨	٠ر٠	١ر٣٩	٠٠ر١٠٠
١٩٩٢ (أ)	٤ر٣	٦ر٨	٢ر٨	١ر٠	٦ر٠	٣ر٤	٤٤ر٥	٨ر٣	١ر٤	٧ر٧	٠ر٠	٣٧ر٠	٠٠ر١٠٠
الأردن													
١٩٨٥	٤٨ر٣	٢٢ر٥	٣٠ر٣	١ر٣	٠ر٨	١ر٠	٤ر٤	٠ر٠	٣ر٣	٥ر٧	٠ر٨	١٦ر٣	٠٠ر١٠٠
١٩٨٨	٣٣ر٦	٢٧ر٥	٢٣ر٥	٣ر٠	٣ر٨	٠ر٩	٦ر٨	٣ر٠	١ر٥	٣ر٦	٤ر٠	٣٢ر٧	٠٠ر١٠٠
١٩٨٩	٣٤ر٩	٣٠ر٣	١٧ر٣	٠ر٠	٣ر٠	٠ر٠	٤ر٠	٠ر٧	٣ر٩	٥ر٠	١ر٨	٣٠ر٤	٠٠ر١٠٠
١٩٩٠	٤٠ر٣	٤٣ر٩	٣٧ر٣	٣ر٠	٥ر١	٦ر٤	٣ر٦	٠ر٦	٢ر١	٢ر٦	٢ر٦	٤ر٤	٠٠ر١٠٠
١٩٩١	٢٤ر٧	٣٨ر٨	٣٢ر٥	٤ر٠	٢ر٧	٣ر٢	٣ر١	٤ر٠	١ر٨	٣ر٦	٥ر٤	٢٢ر٣	٠٠ر١٠٠
١٩٩٢ (أ)	١٤ر٦	٤٧ر٨	٤٤ر٧	١ر٠	٢ر٨	٠ر٣	٧ر٣	١ر٣	٢ر٦	٠ر٦	٤ر٦	٢١ر٣	٠٠ر١٠٠
لبنان													
١٩٨٥	٦٣ر٥	٥ر٤	٤ر٠	٠ر٠	٣ر٥	٢ر٥	١٥ر٣	٤ر٥	٠ر٣	٤ر٣	٠ر٠	٦ر٧	٠٠ر١٠٠
١٩٨٨	٥٥ر٩	٣ر٩	٠ر٨	١ر٠	٣ر٣	٠ر٧	١٩ر٩	١ر٦	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٠	١٣ر٣	٠٠ر١٠٠
١٩٨٩	١ر٥١	٥ر٤	١ر٠	٠ر٠	٣ر٣	١ر٣	٢٢ر٤	٥ر٩	١ر٣	٠ر٥	٠ر٠	١٣ر٥	٠٠ر١٠٠
١٩٩٠	٤٨ر٣	٤ر٩	١ر٩	١ر٠	٢ر١	٠ر٨	٢٣ر٣	٤ر٥	٠ر٨	١ر٤	٠ر٠	١٦ر٩	٠٠ر١٠٠
١٩٩١	٤٣ر٩	٥ر١	١ر١	١ر٠	٣ر٣	١ر٦	٢٢ر٧	٥ر٣	٠ر٣	٣ر٧	٠ر٠	١٩ر٩	٠٠ر١٠٠
١٩٩٢ (أ)	٥٣ر٣	٦ر٩	٣ر١	١ر٠	٤ر٠	١ر٥	٢٠ر٥	٥ر٠	٥ر٠	٠ر٨	٠ر٠	٠٣ر٩	٠٠ر١٠٠
الجمهورية العربية السورية													
١٩٨٥	٤ر٣	٣ر٣	٠ر٠	٠ر٠	٤ر٠	١ر٨	٤٥ر٨	٠ر٠	١ر٠	٤٣ر٣	٠ر٠	٥ر٣	٠٠ر١٠٠
١٩٨٨	١١ر٠	٣ر٣	١ر٠	٠ر٠	٣ر٠	٣ر٨	٣٣ر٨	١ر٧	٠ر٠	٣٩ر٦	١ر٠	١١ر٥	٠٠ر١٠٠
١٩٨٩	١٤ر٨	٣ر٠	١ر٠	٠ر٠	١ر٨	١ر٨	٣١ر٠	٣ر٤	١ر٠	٤٠ر٨	١ر٠	٨ر٨	٠٠ر١٠٠
١٩٩٠	١٧ر٠	١ر٨	١ر٠	٠ر٠	١ر٧	٠ر٠	٤١ر٤	١ر٠	١ر٠	٣٣ر٠	٠ر٠	٥ر٨	٠٠ر١٠٠
١٩٩١	١٩ر٩	٣ر٦	١ر٠	١ر٠	٣ر٤	٠ر٠	٤٥ر٧	٥ر٠	١ر٠	٢١ر١	١ر٠	٩ر٠	٠٠ر١٠٠
١٩٩٢ (أ)	١٥ر٤	٣ر٩	٣ر٠	١ر٠	٢ر٧	٠ر٠	٣٩ر٦	١ر٣	٣ر٠	٣٥ر٣	٠ر٠	٥ر٤	٠٠ر١٠٠
البلد الأقل نموا في المنطقة: الجمهورية اليمنية													
١٩٨٥	١٠ر٩	١٣ر٤	٨ر١	٠ر٠	٥ر٣	٠ر٠	٥٨ر٦	٥ر٠	١٥ر١	٠ر٠	٦ر٠	٩ر٠	٠٠ر١٠٠
١٩٨٨	٦ر٩	٢١ر٥	١٩ر٨	٠ر٠	١ر٧	٠ر٠	٣٨ر٠	١٦ر٤	١٣ر٨	٠ر٠	٠ر٠	٤ر٤	٠٠ر١٠٠
١٩٨٩	٤ر٣	١٠ر٣	٨ر٤	٠ر٠	١ر٦	٣ر٠	٤٨ر٠	٢١ر٤	١٠ر٣	٠ر٠	١ر٠	٥ر٨	٠٠ر١٠٠
١٩٩٠	٣ر٨	٩ر٧	٨ر١	٠ر٠	١ر٤	٣ر٠	٥٣ر٨	٢٣ر٩	٥ر١	٠ر٠	١ر٠	٦ر٦	٠٠ر١٠٠
١٩٩١	٦ر٠	١٤ر١	١٠ر٦	٠ر٠	١ر٣	١ر٤	٤٣ر٩	٩ر٦	١٢ر٦	٠ر٠	٠ر٠	١٣ر٨	٠٠ر١٠٠

الجدول ٣- (تابع)

السنة	الاسكوا	المجموع	آسيا	أمريكا	المناطق النامية الاخرى: افريقيا	المناطق النامية الاخرى: شمال افريقيا	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا	الصين	بقية العالم	العالم
						(أ) اليمن الديمقراطية							
١٩٨٥	٢ر٦	١٥ر٧	١ر٩	٠ر٠	٦ر٥	٠ر٠	٦٦ر٣	٠ر٤	١٣ر٩	٠ر٠	٠ر٧	٠ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٩ر٦	١٢ر٢	٥ر٦	٠ر٠	٦ر٦	٠ر٠	٥٤ر٤	٩ر٥	٨ر٦	٠ر٠	٠ر٠	٥ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٦ر٣	١٢ر٣	٣ر٢	٠ر٠	٩ر١	٠ر٠	٦١ر٢	٠ر٤	١٢ر٥	٠ر٠	٠ر٥	٦ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٣ر٣	٢٣ر٦	١١ر١	٠ر٠	١٢ر٣	٢ر٠	٤٧ر٠	١١ر١	٥ر٩	٠ر٠	٠ر٠	٩ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٦ر٥	٤٣ر٧	٤ر٣	٠ر٠	١٥ر١	١٤ر٣	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٤٩ر٨	١٠٠ر٠٠
						(ب) اليمن							
١٩٨٥	٤٣ر٠	٤ر٦	٤ر٢	٠ر٠	٤ر٠	٠ر٠	٢٨ر٧	٠ر٩	١٩ر٦	٠ر٠	٠ر١	٣ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٦ر٠	٢٤ر٤	٢٤ر٢	٠ر٠	٢ر٠	٠ر٠	٣٣ر٠	١٨ر٥	١٤ر٢	٠ر٠	٠ر٠	٣ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٣ر٧	١٠ر٠	٩ر٥	٠ر٠	١ر٠	٠ر٤	٤٥ر٣	٣٥ر٧	٩ر٧	٠ر٠	٠ر٠	٥ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٢ر٨	٨ر١	٧ر٨	٠ر٠	١ر٠	٢ر٠	٥٣ر٥	٢٤ر٤	٥ر١	٠ر٠	٠ر٠	٦ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٥ر٩	١١ر٦	١١ر١	٠ر٠	١ر٠	٠ر٤	٤٧ر٦	١٠ر٤	١٣ر٧	٠ر٠	٠ر٠	١٠ر٨	١٠٠ر٠٠

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى بيانات واردة في: International Monetary Fund (IMF), Direction of Trade Statistics Yearbook, 1992 و Direction of trade Statistics Monthly Bulletin December 1992.

ملاحظات: تعريف الأسواق:

أوروبا الشرقية: بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبولندا.

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي: تضم الجماعة الاقتصادية الاوروبية بلجيكا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وايرلندا، وايطاليا، ولكسمبرغ، وهولندا، والبرتغال، وإسبانيا، والمملكة المتحدة.

الاسكوا: الأردن، والعراق، ومصر، والبحرين، والكويت، ولبنان وعُمان، وقطر، والجمهورية اليمنية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والامارات العربية المتحدة.

البلدان الرئيسة المصدرة للنفط: البحرين، والعراق، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة.

بلدان الاسكوا الاخرى: مصر، والاردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية التي تشكلت في أيار/مايو ١٩٩٠ نتيجة لاندماج اليمن الديمقراطية واليمن.

المناطق النامية الاخرى: تشمل البلدان النامية في آسيا (باستثناء بلدان الاسكوا)، وأمريكا اللاتينية، وافريقيا وشمال افريقيا (باستثناء مصر).

العلامة ٠ر٠٠ = صفر أو كمية لا تذكر.

(أ) الارقام تغطي كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو فقط.

الجدول ٣- منطقة الاسكوا: التوزيع الجغرافي للواردات (صيف)، ١٩٨٥ و١٩٨٨-١٩٩٢
(حصة كل منطقة كنسبة مئوية)

السنة	الاسكوا	المجموع	المناطق النامية الاخرى: آسيا	أمريكا	افريقيا	شمال افريقيا	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا	الصين	بقية العالم	العالم
منطقة الاسكوا													
١٩٨٥	٨ر٦	١١ر٦	٨ر٣	٢ر١	٦ر٠	٥ر٠	٣٥ر٠	١١ر٠	١٥ر٥	٣ر٧	١ر١	١٣ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٩ر٣	١٤ر١	١١ر٣	٣ر٠	٦ر٠	٣ر٠	٣٣ر٣	١٢ر٣	١١ر٥	٣ر٨	١ر٧	١٤ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١٠ر٤	١٣ر٠	١٠ر٣	٢ر١	٥ر٠	٣ر٠	٣٣ر٤	١٣ر٦	١٠ر٦	٢ر٦	١ر٨	١٤ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	١٠ر٤	١٢ر٦	١٠ر٠	١ر٥	٧ر٠	٤ر٠	٣١ر٦	١١ر٥	١٤ر٧	١ر٩	٢ر٠	١٥ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٧ر٧	١٥ر٣	١٣ر١	١ر٣	٧ر٠	٣ر٠	٣٤ر٠	١٥ر٩	١٠ر٨	١ر٤	١ر٥	١٣ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	٦ر٧	١٤ر٥	١٢ر٤	١ر٣	٤ر٠	٤ر٠	٣١ر٩	١٧ر٦	١٢ر٣	٠ر٨	١ر٣	١٥ر١	١٠٠ر٠٠
البلدان الرئيسة المصدرة للنفط													
١٩٨٥	٨ر٥	١٢ر٦	٩ر٦	٢ر٤	٥ر٠	٢ر٠	٣٤ر٣	١١ر٥	١٨ر٥	٢ر٣	١ر١	١١ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٩ر٥	١٥ر٥	١٢ر٦	٢ر٠	٥ر٠	٣ر٠	٣١ر٤	١٣ر٣	١٣ر٥	٢ر١	١ر٩	١٣ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١٠ر٨	١٣ر٩	١١ر٤	٣ر٣	٤ر٠	٣ر٠	٣٢ر٣	١٣ر٩	١٣ر٥	١ر٣	١ر٩	١٣ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	١٠ر٨	١٤ر٣	١١ر٨	١ر٦	٦ر٠	٤ر٠	٣٢ر٦	١٣ر٩	١٣ر٥	٠ر٨	٢ر١	١٣ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٧ر٠	١٦ر٧	١٤ر٩	١ر٠	٦ر٠	٣ر٠	٣٤ر٦	١٧ر٤	١٢ر٩	٠ر٥	١ر٤	٩ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	٧ر٥	١٦ر٠	١٣ر٩	١ر٣	٤ر٠	٤ر٠	٣٣ر١	١٧ر٧	١٤ر٥	٠ر٤	١ر٣	٩ر٦	١٠٠ر٠٠
البحرين													
١٩٨٥	٤٨ر٩	٦ر٣	٥ر٨	٤ر٠	ار	٠ر٠	٢١ر١	٧ر٤	٩ر٩	٠ر٠	٤ر٠	٦ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٤٨ر٩	٦ر٣	٥ر٨	٤ر٠	ار	٠ر٠	٢١ر١	٧ر٤	٩ر٩	٠ر٠	٤ر٠	٦ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٤٨ر٨	٦ر٣	٥ر٨	٤ر٠	ار	٠ر٠	٢١ر١	٧ر٤	٩ر٩	٠ر٠	٤ر٠	٦ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٤٥ر٤	٥ر٦	٥ر١	٤ر٠	ار	٠ر٠	١٦ر٨	١٨ر٥	٦ر٧	٠ر٠	٠ر٣	٦ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٤٣ر٩	٧ر١	٦ر٦	٤ر٠	ار	٠ر٠	٢٢ر٤	١٣ر٨	٦ر٤	٠ر٠	٠ر٣	٧ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	٣٨ر٧	٧ر١	٦ر٦	٣ر٠	٠ر٠	٢ر٠	٦ر٣	١٥ر٧	٤ر٩	٠ر٠	٢ر٠	٢٧ر١	١٠٠ر٠٠
العراق													
١٩٨٥	٥ر٨	٩ر٧	٣ر٤	٦ر٦	٢ر٠	٤ر٠	٣٤ر٥	٤ر٥	١٣ر٧	٩ر٩	١ر٣	٣٠ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٧ر٧	٧ر٦	٣ر٣	٣ر٩	٠ر٠	٥ر٠	٣٣ر٩	١٣ر٥	٤ر٨	٨ر١	٠ر٩	٣٤ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٨ر٩	٨ر٠	٢ر٩	٤ر١	٠ر٠	١ر٠	٣٦ر٠	١٢ر٧	٥ر٣	٣ر٥	٠ر٧	٣٤ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٨ر٠	٩ر٤	٤ر٥	٣ر٦	٠ر٠	١ر٣	٤١ر٨	١٠ر٧	٤ر٥	٣ر٧	٠ر٦	٢٢ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٤٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٦٠ر٠	١٠٠ر٠٠
الكويت													
١٩٨٥	٥ر٣	١٤ر٠	١٢ر٨	١ر٠	ار	ار	٣٣ر٠	٨ر٨	٢٧ر١	٩ر٩	٠ر٨	١ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	١٣ر٣	١٧ر٨	١٨ر٥	١ر٧	٠ر٢	ار	٣٦ر٩	١٢ر١	١٣ر٣	١ر٥	٣ر٠	١٢ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١٣ر٧	٨ر٥	٦ر٧	١ر٥	٠ر٣	ار	٣٩ر٤	١٣ر٠	١٢ر٧	١ر٤	٣ر٤	١٨ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	١٣ر٣	١٦ر٥	١٤ر٧	١ر٦	٠ر٢	٠ر٠	٣٣ر٤	١٠ر٩	١١ر٤	١ر٣	١ر٨	١١ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٠ر٦	٧ر٠	٧ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٤٢ر٨	٣٤ر٨	١٢ر٤	٠ر١	٠ر٥	١٩ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	٢ر٤	٠٠	٣ر٤	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٣٦ر٨	٣٤ر٩	١٩ر٠	٠ر٠	٠ر٦	٦ر٣	١٠٠ر٠٠

الجدول ٣- (تابع)

السنة	الاسكوا	المجموع	المناطق النامية الأخرى: آسيا	أمريكا	افريقيا	شمال افريقيا	الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا	الصين	بقية العالم	العالم
عُمان													
١٩٨٥	٢٢ر٩	٨ر٨	٨ر١	٧ر٠	٠ر٠	٠ر٠١	٣٦ر٧	٥ر٧	٣٠ر٢	٠ر٠	٤ر٠	٥ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٢٣ر٣	١٢ر٠	١١ر٠	٩ر٠	١ر٠	٠ر٠	٣١ر٦	٨ر٨	١٦ر٨	١ر٠	٤ر٠	٧ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٢٨ر٠	١٠ر٠	٩ر٢	٧ر٠	١ر٠	٠ر٠	٢٨ر٥	٨ر٥	١٥ر٧	١ر٠	٥ر٠	٨ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٢٦ر٧	١٠ر٢	٩ر٤	٤ر٠	٤ر٠	٠ر٠	٢٧ر٤	٩ر٢	١٦ر٧	١ر٠	٤ر٠	٩ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩١ (ف)	٢١ر٩	١٢ر٩	١٢ر٢	٣ر٠	٣ر٠	٠ر٠	٣١ر٤	٦ر٨	٢٠ر٤	٠ر٠	٣ر٠	٦ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢	٢١ر١	١٣ر٩	١٣ر٢	٣ر٠	٣ر٠	٠ر٠	٣١ر٩	٧ر١	٣٠ر٢	٠ر٠	٣ر٠	٥ر٥	١٠٠ر٠٠
قطر													
١٩٨٥	٥ر٥	١١ر٣	٩ر٤	١ر٨	١ر٠	٠ر٠	٤٣ر٣	٦ر٥	١٨ر٣	٠ر٠	٥ر٠	١٤ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٩ر٤	١٤ر٩	١١ر٥	٣ر٣	١ر٠	٠ر٠	٣٥ر١	٩ر٣	١٧ر٦	٠ر٠	٩ر٠	١٣ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١١ر٣	١٥ر٠	١١ر٧	٣ر١	٣ر٠	٠ر٠	٣٧ر٦	٨ر٨	١٨ر٨	٠ر٠	١ر٠	٧ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	١١ر٩	١٣ر٣	١٠ر٨	٣ر١	٣ر٠	٠ر٠	٤١ر٩	٩ر٥	١٤ر٦	٠ر٠	١ر٠	٧ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٩١ (ف)	١٠ر٣	١٣ر٠	١٠ر٨	١ر٩	٣ر٠	٠ر٠	٤٤ر٣	٨ر٧	١٢ر٤	٠ر٠	٤ر٠	١١ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢	١١ر٩	١١ر٩	١٠ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٠ر٠	٤٠ر٣	١٠ر٨	١٥ر٣	٠ر٠	٦ر٠	٩ر٤	١٠٠ر٠٠
المملكة العربية السعودية													
١٩٨٥	٣ر٣	١٤ر٥	١١ر٧	١ر٧	٩ر٠	١ر٠	٣٥ر٣	١٧ر٠	١٩ر٠	٦ر٠	٩ر٠	٩ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٤ر١	١٧ر٨	١٤ر٥	٣ر٠	٩ر٠	٤ر٠	٣٣ر٥	١٦ر٣	١٦ر٠	٩ر٠	١ر٨	٩ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٤ر٦	١٥ر٤	١٢ر٩	١ر٦	٦ر٠	٣ر٠	٣٣ر٨	١٨ر٣	١٤ر٣	٩ر٠	١ر٩	١٢ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٣ر٨	١٤ر٤	١١ر٣	١ر٦	١ر٠	٥ر٠	٣٤ر١	١٦ر٧	١٥ر٣	٨ر٠	١ر٨	١٣ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٩١ (ف)	٣ر٤	١٥ر٣	١٢ر٨	١ر٣	٨ر٠	٥ر٠	٣٨ر٥	٢٠ر٩	١٢ر٤	٨ر٠	١ر٢	٨ر٥	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢	٣ر٦	١٤ر٦	١٢ر٤	١ر٨	٦ر٠	٠ر٧	٣٦ر٥	٢١ر٩	١٤ر٣	٦ر٠	١ر٠	٨ر٥	١٠٠ر٠٠
الامارات العربية المتحدة													
١٩٨٥	٨ر٥	١٤ر٥	١٢ر٩	١ر٠	٥ر٠	١ر٠	٣٥ر٢	١١ر٠	٢٠ر٠	٤ر٠	١ر٨	٨ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٦ر٦	٢٠ر١	١٨ر٤	١ر١	٥ر٠	١ر٠	٣٠ر٣	٩ر٥	١٦ر٤	٧ر٠	٣ر٣	١٣ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٧ر٧	٢٢ر٦	٢١ر٠	١ر١	٤ر٠	١ر٠	٣١ر١	٩ر٧	١٥ر٠	١ر١	٣ر٩	٩ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٨ر٠	١٩ر٨	١٨ر٣	١ر٠	٥ر٠	٠ر٠	٣٩ر٠	٩ر١	١٤ر٣	٥ر٠	٥ر٠	١٤ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩١ (ف)	٥ر٤	٢٦ر١	٢٤ر٩	٧ر٠	٤ر٠	١ر٠	٣١ر٣	١٠ر٠	١٤ر٨	٣ر٠	٣ر٨	٩ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢	٩ر٧	٢٥ر٣	٢٤ر١	٧ر٠	٤ر٠	٠ر٠	٣١ر٣	٨ر٨	١٥ر٣	٣ر٠	٣ر٣	٩ر١	١٠٠ر٠٠
بلدان الاسكوا الاخرى													
١٩٨٥	٩ر١	٨ر١	٤ر٣	١ر٤	٧ر٠	١ر٨	٣٧ر٧	٩ر٣	٥ر٦	٨ر٣	١ر١	٣٠ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٨ر٤	٩ر٩	٧ر٠	١ر٨	٨ر٠	٠ر٣	٣٨ر٤	٩ر٥	٥ر٧	٨ر٨	١ر٣	١٨ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٩ر١	٨ر٩	٦ر٤	١ر٥	١ر٠	٠ر٣	٣٧ر٣	١٢ر٣	٤ر٠	٧ر٠	١ر٤	٣٠ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٩ر٥	٨ر١	٥ر١	٥ر١	١ر١	٠ر٤	٣٨ر٧	٥ر٩	١٩ر٧	٤ر٩	١ر٤	٣١ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٩١ (ف)	٩ر٦	١١ر٠	٧ر٣	٣ر١	١ر١	٠ر٥	٣٢ر٣	١١ر١	٤ر١	٤ر٤	١ر٨	٢٥ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢	٤ر٢	١٠ر٢	٧ر٨	١ر٧	٤ر٠	٠ر٣	٣٨ر٠	١٧ر٠	٥ر٣	٣ر٢	١ر١	٣٣ر٠	١٠٠ر٠٠

الجدول ٣- (تابع)

السنة	الاسكوا	المجموع	المناطق النامية الأخرى: آسيا	أمريكا	افريقيا	شمال افريقيا	الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا	الصين	بقية العالم	العالم
مصر													
١٩٨٥	٢ر٢	٦ر٥	٢ر٤	١ر٨	٤ر٠	١ر٠	٤٢ر٢	١٣ر٠	٥ر٢	٩ر٣	٤ر٠	٢١ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٢ر٠	٩ر٧	٦ر٥	٣ر٥	٥ر٠	١ر٠	٤٠ر٨	١١ر٩	٥ر٠	٩ر٣	٧ر٠	٣٠ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١ر٦	٩ر٣	٦ر٤	٣ر٠	٧ر٠	١ر٠	٣٨ر٦	١٧ر٦	٣ر٩	٨ر٦	٨ر٠	١٩ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	١ر٤	٤ر٦	٣ر٠	١ر٨	٦ر٠	٠ر٣	٢٢ر٧	٢ر٠	٣٧ر٢	٥ر٠	١ر٠	٣٦ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٢ر٩	٧ر٦	٣ر٤	٣ر٢	٦ر٠	٠ر٤	٢٧ر٦	١٦ر١	٤ر١	٤ر٠	١ر٣	٣٦ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	١ر٦	٨ر٦	١ر٦	١ر٩	١ر٩	٠ر٣	١٦ر٥	٢٤ر٢	٤ر٧	٣ر٢	٠ر٧	٤١ر٥	١٠٠ر٠٠
الأردن													
١٩٨٥	٢٥ر٣	٤ر٠	٢ر٦	١ر٠	٠ر٢	٠ر٠	٢٩ر٦	١١ر٩	٦ر٣	٤ر٦	١ر٣	١٧ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٢٥ر١	٨ر٧	٦ر٤	١ر٣	٠ر٦	٠ر٤	٢٩ر٧	١٢ر١	٤ر٧	٥ر٤	١ر٧	١٢ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٢٧ر٥	٣ر٣	٢ر١	١ر٣	١ر٣	٠ر٠١	٢٩ر٢	١٣ر٧	٣ر٧	٢ر٩	١ر٨	١٧ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٢٥ر١	١٠ر٦	٧ر٥	١ر٣	١ر٥	٠ر٣	٢٨ر٦	١٧ر٣	٣ر١	٣ر٣	١ر٤	١٠ر٦	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٣٠ر٠	١٦ر١	١١ر٥	١ر٩	٢ر١	٠ر٧	٢٩ر٩	١٠ر٤	٣ر٦	٣ر٩	١ر٧	١٤ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	٨ر٦	٢١ر٢	١٧ر٤	١ر٦	٢ر١	٠ر١	٣٧ر٢	٩ر١	٦ر٣	٢ر٤	١ر٩	١٣ر٢	١٠٠ر٠٠
لبنان													
١٩٨٥	٧ر٨	٦ر٢	٢ر٩	٢ر٩	٠ر٣	٠ر١	٥١ر١	٧ر٥	٥ر٢	٨ر٩	٠ر٩	١٢ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٧ر٢	١٣ر٠	١٠ر٤	٢ر٢	٠ر٣	٠ر١	٤٦ر٢	٥ر٦	٣ر٦	٩ر٨	١ر٣	١٣ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١٢ر١	١٠ر٦	٩ر١	١ر١	٠ر٤	٠ر٠	٤٥ر١	٤ر٥	٣ر٤	٨ر٦	١ر٣	١٤ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	١٦ر١	١٢ر٤	١٠ر٥	١ر٠	٠ر٦	٠ر٢	٤٠ر٧	٤ر٢	٣ر٨	٨ر٧	١ر٢	١٢ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	١٤ر٧	١٢ر٢	١٠ر٧	٠ر٨	٠ر٥	٠ر٢	٤٦ر٨	٤ر٩	٣ر٢	٥ر٦	١ر٤	١١ر٢	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	١١ر٠	١٢ر١	١٠ر٧	٠ر٩	٠ر٣	٠ر٢	٤٨ر٩	٥ر٦	٤ر٥	٠ر٥	١ر٤	١٦ر٠	١٠٠ر٠٠
الجمهورية العربية السورية													
١٩٨٥	٣ر٧	٩ر٩	١ر٧	٠ر٧	١ر٠	٧ر٤	٣٣ر٩	١ر٦	٢ر٨	١٢ر٥	٠ر٨	٣٠ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٤ر١	٣ر٥	١ر٣	١ر١	١ر٠	١ر٠	٣٦ر٢	٦ر٤	١١ر٣	١٦ر٩	١ر٣	٣٠ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٤ر٧	٣ر٠	٠ر٧	١ر٢	١ر٠	١ر٠	٤٣ر٠	٧ر٩	٤ر٢	٩ر١	١ر٣	٣٧ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٤ر٩	٥ر٤	١ر٧	١ر٩	١ر٣	٠ر٥	٤٠ر٤	١٠ر٧	٣ر٣	٦ر٧	١ر٣	٣٧ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٣ر٨	٦ر٠	٣ر٨	٣ر٢	٠ر٩	١ر٠	٣٨ر٨	٨ر٤	٤ر٤	٧ر٠	٣ر٧	٣٨ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٩٢ (أ)	٣ر٢	٦ر٢	٣ر٧	١ر٩	٠ر٧	٠ر٠	٤٥ر٢	٥ر٤	٨ر٢	٤ر٦	١ر٨	٢٥ر٢	١٠٠ر٠٠
البلد الأقل نموا في المنطقة: الجمهورية اليمنية													
١٩٨٥	١٧ر٣	١٦ر٩	١٢ر٤	٠ر٤	٣ر٩	١ر٠	٣٠ر٠	٢ر٤	١١ر٩	٠ر٩	٣ر٠	١٥ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	١٧ر٩	١٥ر٦	١١ر٤	١ر٠	٤ر١	١ر٠	٣٤ر١	٤ر٠	٦ر٠	١ر٦	٣ر٤	١٧ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١٧ر٠	١٩ر٣	١٣ر٥	٠ر٧	٤ر٨	٠ر٢	٢٧ر٦	٤ر٣	٥ر٠	٠ر٨	٣ر١	٢٢ر٩	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٢٠ر٤	١٦ر٩	١٢ر٠	٠ر٦	٤ر١	٠ر٣	٢٧ر٥	٥ر١	٤ر٢	٠ر٧	٣ر٤	٢١ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٢٠ر١	٢٠ر٩	١٥ر٧	٠ر٦	٤ر٣	٠ر٣	٢١ر٧	٨ر٣	٥ر٥	١ر٤	٣ر١	١٩ر١	١٠٠ر٠٠

الجدول ٣- (تابع)

السنة	الاسكوا	المجموع	المناطق النامية الاخرى				الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا	الصين	بقية العالم	العالم
			آسيا	أمريكا	افريقيا	شمال افريقيا							
							(أ) اليمن الديمقراطية						
١٩٨٥	٢٩ر٣	١٦ر٦	١١ر٣	٠ر٠	٥ر٤	٠ر٠	٣٩ر٤	١ر٤	٥ر٩	٠ر٥	٤ر٣	١٢ر٨	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	١١ر٠	١٤ر٣	٦ر٩	٠ر٠	٧ر٣	٠ر٣	٣٦ر٣	١ر١	٥ر٦	٠ر٠	٥ر٨	٣٦ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	٣٠ر٣	١٦ر٨	٩ر١	٠ر٤	٧ر٤	٠ر٠	١٩ر٦	١ر١	٤ر٣	٠ر٠	٣ر١	٣٥ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	٣٥ر١	١٦ر٣	٨ر٩	٠ر٤	٦ر٥	٠ر٥	٢١ر١	٠ر٦	١ر٣	٠ر٠	٠ر٦	٣٥ر١	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	٣٥ر٣	١٥ر٥	٤ر٩	٠ر٥	٩ر٤	٠ر٧	٠ر٦	صفر	صفر	٣ر٣	صفر	٤٥ر٣	١٠٠ر٠٠
							(ب) اليمن						
١٩٨٥	١٠ر٦	١٧ر٠	١٣ر١	٠ر٧	٣ر٣	٠ر٠	٣٠ر٣	٥ر٧	١٥ر٣	١ر١	٢ر٣	١٧ر٧	١٠٠ر٠٠
١٩٨٨	٢١ر٣	١٦ر٣	١٣ر٧	١ر٠	٢ر٥	١ر٠	٣٨ر١	٥ر٥	٦ر٣	٢ر٤	٢ر١	٨ر٠	١٠٠ر٠٠
١٩٨٩	١٥ر٠	٣٠ر٨	١٦ر٣	٠ر٩	٣ر٣	٠ر٤	٣٢ر٦	٦ر٣	٥ر٥	١ر٤	٣ر١	١٥ر٣	١٠٠ر٠٠
١٩٩٠	١٨ر٣	١٧ر٣	١٣ر٤	٠ر٧	٢ر٩	٠ر٣	٣٠ر٦	٧ر٣	٥ر٦	١ر٠	٤ر٧	١٥ر٤	١٠٠ر٠٠
١٩٩١	١٥ر٣	٢٢ر٥	١٩ر٠	٠ر٧	٢ر٧	٠ر٣	٢٨ر٣	١٠ر٨	٧ر٣	٠ر٩	٤ر٠	١١ر٠	١٠٠ر٠٠

المصدر: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استنادا الى بيانات واردة في: International Monetary Fund (IMF), Direction of Trade Statistics Yearbook, 1992 و Direction of Trade Statistics Monthly Bulletin, December 1992.

ملاحظات: تعريف الاسواق:

أوروبا الشرقية: بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبولندا.

الاتحاد الاقتصادي الاوروبي: تضم الجماعة الاقتصادية الاوروبية بلجيكا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وايرلندا، وايطاليا، ولكسمبرغ، وهولندا، والبرتغال، وإسبانيا، والمملكة المتحدة.

الاسكوا: الاردن، والعراق، ومصر، والبحرين، والكويت، ولبنان وعُمان، وقطر، والجمهورية اليمنية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والامارات العربية المتحدة.

البلدان الرئيسة المصدرة للنفط: البحرين، والعراق، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة.

بلدان الاسكوا الاخرى: مصر، والاردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية التي تشكلت في أيار/مايو ١٩٩٠ نتيجة لاندماج اليمن الديمقراطية واليمن.

المناطق النامية الاخرى: تشمل البلدان النامية في آسيا (باستثناء بلدان الاسكوا)، وأمريكا اللاتينية، وافريقيا وشمال افريقيا (باستثناء مصر).

العلامة ٠٠ر٠ = صفر أو كمية لا تذكر.

(أ) الأرقام تغطي كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو فقط.

الجدول ٤- منطقة الاسكوا: التدفقات الرئيسة لميزان المدفوعات، ١٩٨٥ و ١٩٨٨-١٩٩١
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الميزان التجاري	الخدمات (صافي)	رصيد السلع والخدمات	التحويلات بدون مقابل (صافي) خاصة	رسمية	رصيد الحساب الجاري	تدفقات رأس المال (صافي) طويلة الأجل	قصيرة الأجل	السهو والخطأ	البنود المقابلة والتمويل الاستثنائي الرصيد الاجمالي	البنود المقابلة	التمويل الاستثنائي	بنود أخرى	بنود أخرى التفسير الكلي في الاحتياطيات
بلدان مجلس التعاون الخليجي														
البحرين														
١٩٨٥	١٠١	٥٢	١٥٣	-٢٣٥	١٢٠	٣٨	٥	-٤٥٢	٧٦٦	٣٥٧	ر.	ر.	ر.	-٣٥٧
١٩٨٨	١٠١	-٦٠	٤٣	-١٩٣	٣٦٨	٢١٦	٢٠٥	-٤١٩	٩٣	٩٥	ر.	ر.	ر.-	-٩٥
١٩٨٩	٣٨	-٤٥	-٧	-١٩٩	١٠٢	-١٠٤	٩٤	-٣٥٩	١٨٠	-١٨٩	ر.	ر.	ر.	-١٨٩
١٩٩٠	٤٢١	-٣٦٣	٥٨	-٢٧٢	٤٥٩	٢٤٥	-٩٧	٥٥٣	-١٣٣	٥٦٩	ر.	ر.	ر.	-٥٦٩
١٩٩١	-١٩٣	-٣٤٣	-٥٣٥	-٣٠٣	١٠٢	-٧٣٦	-٥٨	-٢٨٣	٩٧٤	-١٠٣	ر.	ر.	ر.	١٠٣
الكويت														
١٩٨٥	٥ ٠٤٧	١ ٦٧٦	٦ ٧٢٣	-٠٤٤ ١	-٥٢٩	٥ ١٥٠	-٧١٢	-١ ٦٢٣	٣ ٢٧١-	٥٤٤	ر.	ر.	ر.	-٥٤٤
١٩٨٨	٣ ٢٦٢	٤ ٠٨٥	٦ ٣٤٧	-١٧٩ ١	-١٤٠	٥ ٠٢٨	-٦٣٠	-١ ٦٥٠	٦ ٢٥٤-	١ ٩٩٦-	ر.	ر.	ر.	١ ٩٩٦
١٩٨٩	٥ ٨٧١	٥ ٢١٢	١١ ٠٨٣	-٢٨٣ ١	-٢١١	٩ ٥٨٩	-٩٤٣	-٦ ٧٥٣	٦ ٨٣-	١ ٢٥٥-	ر.	ر.	ر.	١ ٢٥٥-
١٩٩٠	٣ ٢٩٧	٣ ٢٩٣	٣ ٥٩٠	..		٣ ٥٩٠	..	..	..	..	ر.	ر.	ر.	٣ ٥٩٠-
١٩٩١	٥ ٨٠٤-	..	٥ ٨٠٤-	-٠٣٦	١٠	١٥ ٨٣٠	٥ ٥٠٠	..	..	..	ر.	ر.	ر.	١٠ ٣٣٠
عُمان														
١٩٨٥	١ ٩٤٣	١ ٠٢٥-	٩١٨	-٩٠٧	-٢٦	١٥-	٣٠٩	١٤٩	-٣٢٣	١٢٠	ر.	ر.	ر.	-١٢٠
١٩٨٨	١ ٢٣٥	٨٢٥-	٤١٠	-٧٦٢	٤٢	-٣١٠	٢٧٣	-٥٢	-٣٧٩	٤٦٨-	ر.	ر.	ر.	٤٦٨
١٩٨٩	١ ٩١٧	٨١٩-	١ ٠٩٨	-٧٩١	١٦	٣٢٣	١٦٢	-١٣٩	-٦٤	٢٨٢	ر.	ر.	ر.	-٢٨٢
١٩٩٠	٣ ٩٦٩	٩٧١-	١ ٩٩٨	-٨٤٥	-٥٧	١ ٠٩٦	-٢٤٩	-٢٦١	-٢٨٢	٣٠٤	ر.	ر.	ر.	-٣٠٤
١٩٩١	١ ٥٤٥	١ ٦٦٢-	١١٧-	ر.	-١١٧	٥٥٨			١٣٣	٥٧٤	ر.	ر.	ر.	-٥٧٤
قطر														
١٩٨٥	١ ٩٥٩	١ ٤١٠-	٥٤٩	ر.	ر.	٥٤٩	-٦٤٨	ر.	ر.	٩٩	ر.	ر.	ر.	-٩٩
١٩٨٨	٩٤٣	١ ٢٠٤-	٢٦١-	ر.	ر.	-٢٦١	-٣٥٣	ر.	ر.	٦١٤-	ر.	ر.	ر.	٦١٤
١٩٨٩	١ ٣٦١	١ ٣٧٣-	١٢-	ر.	ر.	-١٢	-٢٥	ر.	ر.	٣٧-	ر.	ر.	ر.	٣٧
١٩٩٠	١ ٨٣٥	١ ٦٠٢-	٢٣٣	ر.	ر.	٢٣٣	-٣٩	ر.	ر.	١٩٤	ر.	ر.	ر.	-١٩٤
١٩٩١	١ ٤٣٠	١ ٣٣٢-	٩٨		-٢٤١	-١٤٣	ر.	ر.	ر.	-١٤٣	ر.	ر.	ر.	١٤٣
المملكة العربية السعودية														
١٩٨٥	٧ ٠٢٩	١١ ٥١٣-	٤ ٤٨٤-	-١٩٩ ٥	-٢٤٩ ٣	١٢ ٩٣٢-	٨ ٩٠٤	٣ ٣١٩	ر.	٧٠٩-	ر.	ر.	ر.	٧٠٩
١٩٨٨	٤ ٥١٠	٢ ٨٤٢-	١ ٦٦٨	-٥١٠ ٦	-٤٩٩ ٢	٧ ٣٤١-	٢ ٧٢٩	٣ ٠٩٢	ر.	١ ٥٢٠-	ر.	ر.	ر.	١ ٥٢٠
١٩٨٩	٩ ٠٦٨	٧ ٧٧٦-	١ ٣٩٢	-٢٦٤ ٨	-٢٠٠ ٢	٩ ١٧٢-	٢ ٠٧٥-	٧ ٧٣٩	ر.	٣ ٥٠٨-	ر.	ر.	ر.	٣ ٥٠٨
١٩٩٠	٢٢ ٨٠٦	١١ ٠٧٠-	١١ ٧٣٦	-٦٠٢ ١١	-٤٠١ ٤	٢٦٧- ٤	١٦٠	١ ٢٧٠-	ر.	٥ ٣٧٧-	ر.	ر.	ر.	٥ ٣٧٧
١٩٩١	٢٢ ٠٩٦	٢٧ ٥٩٩-	٥ ٥٠٣-	-٧٤٦ ١٣	-٤٨٩ ٦	٢٥ ٧٣٨-	٢٦ ٣٨٥	٥٩٧-	ر.	٥٠	ر.	ر.		٥٠-

الجدول ٤- (تابع)

	الميزان التجاري	الخدمات (صافي)	رصيد السلع والخدمات	التحويلات بدون مقابل (صافي) خاصة	رسمية	رصيد الحساب الجاري	تدفقات رأس المال (صافي) طويلة الأجل	قصيرة الأجل	السهو والخطأ	الرصيد الاجمالي	البنود المقابلة والتمويل الاستثنائي البنود المقابلة	التمويل الاستثنائي	وبنود أخرى بنود أخرى	التغير الكلي في الاحتياطيات
الامارات العربية المتحدة														
١٩٨٥	٨ ٢٢٧	١ ٠٨٩-	٧ ١٣٨	ر.٠	١ ٩١-	٦ ٩٤٧	٣٢٧-	ر.٠	٥ ٩٠٠-	٧٢٠	ر.٠	ر.٠	ر.٠	٧٢٠
١٩٨٨	٣ ٦٤٩	١ ٠٨٩-	٢ ٥٦٠	ر.٠	٢٠٤-	٢ ٣٥٦	١ ١٢٢-	ر.٠	٦٢٧-	٦٢٧	ر.٠	ر.٠	ر.٠	٦٢٧-
١٩٨٩	٥ ٣٩١	١ ٠٨٩-	٤ ٣٠٢	ر.٠	٢٧٢-	٤ ٠٣٠	١ ٢٢٦-	ر.٠	١ ٣٠٤	١ ٥٠٠	ر.٠	ر.٠	ر.٠	١ ٥٠٠-
١٩٩٠	٨ ٥٦٠	٢ ٠٠٠-	٦ ٥٦٠	ر.٠	١ ٠٧٢-	٤ ٥٨٨	..	..	..	٥ ٤٨٨	ر.٠	ر.٠	ر.٠	٥ ٤٨٨-
١٩٩١	٨ ٠٠٠	١ ٢٠٠-	٦ ٨٠٠	ر.٠	٥ ٠٠٠-	١ ٨٠٠	..	..	..	١ ٨٠٠	ر.٠	ر.٠	ر.٠	١ ٨٠٠
البلد الاقل نموا في المنطقة: الجمهورية اليمنية														
١٩٨٥	١ ٦٥٢-	١٧٦-	١ ٨٢٨-	١ ٨٩	١٢١	٥١٨-	١٧٦	١٥٠	٥٨	١٣٤-	ر.٠	١٣	ر.٠	١٢١
١٩٨٨	١ ٣٧٦-	٤١٦-	١ ٧٩٢-	٥٦٧	١٢٦	١ ٠٩٨-	٧٠٧	٨٥	٤	٣٠٣-	ر.٠	٥٨	ر.٠	٢٤٥
١٩٨٩	١ ١١٧-	٤٤٣-	١ ٥٦٠-	٤١٤	١٥٢	٩٩٤-	٨٢٩	٨٥	٥٦	٢٤-	ر.٠	١٧	ر.٠	٧
١٩٩٠	١ ١٧٩-	٤٦٤-	١ ٦٤٣-	٣٧٨	١١٩-	٣٨٤-	٣٣١	٣٤	١٧	٢-	ر.٠	ر.٠	ر.٠	٢
١٩٩١	٧٧٧-	٢٤٣-	١ ٠٢٠-	٧٩٦	١٢٥	٩٩-	٢٨٦		٣٧-	١٣٢	ر.٠	ر.٠	ر.٠	١٣٢-
(أ) اليمن الديمقراطية														
١٩٨٥	٥٨١-	١٠٨-	٦٨٩-	٤٢٦	٣٢	٢٣١-	٧٨	٢٧-	٣٦	٩٠-	ر.٠	ر.٠	ر.٠	٩٠
١٩٨٨	٥١٤-	١٨٠-	٦٩٤-	٢٥٣	٣٦	٤٠٤-	٢٥٨	٥٨	٦٣	٢٦-	ر.٠	٣١	ر.٠	٥
١٩٨٩	٤٤٠-	٢٠٣-	٦٤٣-	١٧٢	٥٦	٤١٧-	٣٣٥	٦٨	٢-	١٦-	ر.٠	١٧	ر.٠	١-
(ب) اليمن														
١٩٨٥	١ ٠٧١-	٦٨-	١ ١٣٩-	٧٦٣	٨٩	٢٨٧-	٩٨	١٢٣	٢٢	٤٤-	ر.٠	١٣	ر.٠	٣١
١٩٨٨	٨٦٣-	٢٣٦-	١ ٠٩٨-	٣١٤	٩٠	٦٩٤-	٤٤٩	٢٧	٥٩-	٢٧٧-	ر.٠	٣٧	ر.٠	٢٤٠
١٩٨٩	٦٧٧-	٢٤٠-	٩١٧-	٢٤٢	٩٦	٥٧٩-	٤٩٤	١٧	٥٨	١٠-	ر.٠	ر.٠	ر.٠	١٠
الاقتصادات المنوعة غير النفطية														
مصر														
١٩٨٥	٥ ٢١٤-	٩٥٨-	٦ ١٧٢-	٣ ٢١٦	٧٩١	٢ ١٦٥-	١ ٧١٦	٣٣٥-	٥٨٥	١٩٩-	ر.٠	٣٥٠	ر.٠	١٥١-
١٩٨٨	٦ ٦٠٨-	١ ١٢٥	٥ ٤٨٣-	٣ ٧٧٠	٦٦٦	١ ٠٤٧-	١ ٤٨٦	١٧٨-	٣٦٣-	١٠١-	ر.٠	٧	ر.٠	٩٤
١٩٨٩	٥ ٩٣٤-	٤٥٢	٥ ٤٨٣-	٣ ٢٩٥	٨٨١	١ ٣٠٦-	١ ٧٤٨	١ ٣٨٧-	٤١٤	٥٣١-	ر.٠	١٢٢	ر.٠	٤٠٩
١٩٩٠	٦ ٦٩٩-	١ ٤٨٠	٥ ٢١٩-	٤ ٢٨٤	١ ١١٩	١٨٤	٩ ٣٧٢-	١ ٦٦٧-	٦٣١	١٠ ٢٢٤-	ر.٠	١٢ ٧٨١	ر.٠	٢ ٥٥٦
١٩٩١	٥ ٩٧٥-	٢ ٤٤٤	٣ ٥٣١-	٤ ٠٥٤	١ ٣٨٠	١ ٩٠٢	١ ٧٧٥-	٢ ٥٦٧-	٧٣٠	١ ٧٠٩-	ر.٠	٤ ٤٨٥	ر.٠	٢ ٧٧٦-
الاردن														
١٩٨٥	١ ٦٣٨-	٢٠٩-	١ ٨٤٧-	٨٤٦	٧٤٠	٢٦٠-	٣٠٢	٥٥-	٣٠-	٤٣-	ر.٠	ر.٠	ر.٠	٤٣
١٩٨٨	١ ٤١٢-	٢٣٣-	١ ٦٤٥-	٨٠٠	٥٥٢	٢٩٣-	٣٧	٢٣٧	١٢٣	٢٠٤	ر.٠	ر.٠	ر.٠	٢٠٤-
١٩٨٩	٧٧٤-	٢١-	٧٩٥-	٥٦٥	٦١٣	٣٨٣	١٨٥	١٠٥-	صفر	٤٦٣	ر.٠	ر.٠	ر.٠	٤٦٣-
١٩٩٠	١ ٢٣٧-	٢٦-	١ ٢٧٣-	٥٧٠	٥٨٨	١١٥-	٤٢٢	٢٨	٧٥	٤٢٠	ر.٠	ر.٠	ر.٠	٤٢٠-
١٩٩١	١ ٠٩٥-	٩٦-	١ ١٩١-	١ ١٢٤-	٤٧٦	٤٠٩	٢٧١	٩٢٤	٤٢٠	٢ ٠٢٤	ر.٠	ر.٠	ر.٠	٢ ٠٢٤-

الجدول ٤- (تابع)

	الميزان التجاري	الخدمات (صافي)	رصيد السلع والخدمات	التحويلات بدون مقابل (صافي) خاصة	التحويلات بدون مقابل (صافي) رسمية	رصيد الحساب الجاري	تدفقات رأس المال (صافي) طويلة الأجل	تدفقات رأس المال (صافي) قصيرة الأجل	السهو والخطأ	الرصيد الاجمالي	البنود المقابلة والتمويل الاستثنائي وبنود أخرى البنود المقابلة	البنود المقابلة والتمويل الاستثنائي وبنود أخرى التمويل الاستثنائي	البنود المقابلة والتمويل الاستثنائي وبنود أخرى بنود أخرى	التغير الكلي في الاحتياطيات
الجمهورية العربية السورية														
١٩٨٥	-٢ ٠٩٠	-٤٢٩	-٢ ٥١٩	٣٥٠	١ ٢١٢	-٩٥٧	-١٢٠	٩٠٩	-١٧	-١٨٥	ر٠٠	ر٠٠	ر٠٠	١٨٥
١٩٨٨	-٦٣٨	-٤٠٨	-١ ٠٤٦	٣٦٠	٥٣٦	-١٥٠	٢٩٧	-٢١٣	٣٤	-٣١	ر٠٠	ر٠٠	ر٠٠	٣١
١٩٨٩	١ ١٩٣	-٦٣٩	٥٥٣	٣٩٥	٢٢٢	١ ١٧٠	-٤٧٣	١٨	٧١	٧٨٧	ر٠٠	١٧	ر٠٠	-٧٧٠
١٩٩٠	٢ ١٥٩	-٧٨٦	١ ٣٧٣	٣٧٥	٨٠	١ ٨٢٨	-٧٩٥	٣٧	-٣٤٨	٧٢٢	ر٠٠	ر٠٠	ر٠٠	-٧٢٢
١٩٩١	١ ٠٨٤	-٩٦٩	١١٥	٤٥٠	٢٣٤	٧٩٩	-٣٥	٣١٠	-٩٤	٩٨٠	ر٠٠	ر٠٠	ر٠٠	-٩٨٠

المصدر: قامت الاسكوا بجمع البيانات استنادا الى بيانات International Monetary Fund (IMF), Balance of Payments Statistics Yearbook, Vol. 43, Part 2, 1992، والى مصادر وطنية.

ملحوظة: العلامة (..) = البيانات غير متاحة أو لم يبلغ عنها منفصلة.
العلامة ٠٠ر٠ = صفر أو كمية مهملة.

الجدول ٥- منطقة الاسكوا: الاحتياطيات الدولية(*)
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
منطقة الاسكوا	٤١ ٥١٣ر٦	٣٧ ٩٧٢ر٨	٣٥ ٦٢٧ر٧	٣١ ٢٦٣ر٧	٣٦ ٣٧٧ر٢	٣٧ ١٩٠ر٧
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٣٧ ٤٧٠ر٢	٣٠ ٣١٩ر٦	٢٧ ٨٦٢ر٢	٢٢ ٥٥٤ر٠	٢٤ ٩٣٢ر٠	٣٠ ٩٤٩ر٣
البحرين	١ ٦٦٦ر٣	١ ٢٥٨ر٣	١ ٠٥٦ر٦	١ ٢٤١ر٥	١ ٥٢١ر٣	١ ٣٩٨ر٤
الكويت	٥ ٥٨٠ر٤	٢ ٠٣٥ر٧	٣ ٢١٠ر٥	٣ ٢٣٦ر٦(أ)	٣ ٥٢٠ر٥	٥ ١٤٦ر٩
عُمان	١ ١٦٦ر٣	١ ١٢٢ر٥	١ ٤٢٢ر٦	١ ٧٤٠ر٧	١ ٧٣١ر٠	١ ٦٧٧ر٣(ب)
قطر	٤٨٧ر٤	٥١٦ر٠	٥٧٤ر٩	٦٧٢ر٦	٧٠٩ر٣	٦٩٤ر٣(أ)
المملكة العربية السعودية	٣٥ ١٨١ر٠	٣٠ ٧٦٩ر٠	١٦ ٩٥٩ر٠	١١ ٨٩٧ر٠	١١ ٩٠٣ر٠	٦ ١٥٦ر٠
الامارات العربية المتحدة	٣ ٣٨٨ر٩	٤ ٦١٨ر١	٤ ٦٣٨ر٦	٤ ٧٦٥ر٦	٥ ٥٤٧ر١	٥ ٨٧٦ر٦
بلدان الاسكوا الاخرى	٤ ٠٤٣ر٤	٧ ٦٥٣ر٢	٧ ٧٦٥ر٥	٨ ٨٠٩ر٧	١١ ٤٤٥ر٢	١٦ ٢٤١ر٤
مصر	١ ٣٧٠ر٠	٢ ٠٥٧ر٠	٢ ١٩٩ر٠	٣ ٣٢٥ر٠	٥ ٩٨٠ر٠	١٠ ٨١٠ر٠
الاردن	٦١٢ر٦	٢٤٧ر٩	٥٧٣ر٢	٩٤٩ر٤	٩٢٩ر٦	٨٦٨ر٦
لبنان	١ ٤٦٣ر٢	٤ ٧٥٩ر٠	٤ ٦٣٥ر٠	٤ ٢١٣ر٩	٤ ٥٣٥ر٦	٤ ٥٦٢ر٠
الجمهورية العربية السورية	١١٢ر٠	٢٢٢ر٠	..	..	..	--
الجمهورية اليمنية	٤٨٥ر٥	٣٦٧ر٢	٣٥٨ر٢	٣٢١ر٤(ج)	..	--

المصدر: International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Vol. XLVI, No.3, March 1993.

ملاحظة: العلامة (..) = البيانات غير متاحة أو لم يبلغ عنها منفصلة.
العلامة (--) = صفر أو كمية لا تذكر.

(*) بيانات نهاية الفترة عن الذهب (التقييم الوطني) واحتياطيات العملة الاجنبية الموجودة لدى السلطات المالية، ووضع الاحتياطي لدى الصندوق زائداً حقوق السحب الخاصة، حيث انطبق ذلك. غير أن هذه البيانات قد تختلف عن تلك الواردة تحت بند «التغير في الاحتياطيات» في بيانات ميزان المدفوعات بسبب الاختلافات في التغطية.

(أ) نهاية تموز/يوليو.
(ب) نهاية الربع الثاني ما لم يذكر غير ذلك.
(ج) نهاية الربع الأول.

المرفق الثاني

جدول الديون الخارجية لبلدان الاسكوا

الجدول ٦- الديون الخارجية لبدان الاسكواء ١٩٨٣-١٩٩١
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
البحرين									
مجموع الديون الخارجية	١ ١٣١	٩٣٤	١ ٢٦٢	١ ٤٧٥	١ ٤٥٦	١ ٤٤٦	١ ٥٨٩	١ ٦٧٤	٢ ٢٧٠
الديون طويلة الأجل	٨٧٤	٧٢٨	٩٩٣	١ ٢٢٠	١ ٢٢٤	١ ٢١٢	١ ٢٤٠	١ ٣٤٣	١ ٨٥٧
الديون قصيرة الأجل	٢٤٧	٢٠٧	٢٩٦	٢٥٥	٢٣٣	٢٣٤	٢٤٩	٣٣١	٤١٢
نسبة خدمة الديون(٪)	٤ر٨	٤ر١	٤ر٩	٧ر٩	٤ر٩	٤ر٩	٥ر٣	٥ر٣	٠٠
مصر									
مجموع الديون الخارجية	٣٠ ٤٤٧	٣٨ ٧٨٨	٤٣ ٣١٠	٤٦ ١٠٩	٥٠ ٩٥٠	٥١ ٧٠٩	٥٠ ٠٠٣	٤٤ ٤٤٦	٤٢ ٤٤٧
الديون طويلة الأجل	٢٣ ٦٣١	٣٠ ٨٨٧	٣٥ ١٢٦	٣٦ ٣٠٩	٣٩ ٤٠٦	٤١ ٣٠٤	٣٨ ٦٤٤	٣١ ٨٥٤	٢٩ ٨٣٥
الديون قصيرة الأجل	٥ ٧٨٠	٦ ٠٧٩	٧ ١١٧	٨ ٥٢٦	٩ ٣٤٧	٨ ٥٢٥	٩ ٧٠٢	١١ ١٦٤	١٢ ٦١٢
نسبة خدمة الديون(٪)	٣٧ر٩	٣٥ر٧	٣٦ر٥	٣٤ر٨	٢٧ر٢	٣٧ر٥	٣٩ر١	٣٠ر٧	١٦ر٧
العراق									
مجموع الديون الخارجية	٧ ٢١٩	٩ ٠٥٠	١٢ ٨٣٩	١٦ ٩٩٧	٢٠ ٤٠٧	٢٠ ١٠٩	٢٢ ٧٧٧	٢٢ ٧١٣	٢١ ١٩٢
الديون طويلة الأجل	٥ ٠٥٠	٦ ٥٣٨	٨ ٥١٠	١١ ٣٩١	١٤ ٥٩٧	١٤ ٨٩٥	١٦ ٢٦٥	١٤ ٣٠١	١٢ ٩٥٤
الديون قصيرة الأجل	٢ ١٦٩	٢ ٥١٢	٤ ٣٢٩	٥ ٦٠٥	٥ ٨١٠	٥ ٢١٤	٦ ٥١٢	٨ ٤١٢	٨ ٢٣٨
نسبة خدمة الديون(٪)	١٧ر٦	١٢ر٠	١٧ر١	٣٧ر٥	٢٣ر٠	١٦ر٤	٢٠ر٩	١٢ر٣	٠٠
الاردن									
مجموع الديون الخارجية	٤ ٠٩٠	٤ ٣٤٦	٤ ٩٤٢	٥ ٧١١	٦ ٩٠٩	٧ ٤٧٥	٧ ٤٤١	٨ ٣٧١ (أ)	٩ر٠٥٤ (أ)
الديون طويلة الأجل	٢ ٨٦١	٢ ٩٢٢	٣ ٤٣٦	٣ ٧٧٥	٤ ٥٢٧	٤ ٦٥٧	٥ ٥٥٦	٦ ٤٧٤	٦ ٥٩٢
الديون قصيرة الأجل	٦٤٥	٧٤٠	٧٠٥	١ ٠٤٧	١ ٤٦٨	١ ٩٢٢	١ ٣٦٧	١ ٣١٦	٢ ٤٦٢
نسبة خدمة الديون(٪)	٣٠ر٠	١٥ر٧	٢٤ر٢	١٨ر٨	٢٢ر٣	٢٩ر٢	٢٥ر٤	٢٥ر٦	٣٠ر٩
الكويت									
مجموع الديون الخارجية	١٠ ٣٤٧	٩ ٢٢٣	٩ ٠٣٩	٨ ٤١١	٧ ٩٧٨	٩ ٣٤٠	١٠ ٩١٩	١١ ٠٠٢	٦ ٧٨٤
الديون طويلة الأجل	٨٧٢	٨٥٠	٧١٧	٧٢٧	٥٢٢	٥٠٨	٥٩١	٣٥٢	٧٣٩
الديون قصيرة الأجل	٩ ٤٧٥	٨ ٣٧٣	٨ ٣٢١	٧ ٦٨٥	٧ ٤٥٥	٨ ٨٣٢	١٠ ٣٢٧	١٠ ٦٥٠	٦ ٠٤٥
نسبة خدمة الديون(٪)	١٣ر٨	١٤ر٨	١٥ر٠	١٥ر٩	١٢ر٣	١٣ر١	١٠ر٥	١٣ر٣	٠٠
لبنان									
مجموع الديون الخارجية	٩٨٠	٩٣٢	٩٩٢	٩٢٥	١ ٠٦١	١ ٠٩٣	١ ١٤١	١ ٢٧٥	١ ٨١٠
الديون طويلة الأجل	٤٩٨	٤٧٧	٥٢٨	٤٧٤	٥٢٠	٥٠٠	٥٠٥	٤٧٢	٤١١
الديون قصيرة الأجل	٤٨٢	٤٥٥	٤٦٤	٤٥٢	٥٤١	٥٩٣	٦٣٦	٨٠٣	١ ٣٩٩
نسبة خدمة الديون(٪)	٢٧ر٢	٤٢ر١	٤١ر٥	١٦ر٧	٩ر٩	٧ر٨	٦ر٤	٦ر٠	٨ر٤

الجدول ٦- (تابع)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
عُمان									
مجموع الديون الخارجية	١ ٥٢٢	١ ٨٨٧	٢ ٦٣٢	٤ ٠٩٦	٣ ٩٧٠	٤ ٤٣٠	٤ ٤٥١	٣ ٨٨٤	٣ ٦٨٥
الديون طويلة الأجل	١ ١٣٢	١ ٣٤٠	٢ ٣٠٧	٣ ٣٧٠	٣ ٢٩١	٣ ٣٦٤	٣ ٤٥٣	٣ ٠٥٧	٣ ٠٦٥
الديون قصيرة الأجل	٣٤٥	٥١١	٣٩٦	٦٩٠	٦٥٤	١ ٠٠٢	٩٢١	٧٧٢	٦٢٠
ديون أخرى محددة	٤٥	٣٧	٢٩	٣٦	٢٥	٦٤	٧٧	٥٤	..
نسبة خدمة الديون(٪)	٤٫٣	٦٫٢	٦٫٦	١٠٫٣	١٠٫٣	١٧٫١	١٦٫٧	٢٠٫٨	٩٫٦
قطـــر									
مجموع الديون الخارجية	٧١٥	٥٠٨	٦٠٠	٦٣٩	٧٣٠	٩٠٨	٩٢٨	١ ٠٥٠	١٧ ٨٥١
الديون طويلة الأجل	٢٩٣	٢٠٠	١٩٧	٢٢٢	١٢٢	٩٣	١٧٢	٣٠٨	٣٦٨
الديون قصيرة الأجل	٢٢٤	٣٠٨	٤٠٣	٤١٧	٦٠٨	٨١٥	٧٥٦	٧٤٢	١ ٤٨٣
نسبة خدمة الديون(٪)	٨٫٢	٥٫٩	٤٫١	٧٫١	٣٫٩	٣٫٤	٦٫٧	٣٫٩	..
المملكة العربية السعودية									
مجموع الديون الخارجية	١٤ ٠٧٣	١٣ ٩٠٨	١٤ ١٨٢	١٤ ٠٩٨	١٦ ٧١٤	١٥ ٠٤٢	١٦ ٧١٤	١٤ ٩٥١	١٧ ١٧٣
الديون طويلة الأجل	٣ ٥٥٨	٣ ٢٨٩	٤ ١٠٦	٣ ٢٠٣	٣ ٧٤٦	١ ٩١٩	٣ ١٨٥	٣ ٠٤٠	٣ ٨٩٣
الديون قصيرة الأجل	١١ ٤٨٨	١٠ ٥٧٨	١٠ ٠٢٤	١٠ ٨٥٧	١٢ ٩٢٩	١٣ ٠٩٣	١٤ ٤٩٨	١٢ ٨٢٦	١٤ ٢٧٩
ديون أخرى محددة	٢٧	٤١	٥١	٣٧	٢٨	٣٠	٣٠	٨٤	..
نسبة خدمة الديون(٪)	٩٫٣	٨٫٦	٨٫٧	٩٫٧	٧٫٧	١٠٫١	٦٫٧	٥٫١	..
الجمهورية العربية السورية									
مجموع الديون الخارجية	٨ ٤٤٤	٧ ٧٩٢	١٠ ١٩٥	١٢ ٦٠٩	١٥ ٩١٩	١٦ ٣٧٤	١٦ ٨٢٩	١٦ ٠٤٩	١٤ ٨١٩
الديون طويلة الأجل	٧ ٤٩٤	٦ ٧٧٦	٨ ٨٨٨	١١ ٢٤٩	١٤ ٤٤٠	١٥ ٢٤٩	١٥ ٧٩٢	١٥ ١٠٥	١٣ ٩٩٧
الديون قصيرة الأجل	٩٥٠	١ ٠١٦	١ ٣٠٧	١ ٣٥٩	١ ٤٧٩	١ ١٢٥	١ ٠٣٧	٩٤١	٨٢٢
نسبة خدمة الديون(٪)	١٥٫٢	١٥٫٣	١٤٫٩	٢٢٫١	٢١٫٨	٢٠٫٧	١١٫١	٢٥٫٧	١٨٫٠
الامارات العربية المتحدة									
مجموع الديون الخارجية	١٠ ٧٦٩	١٠ ٤١٦	٩ ٦٤٣	٩ ١٤٠	٨ ٧٩٩	١٠ ٨٦٠	١١ ٠٦٠	١١ ٨٠٣	٩ ٩٩٩
الديون طويلة الأجل	١ ٧٥٦	١ ٤٨١	١ ٣٧٦	١ ٢٤٣	١ ٤٦٠	١ ٣٦٧	١ ٤٧٣	١ ١٥٤	١ ٠٦٧
الديون قصيرة الأجل	٨ ٦٨٦	٨ ٥٩٨	٧ ٦٥٨	٧ ٤٢٥	٦ ٧٠٥	٨ ٦٩٦	٨ ٧٣١	٩ ٨٩٦	٨ ٩٣٢
ديون أخرى محددة	٣٢٦	٣٣٩	٧٠٩	٤٧٢	٦٣٤	٧٩٧	٨٥٦	٧٥٢	..
نسبة خدمة الديون(٪)	٧٫٨	٩٫٦	٩٫١	٩٫١	٧٫٤	٧٫٣	٦٫٨	٥٫٤	..
الجمهورية اليمنية									
مجموع الديون الخارجية	٣ ٨٢٠	٤ ٠٥٩	٤ ٨٧١	٥ ٦٢١	٦ ٥٦٥	٧ ٤٥٩	٧ ٧٨٩	٦ ٢٣٠	٥ ٨٥٣
الديون طويلة الأجل	٣ ٤٧٢	٣ ٦١١	٤ ٤٣٠	٥ ١٠٩	٦ ١١٤	٦ ٩٣١	٧ ١٦٤	٥ ٥٥٩	٥ ٤٥٦
الديون قصيرة الأجل	٢٥٨	٣٦٢	٢٧٤	٤١٠	٣٣٤	٣٨٩	٤٩٩	٥٤٠	٣٩٧
ديون أخرى محددة	٩٠	٨٦	١٦٧	١٠٢	١١٧	١٣٩	١٢٧	١٣٠	..
نسبة خدمة الديون(٪)	١٢٫٢	١٩٫٧	٣٠٫٠	٤٣٫٤	٤٩٫٠	٥٤٫٠	٢٤٫٩	٥٫٠	٧٫٣

المصدر: OECD, Financing and External Debt of Developing Countries, 1991 Survey; and External Debt Statistics, 1992; and World Bank, World Debt Tables, 1992-1993.

ملاحظة: العلامة (..) = البيانات غير متاحة أو لم يُبلغ عنها منفصلة.

(أ) ديون معقودة.